الفجر الساطع و الضياء اللامع

في شرح الدرر اللوامع

لأبي زيد عبد الرحمن بن القاضي
ت : 1082 هـ

دراسة وتحقيق
أحمد بن محمد البوشخي

المجلد الثاني

الفجر الساطع
والضياء اللامع
في شرح الدرر اللوامع

العنـــوان : الفجر الساطع والضياء اللامع في شرح الدرر اللوامع

تـأليــف : أبي زيد عبد الرحمن بن القاضي ت 1082 هـ

دراسة وتحقيق : أحمد بن محمد البوشخي

تاريخ إصدار الطبعة الأولـى: 2007 م/1428 هـ

الإيداع القانوني : 2007/1562

الطبـــع : المطبعة والوراقة الوطنية - زنقة أبو عبيلة -

الحـي المحمـدي - الداوديـات - مـراكـش

الهاتف : 91 25 30 024/ 74 37 30 024

الفجر الساطع والضياء اللامع

في شرح الدرر اللوامع

لأبي زيد عبد الرحمن بن القاضي
ت: 1082 هـ

دراسة وتحقيق:
أحمد بن محمد البوشخي

الجزء الثاني

فصل في ضم ميم الجمع
عند ورش

فصل في ضم ميم الجمع عند ورش

قال في الكافية:

كـــــذا ربيعــــــة المنـــــون   في النصب أو في غيره يسكـــن[1]

ثم قال رحمه الله:

(47) وصل ورش ضم ميم الجمع   إذا أتت من قبـل همـــز القطـــع

أخبر أن ورشا يضم ميم الجمع ويصلها بواو إذا أتت مــن قبــل همــز القطع، وأراد بها العموم، فتدخل همزة الأصل نحو: أنكم، وهمــزة الاســتفهام وفي ضمنه أنه يسكنها مع غيرها وذلك إذا لم يلقها ساكن.

فإن قيل: ورش يصلها مع غير همزة القطع إذا اتصلت بالضمير.

قيل: إنما ذكر موضع الخلاف، وكلامه يقتضي أن مع غير همزة القطع لا يصل ضمها بل تبقى مضمومة وليس كذلك.

قال الشارح: حالات الميم ثلاثة: الضم، والصلة بالواو، والضم من غير صلة، فالضم من غير صلة لا يكون إلا مع الساكن الخ كلامه[2].

المجراد: لو قال:

وصل بعـــد الضم ميـــم الجمـــع   ورشهم من قبل همـــز القطـــع[3]

---

(1) شرح الكافية الشافية ج 4 ص 1979- تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي - جامعة أم القرى مكة المكرمة دار المامون للتراث.

(2) كلام الشارح هذا لم أقف عليه في المظان التي رجعت إليها.

(3) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 185/أ مخطوط الخزانة الحسنية رقم 1096 مجموع.

قال القيجاطي: إنما ضم ورش الميم ووصلها مع الهمزة دون غيرها لأنه لو سكنها معها لعاد إلى تحريكها على أصله في نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، فأبقاها على أصلها إذ هو الأولى بها من تحريكها بحركة عارضة[1].

فصل في أحكام ميم الجمع

إذا: ظرف زمان لما يأتي، والعامل فيها جوابها، وهو محذوف دل عليه ما قبله والتقدير وصلها، والجملة بعدها في موضع خفض بـإذا، من متعلق بأتت، همز القطع: مضاف ومضاف إليه.

ثم قال رحمه الله:

(48) وكلها سكنها قالون   ما لم يكن من بعدها سكون

اختلفت الروايات في ضبط لفظة: **وكلها** فرواها الحضرمي بالنصب وهي الرواية الأولى، ورواها المكناسي والبلفيقي بالرفع، وثبت في رواية الحضرمي ما لم يكن في رواية المكناسي ما لم يجئ وفي رواية البلفيقي اللفظتان معا.

أخبر الناظم أن قالون يسكن ميم الجمع مطلقا سواء كان بعدها همزة أو غيرها ما لم يجئ بعدها ساكن فإن جاء فإنه يتركها على ضمها، ويحذف الصلة لالتقاء الساكنين.

المجراد: وهذا الذي ذكر هو المشهور.

قال مكي في التنبيه: وهو اختيار ابن مجاهد[2].

---

(1) إيضاح الأسرار الورقة (33/ب) وتمام الكلام "لا ندفع عنه الاعتراض".

(2) إيضاح الأسرار الورقة 34/أ.

وذكر الحافظ[1] وجهين وكذا في الحرز في قوله:

وقـــالـــون بتخييـــره جـــــلا[2]

المنتوري: ذكر ابن مجاهد في كتاب السبعة: أن قالون روى عن نـــافع التخيير[3].

قال ابن مجاهد: والذي قرأت به الإسكان[4].

فصل في أحكام ميم الجمع

قال الداني في كتاب رواية أبي نشيط: كان قـــالون يخيـــر فـــي ضـــم [الجمع][5] فأقرأني فارس بن أحمد عن قراءته بضم الميم في جميـــع القـــرآن، وأقرأني أبو الحسن عن قراءته بإسكان الميم، قال وهو اختيار ابن مجاهد[6].

وذكر في التعريف: أن قالون كان يخير، قال: وخيرت أنا عند قراءتـــي فاخترت الضم ولا أمنع من الإسكان، لأن ابن مجاهد كان يأخذ به وبذلك قرأت على ابن غلبون[7].

وقال في التمهيد: نحوه، **ثم قال:** وسألت ابن غلبون عـــن الـــضم فلـــم يعرفه[8]، وكان حق الناظم أن يذكر التخيير، لأن الداني ذكره، ولكنه اقتـــصر على المشهور المعمول به.

---

(1) المراد به أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني تقدمت ترجمته.
(2) إبراز المعاني لأبي شامة ص 73 وصدره: وصل ضم الجمع معرك داركا...
(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 135/ب.
(4) المصدر نفسه.
(5) [في ج، هـ [الجميع].]
(6) المصدر نفسه.
(7) التعريف في اختلاف الرواة عن نافع ص 200 تحقيق د. التهامي الراجي.
(8) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 135/ب.

قال ابن شعيب[1] في الاعتماد الاختيار عند القراء الإسكان لأبي نشيط.

المنتوري: وبالتخيير قرأت على شيخنا القيجاطي.

وكان يذهب إلى الإسكان ويختاره وبه قرأت على غيره، وبه آخذ، وعلى الإسكان في ميم الجمع لقالون اقتصر ابن غلبون في [التذكار][2][3]، وكتاب الاختلاف بين ورش وقالون وابنه أبو الحسن في التذكرة[4]، والطلمنكي[5] في تأليفه في قراءة نافع ومكي في المفردات[6]، والمهدوي[7] في الهداية[8]، وابن شريح[9] في الكافي[10].

---

(1) أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن شعيب القرطبي، مقرئ ضابط، قرأ القراءات على مكي بن أبي طالب وقرأ عليه القراءات عبد الرحمن بن عتاب، توفي سنة 472 هـ - الإقناع 81/1.

(2) [في د [التذكرة].]

(3) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 135/ب.

(4) التذكرة لابن غلبون الجزء 1 صفحة 136.

(5) أحمد بن محمد بن عبد الله الطلمنكي الأندلسي، أول من أدخل علم القراءات إلى المغرب، توفي سنة 429هـ، من كتبه "الروضة" في القراءات" و"تفسير القرآن" - الديباج ص 19 وغاية النهاية 120/1 والأعلام 212/1.

(6) شرح الدرر للمنتوري الورقة 135/ب.

(7) أبو العباس أحمد بن عمار المهدوي نسبة إلى المهدية في المغرب أستاذ مشهور توفي سنة 430 هـ، ألف عدة تصانيف منها التفسير المشهور والهداية في القراءات السبع - الإقناع 132/1.

(8) الهداية في القراءات السبع توجد منه نسخة مخطوطة في الخزانة الحسنية برقم 1524.

(9) شريح بن محمد بن شريح الرعيني تقدمت ترجمته.

(10) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 135/ب.

والتذكير والمفردات[1]، وابن مطرف[2] في البديع[3]، وأبو الطاهر العمراني[4] في الاكتفاء[5]، وابن شفيع[6] في التنبيه والإرشاد[7]، وابن مهلب[8] في الشرح[9]، وابن طفيل[10] في العتبية[11]، وابن هشام[12] في التلخيص[13]، وابن غزوان[14] في أرجوزته[15]، وأبو محمد القرطبي[16] في مختصره[17]،

---

(1) المصدر نفسه.

(2) أبو مصعب مطرف بن عبد الله بن مطرف اليساري الهلالي المدني مولى ميمونة رضي الله عنها توفي سنة 220هـ - الإقناع لابن الباذش 559/1.

(3) شرح الدرر للمنتوري علم الورقة 135 / ب.

(4) أبو الطاهر العمراني لقد استقصيت مظان كثيرة فلم أقف على ترجمته.

(5) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 135/ ب

(6) أبو الحسن عبد العزيز بن عبد الملك بن شفيع الأندلسي المري مقرئ حاذق مجود، وكان شيخا صالحا حسن الصوت بالقرآن، وأقرأ الناس بجامع المرية حتى مات سنة 514 هـ - الإقناع 294/1.

(7) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 136/ب.

(8) ابن مهلب لم أقف على ترجمته في المظان التي رجعت إليها.

(9) شرح الدرر للمنتوري الورقة 135/ب.

(10) ابن طفيل هو طفيل بن محمد بن عبد الرحمن بن عظيمة أبو نصر العيدي الإشبيلي عارف ضابط مجود توفي سنة 599 هـ - غاية النهاية 341/1 ترجمة رقم 1480.

(11) شرح الدرر للمنتوري الورقة 135/ب.

(12) ابن هشام عبد الله بن يوسف تقدمت ترجمته.

(13) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 135/ب.

(14) ابن غزوان أحمد بن عبد العزيز بن خلف الفهري أبو العباس كان حيا سنة 553هـ - بغيـة الوعاة للسيوطي 325/1.

(15) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 135/ب.

(16) أبو محمد القرطبي تقدمت ترجمته.

(17) شرح الدرر للمنتوري الورقة 135/ب.

وابنه أبو بكر[1] في أرجوزته[2]، وابن هارون[3] في قصيدته[4]، وابن عبد الملك في الاعتماد[5].

قال في التيسير: قالون باختلاف عنه[6].

قال في الدر النثير: ذكر الحافظ هنا عن قالون: ضم ميم الجمع ووصلتها كابن كثير، وإسكانها كالجماعة[7]، وذكر عنه الشيخ[8] الوجهين[9]، وذكر الإمام[10] الإسكان خاصة[11].

تنبيه: قال الحافظ في هذه المسألة بخلاف عن قالون وقال في المفردات في رواية أبي نشيط عن قالون ما نصه: اعلم أن قالون كان يخير في ضم ميم

---

(1) أبو بكر بن أبي محمد القرطبي هو الإمام أبو بكر المخزومي القرطبي ولد سنة 410هـ أخذ عن مكي وروى عنه جماعة آخرهم وفاة القيسي نزيل مراكش توفي سنة 496هـ - معرفة القراء الكبار 446/1 ت 384.

(2) شرح الدرر اللوامع الورقة 135/ب.

(3) لم أقف على ترجمته في المظان التي رجعت إليها.

(4) شرح الدرر اللوامع للمنتوري رقم الورقة 135/ب.

(5) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 135/ب.

(6) التيسير في القراءات السبع ص 59.

(7) الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير لعبد الواحد بن محمد الأموي المشهور بالباهلي المتوفى سنة 444 هـ، توجد نسخة منه في الخزانة الحسنية برقم 1592/ مجموع (6).

(8) الشيخ هو مكي بن أبي طالب القيسي تقدمت ترجمته.

(9) التبصرة لمكي ص: 107.

(10) الإمام هو ابن شريح تقدمت ترجمته.

(11) الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير لابن أبي السداد "الحركة العارضة وحركة ميم الجمع" من نسخة الخزانة الحسنية رقم 1592/ مجموع (6).

الجمع ووصلها بواو، وفي إسكانها، ثم أخبر أنه قرأ على فارس[1] عن قراءته **بضم الميم**، وعلى أبي الحسن عن قراءته بإسكان الميم وبين العبارتين بَونٌ **يعرض** منه للناظر إشكال[2].

ووجه البيان في ذلك ما نص عليه الشيخ في التبصرة[3] فقال ما نصه: **وخيّر** قالون [بإسكانها][4] وصلتها بواو[5].

وكذلك روى **الحلواني وأبو نشيط**[6] عنه أنه خيّر فلا تبالي بأي رواية **قرأت** بالضم والإسكان، **واختار ابن مجاهد**[7] الإسكان[8].

والاختيار عند القراء ضم (18/ب) الميمات كلها للحلواني وإسكانها **لأبي** نشيط.

والجواب: عن المعارضة أن عبارة التخيير يراعى فيها أصل الرواية **عن** قالون.

وعبارة الخلاف يراعى فيها اختيار القراء من حيث خصوا الإسكان **بطريق** أبي نشيط، وخصوا الضم بطريق الحلواني فكلاهما روايتان مختلفتان **عن** قالون.

اعلم: أن ميم الجمع لها أربع حالات:

---

[1] فارس بن أحمد تقدمت ترجمته.

[2] شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 135/ب.

[3] التبصرة ص: 107-108.

[4] ما بين [...] من أ، و ب.

[5] المصدر نفسه.

[6] أبو نشيط محمد هارون المروزي تقدمت ترجمته.

[7] ابن مجاهد أحمد موسى تقدمت ترجمته.

[8] شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 135/ب.

حالة تحرك فيها بالضم وتوصل ضمتها بواو بالاتفاق.

وحالة تحرك فيها من غير صلة.

وحالة تسكن فيها.

وحالة فيها خلاف دائر بين الإسكان والتحريك مع الصلة، **فالحالة الأولى**: إذا اتصل بها ضمير كقوله تعالى: ﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾[1] و ﴿فَلِمَ قَتَلْتُمُوهُمْ﴾[2] و ﴿ءَاذَيْتُمُونَا﴾[3].

والحالة الثانية: إذا وقع بعدها في الوصل حرف ساكن.

والحالة الثالثة: إذا وقفت عليها.

والحالة الرابعة: ما عدا ما تقدم.

قال في الكنز: والمشهور التخيير كقول الحصري[4]، وقد نشر التخيير عنه دون النشر وهو معنى قول الأهوازي[5]: "الوجهان سيّان"[6].

المجراد: وكلها: مبتدأ، والجملة بعده خبر، ولا يصح نصبه بفعل مضمر يفسره الظاهر الذي هو سكنها على أن يكون من باب الاشتغال، كما أجازه بعضهم[7].

قلت: هو والله أعلم.

---

(1) سورة الأعراف الآية (43).

(2) سورة آل عمران الآية (183).

(3) سورة إبراهيم الآية (12).

(4) كنز المعاني في شرح حرز الأماني للجعبري الورقة 9/ب مخطوط خزانة ابن يوسف رقم 55.

(5) الحسن بن علي الأهوازي تقدمت ترجمته.

(6) كنز المعاني لبرهان الدين الجعبري الورقة 9/ب مخطوط خزانة ابن يوسف رقم 55.

(7) إيضاح الأسرار الورقة 34/ب.

المنتوري: ولفظه وكلها على رواية النصب، مفعول بفعل مضمر من باب الاشتغال[1].

ثم قال المجراد: تتيما لما تقدم لأن [كلا][2] مضافة إلى الضمير لا تستعمل إلا توكيدا، أو مبتدأ فينصبه خطأ لمخالفته استعمال العرب[3]، وما من قوله: ما لم: مصدرية ظرفية على حد قوله تعالى: ﴿مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ﴾[4]، ويروى ما لم يجئ وما لم يكن.

فعلى رواية ما لم [يجئ][5]، يكون: سكون فاعل يجيء، [ومن بعدها متعلق بيجيء][6]، وعلى رواية ما لم يكن سكون اسم [يكون][7] وخبرها من بعدها وهو متعلق بمحذوف.

قوله: كما أجاز بعضهم: فيكون على هذا، الراجح [فيه][8] النصب عملا بقول ابن مالك[9]: **وبعد عاطف بلا فصل**... الخ.

وقال الأستاذ الصغير[10]: [روايته][11] بخط الناظم بنصب اللام[12].

---

(1) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 135/ب مخطوط الخزانة الحسنية رقم 1096/مجموع.
(2) [في د [كلها].]
(3) إيضاح الأسرار الورقة 34/ب.
(4) سورة البقرة الآية 236.
(5) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]
(6) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]
(7) [في د [يكن].]
(8) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]
(9) ابن مالك محمد بن عبد الله تقدمت ترجمته.
(10) الأستاذ الصغير هو علي بن محمد وقد تقدمت ترجمته في الصفحة (124) برقم (614).
(11) [في د، هـ [رأيته].]
(12) شرح الدرر المنتوري الورقة 135/ب.

المنتوري: واعلم أن الفاشي في الكلام في "كل" إذا أضيفت إلى الضمير أن لا يعمل فيها عامل لفظي [وإنما ترفع بالابتداء كقوله تعالى: ﴿ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا ﴾ [1] أو تكون توكيدا كقوله تعالى: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ [2]، ويقل أن يعمل فيها [عامل لفظي][3]، ومنه قول الشاعر: أنشده ابن مالك في شرح التسهيل:

تميل إذا مالت عليه دلاؤهم فيصدر عنه كلها وهو ناهل[4]

فالأولى ضبطه وكلها بالرفع على الفاشي في الكلام، وكان الناظم والله أعلم رجع من النصب إلى الرفع.

وقال المجاصي[5] **وابن عبد الكريم**[6]: كلها مبتدأ وأجازا نصبه على الاشتغال[7] ورده أجانا[8] والواريثني[9] بما عند المجراد.

---

(1) سورة مريم الآية (95).

(2) سورة ص الآية (73).

(3) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(4) الساعد على تسهيل الفوائد لابن مالك تحقيق محمد كامل بركات ج: 395/2، وفيه:

يميد إذا مادت عليه دلاؤهم *** فيصدر عنه كلها وهو ناهل

(5) المجاصي أبو عبد الله محمد تقدمت ترجمته في الصفحة (13) برقم (45).

(6) ابن عبد الكريم تقدمت ترجمته.

(7) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 135/ب.

(8) ءاجانا تقدمت ترجمته في ص: 88 برقم: 439.

(9) الواريثني تقدم ذكره برقم (547) الصفحة (110).

قال الحلفاوي[1] ما لم يجئ، قال بعض المقيدين هذه هي الرواية المشهورة[2].

ويروى ما لم يكن وعليها اقتصر الواريثني[3] والمطماطي[4].

ونص ابن مسلم عليها[5] واقتصر ابن ءاجانا والمرسي ومن تبعهما كالشريشي[6] وابن عبد الكريم على ما لم يجئ.

تنبيه: لم يقع في رواية أحد منهم ما لم يقع الجارية على الألسنة فلحذره.

ثم قال رحمه الله:

(49) واتفقا في ضمها في الوصل إذا أتت من قبل همز الوصل

أي اتفقا ورش وقالون على ضم الميم إذا لقيها ساكن من غير صلة نحو "**بهم الأسباب**"[7] "**ومن دونهم امرأتين**"[8]، ففي: بمعنى على كما تقدم.

وقوله: إذا أتت... الخ أي مرسومة إذ لا وجود لهمز الوصل في حال الدرج.

---

(1) الحلفاوي تقدمت ترجمته.

(2) هكذا أورده المصنف رحمه الله هذا النص للحلفاوي للإشارة إلى المكان الذي نقله منه.

(3) في كتابه جمع المعاني الذرية والمباحث السنية في تقييد البرية في شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع.

(4) المطماطي هو إبراهيم بن يخلف بن عبد السلام التنسي انتهت إليه رئاسة التدريس والفتوى توفي بتلمسان/ نيل المحتاج 35-37 والحلل السندسية ج 1 ص (679).

(5) ترجمة ابن مسلم عمر بن إبراهيم في الصفحة (15) رقم (54).

(6) هو سليمان بن محمد الشريشي تقدمت ترجمته في ص: (7) برقم (19).

(7) سورة البقرة الآية (166).

(8) سورة القصص الآية (23).

قال بعضهم: إنما أتى بقالون زيادة بيان [أو][1] ليرفع الإيهام الذي في قوله: ما لم يكن من بعدها سكون إذ لم يبين بأي حركة يحركها فبين هنا.

قوله: في الوصل... احترز من الوقف و [في][2] ضمها متعلق باتفقا، وكذلك في الوصل، قاله المجراد، وعلق ابن عبد الكريم في الوصل بضمها[3]، وكذا المنتوري[4] وهو الظاهر.

قال بعضهم: قوله من قبل همز الوصل لابد فيه من تفصيل، فإن قلنا إنما سميت همزة الوصل لأنها يتوصل بها إلى الساكن، كان من باب الوصل والوصل في آخر الشطر قبله بمعنى الدرج، فقد اتفقا لفظا واختلفا معنى فهو تجنيس.

وإن قلنا سميت همزة وصل لسقوطها في الوصل فهو إيطاء إذا اتفق الوصل الأول والثاني لفظا ومعنى انتهى[5].

والتجنيس الذي وقع هنا يسمى تجنيس التماثل وهو إعادة اللفظ بعينه مع اختلاف المعنى وهو من بديع الكلام ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقْسِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا۟ غَيْرَ سَاعَةٍ ﴾[6].

فالأولى المراد بها القيامة، والثانية ساعة من الزمان، ففي كلامه التجنيس وليس بإيطاء.

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(2) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(3) شرح المنتوري الورقة 136/أ.

(4) محمد بن عبد الملك المنتوري تقدمت ترجمته في الصفحة (7) من هذا الكتاب رقم (15)، وشرح الدرر اللوامع له الورقة 136/أ مخطوط الخزانة الحسنية رقم 1096 مجموع.

(5) محمد بن عبد الملك المنتوري في شرحه على الدرر اللوامع الورقة 136/أ.

(6) سورة الروم الآية (55).

كقول بعضهم:

يـا مـن أراه للـزمـان حسنـة وقد حوى من كل شيء حسنة (19/أ)
إن غبت عني سنـة فهـي سنـة وسنـة أراك فيـهـا كسـنـة

فصل في أحكام ميم الجمع

الجوهري: والإيطاء في الشعر إعادة القافية، واشترطوا في دفع الإطـاء سبعة أبيات وقيل عشرة وهو قبيح من حيث الجملة، لكن كلما قربت القافية من الأخرى قبح كما قال الخزرجي[1] و [يزكو][2] قبحه كلما دنا.

ثم قال رحمه الله:

(50) وكـلهـم يقـف بالإسكـان وفـي الإشـارة لهـم قـولان
(51) وتركها أظهر فـي القيـاس وهو الذي ارتضاه جـل النـاس

لما ذكر الخلاف في الميم أخبر أن ذلك في الوصل وأمـا فـي الوقـف فالاتفاق على الإسكان لجميع القراء لأنهم شاركوا نافعا في هذا الحكم.

قوله: وفي الإشارة...الخ، الإشارة عبارة عن الـروم والإشـمام وهـذا الحكم لمن ضمها، وأما من سكنها فلا..

قال الأستاذ الصغير[3]: اعلم أن الضمير من قوله وكلهم يقف: يحتمل أن يعود على القراء السبعة أو على أصل الأداء فإن أعيد على أهل الأداء [فهـو

---

(1) الخزرجي أحمد بن مسعود القرطبي إمام في التفسير والفقه واللغة والعروض والطب، توفي سنة 601هـ لـه تآليف حسان وشعر رائق - الأعلام 257/1.

(2) [في أ [يزكوا].]

(3) الأستاذ الصغير هو علي بن محمد تقدمت ترجمته.

مناسب لقوله، وفي الإشارة لهم قولان، لأن القولين لأهل الأداء][1]، وإن أعدناه على السبعة كان في كلامه تعقيد لأن الضمير من قوله، وفي الإشارة لهم غير صالح [للعود][2] على السبعة، إذ لا نص عنهم في ذلك حسبما قاله مكي[3] فلو قدرت مضافا يتعلق به لهم تقديره في جواز الإشارة لهم قولان لحسن عوده على السبعة.

قال أبو محمد مكي ميم الجمع كسائر الحروف يلزم فيها ما يلزم الحروف المتحركة، وما علمت أن أحدا نص عليها بمنع ولا إيجاب، غير أنهم أطلقوا الروم والإشمام، وبالروم والإشمام يعلم أنها كانت في الوصل مضمومة، وليس صلتها بواو بمانع من الروم والاشمام فهي بمنزلة هاء الضمير[4].

ثم قال: والإسكان فيها حسن، وهو الأصل يعني أصل الوقف لا أصل الميم.

وقال أبو عمرو: حركتها جئ بها لأجل الصلة ليتوصل بها إليها، إذا لم يكن بد من ذلك فليست [كحركة][5] هاء الكناية لأن الغرض إنما هو الإتيان بالواو زيادة في الجمع كما زيد في التثنية: الألف لا غير، فلما كانت الصلة لا تثبت في حال الوقف وكانت [زائدة][6] وسقطت فيه بإجماع، وجب أن تذهب تلك الحركة رأسا لذهاب ما جئ بها إليه، فبقيت الميم ساكنة فامتنع الروم والإشمام[7].

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(2) في ج [للعودة].

(3) مكي بن أبي طالب القيسي، تقدمت ترجمته.

(4) التبصرة لمكي بن أبي طالب ص: 109-110.

(5) [ما بين [...] من أ.]

(6) [ما بين [...] من أ.]

(7) التيسير في القراءات السبع للداني ص: 59.

وإليه أشار الشيخ[1] **بقوله:** وتركها أقيس يشير إلى قول الداني[2]، لأن الفرق الذي فرق به جليّ وهو كون الحركة في الهاء أصلية لم يؤت بها لأجل شيء يتوصل إليه كما جئ بحركة الميم وإن كان كل من الحرفين أصله الضم لأن هاء الضمير اسم صحيح على حرف واحد فلا يكون إلا متحركا وميم الجمع إنما ضمت من أجل الواو إلا بضم الميم ضرورة، فوجب أن تذهب الضمة في الوقف لذهابها.

قال في التيسير فأما حركة ميم الجمع في مذهب من ضمها فلا تجوز الإشارة إليها بروم ولا إشمام لذهابها عند الوقف أصلا[3].

قال في الدر النثير[4]: يريد على قراءة ابن كثير باتفاق، وعلى قراءة قالون على أحد الوجهين[5].

قال في الحرز[6]: وفي هاء تأنيث وميم الجمع... الخ.

قال في اللئالئ الفريدة: وأما ميم الجمع فإنها تنقسم إلى ما يحرك في الوصل للجميع نحو: "**لهم الناس**"[7] "**وأنتم الأعلون**"[8] مما يقع قبل الساكن، وإلى ما تحرك بالضم موصولا لبعض القراء ويسكن لبعض مما يقع قبل المحرك.

---

(1) الشيخ أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تقدمت ترجمته.

(2) أبو عمرو الداني بن سعيد الداني، تقدمت ترجمته.

(3) التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص: 59.

(4) الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير لابن أبي السداد، باب "الحركة العارضة وحركة الجمع" من نسخة الخزانة الحسنية رقم 1592 مجموع (6).

(5) المصدر نفسه.

(6) إبراز المعاني في شرح حرز الأماني لأبي شامة الدمشقي ص 270، وتمام البيت: وعارض شكل لم يكونا ليدخلا.

(7) سورة آل عمران الآية (173).

(8) سورة آل عمران الآية (139).

فأما النوع الأول: فلا يدخله روم ولا إشمام لأن الحركة عارضة لإلتقاء الساكنين [والعارضة لا ترام ولا تشم.

وأما النوع الثاني: فمن قرأه بالإسكان لا إشكال][1].

ومن قرأه بالضم والصلة لم يدخله أيضا عند أبي عمرو وإليه أشار في الحرز[2]: وعلله أن ميم الجمع لا حركة لها في الأصل، فترام أو تشم وإنما حركتها عارضة لأجل واو الصلة[3].

وذهب مكي[4] إلى الجواز بمنزلة هاء الكناية[5] ورد عليه الداني[6] وبالغ في الإنكار، وفرق بينهما، بأن ميم الجمع كانت قبل الصلة وإنما حركت لأجل الواو، فلما ذهبت الواو في الوقف عادت الميم إلى أصلها من السكون فامتنعا كسائر السواكن، وهاء الكناية لم تضم لأجل واو الصلة بل كانت مضمومة فلما ذهبت الواو في الوقف عوملت الهاء معاملة سائر الحركات الأصلية فدخلها الروم والإشمام[7].

وقال في الإقناع: ولا تجوز الإشارة إلى ميم الجمع الموصولة بواو لأن الميم إنما تستعمل عند ذهاب الواو ساكنة، أجاز مكي فيها الإشارة.

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(2) إبراز المعاني لأبي شامة الدمشقي ص 270.

(3) أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي تقدمت ترجمته.

(4) إبراز المعاني لأبي شامة الدمشقي ص: 270-271 وانظر نص الفاسي في اللئالئ الفريدة في شرح القصيدة باب ميم الجمع، الورقة 7 من نسخة الخزانة الحسنية رقم 6973.

(5) الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها 1/127-128.

(6) أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني تقدمت ترجمته.

(7) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 136/ب.

وقال: إن الذي يمنعها خارج عن النص بغير رواية[1].

قال أبي[2] رضي الله عنه بل مجير الروم والإشمام في ميم الجمع هو **المفارق** للنص لأن سيبويه نص على أن ميم الجمع إذا حذفت بعدها الواو **والياء** سكنت[3].

قال في التحفة:

وقف مسكنا لكل القوم   **والخلف في إشمامها والروم**
أجاز مكي ودان[4] منعا   **والحق قل أحق أن يتبعا[5]**(19/ب)

ثم قال:

ما قال الداني عندي أجود   **وهو الذي يقرئ به المجوّد[6]**

وقال القيسي[7]:

على ميم الجمع قف بإسكانها كذا   **روى الداني وامنع ما سواه عن الحبر**
كحكم عن مك ولا فرق عنده   **والأول مختار وقيت من الوزر[8]**

---

(1) الإقناع 530/1-531.
(2) أب المصنف هو قاسم بن محمد بن أبي العافية، فقيه نحوي مشهور لازم أبا المحاسن كثيرا، وكان لـه مزيد وجاهة مع أحمد المنصور، أخذ عن أبي العباس المنجور وغيره، توفي سنة 1022م، نشر المثاني 181/1.
(3) هذا من مسموعات المصنف عن أبيه.
(4) أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني تقدمت ترجمته.
(5) البيتان 124 و125 من الورقة 7/أ نسخة مخطوطة خاصة.
(6) البيت رقم (132) الورقة 8/ب.
(7) محمد بن علي بن جعفر أبو عبد الله القيسي فقيه من أهل قلعة حماد بالعدوة تعلم بقرطبة وولي قضاء فاس سنة 536هـ وكان ضعيفا اعتزل واشتغل بالتدريس وتوفي بها... - الأعلام ج 279/6 يأتي ما بقي في الصفحة 340.
(8) الأجوبة المحققة في الوقف على ميم الجمع البيت 1 و2 من فصل مخطوطة خاصة حصلت عليها من خزانة زاوية مزوضة بضواحي مراكش.

وقال الحصري[1]:

ومن ضم ميم الجمع أسكن واقفـــا   فإياك أن يغريك بالجهــل من يغــر[2]

وقال الوهراني[3]:

وخلـــف بإشمــــام وروم وجـــوزن   لمكيهم والدانــــي بالمنـــع قـــد عـــلا

[وحجته][4] ربط لــــــواو وبضمـــة   بوصـــل وإسقــاط بــوقــف تنقــلا

ولو قد [جرا][5] روم لجئ بضمهــا   وكيف وحال الوقف تسكينها إن جلا

ويحتـــج مكـــي بإطـــلاق رومهـــم   وشمامهم في الضم والرفـــع مسجـــلا

ولم يفرقوا ما بين يحكم وأنهـــم[6]   وقل ربطهـــا بالـــواو وليس معـــولا

نعم اشبهت هـــاء الكنـــأيـــة عنده   وما ذاك بالمرضى لتجريدها اعقلا[7]

قوله: وتركها أظهر... الخ القياس حمل فرع على أصل لعلة جامعة بينهما.

قوله: وهو الذي ارتضاه ... الخ كان حق الناظم أن لا يذكر الإشـــارة، لأن ذلك شيء قاله مكي وقاسه على غيره ولم يتابعه عليه أحد لمن يعتمد عليه لظهور فساد قياسه.

---

(1) علي بن عبد الغني الحصري تقدمت ترجمته.

(2) لم أقف على هذا البيت في منظومة الحصري ولدي مصورة منها.

(3) الوهراني: تقدمت ترجمته.

(4) [في أ [وحجة وحجته].]

(5) [في د [جرى].]

(6) يقصد القراء الذين ذكرهم بأسمائهم في الأبيات التي سبقت هذا البيت.

(7) الأبيات 66 إلى 71 من التقريب للوهراني باب ميم الجمع مخطوطة خاصة.

قال ابن سفيان[1] **في الهادي**: لا خلاف بينهم في الوقف (30/ب) على ميم الجمع بالسكون من غير روم ولا إشمام[2].

وقال ابن شريح[3] **في الكافي**: اتفقوا على ذلك[4].

وحكى الداني في الاقتصاد: الإجماع أيضا[5].

في الوقف على ميم الجمع

قوله: يقف أصله يوقف فحذف الواو لوقوعها بين عدوتيها، وأتى بصيغة الإفراد [مراعاة للفظ][6]، [وهو فعل مضارع والفاعل مضمر يعود على كلهم، والجملة خبر بالإسكان متعلق به وفي الإشارة متعلق بمحذوف لهم متعلق بالإشارة][7] ويجوز مراعات المعنى نحو كلهم قائم أو قائمون، قاله أكثر [النحاة][8].

---

(1) ابن سفيان محمد بن سفيان القيرواني أستاذ حاذق عرض بمصر على أبي الطيب ابن غلبون وقرأ عليه أبو العباس المهدوي، توفي سنة 415 هـ - الإقناع 185/1.

(2) شرح الدرر اللوامع للمنتوري للورقة 136/ب مخطوط الخزانة الحسنية رقم 1096 مجموع.

(3) ابن شريح محمد بن شريح تقدمت ترجمته.

(4) الكافي للإمام الرعيني ص 37 بهامش كتاب المكرر فيما تواتر من القراءات السبع للإمام أبي حفص عمر بن القاسم.

(5) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 137/أ.

(6) [في ب [مراعا للفظ].]

(7) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

(8) [في ب، ج، هـ [النحات].]

وقال بعضهم: لا يعود إليها الضمير من خبرها إلا مفردا مذكرا على [لفظها][1].

قولان: مبتدأ وجاز الابتداء بالنكرة لتقدم المجرور.

الحلفاوي: معنى أظهر أرجح قاله مرسي[2].

وقال الوارثيني: أبين[3].

وقال ابن عبد الكريم: أبين وأحسن وأولى[4].

وقال المجاصي: أجود وأحسن وأولى وأشهر[5].

وقوله في القياس: أي قياس العربية ثم قال واتفق ابن عبد الكريم والمجاصي على أن معناه قياس الوقف.

وتركها: مبتدأ ومضاف إليه، والضمير للإشارة أظهر خبر، وفي القياس هو متعلق بأظهر، وهو الذي مبتدأ، والذي وصلته في موضع الخبر.

القول في هاء ضمير الواحد

ثم قال رحمه الله:

(52) القول في هاء ضمير الواحد والخلف في قصر ومد زائد

---

[1] [في هـ [بعضها].]

[2] شرح الدرر اللوامع للحلفاوي الورقة 11/ب من نسخة الخزانة الحسنية رقم (6064).

[3] جمع المعاني الذرية والمباحث السنية للوارثيني باب هاء الضمير الواحد مخطوطة خزانة تطوان تحت رقم 858.

[4] شرح الدرر اللوامع للمجاصي الورقة 18 من خزانة ابن يوسف بمراكش رقم الكتاب 105.

[5] المصدر نفسه.

أتى بهذا الباب عقب الذي قبله للمناسبة [التي][1] بينهما، وهو حذف الصلة وإثباتها، وتسمى ضمير الواحد كما قال المصنف وهاء الكناية وهاء [المضمر][2] كما عند الشاطبي، وهاء الإضمار كما عند الحصري والمكي [كما عند غيرهم...

قلت][3]:

ومكني أو إضمار أو مضمر حكوا ضمير كناية بهاء كذا [رووا][4][5]

وهي الهاء الزائدة الدالة على الواحد المذكر الغائب، فالزائدة احترز [من الأصلية][6] نحو نفقه وجه أبيكم، والواحد المذكر احترز من الواحدة المؤنثة نحو: خلفها ومن هاء السكت فإنها زائدة وليست بدالة على الواحد المذكر [وتتصل][7] بالاسم والفعل والحرف، رسله: اسم، جاء: فعل، به: حرف.

ابن الجزري: وهي عندهم هاء الضمير المكنى بها عن المفرد المذكر الغائب[8] انتهى.

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ب، هـ.]

(2) [في ب [الضمير].]

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ب، هـ.]

(4) [في ب [حكوا].]

(5) هذا من نظم المصنف رحمه الله.

(6) [في هـ [الأصلية].]

(7) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(8) النشر في القراءات العشر 124/1.

قال بعض الشراح: هاء الضمير في إضافة الشيء إلى نفسه لكن تقول هاء [الضمير][1] ويستقيم الكلام ويكون [المضمر][2] [اسما][3] لما يعود عليه[4].

[الأزهري][5] اسم مفعول من أضمرته إذا أخفيته وسترته، واطلاقه على البارز توسعا، والضمير [بمعنى المضمر على حد قولهم عقدت العسل فهو عقيد أي مفقود، وهو اصطلاح بصري، والكوفية][6] يسمونه كناية ومكنيا [لأنه][7] ليس باسم صريح والكناية [تقابل][8] الصريح انتهى[9].

قال الداني في إيجاز البيان: وإذا أتت الهاء وهي لام الفعل، فليست بهاء كناية وإنما [هي][10] أصلية(31/أ)، فلا تجوز صلتها بوجه إذ صلتها زيادة في كلمتها وذلك نحو قوله تعالى: "**ما نفقه كثيرا**"[11] و"**فواكه كثيرة**"[12].

قال الأثري[13]: إن قوله تعالى: نفقه على مثل نفعل وفواكه على مثل فواعل، فالهاء فيها لام من الفعل فهي من نفس الكلمة انتهى[14].

---

(1) [في ب [المضمر].]

(2) [في هـ [الكلام].]

(3) [في ج، هـ [اسم].]

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 137/أ.

(5) [في ج [الاهوزي].]

(6) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

(7) [في ج [لأنهم] وفي هـ [لأنها].]

(8) [في ج [هاء بل] وفي هـ [تعليل].]

(9) المصدر نفسه شرح الدرر اللوامع الورقة 137/أ.

(10) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(11) سورة هود الآية 91.

(12) سورة المؤمنون الآية 19.

(13) الأثري لم أقف له على ترجمة له في كتب التراجم.

(14) سورة مريم الآية (46).

وقد تكون في الغير نحو: لئن لم تنته[1] انتهى.

[قال ابن الجزري: باختلاس كسرة الهاء من غير إشباع ويعبر عنه بالقصر، ويعبر في مقابله بإشباع الكسرة، ويعبر عنه بالصلة وبالمد **أيضا]**[2][3].

قوله: القول الخ، أخبر أنه [يتكلم][4] على المتفق والمختلف، **فقوله** القول في هاء ضمير الواحد يرجع إلى الاتفاق.

وقوله: والخلف في قصر (20/أ) يرجع إلى الاختلاف، وقد تكون في **العين** نحو: لئن لم تنته.

[الجعبري: وسمى القصد اختلاسا مجازا][5]، [وعبر بالقصر عن حذف **الصلة** ومنهم من يعبر بالاختلاس والحذف][6].

وذكر الداني في جامع البيان وإرشاد المتمسكين وإيجاز البيان: أن **القراء** عبروا عن إثبات صلة الهاء بالمد، وعن حذفها بالقصر[7].

قال سيبويه: [وربما][8] مدوا فقالوا: مساجيد ومنابير[9].

---

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 137/أ.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(3) النشر في القراءات العشر 124/2.

(4) [في د [تكلم].]

(5) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(6) [ما بين [...] لا يوجد في ب ،د.]

(7) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 137/أ.

(8) [في هـ [وبها].]

(9) كتاب سيبويه 250/4 فلم يذكر هذا الجمع بصيغة المد وإنما بمفاعل.

قال الداني في إيجاز البيان: فجعل المد عبارة عن ثبوت الياء في ذلــك، إذ هي حرف مد[1]، **وقال في جامع البيان:** نحوه فكذلك فعل الناظم.

فقوله: زائد أي زائد على الهاء، ولا يتوهم غيره، إذ ليست باب المد[2].

قال في التحفة:

وهي التــي تــزاد فيمــا تــدري   دلالــة للــواحــد المــذكـــر
أسماؤها في مقتضى الــروايــة   ضمير أو إضمـــار أو كنايـــة[3]

قوله: والخلف وجد بخط الناظم، بالجر عطف على هاء الكناية كأنه قال: القول في الاتفاق والخلف في مد وقصر وفي قصر متعلق بالخلف.

وقال ابن عبد الكريم والمجاصي: والخلف معطوف على القول[4].

وقال الوارثيني: معطوف على هاء، ولا يصح فيه الرفع عطفــا علــى القول، إذ تقديره القول في الإتقان في هاء ضمير الواحد والخلف فيها[5].

---

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 137/أ.

(2) المصدر نفسه.

(3) الأبيات في التحفة رقم 164 و 165 الورقة 9/أ من نسخة مخطوطة خاصة.

(4) شرح الدرر اللوامع للمجاصي، الورقة 8/أ مخطوط خزانة ابن يوسف رقم 105.

(5) جمع المعاني الذرية للوارثيني باب هاء الضمير الواحد.

صلة الضمير بالواو أو الياء

وقال المجاصي وابن عبد الكريم[1]: قولـــه زائـــد هـــو علـــى حـــذف الموصوف أي مد حرف زائد فعلى ما قاله يقرأ بالإضافة[2].

ثم قال رحمه الله:

(53) واعلم بأن صلـــة الضميـــر بالـــواو أو باليـــاء للـــتكثيـــر

المنتوري: ثبت في رواية الحضرمي والبلفيقي بالواو أو باليـــاء، وكـــذا وقفت عليه بخط الناظم، وفي رواية المكناسي بالياء أو بالواو بتقديم الياء على الواو، ورواية تقديم الواو على الياء هي الأولى، لأن الأصل الواو[3].

الجعبري: والضمير أخص [بها][4] من الكناية، وهي اســـم بنـــى لـــشبه الحرف تركيبا واقتتارا على حركة [نفقه][5]، وكانت لتوحده، وكانـــت ضـــمة تقوية لها، ووصلت بمد لخفائها وانفرادها، وبه خالفت هاء نفقـــه وكانـــت واوا اتباعا وكسرت من الكسرة، والياء مجانسة، فصارت الصلة ياء لـــذلك خلافـــا [للحجازية][6] وألحق [فهاء][7] هذه وفتحت للمؤنث فرقا فصارت ألفا، وخالفـــت الصلة وقعا تخفيفا وبقيت الألف للفرعية انتهى[8].

---

(1) ابن عبد الكريم تقدمت ترجمته في ص (7) رقم (18).
(2) شرح الدرر اللوامع للمجاصي 8/أ خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 105.
(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 137/ب.
(4) [ما بين [...] من د.]
(5) [ما بين [...] من ج.]
(6) [في ج، هـ [المجازية].]
(7) [في ب، ج، هـ [بها].]
(8) كنز المعاني في شرح حرز الأماني للجعبري الورقة 21/أ من مخطوط خزانة ابن يوسف رقم 55.

قال في اللئالئ الفريدة[1]: وأصلها الضم لأنها لما كانت خفية تشبه الألف في الخفاء، أعطيت أقوى الحركات وهي الضمة، ووصلت بالواو لتخرجها من الخفاء إلى الإبانة، وذلك أن الهاء من الصدر والواو من الشفتين، فإذا زيدت عليها بينتها.

هاء الكناية

فالأصل فيها إذا أن تكون مضمومة موصولة بواو، فإن كانت قبلها كسرة أو ياء ساكنة كسرت طلبا للخفة والمشاكلة، وإذا وصلت المكسورة انقلبت الواو التي كانت مع الضمة ياء، لأنهم يفرون من كلامهم من [الواو][2] الساكنة بعد الكسرة إلى الياء طلبا للخفة انتهى[3].

قال الداني في إيجاز البيان[4]: اعلم أنه كان يصل هاء الكناية عن الواحد المذكر، إذا انضمت وانفتح ما قبلها، أو انضم بواو في اللفظ تكثيرا لها وتقوية لخفائها[5].

---

(1) اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة تأليف محمد بن الحسن الفاسي المقرئ المتوفى عام 656هـ، وهو شرح لقصيدة حرز الأماني ووجه التهاني لأبي القاسم الشاطبي، توجد من هذا الكتاب نسخ خطية في الخزانة الحسنية تحت الأرقام التالية: 6973-2130-1243.

(2) [في ب [بالواو].]

(3) اللئالئ الفريدة في شرح القصيدة لأبي عبد الله محمد بن الحسن الفاسي باب هاء الضمير الورقة 10 من نسخة الخزانة الحسنية رقم 6973.

(4) توجد منه نسخة خطية بالخزانة الوطنية بباريس تحت رقم 592 ضمن مجموع القطعة (3).

(5) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 137/ب.

وقال في التلخيص: [نحوه][1] وهذا مراد الناظم بقوله للتكثير[2].

قوله: واعلم الخ.

قال الشارح: مراده في هذا البيت أن يتكلم على حكم هــاء الــضمير لأي **شيء** توصل بقوله اعلم أي أيقن وحقق قوله للتكثير تعليل كان قائلا قــال لـــه **لأي** شيء توصل، فقال [التكثير][3] حروف هذا الاسم و[يتقوى][4] لأنه ضعيف[5].

قال في التحفة:

فالهــاء وحــده اعتقد ضميــرا والــواو والياء زيدتا تكثيــرا[6]

قوله: بأن الباء زائدة للتوكيد على حد قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ ﴾[7].

هاء ضمير الواحد

بالواو متعلق بصلة لأنه مصدر، وأو للتنويع وللتكثير في موضع خبــر **أن**، واللام للعلة.

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(2) المصدر نفسه.

(3) [في ب ، هـ [التكثر].]

(4) [في أ ، ب، ج، د [يتقوا].]

(5) لم أقف على كتاب له في المظان التي رجعت إليها.

(6) البيت في التحفة رقم 184 الورقة 10/ب نسخة من مخطوطة خاصة.

(7) سورة العلق الآية (14).

ثم قال رحمه الله:

(54) فالهاء إن توسطت حركتين فنـــافـــع يصلهـــا بالصلتيـــن

الألف واللام للعهد، والمعهود في هاء ضمير الواحد، يعنـــي أن نافعـــا يصل الهاء بشرط أن تتوسط بين حركتين، نحو: **جاءه قومه**، و**بمزحزحه مـــن العذاب**، مفهومه لا توصل إن توسطت بين ساكنين، أو بين ساكن ومتحـــرك، تقدم الساكن أو تأخر، نحو: يعلمه الله فيه هدى ويعلمه الكتاب، فـــإن تحـــرك الساكن بعدها بحركة عارضة على قراءة ورش نحو: **له الأسماء الحـــسنى**[1] و**بداره الأرض**[2] فلا خلاف في حذف الصلة لأن التحريك عارض.

قال الأستاذ الصغير عن شيخه أبي الحسن الوهري: أنه كان يقول قول المصنف، فالهاء إن توسطت حركتين، يحتمـــل وجهـــين الحركـــة اللازمـــة والعارضة، فعلى هذا يكون قوله: بعد هذا واقصر لقالون [كالاســـتثناء منـــه، ويحتمل أن يكون قاصرا على الأصليتين فلا يكون قوله، واقصر لقـــالون][3]، [مستثنا][4] مما قبله انتهى[5].

قال الأستاذ الصغير: وفي كليهما نظر، فأما الأولى فيرد (20/ب) عليـــه له الأسماء لورش [لأنها][6] بين أصلية وعارضة، وأما على الثاني فيرد عليـــه قوله: بعد هذا وصل بطه لأن ظاهره أن ورشا لا يصل ولا يدخل وصلها تحت

---

(1) سورة الحشر الآية (24)

(2) سورة القصص الآية (81).

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ج، د.]

(4) [في ج، د [مستثنيا].]

(5) لم أقف على ما قاله الأستاذ الصغير عن شيخه فيما وقفت عليه من المظان إلا مذكورا عند المصنف.

(6) [في ج [لأنه].]

قوله إن توسطت لقصور هذا التأويل على ما كان أصليا، وإن جعلت الـضمير من قوله بعد هذا، فوصلها قبل محرك [حر][1] [عائد][2] على هاء الـضمير مـع كون حر صفة لمحرك لكانت الحركة القبلية مسجلة و[البعديـة][3] [والبعيـدة][4] [مقيدة][5] فيخرج من الأشكال والله اعلم[6].

فإن قيل: لأي شيء وصل ضمير المؤنث بالألف مع أنـه وقـع بـين ساكنين، مثل: فيها، وعليها، وضمير المذكر بحذف فما الفرق؟

فالجواب: إنما أثبتوا الصلة في ضمير المؤنث لأجل ألا يقع الإلتباس بين المذكر والمؤنث.

قولـه: بالصلتين يعني بالواو وإن انضم ما قبلها او انفتح بالياء إن انكسر.

تنبيه: اتفق الشراح هنا أنه إذا لقيها حركة عارضة، فالاتفاق على حذف الصلة وذكروا الخلاف في حرف المد إذا لقيه عارض، قالوا الن وفي الأرض، [وإذا الأرض][7] على ما يأتي إن شاء الله، ذكره ابن الطفيـل فـي الغنيـة[8] والداني في إرشاد المتمسكين وإيجاز البيان والتلخيص فانظر ما الفرق؟[9].

---

(1) [ما بين [...] من ج.]

(2) [في ب ، د [عائدا].]

(3) [في هـ [البعيدة].]

(4) [ما بين [...] من ب.]

(5) [في أ [مقدمة].]

(6) يعني شراح الدرر اللوامع كأبي يعقوب الحلفاوي والمجاصي والمنتوري ... وغيرهم.

(7) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(8) لم أقف على هذا الكتاب في الفهارس الرسمية ولعله في بعض الخزائن الخاصة أو أصبح في حكم المفقود ولازلت أبحث عنه.

(9) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 137/ب و 138/أ.

قلت: ولعل الفرق، أن الصلة زائدة بخلاف قالوا الن ونحوه، فالواو هنا فاعل، وفي نحو في الأرض [الياء][1] أصلية، ولثبوت هذا القسم الأخير في المصحف دون الأول، وكلهم شرطوا توسطها بين حركتين.

قال الحصري:

صل الهاء مع ضم بواو اذا أتت — على اثر تحريك وكن غير مغتر
ومع كسرها صلها بياء إذا أتت — كذلك واسمعني فلست بذي هجر
ولا تصلها عند إتيان ساكن — ولا بعده والق الفوائد بالبشر[2]
وصل هاء الواحد وحذفها

الوهراني[3]:

وصل هاء إضمار ثلث متحركا — ومن بعدها التحريك وصلا لتكملا[4]

ابن أجروم في البارع[5]:

لا تصلن هاء الضمير قبل ما — يسكن أو من بعد ان تقدما

وحجة حذف الصلة إذا كان قبل الهاء ساكن[6].

---

(1) [ما بين [.....] لا يوجد في هـ.]
(2) الأبيات في المنظومة الحصرية رقم 39-40-41 الورقة 615 من نسخة مخطوطة دلخل مجموع.

(3) الوهراني تقدمت ترجمته.
(4) البيت (72) من التقريب للوهراني باب هاء الكناية.
(5) ابن أجروم محمد ابن أجروم تقدمت ترجمته.
(6) لا يوجد من أرجوزة البارع إلا 10 أبيات فقط في أسماء شيوخ نافع محفوظة في خزانة تطوان تحت رقم 148.

قال في التحفة:

والوجه في القصر بُعَيْد الساكن ... وقبله في سائر الأماكن

لو وصلت بعد لأدى الجمع ... بين مسكنين إذ لا قطع

وفصل حرف الهاء كلا فصل يعد ... لضعفها وهمسها نص ورد[1]

قوله: حركتين منصوب على الظرف على حذف المضاف تقديره بين حركتين والعامل فيه [توسطت][2].

الوارثيني: مفعول به أو ظرف، والتقدير بين حركتين[3].

المجاصي: على الظرف ولم يقدره ابن عبد الكريم حركتين ظرف لأنه قام مقام الظرف أي بين حركتين، بالصلتين متعلق بيصلها[4].

أحوال وصل هاء ضمير الواحد

قال رحمه الله:

(55) وهاء هذه كهاء المضمر ... فوصلها قبل محرك حر

تبرع بذكرها لأنها غير داخلة في الترجمة فأخبر أن هاء هذه أجريت مجرى هاء الضمير.

---

(1) الأبيات في: التحفة رقمها: 187-188-189، الورقة 10/ب.

(2) [في هـ [توسط].]

(3) جمع المعاني الذرية والمباحث السنية للواريثني باب هاء الكناية مخطوطة خزانة تطوان رقم 858.

(4) شرح الدرر اللوامع للمجاصي الورقة 11/أ مخطوط خزانة ابن يوسف مراكش رقم 105.

قال الحافظ[1]: وأجريت مجراها لشبهها بها في أنها زائدة وعلامة للمؤنث، كما أن هاء الضمير زائدة وعلامة للمذكر، والهاء في هذه بدل من الياء، والأصل هذي، وجاز ذلك لأنهما معا للتأنيث، وقد تبقى على الأصل **كقوله:**

فهذي سيوف يا عذى ابن مالـــك   كثير ولكن أيـــن بالسيف ضـــارب

وعلى ذلك قرأ ابن محيض هذي الشجرة وهذي ناقة الله، وشبهها بإثبات الياء في الوصل[2].

قوله: فوصلها قبل محرك نحو: [هذه أنعم][3]، هذه ناقة الله، هذه سبيلي، هذه أمتكم، وأما قبل ساكن فلا نحو: هذه الشجرة، هذه الله بعد [موتها][4]، وأما اشـــترط القبلية دون البعدية لأن ما قبلها لا يكون إلا مكسورا، وهو [الدّال][5]، قال الداني في إيجاز البيان وكذلك إذا حرك ذلك الساكن بحركة عارضة حـــذفت الـــصلة أيـــضا للساكن، لأن السكون مقدر وذلك نحو: هذه الأنعام، وهذه الأنهار، وشبهه.

قال في الإقناع: الهاء التي هي بدل [وذلك][6] الهاء في هذه بدل من اليـــاء في هذي كما أبدلت من الهمزة في هران وليست للتأنيث لأن الهاء لم يؤنث بهـــا شيء في موضع من كلامهم، والياء مما يؤنث به، وذلك في نحو: تفعلين، وأنها فاعلة ولا خلاف بينهم في قراءة هذه بهاء موصولة بياء، حيث وقع.

---

(1) الحافظ أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، تقدمت ترجمته.

(2) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 138/أ – الآيات: (هذه الشجرة) سورة البقرة الآية: 35، (هذه ناقة الله) سورة الأعراف الآية: 73، (قل هذا سبيلي) سورة يوسف الآية: 108، (إن هذه أمتكم) سورة الأنبياء الآية: 92.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في هــ.]

(4) [ما بين [...] من ج.]

(5) [في ج [الذي].]

(6) [[كذلك].]

وهذه الياء زائدة كالزيادة التي تلحق هاء الضمير في به، وتسقط إن لقيت ساكنا نحو: هذه الشجرة، وهذه الأنعام[1].

قال في التحفة:

وهـــاء هـــذه شبيهـــة تـــرى بمضمر صل قبل تحريك جرى(121/أ)
وهي تـــرى في الأصـــل والهجـــاء عنـــدهـــم مبـــدلـــة مـــن يـــاء
الأصل هـــذي أبدلـــوا اليـــاء هـــاء إذ علـــم التـــأنيـــث كـــل جـــاء[2]

وقال الوهراني:

وهاء هذه تجري كهاء ضميرهـــم [فصل قبل تحريك ولا تك مغفلا][3]
وقل أصلها هذي فـــابـــدل ياؤهـــا بهاء لأن الكل تـــأنيثهـــا جـــلا[4]

قولـــه: حر وحرى وحقيق وقمين [وقمن][5] [وجدير][6] بمعنى واحد قاله الشارح، [وتابعوه وأصله حرى على وزن فعِل][7] نحو: حذر، فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان، الياء والتنوين، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، وخصت بالحذف دون التنوين لأن التنوين يدل على معنى، بخلاف الياء ولأنها حرف علة وهو حرف صحة، ولأنها إذا حذفت تبقى الكـــسرة دلـــيلا عليهـــا بخلاف التنوين فإنه إذا حذف لم يبق ما يدل عليه.

---

(1) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 494/1.
(2) الأبيات في التحفة رقم: 91 و 92 و 93، الورقة 11/أ من نسخة مخطوطة خاصة.
(3) ما بين [...] لا يوجد في ب.
(4) البيت 81 باب هاء الكناية من منظومة التقريب للوهراني منظومة خاصة في خزانة الشيخ السحابي بسلا.
(5) ما بين [...] لا يوجد في د.
(6) في د [جرير].
(7) في ب [وما بعده وأصله حري على وزن فاعل].

هاء ضمير الواحد المتصلة بالفعل

قال رحمه الله:

(56) واقصر لقالــون يـوده معــا ونوتــه منهــا الثــلاث جمعــا

(57) نُــولِّـــــه ونُصلِـــه يتَّــقـــه وأرْجِــه الحرفيــن مــع فألقــه

تكلم هنا على هاء الضمير الواقعة بين محركين في اللفـظ، وباعتبـار الأصل قبلها ساكن وهي متصلة بفعل مجزوم أو كالمجزوم وردت فـي سـتة عشر موضعا، وعند نافع على ثلاثة أقسام: قسم ليس فيه إلا الصلة أشـار إليـه بقوله: ولم [يكن][1] يره الخ في ثلاثة مواضع، وقسم من غير صلة وهـو قولـه: فنافع بقصر يرضه الخ في موضع واحد، وبقيت اثنا عـشر موضـعا بـالخلاف فورش يصلها، وقالون يقصرها بخلاف عنه في موضع واحد بطه من ياته.

فائدة: ترد معا في كلام الناظم كثيرا ولابد مـن بيانهـا، [واصـطلاحه كالشاطبي وغيره أن معا للاثنين وجميعا لما فوقهما][2].

قال ابن هشام في المغني: وتستعمل معا للجماعة كما تستعمل للاثنين[3].

وقال برهان الدين الجعبري: وتخصيص معا بالاثنين والجميع بـالجمع اصطلاح، وإلا فوضع اللغة أنهما لاقتران شيء بمثله أو أمثاله[4].

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

(2) [ما بين [...] لا يوجد في هــ.]

(3) مغني اللبيب ص: 439.

(4) كنز المعاني لبرهان الدين الجعبري الورقة 15/ب.

قال ابن بريدة[1]: إذا حنت الأولى سجعن [لها][2] أي مصطحبين لطول اجتماع لم نبت ليلة معا مصطحبين[3].

وقال مطيع بن اياس:

كنت ويحيى كيد [واحد][4] ترمى جميعا [ونرامى][5] معا[6]

المراد: معا منصوب على الحال ومعناها جميعا عند الشيخ ابن مالك، وعلامة نصبه فتحة مقدرة في الألف عند يونس والأخفش، واختاره ابن مالك مقصورة كفتى أو الفتحة الظاهرة على العين لأنها عند غيرهم منقوصة كيد[7].

وقال الحلفاوي: معا نعت قاله: الخراز[8].

قال المجاصي: تأكيد[9].

وقال الوارثيني: حيثما وجدته ففيه إعرابان إما ظرف وإما نصب على الحال، وهو في معنى جميعا[10].

---

(1) ابن بريدة لم أقف على ترجمته في المظان التي رجعت إليها

(2) [في هـ [لنا].]

(3) مغني اللبيب ص: 440.

(4) [في د [وحد].]

(5) [في د [نرمي].]

(6) كنز المعاني للجعبري الورقة 15/ب.

(7) إيضاح الأسرار الورقة 40/أ.

(8) شرح الدرر اللوامع للحلفاوي الورقة 12/أ.

(9) شرح الدرر اللوامع للمجاصي الورقة 37 مخطوط خزانة ابن يوسف رقم 105.

(10) جمع المعاني الذرية – باب هاء الضمير الواحد مخطوطة خزانة تطوان رقم 858.

المحادي[1] **والأزهري**[2]: وقد تفرد [على][3] الإضافة فتنــون وتــصير بمعنى جميعا، فتنصب على الحال من الاثنين نحو جاءا معا، قال: فلما [تفرقنا كانا][4] ومالكا لطول اجتماع لم نبت ليلة معــا، أو مــع الجماعــة المــذكرين والمؤنثات فالأول كقول الخنساء:

وافنى رجــالــي فبــادوا معــــا فأصبــح قلبــي بهــم مستفــزا

والثاني: كقول متمم بن نويرة.

إذا حنت الأولى إلى آخره، واختلف في [حركة][5] معا إذا نونت، فذهب الخليل وسيبويه إلى أنها فتحة إعراب، والكلمة ثنائية في حال الإفراد كما كانت الإضافة[6].

وذهب يونس[7] **والأخفش**[8]: إلى أن الفتحة فيها كفتحة تاء فتى، لأنهــا حين أفردت ردت إليها لامها المحذوفة، فصارت اسما مقصورا [منقوصا فــي

---

(1) المحادي غالبا ما يذكره ابن القاضي في معرض كتابه بالمحادي الرابع لابن هشام حيث يقول: قال ابن هشام في المحادي الرابع لم أقف على ما ذكره فهل يعني بذلك كتابا أم بابا.

(2) الأزهري خالد بن عبد الله تقدمت ترجمته في الصفحة (72) رقم (365).

(3) [ما بين [...] لا يوجد في هــ و في ب، ج، د [عن] يدل على المشتقة في أ.]

(4) [ما بين [...] من أ، أما بقية النسخ [ففيها فلما].]

(5) [في ج، هــ [حركتي].]

(6) مغني اللبيب ص 439.

(7) يونس بن حبيب المعروف بالنحوي، إمام نحاة البصرة في عصره، توفي سنة 182هــ، من كتبه "معاني القرآن" و"اللغات" – وفيات الأعيان 416/2، ومرآة الجنان 388/1، والأعلام 216/8.

(8) الأخفش تقدمت ترجمته في ص: (30) رقم (139).

الإضافة تاما في الإفراد ولكن حذفت [لامها][1] في الوصل][2] للساكنين الألف والتنوين، كما حذفت ألف فتى لذلك.

قال ابن مالك: وهذا هو الصحيح لقولهم الزيدان معا، [فيوقفون][3] في موضع رفع كما ترفع الأسماء المقصورة نحوهم عدى ولو كان [باقيا][4] على النقص لقيل [الزيدون][5] مع كما قيل: هم يد واحدة على من سواهم[6]، واعترض بأن معا ظرف في موضع الخبر، فلا يلزم ما قاله ومع الغالب استعمالها مضافة، فتكون ظرفا وهي حينئذ اسم لمكان الاجتماع، ولهذا يخبر بها عن الذوات نحو: زيد معك، ولزمان الاجتماع نحو: جئتك مع العصر، ومرادفة لعند فتجر بمن كقراءة بعضهم، (هذا ذكر من معي)[7] بكسر من وحكاية سيبويه، ذهبت من معه [بالجر][8] وهي اسم بدليل جرها بمن وتنوينها عند إفرادها عن الإضافة، نحو: جاءا معا، معرب لأنه ثلاثي الأصل، إلا في لغة ربيعة وغنم فتبنى على السكون لتضمنها معنى حرف المصاحبة وضع أم لم يوضع، قاله الشاطبي كقوله فريشي منكم وهي أي معكم، وإن كانت زيارتكم لماما بتسكين عين معكم، ولم يثبت سيبويه(21/ب) لغة، بل حكم عليه بالضرورة.

---

(1) [في ب، د [ألفها].]

(2) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

(3) [في ج [فيقفون].]

(4) [في أ [بانيا].]

(5) [في هـ [لزيدون].]

(6) شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك الجزء 109/4.

(7) سورة الأنبياء الآية: 24.

(8) [في ج [بجر].]

تسكين عين "مع" وفتحها

وخالف المتأخرون محتجين بأن ذلك ورد في الكلام، ونقل عن الكسائي: أن ربيعة تقول ذهبت مع أخيك وجئت مع أبيك بالسكون، ومن حفظ [حجـــة][1] على من لم يحفظ، وإذا لقي مع الساكنة العين ساكن ءاخرجان كـــسرها علـــى أصل التقاء الساكنين، وفتحها استصحابا للأصل واتباعا، نحو: مع القوم بكسر العين وفتحها.

وعبارة التسهيل: وتسكن عينها قبل حركة وكسرها قبل سكون لغة ربيعة[2].

الصفاقسي[3]: ومع سكنت عينه وهي لغة ربيعة، إذا تحرك مـــا بعـــدها نحو: معكم، وقرئ بها شاذا وإذا لقيت ساكنا، نحو: مع الرجل فتحـــت عينـــه عند عامة العرب وكسرت عند ربيعة، وكثر استعمالها إذا أفرد حالا كجميعـــا، وهو أخص من جميع، لأنه يدل على اتحاد الزمن، [وجميع][4] يحتمله، وبهـــذا فرق أحمد بن يحيى بينهما لما [سأل][5] عن ذلك أحمد بن قادم فوقف[6].

المنتوري: وقع في كلام الناظم معْ، فألقه بسكون العين وبذلك يقوم الوزن[7].

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(2) التسهيل واسمه الكامل: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد للإمام الجليل بهاء الدين ابن عقيل تحقيق د محمد بركات ج 535 وفيه لغة ربيعة بدل ربيعة كما في الفجر.

(3) تقدمت ترجمته.

(4) [في أ [من جميع].]

(5) [في د [سئل].]

(6) لم أقف على كلامه هذا إلا عند المنتوري في شرحه للدرر الورقة 138/أ، وعند ابن القاضي هنا.

(7) شرح الدرر لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 138/أ.

قال سيبويه: وسألت الخليل عن معكم ومع لأي شيء نصبتها، قال لأنها استعملت غير مضاف اسما كجميع ووقع نكرة، وذلك قولك جاءانا معا، وذهبا معا، وقد ذهب معه ومن معه، صارت ظرفا فجعلوه بمنزلة أمام وقدّام[1].

وقد أنشد الفارسي[2] في التذكرة:

نحن نصرنا الله مع محمد ومع سرافيل الرسول المهتدى

وقال ابن مالك في شرح التسهيل: وقد خفى على سيبويه أنها لغة[3].

وقال ابن هشام في مغني اللبيب: وتسكين عينه لغة تميم وربيعة لا ضرورة خلافا لسيبويه[4].

وقال الأستاذ أبو إسحاق الشاطبي في شرح الخلاصة: وقد ذكر عن الكسائي أن ربيعة تقول: ذهبت مع أخيك وجئت مع أبيك بالسكون، قال وهذا النقل يقتضي خلاف ما ذهب إليه سيبويه، من أن السكون: اضطرار شعري، إذ لم يثبت عنده لغة[5].

قال: وإذا ثبت لغة فلا مقال لأحد لا لسيبويه ولا لغيره مع السماع، ومن حفظ فمحفوظه حجة على من لم يحفظ[6].

---

(1) كتاب سيبويه ج 3/286-287.

(2) الفارسي هو الحسن بن أحمد أبو علي تقدمت ترجمته.

(3) المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل تحقيق وتعليق د. محمد كامل بركات 1/535 في مجلدين مكة المكرمة.

(4) مغني اللبيب ص 439.

(5) المصدر نفسه.

(6) المصدر نفسه.

قولــه: الثلاث انته على معنى الكلم وهو بدل من نؤتــه، أو توكيــد أو نعت، قاله المجراد[1] و[كذلك][2] أجانا[3].

المنتوري: الثلاث، وجمع توكيدان[4].

المجراد: وجمع توكيد أيضا كأنه قال ونؤته كلها جمــع وألــف جمــع لإطلاق القافية لابد من التنوين، لأنه لا ينصرف [للتعريف][5] والعدل[6] ومثله الوارثيني[7].

حذف حرف العطف عند الناظم

الحلفاوي: واتفقوا على أن جمع تأكيد للثلاث زاد بن عبد الكريم، وهــو معدول [من جمعاوات][8] من جميع إلى جمع[9]، ونولــه معطوف على نؤتــه بحذف حرف العطف، [وكذا نصله، ويتقه وأكثر الناظم في هذا الرجــز مــن حذف حرف العطف][10] اختصارا ولم يزل الأئمة يستعملون ذلك في نظمهــم

---

(1) المجراد أو ابن المجراد: هو محمد ابن محمد وقد تقدمت ترجمته.

(2) [في أ، ج [كذا].]

(3) أجانا تقدمت ترجمته.

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 138/ب.

(5) [في [من التعريف].]

(6) إيضاح الأسرار الورقة 40/أ.

(7) الوارثيني تقدمت ترجمته.

(8) [ما بين [...] ب، د.]

(9) شرح الدرر اللوامع للحلفاوي الورقة 12/أ.

(10) [ما بين [...] لا يوجد في هــ.]

وهو مما حذف للضرورة، وعليه قول الشاعر أنشده ابن الأعرابي فيما حكاه ابن جني [في الخصائص](1).

وكيف لا أبكي على [علاتي](2) صبا بحي عما تقي قيلاتي(3)

وحكى ابن جني(4) **في الخصائص:** عن أبي عثمان(5) عن أبي زيد(6)، حذف حرف العطف في نحو قوله أكلت لحما سمكا تمرا أي أكلت لحما وسمكا وتمرا(7).

قال الشيخ والدنا رحمة الله عليه(8) في [الحاشية](9) [على ألفية بن مالك](10) وهو خاص بالواو وإن أمن اللبس كقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "**تصدق رجل من ديناره من درهمه من صاع بره من صاع تمره**"(11) ، وكقول بعض العرب أكلت خبزا لحما تمرا.

---

(1) [في ب [الخاصة].]

(2) [في ب [علتي].]

(3) الخصائص لابن جني ج 290/1 - 280/2 والبيت أنشده ابن الأعرابي.

(4) ابن جني تقدمت ترجمته.

(5) أبو عثمان تقدمت ترجمته.

(6) أبو زيد هو: صاحب النوادر كما ذكره ابن جني إلا أن المحقق للخصائص محمد علي النجار لم يترجم له.

(7) الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني الجزء 280/2 تحقيق محمد علي النجار.

(8) الشيخ هو والد المصنف رحمه الله.

(9) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(10) [ما بين [...] من أ.]

(11) أخرجه مسلم في كتاب الزكاة الباب 7 والنسائي في كتاب الزكاة الباب 64 والإمام أحمد في المسند 359/4.

الأزهري[1]: ومما ينفرد به الواو وجواز حذفها إن أمن اللبس كقوله: كيف أصبحت كيف أمسيت؟[2].

ابن عبد الكريم: ومن النحويين من منع جواز حذف حرف العطف[3].

وقال: بل يكون بدلا مما قبله[4].

وأما الحديث المشهور: وهو ما روي عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: "**لا يكتب الإنسان من الصلاة ثلثها ربعها خمسها...**"[5] حتى إلى عشرها لا يكون معطوفا على [ما قبله][6] بإسقاط حرف العطف، فلا يصح أن يكون إلا بدلا، ولأن الأول بخلاف الثاني يعني بدل [البدل][7].

المجراد: ويحتمل أن يكون مفعولا بفعل مضمر تقديره[8] وأقصر له أيضا.

وقاله: آجانا والمطماطي أيضا وكذا يتقه يحتمل الوجهين.

المجراد: والحرفين بدل من أرجه[9]، أو مفعول بفعل محذوف تقديره أعني، واقتصر المنتوري على الأخير[10] وكذا المجاصي والتقدير عنده أقصر[11].

---

(1) هو خالد بن عبد الله تقدمت ترجمته.

(2) حكاه المجاصي في شرحه على الدرر الورقة 15/ب.

(3) شرح الدرر اللوامع للمجاصي 15/ب.

(4) شرح الدرر اللوامع للمجاصي 15/ب.

(5) الحديث رواه الإمام أحمد في مسنده 91/1.

(6) [في ج [ما قبلها].]

(7) [ج، هـ [البدا].]

(8) "هنا انتهى كلام المجراد وتمامه"... أعني" انظر النص في إيضاح الأسرار الورقة 40/ب.

(9) لم أجد ما ذكره الشارح في ما أحاله علي ابن المجراد في كتابه إيضاح الأسرار.

(10) شرح الدرر للمنتوري عند قول الناظم: قوله ونصله يتقه وأرجه الحرفين مع فألقه، البيت 57 الورقة 138/ب.

(11) شرح الدرر اللوامع للمجاصي الورقة 16/أ مخطوط خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 105.

الحلفاوي: والحرفين بدل قاله الخراز وابن عبد الكريم وءاجانا والمطماطي وجعله الوارثيني [تأكيدا][1] أو مفعولا بأعني[2].

العلة في قصر قالون للهاء

قال رحمه الله:

(58) رعاية لأصله في أصلها قبل دخول جازم لفعلها

ثبت في رواية الحضرمي في فعلها، وكذا وقفت عليه بخط الناظم.

وفي رواية البلفيقي والمكناسي: لفعلها بلام الجر، قاله المنتوري، يقال رعاك الله أي حفظك وارعني سمعك أي احفظ ما أقول لك فالرعاية الحفظ[3]، قال تعالى: ﴿ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا ﴾[4] أي فما حفظوها حق حفظها.

هذا البيت: جواب على تقدير سؤال كان سائلا قال له لم (22/أ) أمرت بقصر هذه المواضع لقالون، فقال: لأجل كذا، أي حفظا [لاصل][5] قالون، في أصل الهاء، فالضمير في أصله عائد على قالون وفي أصلها عائد على الهاء أي من أصل قالون، ألا يصل الهاء [إلا إذا كانت بين متحركين حقيقة مفهومه لا يصلها][6] إذا كانت بين متحرك وساكن.

---

(1) في أ [توكيدا].

(2) جمع المعاني الذرية والمباحث السنية للوارثيني مخطوطة خزانة تطوان 858.

(3) شرح الدرر اللوامع للحلفاوي الورقة 12/ب.

(4) سورة الحديد الآية (27).

(5) في ب [لأجل].

(6) ما بين [...] لا يوجد في ب.

فالضمير في أصله عائد على قالون قاله المجراد[1] والمنتوري[2] والمرسي[3] وءاجانا[4] وابن مسلم[5] والمطماطي[6] والخراز[7] وزاد ابن عبد الكريم والمجاصي أن يعود على الفعل المجزوم، والضمير في أصلها عائد على الهاء قاله المنتوري والمجراد[8].

وقال الوارثيني: عائد على الهاءات أو الكلمات[9].

وزاد الخراز عادتها [إلى][10] المواضع.

قوله: لفعلها أي لفعل هاء الإضمار.

قال في التقريب: القصر علا[11].

[فسكن][12] قبيل الهاء في الأصل فاعلمن

وتوجيه وصل رعي حال [تثقلا][13][14].

---

[1] محمد بن محمد المجراد تقدمت ترجمته.

[2] المنتوري: محمد بن عبد الملك تقدمت ترجمته.

[3] المرسي: محمد بن عبد الله، تقدمت ترجمته.

[4] ءاجانا: تقدمت ترجمته.

[5] ابن مسلم: تقدمت ترجمته.

[6] تقدمت ترجمته.

[7] الخراز تقدمت ترجمته.

[8] شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 138/ب وإيضاح الأسرار والبدائع الورقة 41/أ.

[9] جمع المعاني الذرية والمباحث السنية للوارثيني مخطوطة خزانة تطوان رقم 858 باب هاء الكناية.

[10] [في ج [على].]

[11] البيتين: وأرجه معاقل يتقه وصلها أما ** يريك وباقيهم له القصر علا
البيت 74 من منظومة التقريب للوهراني مخطوطة خاصة بالشيخ السحابي بسلا.

[12] [في: ب، ج [بسكن].]

[13] [في ج [تثقلا].]

[14] المصدر نفسه البيت 75.

قـــال في التحفـــــة:

قصرها عيسى يراعى الأصـــلا

ووصلها للحال ورش [انجلا][1][2].

وظاهره أن هذه الأفعال كلها مجزومة، وليس كذلك بل فيهـــا مـــا هـــو مجزوم، وما هو مبني على السكون، لأن الجزم من ألقاب الإعراب، والسكون من ألقاب البناء، لأن أرجه وألقه مبني على السكون، وهو مذهب البـــصريين، لأن آخر الأمر يجري مجرى آخر المضارع المجزوم في السكون والحذف.

وقال الكوفيون: هو معرب وجزمه بلام مقدرة [فـــإطلاق][3] المـــصنف الجزم أما [تعليليا][4] للأكثر، وأما مذهب الكوفيين.

وهذا التعليل الذي ذكر المصنف ذكره مكي في الكشف[5] والمهدوي في الشرح[6] وغيرهما.

وقال سيدي خالد[7]: الأمر مبني على الأصح عند جمهور البصريين[8].

وذهب الأخفش والكوفيون: إلى أن الأمر معرب بـــلام الأمـــر، وأنهـــا حذفت حذفا مستمرا في نحو: قم، واقعد، والأصل لتقم ولتقعد، فحـــذفت الـــلام

---

(1) [في ب، ج، د [اجلا].]

(2) التحفة لأبي وكيل رقم البيت 98، الورقة 11/أ.

(3) في هـ [باطلاق].]

(4) [في ج [تقليبا] في ب تعليلا.]

(5) الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها 127/1.

(6) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الكريم المنتوري الورقة 138/ب و 119/أ.

(7) سيدي خالد لم أقف له على ترجمة في كتب التراجم.

(8) لم أقف على هذا الكلام في كتاب لسيدي خالد هذا وإنما ما ذكره في بناء الأمر عند البصريين وقفت عليه في مظان العربية كأوضح المسالك لابن هشام مثلا حيث يقول في بناء الأمر معرب مجزوم بلام أمر محذوفة أوضح المسالك لابن هشام 1 ص 37.

للتخفيف، وتبعها حرف المضارعة فإن قيل قلتم أن ورشا يراعي الحالة الراهنة، فلم لم [يراعيها][1] في به الأرض ونحوه.

فالجواب: أنه يعتد هنا بالعارض.

تنبيه: فإن قيل لم راع قالون الأصل هنا ولم يراعيه في يكفروه[2] [وتجدوه][3][4].

أجاب بعضهم: فإن حرف العلة يوجد مع الجازم بخلاف النون لا توجد مع الناصب، وحدث بعض الأشياخ أن سيدي ميمون الفخار سئل عنه حين اقرائه [الدرر اللوامع][5] بجامع القرويين من مدينة فاس فأجاب بما في تحفته وهو:

فصل لقالون سؤال قرروه	لم لا يراع الأصل في لن تكفروه
ويصل الهاء بعد تحريك مضى	لناصب كما بذاك قد قضى
لجازم في نصله والباب	وقصره للأصل في الإيجاب
فقل مجيبا إن حرف الياء	أوجد في التقدير والاملاء
فحذفها له كلا حذف يرا	ليس كذاك النون مع نصب طرا
ففي الم ياتيك والانباء	قد أثبتا جازمها والياء
ومن يقل ان تقرءان سمعا	ناصبها والنون أيضا جُمعا
فقل له جمعهما في الجزم	يوجد في منثوره والنظم
فهو أفشى في الأداء وأكثر	أو ان قبل الهاء كسرا يُخبر
عن يائه ليس كذاك النون	هذا الأخير قاله ميمون

---

(1) [في ج، د [يراع].]
(2) سورة آل عمران الآية (115).
(3) [في ج، د [تجدوه].]
(4) سورة المزمل الآية (20).
(5) [في ج [الدر واللوامع].]

وقلت أيضا أن نونا يطلب الهاء بفرع الأصل والياء تطلب

الهاء بترك الوصل وهو الأصل وطالب الأصل الرضى العدل

وقلت ان الياء في التقدير أوجد من نون لدى التفسير

لأنها أصل بذاك الفعل والنون زائد فلذ بالأصل

فحذف هذه اليا كلا حذف [يرى][1] وتم ذا البحث على ما فُسّر[2]

رعاية مفعول من أجله، والعامل فيه أقصر قاله المنتوري والمجراد.

وقال المجاصي: رعاية مصدر وهو تعليل[3].

وقال الخراز وابن عبد الكريم: مصدر في موضع المفعول من أجله[4].

قال الوارثيني: مصدر والعامل فيه أقصر (22/ب) ومفعول من أجله وهو العامل فيه أيضا[5] لأصله متعلق برعاية، واللام زائدة للتقوية لضعف العامل وكذا في أصلها متعلق برعاية، في فعلها على رواية في متعلق بدخول، وعلى رواية اللام متعلق بجازم.

---

(1) [في أ ، ج، [يرا].]

(2) التحفة رقم الأبيات: 215 إلى 229، الورقة 12/ب و13/أ من نسخة مخطوطة خاصة.

(3) الورقة 37 مخطوط خزانة ابن يوسف رقم 105.

(4) القصد النافع لبغية الناشئ والبارع في شرح اللوامع للخراز الورقة 9/ب نسخة الخزانة الحسنية رقم (3719).

(5) جمع المعاني الذرية والمباحث السنية للوارثيني مخطوطة خزانة تطوان تحت رقم 858 – باب أحوال هاء الضمير الواحد.

أحوال وصل هاء ضمير الواحد

ثم قال رحمه الله:

(59) وصِل بطَه الهاله من ياتــه　　على خلاف فيــه عــن روّاتــه

أخبر أن قالون اختلف عنه في سورة طه (من ياته مؤمنا)[1].

المنتــوري: ذكــر الــداني فيــه الخــلاف فــي التيــسير والتعريــف [والتهذيب][2][3].

وقال في كتاب رواية أبي نشيط: واختلف في الصلة فأقرأني ذلك أبو الفتح بالصلة، وأقرأنيه أبو الحسن بالاختلاس يعني القصر[4].

وقال في جامع البيان والتمهيد: نحوه[5].

المنتوري: وقد وقفت لأبي الحسن بن غلبون على القــصر، والوجهــان مشهوران[6].

قال الداني في كتاب رواية أبي نشيط: والوجهان مشهوران[7].

وقال أبو داوود في الطرر على التيسير: وبالوجهين قرأته[8].

قلت: وبالوجهين قرأت على جميع من قرأت عليه، وبترك الصلة آخذ له.

---

(1) سورة طه الآية (75).

(2) [في ب [والتمهيد].]

(3) شرح الدرر اللوامع المنتوري الورقة 139/أ

(4) شرح الدرر لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 139/أ.

(5) المصدر نفسه.

(6) المصدر نفسه.

(7) المصدر نفسه.

(8) المصدر نفسه.

قال مكي في التبصرة: والمشهور عنه الكسر من غير ياء[1].

وقال الطلمنكي[2]: نحوه.

وقال أبو الطيب[3] **في المفردات:** وهو المشهور عنه وبه آخذ، وعلى ترك الصلة اقتصر ابن اشتة[4] في المحبر[5]، وأبو الطيب ابن غلبون[6] في التذكار[7]، وابنه أبو الحسن[8] في التذكرة[9]، ومكي في الموجز[10] والمفـــردات، وابـــن الفحام[11] في التجريد[12]، وابن شفيع[13] في التنبيه[14] والإرشاد[15] وغيرهم.

---

[1] التبصرة في القراءات لمكي بن أبي طالب القيسي ص: 107.

[2] الطلمنكي هو: أحمد بن محمد، تقدمت ترجمته.

[3] أبو الطيب هو: طاهر بن عبد المنعم ابن غلبون تقدمت ترجمته.

[4] ابن اشتة هو: محمد بن عبد الله أبو بكر الأصبهاني أستاذ كبير وإمام مشهور ونحوي محقق ثقة أخذ القراءة عن ابن مجاهد ت 360 هـــ، من كتبه "المفيد في الشاذ" الإقناع 252/1.

[5] المحبر ذكره المنتوري وغيره من الشراح.

[6] أبو الطيب هو: عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون أستاذ ماهر كبير عرض القراءات عليه ابنه أبو الحسن ومكي بن أبي طالب، توفي سنة 389 هـــ، له كتاب "الإرشاد في السبع" – الإقناع 61/1.

[7] التذكار ذكره المنتوري أيضا في شرحه على الدرر الورقة 139/أ.

[8] طاهر بن عبد المنعم أبو الحسن ابن غلبون تقدمت ترجمته.

[9] شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 139/أ.

[10] شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 139/أ.

[11] ابن الفحام هو عبد الرحمن بن عتيق القرشي، قارئ وشيخ الإسكندرية في عصره توفي سنة 516 هـــ، له كتاب التجريد لبغية المريد في القراءات – النشر 74/1 وغاية النهاية 374/1 والأعلام 316/3.

[12] شرح الدرر للمنتوري الورقة 139/أ.

[13] ابن شفيع هو: عبد العزيز بن عبد الملك تقدمت ترجمته.

[14] شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 139/أ.

[15] شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 139/أ.

المجراد[1]: قال الحافظ في المفردة المخصوصة[2] برواية أبي نشيط، واختلف [علينا][3] في صلة الهاء، وتركها فأقرأني أبو الفتح بالصلة وأقرأنيه أبو الحسن بالاختلاس[4]، والوجهان مشهوران، ولم يرجح واحدا من الوجهين، وكلام مكي يدل على شهرة الاختلاس[5].

قلت: وهذا النقل [خلاف ما عند][6] الجعبري ولفظه في قوله في الحرز وفي طه بوجهين مجلا، وهو معنى قول التيسير بخلاف عنه.

وقال في غيره: وأقرأني أبو الفتح[7] بالقصر لـه، وأبو الحسن بالصلة، وقطع أبو العلا[8] بالقصر له.

وقال الأهوازي في الوجيز: أجمع الجماعة على إشباع ياته بطه انتهى[9].

قال الخراز: في قول الناظم وصل بطه إشعار بترجيح الوصل لذكر الصلة أولا ثم أتى بالخلاف وهو الظاهر من كلام الداني انتهى[10].

---

(1) الحافظ هو: أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني تقدمت ترجمته.

(2) شرح الدرر للمنتوري الورقة 139/أ.

(3) [في ب [عليها].]

(4) المصدر نفسه.

(5) النص بتصرف في إيضاح الأسرار الورقة 41/أ.

(6) [في ج، د [خلافه عند].]

(7) أبو الفتح: هو فارس بن أحمد بن موسى الحمصي، تقدمت ترجمته.

(8) أبو العلاء هو زيان بن عمار التميمي ويلقب بأبي العلاء: من أئمة اللغة والأدب وأحد القراء السبعة، مات بالكوفة سنة 154 هـ، غاية النهاية 288/1، فوات الوفيات 164/1 والأعلام 41/3.

(9) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 139/أ.

(10) شرحه على الدرر المسمى "القصد النافع وبغية الناشئ والبارع" فصل هاء الكناية، الورقة 9 من نسخة الخزانة الحسنية رقم 3719.

ونصه في التعريف: وقرأ قالون والمسيبي باختلاس كسرة الياء في الجميع إلا في قوله في طه ﴿ وَمَن يَأْتِهِۦ مُؤْمِنًا ﴾[1] فإن فارسا أقرأني لهما بصلة الهاء بياء[2].

ولذا قال ابن غازي[3]: والوصل عنهما بياته فضلا[4].

[قلت][5] وبه جرى الأخذ عندنا في وقتنا بمدينة فاس، ولفظه في الاقتصاد، قرأ قالون بكسرها كسرة مختلسة، وقرأ الباقون بإشباع حركة الهاء وكذلك قرأت على قالون لأبي الفتح الوهراني:

.... وشهر وصل إذ به فارس تلا

وقد نقل الداني الخلاف مساويا وترجيح مكي حذف ياء قد انجلا[6]

---

[1] سورة طه الآية (75).

[2] التعريف في اختلاف الرواة عن نافع ص: 200.

[3] ابن غازي هو: محمد بن أحمد ابن غازي تقدمت ترجمته.

[4] إنشاد الشريد من ضوال القصيد لابن غازي.

[5] [ما بين [...] لا يوجد في ج،هـ.]

[6] التقريب للوهراني البيتين 76-77 مخطوطة خاصة في ملك الشيخ السحابي بسلا.

أحوال وصل هاء ضمير الواحد لقالون

وقال التازي[1] في ترجيح الخلاف[2]:

وصل لعيسى الهاء فيمن ياته	على خلاف جاء عن روايته
وجهان للداني على السواء	ورجح المكي على حذف الياء
وأخبر الداني أنه قرا	بالوصل في التعريف ليس أكثرا
وجهان للإمام والحذف [يرى][3]	مرجحا لكونه تصدرا
ورجح الخراز وصله كما	في شرحه الوارثيني قد رسما[4]

وقال في التحفة:

وقصر قالون [بحذف][5] طه	من ياته وصلة رواها
الجمع بين اللغتين قصدا	ووجه تخصيص به ما وجدا[6]

بطه متعلق بصل وكذا له والهاء مفعول، وحذف الهمزة ضرورة من ياته يروى بفتح الميم وكسرها.

---

(1) التازي هو: الشيخ أحمد الفقيه العالم العلامة صاحب منظومة ترجيح الخلاف، فلم أقف له من ترجمته على غير ما ذكر.

(2) منظومة ترجيح الخلاف للتازي حصلت على مصورة من مخطوطة وقفت عليها في خزانة خاصة بالمدرسة العتيقة بامزضة، وأخرى حصلت عليها من خزانة خاصة في ملك صديق لي بمراكش.

(3) [في ج [يرا].]

(4) الأبيات في: نظم الخلاف، الورقة 1 الأبيات 11-12-13-14 و15 مخطوطة خاصة.

(5) [في ج، د، هـ [بحرف].]

(6) التحفة: رقم 99 و 200 الورقة 11/أ.

قال الأستاذ الصغير: رأيته بخط الناظم بكسرها، فعلى الفتح يكون بدلا من الهاء[1].

المجاصي: الفتح هو المشهور[2].

الوارثيني: فيكون بدلا من الهاء[3].

ابن عبد الكريم: والتقدير وصل بطه الهاء، وله هاء من ياته، فيكون هذه الهاء المحذوفة بدلا من الهاء المتقدمة، بدل الشيء من الشيء، وعلى الكسر تكون من، من كلام الناظم فيكون مجرورا[4] وتعلقه يصل، قاله المجراد والمجاصي والوارثيني وابن عبد الكريم، على خلاف متعلق بصل.

المجراد: وفيه وعن [رواته][5] متعلقان بخلاف[6].

المنتوري: فيه في موضع الصفة [لخلاف][7] والتقدير على خلاف ثابت فيه[8]، عن [رواته][9] متعلق بفيه لنيابته عن الصفة المحذوفة، ويلزم إبدال الهمزة في قول الناظم من ياته [إبدالا][10] لازما [ليطابق][11] قوله عن

---

(1) لم أقف على ما ذكره الأستاذ الصغير في كتاب له إلا مذكورا عند المنتوري.

(2) شرح الدرر اللوامع للمجاصي الورقة (38) مخطوط خزانة ابن يوسف رقم 105.

(3) جمع المعاني الذرية والمباحث السنية للوارثيني مخطوط خزانة تطوان رقم 858 باب أحوال الضمير الواحد.

(4) شرح الدرر اللوامع للمجاصي الورقة 38.

(5) [في هـ [رواية].]

(6) إيضاح الأسرار الورقة (41) ب.

(7) [في ب، ج، [بخلاف].]

(8) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 139/أ.

(9) [في هـ [رواية].]

(10) [في ج [بدلا].]

(11) [في هـ [فيطابق].]

[رواته][1] لأن القافية مردفة، فالألف ردف، والتاء روى، والهاء وصل وحركتها نفاذ (23/أ) والياء بعدها خروج ولو [أبقيت][2] الهمزة على حالها، كان ذلك [عيبا][3] بسناد الردف قاله المنتوري والمجراد والخراز وابن عبد الكريم[4].

أحوال قصر نافع لهاء الضمير

ثم قال رحمه الله:

(60) ونافع بقصر يرضه قضى لثقل الضم وللذي مضى

هذا هو القسم المتفق عليه، أخبر أن نافعا حكم وأمر وقرأ وتلا، بقصر يرضه في الزمر[5]، فأما قالون فعلى أصله، وأما ورش فناقض أصله.

فقال ابن قتيبة: أصل قضى حتم، كقوله تعالى: "**فيمسك التي قضى عليها الموت**"[6] أي حتمه عليها.

الصفاقسي: يكون بمعنى أمر نحو "**وقضى ربك**"[7] وألزم ومنه قضى القاضي[8].

قوله: لثقل الضم وللذي مضى هذه العلة الموجبة لحذف الصلة في رواية ورش، وذلك لاجتماع علتان الضم وتلك المواضع المتقدمة مكسورة، والكسر

---

(1) [في ج، هـ [رواية].]

(2) [في ب، ج، [بقيت].]

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(4) شرح الدرر لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 139/أ.

(5) سورة الزمر الآية (7).

(6) سورة الزمر الآية (42).

(7) سورة الإسراء الآية (23).

(8) لم أقف على ما ذكره الصفاقسي إلا مذكورا عند المنتوري.

خفيف فاحتاج إلى الصلة هنا ليوازن بالصلة، ثقل الضم وتقدير السكون قبل الهاء في الأصل وعنه كنى بقوله وللذي مضى، قاله المنتوري[(1)].

وقال المجراد: ما تقدم من قوله رعاية لأصله[(2)].

ابن عبد الكريم: انظر لماذا يرجع، هل لقوله: رعاية أو يرجع إلى الذي مضى وهو لام الكلمة[(3)].

علة قصر نافع لهاء الضمير

قال الشارح[(4)]: يحتمل الوجهين، والأولى رجوعه لقوله رعاية، إلا أنه تقدم لقالون وحده، ويحتمل لورش ولكن لم يتقدم له ذكر[(5)].

وقال المرسي: يريد ما تقدم من دخول الجازم[(6)].

وقال المجاصي والوارثيني: أي لأجل الذي مضى من الكلمة بقصر متعلق بقضى بعده، وكذا [الثقل][(7)] وللذي[(8)].

---

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 139/أ.

(2) إيضاح الأسرار الورقة 42 أ.

(3) شرح الدرر اللوامع للمجاصي الورقة 38.

(4) الشارح هو: عبد الصمد تقدمت ترجمته في الصفحة (15) برقم (53).

(5) لم أقف على كلامه هذا بعد بحث وعناء إلا مذكورا عند ابن القاضي.

(6) لم أقف على كلامه هذا بعد بحث وعناء إلا مذكورا عند ابن القاضي.

(7) [في ب، ج، [لثقل].]

(8) شرح الدرر اللوامع للمجاصي الورقة 39 مخطوطة خزانة ابن يوسف رقم 105.

ثم قال رحمه الله:

(61) ولم يكن [يراه][1] في هــاء يــره مع ضمها و [جزمه][2] إذ غيــره
(62) لفقــد عينـــه ولامـــه فقــد ناب لـــه الوصــل مناب ما فقــد

أخبر أن نافعا لم يكن [يرى][3] القصر في هاء يره في ثلاثة مواضع، في [البلد موضع واحدا وفي][4] الزلزال موضعان.

وهذا القسم متفق على صلته، فالضمير في [يراه][5] عائد على القــصر، وفي ضمها على الهاء من يره، وفي جزمه على الفعل.

قوله: إذ غيره.

قال الــوارثيني: يحتمل [وجهين][6] أحدهما أن يكون [الفاعــل][7] نافعــا [أي][8] غير نافع هذا اللفظ بإخراجه على القاعدة المتقدمة في يرضه، ويحتمل أن يكون الفاعل: الجزم، والتقدير إذ غير الجزم حذف الألف من آخره، ثم قال والأول أظهر والله أعلم[9].

---

(1) [في ب، ج [يره].]

(2) [في ج [جزمها].]

(3) [في ب، ج، د [يرا].]

(4) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(5) [في ب [يره].]

(6) [في ج [الوجهين].]

(7) [في ب [الفعل].]

(8) [في ب: [أو].]

(9) جمع المعاني الذرية والمباحث السنية باب هاء الكناية مخطوطة خزانة تطوان تحت رقم 858.

قال الحلفاوي: ولم [أر][1] أحدا من الشراح [تعرض][2] للأول سواه، والفاعل عند الجميع الجزم نصا وسياقا[3].

ويرءى التزمت العرب تسهيله لكثرة دوره في الكلام.

قال سيبويه: ومما حذف في التخفيف، لأن ما قبله ساكن قوله: أرى، وترى، ويرى، ونرى من رأيت، كان أوله زائد سوى ألف الوصل فقد اجتمعت العرب على تخفيفه لكثرة استعمالهم إياه، جعلوا الهمزة تعاقب[4] الزيادة التي في أول الكلمة فلا تجتمع [فيها][5].

قال سيبويه: وحدثني أبو الخطاب أنه سمع من العرب الموثوق بهم ينطقون به على (30/ب) أصله[6].

وأنشد الفارسي في التذكرة:

أحنّ إذا ذكرت بلاد نجد   وما أرى إلى نجد سبيلا[7]

وقال الآخر: أرى عيني ما لم ترءياه كلانا عالم بالتراهات".

وذكر ابن مالك في شرح التسهيل: أنه لغة عرب تميم اللات[8].

---

(1) [في ج، د [أرا].]

(2) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(3) شرح الدرر اللوامع للحلفاوي الورقة 12، باب القول في هاء الضمير الواحد رقم الكتاب 6064.

(4) كتاب سيبويه 546/3.

(5) [في أ، ج، د، [معها].]

(6) كتاب سيبويه ج 546/3.

(7) البيت في لسان العرب لابن منظور "مادة رأي" المجلد 14 ص 292 والبيت أري...الخ بالمصدر نفسه.

(8) شرح التسهيل لابن عقيل ج 335/1.

وهذا التعليل الذي ذكر الناظم ذكره مكي في الكشف[1] **والداني في التمهيد**[2] **وإرشاد المتمسكين**[3] **وإيجاز البيان**[4]: وغيرهما.

وفقد الأول حرف تحقيق دخلت عليه فاء العطف.

والثاني: فعل ماض من الفقد وهو العدم، ويكون مجزوم بلم، واسمها مضمر فيها يعود على نافع [يراه][5] فعل مضارع، ومفعول والهاء عائدة على القصر والفاعل مضمر يعود على نافع والجملة خبر، في هاء متعلق بيراه، ضمها الهاء عائدة على الهاء، لفقد متعلق بيراه، له متعلق بناب، والهاء عائدة على يراه، والوصل فاعل ناب، ومناب اسم مصدر والعامل فيه ناب، ما: مضاف إليه وفاعل، فقد: مضمر يعود على يراه، والجملة صلة ما، والعائد محذوف تقديره فقده.

الممدود والمقصور

ثم قال رحمه الله:

(63) **القول في الممدود والمقصور والمتوسط على المشهور**

أتى بهذا الباب بعد هاء الكناية كما فعل الشاطبي.

---

(1) الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها ج 1 ص: 127.

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 139/ب.

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه.

(5) [في ج [يره].]

قال في الكنز: ذكر باب المد بعد الهاء لاشتراكهما في الخفاء، لا على ترتيب التلاوة لسبق الهمز[1].

المجراد وابن عبد الكريم: إنما أتى به عقبه لمناسبة بينهما وهي أن الباب قبله فيه حذف الصلة وإثباتها وقد عبر عنه بالمد والقصر، وهذا باب المد والقصر[2].

وقدم المد على القصر، وإن كان فرعا لعقد الباب له، والمد لغة الزيادة، قال تعالى: "**يمددكم ربكم**"[3]، أي يزدكم وتقول العرب: مد النهار والنهر إذا زاد، وفي الاصطلاح: امتداد الصوت بالزيادة فيه، وقولهم بالزيادة فيه احترازا من الطبيعي لأنه (23/ب) لا زيادة فيه، فلا يقال فيه مد في اصطلاح القراء لا حقيقة ولا مجازا، وعند بعضهم أي لا يقال فيه مد زائد، لأنه مد صيغة [ومد صيغة][4] هو الذي لا يصوغ الكلام إلا به [أي لا يتوصل إليه إلا به][5] والقصر لغة الحبس والمنع [ومنه][6] حور مقصورات في الخيام[7]، قاصرات الطرف: أي محبوسات وحابسات، وفي الاصطلاح عبارة عن عدم المد أو احتباس الصوت بترك الزيادة فيه، أو عن عدم الزيادة في الصوت.

---

(1) كنز المعاني في شرح الأماني للجعبري باب المد والقصر الورقة 79/ب، نسخة خزانة ابن يوسف رقم 55.

(2) إيضاح الأسرار الورقة 43/أ.

(3) سورة آل عمران الآية 125.

(4) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(5) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(6) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(7) سورة الرحمن الآية (72).

قال صاحب الفصول[1]: المد ليس بحركة ولا حرف، وإنما هو شكل من الأشكال[2].

قال في التحفة:

المـد قـل فـي اللغـة الـزيـادة	**والقصـر حبس خـذهمـا إفـادة**
تقـول فـي المثـال مـد النهـر	**أي زاد مـاؤه وجـاء الـذكـر**
[يمدد][3] له الرحمـن [عـز][4] مـدا	**[يمـددكـم ربكـم][5] أمـدا**
ولفـظ مقصـورات فـي الخيـام	**معنـاه محبـوسـات في الكـلام[6]**

فأخبر الناظم أنه يتكلم في هذه الترجمة على الممدود والمقصور والمتوسط [فالمشبع][7] مقداره أربع حركات وذلك ألفان في التقدير، إذ الحرف مقدر بحركتين والمتوسط ثلاث حركات وذلك ألف ونصف، والمقصور حركتان وذلك ألف.

الحلفاوي: ذكر المرسي: أن الطبيعي على قدر ألف والمتوسط على قدر ألف ونصف، والمزيدي على قدر ألفين، وأحسن من هذا قول ابن طفيل والله أعلم، ونصه قد رسم الزيادة من رسمها مقدار ألفين، وأنا أقول تضعيف صيغة حرف المد ضعفين فاعلم انتهى[8].

---

(1) صاحب الفصول: ابن عبد الكريم وقد سبقت ترجمته.

(2) شرح الدرر اللوامع للمجاصي الورقة 24/أ.

(3) [في ج [فليمدد].]

(4) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(5) [في ج [ويمددكم بأموال].]

(6) الأبيات في: التحفة رقم 236 إلى 239 الورقة 13/أ من نسخة مخطوطة خاصة.

(7) [في د [المتشبع].]

(8) شرح الدرر للحلفاوي الورقة 15/أ و 15/ب مخطوطة الخزانة.

فالطبيعي أدنى المد، ومقداره حرف وذلك حركتان والمشبع أقصا المـــد، ومقداره حرفان وذلك حركات، والثالث متوسط بينهما، ومقداره حرف ونصف، وذلك ثلاث حركات.

واتفقوا على أن هذا لا يضبط إلا بالمشافهة][1].

قال في التحفة:

مقـــداره حـــرف لـــدى التفـــريـــع وهو الـــذي رسمت [بالطبيعي][2]

حرفـــان مقـــدار المزيدي الوســـط حرف ونصف قـــدره بلا شطـــط

والحـــرف قـــل تقـــديـــره شكـــلان لـــذلـــك الحـــرف مجـــانســـان[3]

فائدة: اختلف القراء في صفة التلاوة من حيث الترتيل والحدر، لكن هذه المسألة اندرس رسمها وارتفع حكمها، وقد ذهب أثرها [بعد][4] عينهـــا حتـــى صارت نسيا منسيا.

قال أبو الحسن علي بن سليمان القرطبي[5] في كتاب ترتيـــب الأداء[6]: فمنهم من ذهب إلى الترتيل وهو التحقيق فيمطمط الحروف، ويشبع الحركـــات وحروف المد واللين على الإطلاق، ويبالغ في الشد والهمز وأشباه ذلـــك مـــن غير إفراد ولا إسراف في شيء من ذلك، فخيار الأمور أوسطها فتكـــون مـــدة الطبيعة من نسبة حركاته، إذ المدة ناشئة عن الحركة ومتولدة عنهـــا فبحـــسب

---

(1) [ما بين [...] أخر في ب الورقة 79.]

(2) [في د [فالطبيعي].]

(3) الأبيات رقم 260 و 262 و 263 من التحفة الورقة 14/ب.

(4) [في ج [بل].]

(5) أبو الحسن علي بن سليمان القرطبي مقرئ فاس قرأ على ابن حوط روى الشاطبية والتيسير عن ابن أبي الأحوص – غاية النهاية 544/1.

(6) ترتيب الأداء لم أقف عليه فيما رجعت إليه من مظان.

إشباع الحركة تكون المدة، فمن أشبعها كثيرا كانت [مدتـه][1] طويلـة، ومـن أشبعها قليلا كانت [مدته][2] قصيرة، ومن توسط كانت [مدته][3] وسطا، ومنهم من ذهب [فيها][4] إلى الحدر، فلا يمطّط الحروف ولا يـشبع الحركـات، بـل يخطفها خطفا من غير إخلال بشيء من صفاتها ومخارجها، ومنهم من توسط، ولكل وجه من النظر ودليل من الشرع ولكن [الأولى][5] فـي التعلـيم تقـديم الترتيل، وفي ثاني حال يكون الحدر بعد الرياضة وأحكام النطق بالحروف من مخارجها وعلى صفاتها المعلومة لها.

فحصل من ذلك أن الألف الطبيعي يختلف بحسب أطباع القراء من حيث الترتيل والحدر والتوسط وإن كان [واحدا][6] من حيث أنه طبيعي لا زيادة فيه لمجاورة [أسباب][7] يوجبها، وكذلك الياء الساكنة المكسور ما قبلهـا، والـواو الساكنة المضموم ما قبلها إذ هما في اللفظ مدتان كالألف انتهى[8].

قال في الدر النثير: التحقيق تمكين الحروف والـصبر علـى حركاتهـا والتثبت في بيانها، والحدر: الإسراع والهذّ[9].

---

(1) [في أ، ج [مدة].]

(2) [في أ، ب [مدة].]

(3) [في أ، ب [مدة].]

(4) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

(5) [في د [الأول].]

(6) [في ج [وحده].]

(7) [في ب، ج، هـ [سبب].]

(8) انتهى من ترتيب الأداء لأبي الحسن علي بن سليمان القرطبي – كلامه في كنز المعاني للجعبري الورقة 79/ب مخطوطة خزانة ابن يوسف.

(9) الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير للباهلي مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 1592 مجموع 6.

قال الجعبري: مذهب ورش الترتيل وهو التوعدة ومذهب قالون الحدر وهو الإسراع، هذا الغالب ويجوز لكل واحد من الثلاثة الترتيل والإسراع والتوسط[1].

وبالمنع **قال أبو علي الأهوازي:**

في ءاخرين وبالتخيير للخاقاني قال | فذوا الحدر معط للحروف حقوقها

إذا رتل القرآن أو كان ذا حدر | فترتيلنا القرآن أفضل للذي

أمرنا به من مكثنا فيه [والفكر][2] | وأما حدرنا درسنا فمرخص لنا

فيه إذ دين العباد إلى التيسر[3] (24أ).

قال في الأسيوطي في الإتقان: الحدر بفتح الحاء وإسكان الدال المهملتين انتهى[4].

أبو عبيد الهروي: الهذ بالذال المعجمة الإسراع بمعنى يهذي القرآن أي يسرع في قراءته جدا وأما الهدّ بالدال المهملة فهو الهدّ الشديد ومنه قوله تعالى: "**وتخر الجبال هدا**"[5]. أي تسقط سقوطا[6].

اعلم أنْ ما ذكروا من الأخذ بالترتيل والحدر إنما ذلك منهم على [وجه][7] الاختيار والأخذ بالأفضل لا على اللزوم فيجوز لكل فريق الأخذ بما اختاره الفريق الآخر إذ لكل فريق منهم وجه من النظر ودليل من الشرع.

---

(1) كنز المعاني في شرح حرز الأماني للجعبري الورقة 79/ب مخطوط خزانة ابن يوسف رقم 55.
(2) [في أ الكفر.]
(3) المصدر نفسه
(4) الإتقان في علوم القرآن لجلال الدين الأسيوطي ج 1 ص: 100.
(5) سورة مريم الآية (90).
(6) تفسير القرآن العظيم لابن كثير 489/4.
(7) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

ولهذه المراتب أيضا هيئات باعتبار الجهر والإسرار وهما جائزان.

قال جبير ابن مطعم[1]: أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فوجدته يصلي بالصحابة المغرب أو العشاء، فسمعته خارج المسجد يقرأ: "**إن عذاب ربك لواقع ماله من دافع**"[2] [3]، **وعن أم هانئ**[4] رضي الله عنها قالت: كنا نسمع قراءة النبي صلى الله عليه وسلم بالليل عند الكعبة، وأنا على عريشي، ودخل عليه الصلاة والسلام ذات ليلة على أصحابه وهم يتهجدون بالمسجد، فسمع أبا بكر يخافت، وعمر يجهر وآخر يقرأ من هنا ومن هنا، فسألهم من الغد فقال أبو بكر [أسمعت][5] من ناجيت، وقال عمر أوقد الوسنان وأطرد الشيطان [وأرض][6] الرحمن وقال الآخر: أجمع حسنا إلى حسن[7]، هذا دليل جوازهما وبأيهما اقترنت نية صالحة كان أولى لقول الحسن لا بأس بذلك ما لم يخالطه رياء، وهو معنى قول الحداد[8] رأيت النبي صلى الله عليه وسلم في النوم فقلت له: أن لي صوتا حسنا إذا قرأت ارتفع فقال إذا استقلت نيتك فلا بأس[9].

---

(1) جبير بن مطعم أبو عدي القرشي توفي بالمدينة سنة 59هـ، وكان من كبار النسابين له 60 حديثا- الإصابة 235/1 والأعلام 112/2.

(2) سورة الطور الآية (7).

(3) الحديث خرجه الإمام مالك في الموطأ عن الزهري عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه.

(4) أم هانئ فاختة بنت أبي طالب القرشية أخت أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وبنت عم النبي صلى الله عليه وسلم، أسلمت عام الفتح بمكة وماتت بعد أخيها علي بعد سنة 40هـ، روت عن النبي صلى الله عليه وسلم 46 حديثا، الإصابة ت: 1102 و 1532. باب النساء، والأعلام 126/5.

(5) [ما بين [...] لا يوجد في د.].

(6) [في أ ، ج [وارضي].].

(7) أخرجه النسائي في المقدمة وابن ماجة في كتاب الإقامة باب 179، والإمام أحمد 342/6.

(8) الحداد هو الحبيب بن أحمد الأصبهاني شيخ أصبهان، توفي سنة 515 هـ، من كتبه: "معرفة الصحابة" و"علوم الحديث" وغيرهما - سير أعلام النبلاء المجلد 15، والأعلام 181/2.

(9) لم أقف على كلام الحداد فيما ذكر ذلك.

قال محمد بن شقرون بن أحمد بن أبي جمعة المغراوي[1] **ثم الوهراني** [من تلامذة ابن غازي، قد نص علماءنا على استحسان الحدر الكثير أو وجوبه [لمن][2] مذهبه][3] الترتيل فيما يؤدى ظاهره إلى نقص في حقه تعالى أو في حق معصوم نحو: "**لما خلقت بيدي**"[4] "**وعصى ءادم ربه**"[5]، مما لو رتل لظن الجاهل تنقص من ورد فيه انتهى[6].

قال الأسيوطي في [الاتقان][7] **قال النووي:** ومن [الآداب][8] إذا قرأ نحو: ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَـٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ ذَٰلِكَ ﴾[9]، ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ﴾[10]، أي يخفض صوته بها، كذا كان النخعي يفعل انتهى[11].

وأخرج الطبراني والبيهقي: عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه [قال][12]: "**اقرأوا القرآن بألحان العرب وأصواتها وإياكم وألحان أهل الفسوق والكبائر**

---

(1) محمد بن شقرون بن أبي جمعة المغرواي ثم الوهراني.

(2) [في أ [ممن].]

(3) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

(4) سورة ص آية (75).

(5) سورة طه آية (121).

(6) انتهى كلام الوهراني فلم أقف عليه في كتاب له.

(7) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(8) [في: ج، هـ [الأدب].]

(9) سورة التوبة الآية (30).

(10) سورة المائدة الآية (64).

(11) الإتقان في علوم القرآن ج 1 ص: 107.

(12) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

فإنه سيجيء أقوام من بعدي يرجعون القرآن ترجيع الغناء والرهبانية والنوح لا يجاوز حناجرهم مفتونة قلوبهم وقلوب من يعجبهم شأنهم"[1].

والمراد بألحان العـرب القرآن بالطبع، كما كانوا يعملون والمراد بألحان أهل الفسوق: الألحان [المستفادة][2] من الموسيقى، والأول محمول على الندب، والثاني إن حصل معه المحافظة على صحة الحروف [و][3] حمل على الكراهة، وإلا حمل على التحريم والقوم الذي لا يجاوز حناجرهم الذين لا يتدبروه ولا يعملون به.

الترتيل والحدر

قال في المنبهة:

قد ورد الترتيل في التنزيل … من غير تقييد ولا تاويل
بل ظاهر مبين أتانا … في قوله ورتل القرانا
كفى بهذا قوة وحجة … فاركب هديت واضح المحجة[4]

ثم قال:

والحدر فاستعمله أن أردتا … متى عرضت[أ][5] ومتى درستا

---

[1] رواه البيهقي في شعب الإيمان 429/1، والسيوطي في الجامع الصغير 431، وأخرجه أبو عبيد 99 – مجمع الزوائد 169/8، وفضائل القرآن لابن كثير/483، والتمهيد لابن الجزري 43، وفي العلل المتناهية 111/1 أنه حديث لا يصح وأبو محمد مجهول، وبقية يروى عن الضعفاء ويدلسهم وينظر حواشي العلل-جمال القراء للسخاوي 95/1.

[2] [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

[3] [ما بين [...] من أ.]

[4] "منبهة الشيخ أبي عمرو الداني" دراسة وتحقيق الدكتور وكاك الحسن 369/2.

[5] [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

فقـد أتـى نصـا عـن الأخيـار | **منهم أبـو عمـرو[1] قتيل الـدار**
وابـن جبيـر[2] وتميـم[3] الـدار | **لكـن على الترتيـل حث البـاري**
والفضل في الترتيل[4] والتحقيـق[5] | **والحدر مـا فيـه إذن من ضيـق**
لأن ديـن الله سهـل يُسـر | **كـذا أتـى وما علينـا أصـر[6]**

قال الإمام الجادري[7]:

بـل أديـن بـالنسبـة | **للحـدر والـتـوءدة**
فـورشـنـا يـرتـل | **والحـدر عيسـى ينقـل**
وبـالسـمـاع يـوجـد | **تحقيقـه ويسـنـد**

[صح من نظمه][8] المسمى بالنافع[9].

---

(1) أبو عمرو بن العلاء البصري أحد القراء السبعة، تقدمت ترجمته.

(2) ابن جبير سعيد الأسدي أبو عبد الله تابعي جليل أخذ العلم عن ابن عباس وابن عمر قتله الحجاج سنة 95هـ – وفيات الأعيان 204/1، حلية الأولياء 272/4، والأعلام 93/3.

(3) تميم الداري بن أوس: صحابي جليل، أسلم سنة 9 هـ وكان راهب أهل عصره وعابد فلسطين توفي سنة 40 هـ – صفة الصفوة 310/1، وتهذيب ابن عساكر 344/3، والأعلام 87/2.

(4) الترتيل تفخيم الألفاظ والإبانة عن الحروف – الاتقان106/1.

(5) التحقيق إعطاء كل حرف حقه من إشباع المد وتحقيق الهمزة وإتمام الحركات – الإتقان 99/1.

(6) "منبهة الشيخ أبي عمرو الداني" دراسة وتحقيق د. وكاك 370/2.

(7) الإمام الجادري تقدمت ترجمته في ص: (7) برقم (17).

(8) [في أ [قاله في نظمه المسمى].]

(9) واسمه النافع في أصل حرف نافع الورقة (2) السطر (14) (15) من المنظومة.

قلت:

ورتل لـــورش ثم قالـــون بالحـــدر بـــذا آخذ والأمر جاء على يسر[1]

قوله: على المشهور...

المنتوري: راجع إلى المتوسط فقد تضمن كلامه أن لأحرف المد ثلاثـــة أحكام، مدا وقصرا وتوسطا، أما المد والقصر فصحيحان، وأما المتوسط فليس بصحيح، وسيقع الكلام عليه عند قوله: وعن ورش ثبت[2].

وقال بعض الشيوخ : يحتمل أن يعود بجملة الكلام، ردا على من يقـــول المد [قسمان][3] فقط: طبيعي وغير طبيعي، ويحتمل أن يعود [للمتوســـط][4] أي حيث صرح بالتوسط فهو المشهور دون غيره، والاحتمال الثاني ذكره الشارح وتابعه ابن مسلم.

المجراد: والأول عندي أظهر، لأن الثاني ينكسر بـــسكون الوقـــف لأن الإشباع هو المشهـــور(24/ب)[5].

المجاصي: المشهور عائد على التوسط ونحوه[6].

قال أجانا والوارثيني: ما كثر قائله أو ما قوى دليله[7].

---

(1) البيت للمصنف رحمه الله.

(2) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 140/أ نسخة مخطوطة بالخزانة الملكية رقم 1096 مجموع.

(3) [ما بين [...] من أ، أما في النسخ الأخرى [قسمينِ].]

(4) [في هـ [للتوسط].]

(5) إيضاح الأسرار الورقة 43/ب.

(6) شرح الدرر اللوامع لمحمد المجاصي الورقة 41 نسخة خزانة ابن يوسف رقم 105.

(7) جمع المعاني الذرية والمباحث السنية للوارثيني باب الممدود والمقصور مخطوطة خزانة تطوان تحت رقم 858.

القول: [خبر][1] مبتدأ محذوف، أي هذا القول في الممدود: متعلق بالقول، والمقصور والمتوسط معطوفان على المشهور في موضع الحال من المتوسط والعامل فيه القول.

الوارثيني: على المشهور متعلق بالمتوسط لأنه اسم فاعل[2].

المجراد: على المشهور متعلق بمحذوف لأنه في موضع الحال[3].

قوله: في موضع الحال لم يبين مماذا هي الحال، فعلى التأويل الأول تكون من الضمير المستكين في الخبر، أو من القول على مذهب من أجاز الحال من المبتدأ، وعلى التأويل الثاني تكون حالا من [المتوسط][4].

---

(1) [في أ [مبتدأ].]

(2) المصدر نفسه.

(3) إيضاح الأسرار والبدائع الورقة 44/أ.

(4) [في ج [التوسط].]

المد واللين في الألف

ثم قال رحمه الله:

والمد واللين معا [وصفـــان][1] للألـــف الضعيـــف لازمـــان

المد امتداد الصوت، واللين: هو تليين الصوت وهما وصفان لازمان للألف.

قال الجوهري [في][2] الصحاح: [لأن الشيء][3] يلين لينا فهو لين، ضد خشن يخشن خشانة، فهو خشن، قال تعالى: ﴿ فَقُولَا لَهُۥ قَوْلاً لَّيِّنًا ﴾[4] يعنـــي رفقـــا سهلا[5].

قولـــه: للألف الضعيف أتى بالوصف للتأكيد "**كإلهين اثنين**"[6] "**ونفخـــة واحدة**"[7] "**وعشرة كاملة**)[8].

المجراد: [والأولى][9] أن يقال لما كانت الألف في عرف [القـــراء][10] تطلق على الهمزة وعلى حرف المد بينهما، بذلك وعلى هـــذا يتخـــرج قـــول

---

[1] [ما بين [...] في أ.]

[2] [في أ [بالصحاح].]

[3] [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

[4] سورة طه الآية (44).

[5] تفسير ابن كثير 516/4.

[6] سورة النحل الآية (51).

[7] سورة الحاقة الآية (13).

[8] سورة البقرة الآية (196).

[9] [ما بين في ب [والأول].]

[10] [في أ [القرآن].]

الحصري، إذ الألف المفتوح ما قبلها، وسمي الألف ضعيفا لقول سيبويه: لا قرار له في الفم، وإنما هو هواء[1].

وقال شيخه الخليل بن أحمد[2]: مخرجه [من][3] مخرج الهمزة من الصدر، وعليه ذهب آخر الكتاب في قوله: ثم الألف من آخر الحلق، وأشار هنا إلى مذهب سيبويه فيكون قد جمع بين القولين، قال سيبويه وهذه الثلاثة الأحرف أخف الحروف لاتساع مخرجها.

المد واللين في الواو والياء

قال: وأوسعهن واخفاهن الألف ثم الياء ثم الواو، ولا يكون ما قبل الألف [إلا][4] من جنسها، وهذا أسد من قولهم، لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا للإيهام أي إيهام خروج الفتحة الممالة: كالهدى[5] والمد مبتدأ، واللين معطوف عليه، معا:حال والعامل فيه الابتدا على من يقول بذلك.

قال الأستاذ أبو سعيد ابن لب[6] **في شرح الجمل له**[7]: واختلف النحويون في الابتداء، هل يصح له العمل في الحال أم لا؟

---

(1) إيضاح الأسرار الورقة 44/أ.

(2) الخليل بن أحمد هو الفراهيدي الأزدي اليحمدي أبو عبد الرحمن من أئمة اللغة والأدب وواضع علم العروض وهو أستاذ سيبويه النحوي ولد ومات بالبصرة سنة 170هـ- وفيات الأعيان 172/1 أنباء الرواة 341/1 الأعلام 314/2

(3) [ما بين [...] من أ.]

(4) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(5) سورة العلق الآية (11).

(6) أبو سعيد ابن لب: فرج الغرناطي، نحوي من الفقهاء العلماء توفي سنة 782هـ، من كتبه "الباء الموحدة" و"الأجوبة الثمانية" - بغية الوعاة 372، ونيل الابتهاج 219، والأعلام 140/5.

(7) لم أقف على شرح الجمل لابن لب وقد ساق كلام ابن لب هذا المنتوري في شرحه على الدرر الورقة 140/أ بشيء من التصرف.

فجمهورهم أنه لا يصح العمل في الحال أصلا[1].

المنتوري: فيوخذ من كلام ابن لب: أن غير الجمهور يجيــز أن يعمــل [الابتداء][2] في [الحال][3][4].

فجرى الناظم على ذلك وقد وقع [له][5] في هذا الرجز عمل الابتداء في الحال، في مواضع ياتي ذكرها، ولا زمان: صفة الوصفان، للألف يتعلق بـــلا زمان.

ثم قال رحمه الله:

ثم هما في الــواو واليــاء متـــى عن ضمـــة أو كسرة نشــأتـــا

الضمير يعود على المد واللين، أخبر أن المد واللين المذكورين قبل فـــي الألف، [يكونان][6] في الواو والياء بشرط :

- أن تكونا ساكنين، وحركة ما قبلهما من جنسهما، وقد اجتمعت حروف المد واللين في كلمة أتوني[7] وقوله أوذينا[8].

قال المهدوي[9]: ولا يمكن أن يدخل المد غيرها لأنها أصوات.

---

(1) يعني جمهور النحويين والخلاف في المسألة مبسوط في كتب النحو لا داعي لبسطه هنا.

(2) [في ج [المبتدأ].]

(3) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(4) في شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 140/أ من مخطوطة الخزانة الملكية رقم 1096 مجموع.

(5) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(6) [في ب، ج، هـ [يكون].]

(7) سورة الكهف الآية (96).

(8) سورة الأعراف الآية (129).

(9) المهدوي أحمد بن عمار تقدمت ترجمته في الصفحة (103) رقم (513).

والحركات مأخوذة منها، فامتداد [اتوني و أودينا][1] الصوت بها يمكن ولا [يصوغ][2] فيها التطويل والتوسط والقصر، ولا [يصوغ][3] في غيرها، ولذلك جاز وقوع الساكن المدغم بعدهن من أجل أن المد عوض من الحركة، وامتنع جمع الساكنين إذا كانا حرفي سلامة[4].

قوله: عن ضمة راجع إلى الواو أو كسرة راجع إلى الياء، **وهذا** من باب اللّف والنشر المرتب، وهو من بديع الكلام، وهو رد الأول إلى الأول والثاني إلى الثاني، **ومنه:** قوله تعالى: ﴿ وَمِن رَّحۡمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسۡكُنُواْ فِيهِ وَلِتَبۡتَغُواْ مِن فَضۡلِهِۦ ﴾[5].

قوله: نشأتا: أي تولدا والألف للتثنية.

مفهومه إن لم [يتولدا][6] فليستا بحرف مد ولين، بل حرفا لين فقط.

فيظهر من كلام المؤلف أن الحركات هي الأمهات وخالف في باب الوقف، فجعل الحروف أمهات وهو مذهب سيبويه، والأول قول [الكوفيين][7] جميعا، فيوخذ من النظم [قولان][8] في المسألة قول ثالث [وهو][9] كل واحد أصل في نفسه.

---

(1) [ما بين [...] من ب.]

(2) [في أ، ج [يسوغ].]

(3) [في أ، ج [يسوغ].]

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 140/أ و 140/ب.

(5) سورة القصص الآية: (73).

(6) [في ب [يتولدتا].]

(7) [في ب، د [الكوفيون].]

(8) [في ج، هـ [قولين].]

(9) [ما بين [...] لا يوجد في ج، هـ.]

ووجه قول الكوفيين: أن الحركات إذا أشبعت يتولد عنها [حرفا يجانسها][1].

ووجه قول سيبويه: وهو الصحيح أنه لم توجد حركة من غير حرف، والحروف توجد من غير حركة كالألف [الساكن][2] فإنه لا يقبل الحركة، والياء والواو إذا كان ما قبلهما مجانسا[3].

ووجه الثالث: تعارض الأدلة.

قال في الكنز: مسألة اختلف أهل العربية في حروف المد، و[الحركات][4] الثلاث: فالأكثر أن كل حرف منها أصل للحركة التي تجانسها وعليه جرى الناظم في قوله: أو أما هما واو وياء، وقيل كل حركة أصل للحرف الذي يجانسها.

والحق: أنه ليس أحدهما أصلا للآخر لما يلزم من اجتماع الضدين في الأولين، ولأن الذات لا تتركب من الأعراض، ولا يكون العرض جزء ذات.

وهذا معنى قوله في العقود:

وثالثهما أصل لا حرف مدها واعكس والإعدال [أنهما][5] أصلاني

انتهى[6].

---

(1) [في ب، ج [حرف يجانسها].]

(2) [في أ [الساكنين].]

(3) كتاب سيبويه ج 4 ص: 237.

(4) [في أ [الحركة].]

(5) [في ب [أنها].]

(6) كنز المعاني في شرح حرز الأماني للجعبري الورقة 62/ب مخطوط خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 55.

قال في اللئالئ: والمراد بقوله: أو أمامهما: [أي أصلاهما][1] يعني أن الياء والواو أصلان للضمة والكسرة، وهو مذهب أكثر النحويين، قالوا إن الحركات الثلاث مأخوذة من الحروف الثلاث الضمة من الواو، والكسرة من الياء، والفتحة من الألف، واستدلوا على ذلك بأن هذه الحروف لو كانت مأخوذة من الحركات، لكانت الحركات قبلها، والحركات لا تقوم بأنفسها[2].

وذهب بعضهم إلى أن حروف المد واللين الثلاثة مأخوذة من الحركات الثلاث واستدلوا على ذلك بأن الحركات إذا أشبعت حدث من إشباعها الحروف الثلاث.

فائدة: قال أبو البقاء إذ أشبعته ويتعلق بهذا الاختلاف مسألة أخرى، وهي أن الحروف غير مجتمع من الحركات عند المحققين لوجهين: أحدهما: أن الحرف له مخرج مخصوص، والحركات لا تختص بمخرج ولا معنى، لقول من قال: أنه مجتمع من حركتين لأن الحركة إذا أشبعت نشأ الحرف المجانس لها لوجهين: أحدهما ما سبق من أن الحركة ليس بعد الحرف، والثاني: أنك إذا أشبعت الحركة نشأ منها حرف تام، وتبقى الحركة قبله بكمالها فلو كان الحرف كحركتين، لم تبق الحركة قبل الحرف انتهى[3].

---

(1) ما بين [...] لا يوجد في هـ.

(2) اللئالئ الفريدة للفاسي باب المد واللين نسخة الخزانة الحسنية رقم: 6973 الرباط.

(3) انتهى كلام أبي البقاء فيما يتعلق في إشباع المد في الفائدة التي ساقها المؤلف فلم أقف على كتاب لأبي البقاء حتى أتمكن من تحقيق هذا النص المنقول.

حروف المد

تنبيه: حروف المد واللين الأصلية [بحق الأصالة][1] ثلاثة، الألف ولا تكون إلا ساكنة، والياء الساكنة المكسور ما قبلها، والواو الساكنة المضموم ما قبلها، وحرفا اللين، الياء والواو الساكنان المفتوح ما قبلهما، **ويصدق اللين** على حروف المد بخلاف العكس.

تجويد: في حروف المد، مد أصلي، وفي [حرفي][2] اللين مد ما يضبط كل منهما بالمشافهة والإخلال بشيء منه لحن، وهذا معنى قول مكي في [حروف][3] اللين من المد مد ما بعض ما في حروف المد، وقد نص عليه سيبويه، والألف أصل حروفه للزومها الشرطين، ومن تم كانت [أندى][4] صوتا منهما وغير الممالة [أندى][5] من الممالة، والياء [أندى][6] من الواو، وإياك وترعيد المدات وتفخيم الألف خصوصا عند مجاورة المفخم، ومعنى قول بعض تفخيم الألف في اسم الله تعالى الفتح الذي هو [ضد][7] الإمالة، واحذر إشباع فتحة ما قبل اللين، ومده في [غير][8] منصوص، وتوق فيه إشباعها، فهو من فظيع اللحن الخفي.

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(2) [في ج [حروف].]

(3) [في أ ،ج ، هـ [حرف].]

(4) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(5) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(6) [في ج [الذي].]

(7) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(8) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

[قال في الإقناع: وأمكنهن في المد الألف ثم الياء ثم الواو، وكان أبو القاسم يحكي لنا عن أبي بكر الصقلي، أنه كان يذهب إلى أن أمكنهن في المد الواو ثم الياء ثم الألف، [وهكذا][1] وضع [هذا][2] أبو بكر في كتابه المعروف بالاقتداء][3][4].

قال في المنبهة:

وأحرف اللين التي تمد ... لضعفها ثلاثة تعد
الألف المفتوح ما يليها ... والمد أقوى ما يكون فيها
لأنها أشد في الخفاء ... من غيرها لسعة الهواء
فهي إذن أمد من سواها ... والياء والواو مع أختاها[5]

قال في الدر النثير: اعلم أن الأصل في المد الألف إذ لا تتحرك أبدا ولا يكون حركة ما قبلها إلا من جنسها بخلاف الواو والياء، فإنهما قد يتحركان ويكونان بعد الفتحة، فإذا سكنا بعد حركة مجانسة أشبها الألف، حينئذ يكونان حرفي مد، فأما الواو والياء الساكنتان بعد الفتحة، فهما حرفا اللين نحو: قوم و[بيت][6] وقد اجتمعا في آخر كلمة من قوله تعالى: ﴿ خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِي

---

(1) [في هـ [وكهذا] وفي ب [وهذا].]

(2) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(4) الإقناع لابن الباذش 468/1.

(5) الأبيات في منبهة الشيخ الداني، تحقيق د. وكاك ج 408/2 في باب القول في الممدود والمقصور.

(6) [في هـ [ميت].]

يَوۡمَيۡنِ﴾ [1] ويدخلهما من المد بحسب ما [فيهما][2] من اللـــين، حمـــلا علـــى [أحرف][3] المد[4].

هما: مبتدأ، في الواو والياء: في موضع خبر، متى: ظرف زمـــان مـــن أدوات الشرط والعامل فيه الفعل بعده [عن ضمة: متعلق بالفعل بعده، نـــشأتا: فعل ماض والألف: فاعل يعود على الواو والياء وجواب الشرط محـــذوف][5]، وتقديره متى نشأتا عن ضمة [أو][6] كسرة، فالمد واللين لازمان لهما، وســـاغ هنا حذف الجواب، لأن الشرط ماض، وولي هنا [أدوات][7] الـــشرط معمـــول الفعل وهو ضرورة، وأدوات الشرط لابد أن يليها فعلها عدا إن وحدها، فإنـــه يجوز فيها أن يليها غير فعلها لأنها أم الباب. قال الله تعالى: ﴿وَإِنۡ أَحَدٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ ﴾ [8].

ثم قال رحمه الله:

(66) وصغة الجميـــع للجميـــع تمـــد قـــدر مـــدهـــا الطبيـــع

[1] سورة فصلت الآية (9).

[2] [في ب [فيها].]

[3] [في ج، [حرف].]

[4] الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير "باب المد والقصر" رقم 1592 مجموع 6 الخزانة الحسنية.

[5] [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

[6] [في ج، هـــ [و].]

[7] [في ج، هـــ [أداة].]

[8] سورة التوبة الآية (6).

[**المجراد**: وما ذكره المصنف من الخلاف في المزيدي يقتضي أنه لا خلاف بينهم في مد الصيغة، وقد اختلف، هل بينهم اختلاف فيه أم لا؟

فذهب قوم إلى أنه لا خلاف بينهم فيه، بل وقع الاتفاق بينهم على مقدار مده لأنه لا يحتمل النقص ولا الزيادة وهو الظاهر من كلام المصنف لذكره الخلاف في المزيدي دون مد الصيغة.

وذهب قوم إلى أنهم اختلفوا فيه، فهو بحسب من يهذ ويسرع في قراءته كقالون أقصر منه في قراءة من [يمطط][1] ويشبع كورش، واختار هذا القول الأستاذ أبو الحسن ابن سليمان في كتابه المسمى بتهذيب المنافع في قراءة نافع، حيث قال: وهو يعني مد الصيغة بحسب قراءة القارئ من حيث الترتيل والهذ، فمد الصيغة لورش ليس كمد الصيغة لقالون، لأن ورشا يرتل قراءته، فيشبع الحركات [ويمطط][2] وقالون يهذ في قراءته، ولا يشبع الحركات ولا يمطط الحروف مثله، وذكره أيضا في تجريده واحتج له ونصره، وزعم أنه الصواب [وغلط][3] من ذهب إلى القول الأول انتهى][4][5].

المد الطبيعي

[**قال بعضهم**: الصيغة والبنية واللفظ بمعنى.

---

(1) [في د [يمطمط].]

(2) [في د [يمطمط].]

(3) [في ب، ج [وغلطا].]

(4) [ما بين [...] لا يوجد في أ، في هذا المكان ويوجد في الورقة 26/أ.]

(5) إيضاح الأسرار والبدائع، الورقة 45 /ب–46/أ.

قال في الإتقان: المد الطبيعي هو الذي لا يقوم ذات حرف مد دونه، وسمي مد الصيغة لأنه لا يسوغ الكلام إلا به، وطبيعيا أيضا لأنه طبيعة فيها، إذا نقص منها اختلت وإذا زيد عليه أخرج عن حقيقته[1].

المنتوري: يمد على حسب طبقاتهم في المد الطبيعي لأن مد ورش الطبيعي (25/ب) ليس كمد قالون الطبيعي[2].

قال القيجاطي: الطبيعي عبارة عما في طبع حروف المد من المد الذي إذا قصر عنه [اختلت][3] الحروف وخرجت عن حدها في التجويد[4].

قال في الإقناع: ولا خلاف في تمكين حروف المد واللين وإن لم يلقهن شيء تمكينا وسطا من غير إشباع ولا زيادة، نحو: قال وقالوا وقيل وتاب ويتوب، [المجراد: وما ذكره المصنف من الخلاف من المزيد...][5]، وشبهه: وإن سمي هذا مقصورا فعلى أنه قصر على المد المشبع لا أنه [لا مد فيه البتة][6][7].

قلت: وقد تقدم لنا بيان ذلك قبل هذا.

---

(1) الإتقان في علوم القرآن لجلال الدين السيوطي ج 1 ص: 96.

(2) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 140/ب من مخطوطة الخزانة الملكية رقم 1096 مجموع.

(3) [في ب [اختلف].]

(4) المصدر نفسه.

(5) [تقدم ذكر كلام المجراد عند قول الناظم وصغة الجميع.]

(6) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(7) الإقناع لابن الباذش 468/1.

فائدة:

قال في الدر النثير: اعلم أن لأحرف المد في أنفسهن [مدات][1] تابعات للحركات المجانسة لهن.

المد المزيد

فإذا قلت [لمن][2] قال [مكنت][3] الصوت بين فتحة القاف واللام بقدر ما لو نطقت بينهما بحرف متحرك ممكن الحركة، مثل: قفل، وقتل وهكذا الواو والياء[4].

قوله: الجميع أي بنية الجميع من هذه الأحرف الثلاثة للجميع أي لجميع القراء.

للجميع: يتعلق بتمد، تمد: فعل مضارع مبني للمفعول والمفعول الذي لم يسم فاعله مضمر يعود على الصيغة، قدر: نعت لمصدر محذوف [تقديرها][5] مدا قدر مدها أي مثل مدها، الطبيعي: نعت للمد وعلامة الخفض الكسرة في الياء المحذوفة.

قال رحمه الله:

(67) وفي المزيد الخلاف وقعا   وهو يكون وسطا ومشبعا

أي اختلف القراء فيما زاد على الصيغة ويكون متوسطا ومشبعا.

---

(1) [في أ ، ب [مديات].]

(2) [ما بين [...] لا يوجد في أ، ج، د.]

(3) [في د [مكث] و في ج [بقيت].]

(4) الدر النثير والعذب النمير باب المد والقصر... رقم 1592 مجموع 6 الخزانة الحسنية بالرباط.

(5) [في أ، ج [تقديره].]

قال ابن عبد الكريم: قال الشارح يحتمل وجهين:

الأول: [الخلاف][1] لجميع القراء، وهذا يرده.

قوله: وهو يكون الخ إذ هو تفسير للمزيدي، فيشعر أن الوجهين للجميع وليس كذلك بل التوسط خاص بورش.

ثم أجاب: وسطا لمن أخذ به ومشبعا لمن أخذ به.

الثاني: وسطا ومشبعا في بعض الأحوال دون بعض كتقدم الهمز وسكون الوقف، ثم رده بما قبله وهو قوله: وفي المزيدي هل الخلاف واقع في النوعين أو في أحدهما.

ثم قال: وهذا مشكل التأويل، الأول أبين لأنه اعتبر أول الكلام وآخره[2].

مقدار المد الطويل وأسباب المد الفرعي

المنتوري: ذكره المزيدي مشبع صحيح وذكره أن المزيدي يكون وسطا بناء على مذهبه الذي [هو][3] يقوله في مد آمن، وآمنوا وبابه متوسط ليس بصحيح[4].

قال القيجاطي: [أجمع][5] القراء أن المد الطويل مقدار الطبيعي مرتين، والطبيعي مختلف باختلاف طبقة القراء في المد فكذلك الطويل[6].

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 140/أ مخطوطة الخزانة الملكية رقم 1096 مجموع.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(4) المصدر نفسه الورقة 140/ب.

(5) [في ب [اجتمع].]

(6) المصدر نفسه.

الجعبري: وللمد الفرعي سببان، همز متقدم أو متأخر متصل أو منفصل، أو سكون لاحق لازم، أو عارض، وكل مظهر أو مدغم يكون ملفوظا أو مقدرا[1].

قال أبو الحسن طاهر بن غلبون: فأشبعهم مدا ورش وحمزة ثم عاصم دون مدهما قليلا، ثم ابن عامر والكسائي قليلا، وهذا الإشباع في المد الذي عرفتك أنهم [يتفاضلون][2] فيه إنما هو على التقريب من غيره تمطيط ولا إسراف، كما روي عن حمزة أن رجلا قرأ عليه، فجعل يمد، فقال حمزة: لا تفعل، أما علمت أن من كان فوق الجعودة فهو قطط، وما كان فوق البياض فهو برص، وما كان فوق القراءة فليس بقراءة، ويروى ما فوق المد فهو صياح[3].

وكما روي عن نافع أنه قال: قراءتنا قراءة أكابر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، سهل جزل لا نمضغ ولا نلوك ننبر ولا ننتهر، نسهل ولا نشدد، نقرأ على أفصح اللغات [وأقصاها][4] انتهى.

قال الشارح: وإنما كرهت الأئمة تطويل المد جدا، والإفراط فيه، لأنهم أخذوا القراءة [خلف][5] عن سلف متصلا برسول الله صلى الله عليه وسلم، مرتلة امتثالا لأمر الله عز وجل من غير إسراف ولا إفراط لقوله تعالى: ﴿ وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلاً ﴾[6].

---

(1) كنز المعاني لبرهان الدين الجعبري "باب المد والقصر" خزانة ابن يوسف رقم 55/1 بمراكش.

(2) [في ب [يتخالفون].]

(3) التذكرة لابن غلبون في القراءات الثمان باب اختلافهم في المد والقصر 27/ب بالخزانة الحسنية رقم 3893 م 4.

(4) [في ب، ج [وأمضاها].]

(5) [في ج [خلفا].]

(6) سورة المزمل الآية (4).

وقال قتادة[1] سألت عن قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقيل لي: كان يمد مدا، ثم قرأ بسم الله الرحمن الرحيم بمد بسم الله وبمد الرحمن وبمد الرحيم[2].

وعن أم سلمة[3] **مثله:** [وقالت][4] في حديثها كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ حرفا حرفا، فلو عددها الغاد لأحصاها[5].

وروى أبو عمرو في التجريد[6] **بسنده عن عاصم**[7] **بن بهدلة قال:** قلت للطفيل بن أُبيّ بن كعب[8] إلى أي معنى ذهب أبوك في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم [له][9] أمرت أن أقرأ عليك، فقال له ليأخذ ألفاظ القراءة

---

(1) قتادة بن دعامة أبو الخطاب الدوسي البصري، مفسر حافظ ضرير أكمه قال الإمام أحمد: قتادة أحفظ أهل البصرة، مات بواسط سنة 118هـ - تذكرة الحفاظ 115/1، الجرح والتعديل ج 3 ص 133، إرشاد الأريب 202/6 والأعلام 189/5.

(2) الحديث عند البخاري رحمه الله في كتاب فضائل القرآن من صحيحه رقم الباب 29.

(3) أم سلمة هند بنت سهيل زاد الراكب، من زوجات النبي صلى الله عليه وسلم ومن أكمل النساء عقلا وخلقا، هاجرت إلى الحبشة والمدينة، توفيت سنة 62هـ - طبقات ابن سعد 60/8، الإصابة ت 1309، الصفوة 70/2، والأعلام 97/8-98.

(4) [في ب [وثبت].]

(5) أخرج الحديث الترمذي في كتاب ثواب القرآن الباب 23 وأبو داوود في كتاب الوتر الباب 20، والنسائي في قيام الليل الباب 13 والإمام أحمد في المسند 294/6 وفيه: "فإذا هي تنعت قراءة مفسرة حرفا حرفا".

(6) "التجديد في الإتقان والتجويد" كتاب لأبي عمرو الداني ذكره ابن الجزري في غاية النهاية عند ترجمته لأبي عمرو الداني 503/1 رقم الترجمة 2091.

(7) عاصم بن بهدلة أبي النجود الكوفي أحد القراء السبعة تابعي كان ثقة في القراءات صدوقا في الحديث، توفي سنة 127هـ - غاية النهاية 346/1، الوفيات 243/1، وميزان الاعتدال 5/2، وتهذيب التهذيب 38/5، الأعلام 248/3

(8) أبي بن كعب تقدمت ترجمته في الصفحة (61) من هذا الكتاب برقم (309).

(9) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

[منه][1](26/أ) ويثبت في القراءة في الألفاظ وكيفية النطق بها من الحروف من غير إسراف ولا إفراط[2].

اختلاف القراء في مقدار المد الطويل

وسئل أنس رضي الله عنه: عن قراءة النبي (ص) قال: كان يمد صوته[3].

قال في التيسير: وأطولهم [مدا في الضربين جميعا وورش][4] وحمزة[5] ودونهما عاصم[6] ودونه ابن عامر[7] والكسائي، ودونهما أبو عمرو من طريق أهل العراق، وقالون من رواية أبي نشيط بخلاف عنه[8].

وهذا كله على التقريب من غير إفراط، وإنما هو [على][9] قدر [مذاهبهم][10] في الحدر [والتقدير][11] والتحقيق.

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

(2) أورد هذا الحديث بسنده الداني في كتاب التحديد... وهذا الكتاب توجد نسخة منه مخطوطة في مكتبة خالص أفندي بتركيا برقم 18، ونسخة في مكتبة جار الله رقم 23 ونسخة في مكتبة وهبي أفندي رقم 40.

(3) أخرج الحديث البخاري في كتاب المغازي من صحيحه رقم الباب 29 وأخرج نحوه النسائي في قيام الليل الباب 50 و 54.

(4) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

(5) حمزة بن حبيب الزيات أحد القراء السبعة تقدمت ترجمته.

(6) عاصم بن أبي النجود بهدلة الكوفي تقدمت ترجمته برقم (2288) ص: (151).

(7) ابن عامر هو عبد الله بن عامر اليحصبي قاضي دمشق وأحد القراء السبعة وهو من التابعين وليس في القراء السبع من العرب غيره وغير أبي عمرو والباقون موال، توفي سنة 118هـ - تهذيب التهذيب 274/5، وغاية النهاية 483/1، وميزان الاعتدال 51/2، والأعلام 95/4.

(8) التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص: 30-31.

(9) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(10) في أ، ج [مذهبهم].

(11) [ما بين [...] من د.]

المنتوري: وأطول المرتبتين مدا ورش وحمزة ودونهما عاصم ودونه ابن عامر والكسائي ودونهما الدوري[1] عن اليزيدي[2] من طريق أهل العراق، وأبو نشيط[3] عن قالون من طريق ابن غلبون، وأقصر القراء مدا في المتفق عليه أهل الحدر، وهم ابن كثير[4] والسوسي[5] والدوري وقالون من غير الطريقين المذكورين[6].

المجراد: مراتب المد عند الحافظ أبو عمرو خمسة: الأولى لورش وحمزة، والثانية لعاصم، والثالثة للكسائي وابن عامر، والرابعة لأبي عمرو من طريق الدوري، وقالون من طريق أبي نشيط، والخامسة لأبي عمرو من طريق السوسي، وقالون من طريق الحلواني وابن كثير[7].

وذكر ابن الباذش عن أبي قاسم[8] عن أبي معشر[9] قال: حمزة أطول مدا من ورش[10].

---

(1) الدوري هو أبو عمر حفص بن عمر بن عبد العزيز الأزدي الدوري النحوي إمام القراءة في عصره كان ثقة ثبتا ضابطا توفي سنة 246 هـ وقال الداني في التيسير 250 هـ - النشر 134/1، غاية النهاية 255/1، والتيسير ص: 5، والأعلام 264/2.

(2) أبو شعيب صالح بن زياد السوسي مقرئ ضابط للقراءات تقدمت ترجمته.

(3) أبو نشيط محمد بن هارون المروزي تقدمت ترجمته.

(4) عبد الله بن كثير المكي تقدمت ترجمته.

(5) السوسي هو صالح بن زيادة المتقدم.

(6) شرح الدرر للمنتوري الورقة 140/ب.

(7) إيضاح الأسرار والبدائع 45/ب.

(8) أبو القاسم خلف ابن إبراهيم شيخ المصنف كان يعرف بالحصار رحل إلى مكة فقرأ على أبي معشر الطبري وكان مدار للإقراء عليه توفي سنة 511 هـ - الإقناع 61/1.

(9) أبو معشر الطبري شيخ أبي القاسم شيخ ابن الباذش - الإقناع 61/1-62.

(10) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 469/1.

وقال الأهوازي: مد ورش أطول من مد حمزة[1] فهي على هذا ستة: الأولى لورش، والثانية لحمزة أو بالعكس.

وكان الشيخ أبو القاسم الشاطبي[2] رحمه الله: يقري في المتصل بمدتين طولى لورش وحمزة ووسطى [لمن بقي، وفي المنفصل بمدة طولى لورش وحمزة، ووسطى لقالون والدوري في رواية المد عنهما، وابن عامر وعاصم والكسائي][3] ويقصر لابن كثير والسوسي بغير خلاف، ولقالون والدوري في رواية القصر عنهما، ويقول هذه الرتب في المد لا تتحقق، وربما أدى ذلك إلى ما لا يجوز من الطول والقصر، لأن القارئ لا يعلم حد كل مد لمن ينسب إليه، فيأتي في كل [مدة][4] من غير زيادة ولا نقصان، كذا نقل بعض الشراح قصيدته عنه.

وقال: وقد قال به غيره من الأئمة انتهى[5].

في طبقات المد للقراء السبعة

المجراد: والعمل في ذلك على ما ذكره الحافظ رحمه الله تعالى: "هذا هو الكلام في طبقات المد للقراء السبعة فبان بما ذكرناه ما بين مرتبة ورش وقالون من التباعد، فمن لم يفرق بين ورش وقالون في ذلك فليس بمصيب وإن حاز من العلم أوفر نصيب، والسبب الموجب لاختلاف المراتب هو اختلافهم في التلاوة، فمن مذهبه فيه التمطيط والإشباع كانت مدته طويلة من نسبة

---

(1) الإقناع لابن الباذش 469/1.

(2) أبو القاسم الشاطبي ترجمته.

(3) [ما بين [...] وقع فيه تقديم وتأخير في أ، مع صحة المعنى واستقامة الكلام.]

(4) [في أ [مرة].]

(5) الإقناع لابن الباذش ج 469/1 بتصرف في النقل، تحقيق قطامش.

حركاته، ومن مذهبه فيه الهذ والسرعة كانت مدته قصيرة من نسبة حركاتــه، وهذا معنى دقيق لا يفهمه إلا أولوا التحقيق ولا يتوصل إلى ذلك إلا بالمشافهة، الاستاذين ولقاء الفضلاء المحققين انتهى[1].

ابن مطروح[2]: ولقد رأيت في رحلتي إلى المشرق مقريا أعمــى فــي جامع تلمسان يأخذ بالتمطيط الزائد والفكيك المفرط، فكان مده في آلم قدر مــا يبلغ نفَسُه [لا يزيد][3] على ذلك إلا الذال من ذلك ليبتدئ بها ثم انتقل إلى ســتة وأقرأ بها وكان يعرف فيما ذكر لي بابن [الخصار][4][5] ومثل هذا هــو الــذي أنكره أئمة القراء، إلا إن كان على وجه الرياضة.

فقد روي أن سفيان الثوري[6] [مر][7] على حمزة وهو ياخذ بــالتمطيط الزائد، والتفكيك المفرط، فقال: ما هذا يا أبا عمارة، فقال: إنها رياضة للمتعلم، فقال له: صدقت، فكان بعض السلف يأخذ بذلك على سبيل الرياضــة لا علــى سبيل الحقيقة.

---

(1) إيضاح الأسرار والبدائع الورقة 45/ب.

(2) ابن مطروح لم أقف على ترجمة له في كتب التراجم.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(4) [في ب [الخسار].]

(5) لم أقف على ترجمته في المظان التي رجعت إليها.

(6) سفيان الثوري ابن سعيد من بني ثور بن عبد مناة، أمير المؤمنين في الحديث وكان سيد أهل زمانه في علوم الدين والتقوى، مات في البصرة سنة 161هــ، له من الكتب: "الجامع الكبير" و"الجامع الصغير"... – وفيات الأعيان 210/1 طبقات ابن سعد 257/6، حلية الأولياء 356/6، تهذيب التهذيب 111/4، والأعلام 104/3.

(7) [في ب، هــ [مد].] .

الجعبري: محل الاختلاف هو تفاوت الزيادة في المراتب، ونصوص النقلة فيها مختلقة وعبارة بعضهم توهم التسوية [فلنحققها، أما عبارة الناظم فمطلقة تحتمل التفاوت والتسوية][1][2].

مراتب المد للقراء السبعة

قال السخاوي: عنه أنه كان يرى في هذا النوع مرتبتين طولى لورش، ووسطى للباقي، ويعلل عدوله على المراتب الأربعة، بأنها لا تتحقق ولا يمكن الإتيان بها كل مرة على قدر السابقة[3].

قلت: فإن حمل هذا على أنه كان يقري به فهو خلاف ما عليه التيسير وسائر النقلة ولعله استأثر بنقله.

وقوله: أن المراتب لا تتحقق فمدتاه أيضا كذلك ومثل هذا القول طرق **ابن الحاجب**[4]، وإذا اعتبرت مذاهبهم في الترتيل والحدر تلخص منها أربع مراتب كما في التيسير وغيره[5].

وقال أبو علي الأهوازي: فإن كان حرف المد والهمز في كلمة واحدة، [أجمعوا][6] على المد، ويتفاضلون في ذلك على قدر مذاهبهم في التجويد

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(2) كنز المعاني في شرح حرز الأماني للجعبري "في مراتب المد" مخطوطة خزانة ابن يوسف رقم 55/1 بمراكش.

(3) جمال القراء للسخاوي ج 2 ص: 522، تحقيق د.علي مسين البواب مكتبة التراث مكة المكرمة.

(4) المصدر نفسه.

(5) التيسير في القراءات السبع ص: 31.

(6) [في ب [اجتمعوا].]

والتحقيق، فيكون أطولهم مدا في هذا النوع، حمزة وورش ثم عاصم ابن عامر والكسائي ثم ابن كثير وأبو عمرو وقالون، **والذي** عليه العراقيون مدة واحدة طولى للكل وبها قرأت من [طرق در الأفكار][1] وفيها:

إذا ما التقى حرفا امتداد بكلمة   فكلهم مدٌّ وسواء على الولا

أي همزة وحرف مد، [ويتجوز][2] عنها بالمد بجامع العلة والقبول انتهى[3].

قال في اللئالئ: وسوى الشاطبي بين القراء في العبارة بالتطويل وكان الناظم يقري بمدتين في المتصل، وأتى بتمام الكلام كما للجعبري والمجراد[4].

---

(1) [في ج [طريق الأفكار].]

(2) [في ج [ومتجوز].]

(3) شرح الدرر لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 141/ب.

(4) اللئالئ الفريدة في شرح القصيدة لأبي عبد الله محمد بن الحسن الفارسي باب المد والوقف الورقة 40 من نسخة مخطوطة مودعة بالخزانة الحسنية برقم 6973.

وقال في الاقتصاد: وهذا التفصيل الذي ذكرته هو في المتصل والمنفصل سواء، وتحكمه المشافهة، وليس له مقدار(26/ب) يقدر به، وإنما هو على التقريب من غير تمطيط ولا إسراف يخرج به [عن][1] مذاهب القراء ولغة العرب[2].

وقال [أبو][3] حمدون: قال سليم: سمعت حمزة يقول إنما أزيد على الغلام في المد لياتي بالمعنى، فلا تصغين أيها القارئ في كتابي هذا إلى قول [غبي][4] [منتحل][5] للقراءة يأخذ على القارئ التمطيط المسرف في المد [ويتعسف][6] في التشديد والتفكيك، ويفرط في إشباع الحركات، ويسند ذلك إلى الأئمة وعلماء الأمة ويسمّه التحقيق معاذ الله أن يكون ذلك مرويا عن السلف، ومضافا إلى الأئمة انتهى[7].

قال في التحفة:

حافظ على مقداره فمن خرج ... عن حده أربى وظل في حرج
ومد ورش في الأداء أمتع ... من مد قالون على ذا أجمع

(1) [في أ [من].]
(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 141/ب.
(3) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]
(4) [في ب [غبير].]
(5) [في ب [متحل].]
(6) [في ج [يتخسف].]
(7) النشر في القراءات العشر 327/1، والإقناع 471/1.

فـــي مـــذهب [العـــدل][1] أبي نشيـــط ودونـــــــه أحمـــد فـــي التمطيـــط

وذا الـــــذي ذكـــرت مـــن تفضيـــل ترويـــه في [التوسيـــط][2] والتطويـــل

و[الفضل][3] بين قوم في قصر بـــــدا لابـــن سليمـــــان بتـــــرتيب بـــــدا

طبقـــــاة ثـــــلاثـــــة النــــــافـــــع والخمس في السبع ترى في الشائـــع[4]

وقال القيسي:

مراتب أهل الذكــر فـــي المـــد خمسة مسطـــــــــرة دع كلمـــا زاد زاعـــم

فأطـــولهـــا فـــي المـــد ورش وحمزة ومـــن بعد هـــذيـــن الإمامين عـــاصـــم

وثالثها[للشام][5] مع نجل للكسائي على حمزة ورابعهـــا للـــدوري بالـــذكـــر عـــالـــم

ووافـــق هـــذا نجـــل هـــارون فانتبـــه وخامســـا للسوسي مـــا ظـــل فـــاهـــم

ووافقـــه الحلوانـــي وابـــن كثيـــرهـــم ويعقـــوب أيضـــا للثلاثـــة خـــاتـــم

وقد قيل ورش قبـــل حمـــزة واعكـــس وقد مـــد للشامـــي كمـــا مـــد عـــاصـــم

وقيـــل ابـــن ذكـــوان يمـــد كعـــاصـــم ورابعهـــا فيـــه اعتبـــار مـــوالـــم

وكـــان الإمـــام الشاطبـــي آخـــذا لهـــم بوجهيـــن لم يمنعهمـــا الـــدهـــر عالـــم

لحمـــزة مـــع عثمـــان كـــان مطـــول لغيـــرهمـــا التـــوسيـــط كـــان يـــلازم

ولـــم يـــدرك مـــا بينهم مـــن تفـــاوت بـــذا احتج ذا الأسنى من الغل سالـــم[6]

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في جـ.]

(2) [في ب [التوسط].]

(3) [في ج [والفصل].]

(4) التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار الأبيات 264 إلى 269 الورقة 14/ب من نسخة مخطوطة خاصة.

(5) [في ب هـ [الشام].]

(6) لم أقف على هذه الأبيات في الأجوبة المحققة للقيسي ولعلها لمكي بن أبي طالب القيسي.

قال ابن الجزري: اتفق جمهور القراء على مد المتصل قدرا واحدا مشبعا من غير إفحاش، **وذهب آخرون** إلى تفاضل مراتبه، فطولى لحمزة ولورش من طريق الأزرق[1]، وللأخفش عن ابن ذكوان من طريق العراقيين [ودونها][2] لعاصم[3]، ودونها لابن عامر والكسائي ودونها لأبي عمرو وابن كثير[4] وقالون، والأصبهاني[5] عن ورش، وهذه طريق صاحب التيسير وشيخه الطاهر بن غلبون ابن الفحام[6] وابن مليمة[7]، وابن الباذش وبه قرأت به على عامة شيوخي، وبعضهم لم يجعل فيه سوى مرتبتين، الطولى لمن ذكر، والوسطى لمن بقي، وهو اختيار أبي بكر بن مجاهد[8] وصاحب العنوان[9] وشيخه الطرسوسي[10] والشاطبي، وبه كان يقري وبه أخذ غالبا وبه آخذ[11].

وقال في المنفصل: كذلك على الذي عليه أكثر أهل الأداء من المشارقة والمغاربة أي في الرتب المتقدمة.

---

(1) يعقوب بن محمد الأزرق أبو يعقوب تقدمت ترجمته.

(2) [في هـ [ودونهما].]

(3) عاصم بن أبي النجود بهدلة تقدمت ترجمته.

(4) عبد الله بن كثير المكي تقدمت ترجمته.

(5) أبو بكر محمد بن عبد الرحيم الأصبهاني تقدمت ترجمته.

(6) أبو الحسن محمد بن أحمد ابن الفحام، فاضل حاذق متشبع، أخذ القراءة عن زيد بن علي بن أبي جلال وروى القراءة عنه أبو علي الأهوازي، توفي سنة 399هـ – الإقناع 186/1.

(7) الحسن بن خلف بن عبد الله بن مليمة بتشديد اللام الأستاذ أبو علي القيرواني صاحب "تلخيص العبارات" توفي سنة 514 هـ – غاية النهاية 24/1، رقم ت 170.

(8) أحمد بن موسى ابن مجاهد تقدمت ترجمته.

(9) صاحب العنوان هو أبو الطاهر إسماعيل بن خلف – النشر 333/1.

(10) عبد الجبار بن أحمد أبو القاسم الطرطوسي المعروف بالطويل صاحب كتاب المجتبى الجامع أستاذ مصدر ثقة، نزل مصر وكان شيخها، توفي سنة 420 هـ – غاية النهاية 358/1 رقم 1530.

(11) النشر في القراءات العشر 332/1-334.

ثم قال: وذهب الآخرون إلى أن وراء القصر مرتبتين، طولى لحمزة والأزرق والأخفش من طريق المشارقة عن ابن ذكوان، ووسطى لمن بقي كما هو اختيار الشاطبي ومن معه في المتصل وبه آخذ اختصارا انتهى[1].

قلت: والذي جرى به العمل عند المتأخرين أن المراتب ثلاثة: كبرى لورش وحمزة، وصغرى لقالون والمكي والبصري، ووسطى لابن عامر وعاصم والكسائي، وبها شاع الأخذ [بالمغرب][2] قاطبة، دون تفرقة في اللفظ ولم يبق في زماننا هذا ولا الذي قبله من يفرق بينهما، فالناس يقلد بعضهم بعضا، فمن لم يفرق بينهما فليس بمصيب وإن حاز من العلم أوفر نصيب.

ونظمها القيجاطي فقال:

مراتب القراء في ما يذكر ... ثلاثة وحالها يعتبر

في عصرنا ولا كذا في ما مضى ... فاحفظ هداك الله سبلا يرتضى

لورشهم وحمزة قل كبرى ... للمكي والبصري وعيسى صغرى (27/أ)

وسطى لشام والكساء عاصم ... [هن][3] [ثلاث][4] حفظت عن عالم

هذا اختيار من إليه الآنا ... يرجع في القراءة استحسانا[5]

وهذه [الطريقة][6] ليست في كلام أحد من المتقدمين كما تقدمت نصوصهم.

---

[1] المصدر نفسه.

[2] [في ج [في المغرب].]

[3] [في ج، د [هي].]

[4] [في ج، هـ [ثلاثة].]

[5] شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 141/ب.

[6] [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

المنتوري: والإشباع الذي ذكر الناظم لنافع يكون ورش وقالون على قدر [طبقاتهما][1] لأن حقيقة الإشباع [أن يزاد على الطبيعي مثله، والطبيعي يختلف باختلاف [طبقتهما][2] [فكذلك][3] الإشباع][4] فاعلم ذلك[5].

قال الحافظ أبو عمرو الداني في كتاب الاقتصاد وكتاب التلخيص أيضا فـــإن قيل هل يكون مد مقداره دون ألف أو فوق ألفين، فذلك غير ممكن بالإجماع، وذلك أن القراء عبروا عن الهمزة الملينة بأن مقدارها مقدار ألف، ومنعوا من إدخال ألف بين الهمزتين في قوله: "أأمنتم به"[6] في الأعراف، "وآلهتنا"[7] في الزخرف فـــي مذهب من [رأى][8] ذلك "في آنذرتهم"[9] وبابه، فكان ذلك أدل دليل على أنـــه لا يكون مدّ مقداره دون ألف، أو فوق ألفين، يعني أنهم منعوا من الإدخـــال فـــي ذلك، لأن الهمزة الثانية فيه مسهلة [بينها][10] وبين الألف فهي قريبة من الألف، لذلك وبعدها ألف فلو أدخل قبلها ألف لكان اجتماع ثلاث ألفات، **وذلك مستكره** لأنه خارج عن لغة العرب فهو دليل على أن لا مد فوق ألفين[11].

---

(1) [في ب، ج [طبقاتهما].]

(2) [في ب، ج [طبقاتهما].]

(3) [في ج [فذلك].]

(4) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(5) المصدر نفسه.

(6) سورة الأعراف الآية (123).

(7) سورة الزخرف الآية (58).

(8) [في جميع النسخ [رءا].]

(9) سورة البقرة الآية (6).

(10) [في ب، ج، [بينهما].]

(11) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 141/ب.

قال الأستاذ أبو عبد الله الصفار[1] في كتابه المسمى: "جواب الخل الأود في كيفية أداء المد" وإما ما [تغير][2] بالتسهيل وجملة ذلك ستة مواضع: "أأمنتم" في الأعراف وطه[3] والشعراء[4] "وآلهتنا" في الزخرف، "وجاء آل لوط"[5]، "وجاء آل فرعون"[6] فقد أغفله أكثر الشيوخ ولم يبينوا فيه شيئا، إلا أن الحافظ نص على الزيادة نصا لا يحتمل تأويلا في الإيجاز كما في النقل والبدل سواء، ومثل فيه بقوله تعالى: "جاء ءال لوط" ولا فرق بينه وبين الخمس البواقي في ذلك.

وهذا في مبدأ النظر يناقض قوله في الاقتصاد والتلخيص أن لا مد فوق ألفين إجماعا، فلو زيد في تمكين الألف، وقبلها همزة مسهلة، وهي كذلك عند الجمهور في تقدير ألف، لكان المد فوق ألفين، فتأمله.

اللهمّ إلا على قول من قال: إن المسهل [في][7] تقدير نصف ألف، كما حكاه الداني في الإيضاح وهي عندي أوجه التقديرين لأن الهمزة ألف منكمشة، فإذا أسهلت حل بعضها كما أنها إذا أبدلت فقد حلت كلها، فلا يتناقض من حيث أن ما [تلفق][8] من المجموع لم يزد على ألفين، وينتقض من حيث أن كلامه في ذلك على التوسط، وهو وغيره من الأئمة يقولون أنه دون ألفين والذي

---

(1) هو محمد بن عبد الله بن علي الأنصاري الأوسي القرطبي المعروف بابن الصفار ت 639هـ - التكملة لابن الأبار 354، الأعلام 232/6.

(2) [في ج [يتغير].]

(3) سورة طه الآية (71) ، وسورة الشعراء الآية (49).

(4) سورة الزخرف الآية (58).

(5) سورة الحجر الآية (61).

(6) سورة القمر الآية (41).

(7) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

(8) [ما بين [...] من أ ، وفي باقي النسخ [ما تعلق].]

يوجبه، مبدأ النظر ترك الزيادة مع التسهيل بخلاف البدل والنقل إذ بنفس التسهيل يحدث في المسهل ما [يتلفق][1] منه ومن الألف بعده التوسيط إلا تراه دون ألفين في الأوجه من التقديرين على ما ذكر، فلا وجه لذكر الزيادة مع التسهيل وإرادة التوسيط لحصوله وتحصيل الحاصل محال، وقد نبه على هذا الاعتراض شيخنا أبو الحسن علي[2] بن سليمان لكن لم يبسطه كبسطنا إياه اعتمادا على فهم الطالب.

والجواب: عن الحافظ أبي عمرو أن همزة بين عند سيبويه متحركة، وما أحدث من التسهيل فيها [ملغًى][3] بدليل قيامها في الشعر قيام المتحركة، فأسقط الحافظ الحادث عن درجة الاعتبار لكون موجبه عارضا كالنقل والبدل سواء، وبهذا الجواب يندفع الاعتراض عن مشاركي ورش في التسهيل في المواضع المذكورة، إذ يلزم التوسيط بنفس التسهيل كما تقدم وهم لا يوسطون للهمز القبلي اتفاقا انتهى[4].

وقبله أبو الفضل السلوي وأبو وكيل في تحفته وسؤاله [المالقى][5] حيث قال: [فعن][6] مدة التلفيق [أسئل][7] سيدي سؤال تعنت... الخ وكانت بينه وبينه

---

(1) [ما بين [...] من أ، وفي باقي النسخ [ما يتلفق].]

(2) علي بن سليمان الأنصاري القرطبي كان فقيها أستاذا نحويا، توفي سنة 730هـ بمدينة فاس – جذوة الاقتباس 473/2، ودرة الحجال 245/3.

(3) [في ج ، هـ [ملغا].]

(4) شرح الدرر للمنتوري الورقة 141/ب وشرح الدرر للمجاصي الورقة 44/أ.

(5) [في هـ [إنما لقى].]

(6) [في هـ [بعد].]

(7) [ما بين [...] من أ، ووفي بقية النسخ [نسأل].]

[مجاورة][1] ومخالطة رحم الله الجميع بمنه وسيأتي إن شاء الله في باب الهمزتين.

الخلاف: مبتدأ، وقع: فعل ماض في موضع الخبر، وبه يتعلق في المزيدي لأنه في معناه وكان القياس ألا يكون ظاهرا لأن الخبر إذا كان في المجرور لا يكون إلا مستترا، ويقدر بالاسم إما كائن أو مستقر، [والمؤلف][2] ها هنا أضمر وأظهر في الفعل، لكن إنما فعل ذلك لإطلاق القافية وهو مبتدأ، يكون: فعل مضارع واسمها مضمر فيها يعود على [وهو][3] العائد على [المزيدي][4].

ثم قال رحمه الله:

(68) **فنافع يشبع مدّ هنه   للساكن اللازم بعد هنه**

(69) **كمثل محياي مسكنا وما   جاء كحاد والدواب مدغما**

كل ما ذكر من أول الباب إلى هنا توطية ولما ذكر الخلاف في المزيدي بين مذهب نافع والضمير [في][5] مدّ هنه عائد على [حروف][6] المد واللين.

وقوله: اللازم احترز من العارض المنفصل، نحو: "عليها الماء"[7]، "قالوا أطيرنا"[8] "يوتي(27/ب) لحكمه[9]، فيحذف حرف العلة لالتقاء الساكنين غالبا، وقد جاء إثباته في القليل.

---

[1] [في أ [محاورة].]
[2] [في هـ [والواو].]
[3] [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]
[4] [ما بين [...] لا يوجد في ج، د.]
[5] [ما بين [...] لا يوجد في ب.]
[6] [في ج [حرف].]
[7] سورة الحج الآية (5).
[8] سورة النمل الآية (47)
[9] سورة البقرة الآية (269).

حكى يونس[1] عن العرب التقت حلقتا البطـــان ولـــه ثلثا المال بإثبـــات الألف في الوصل وقراءة البزي "عنه تلهى"[2] بالـــصلة والتـــشديد لأن جمـــع الساكنين لا يجوز إلا بثلاثة شروط: أن يكون الأول حرف علة، والثاني مدغم وفي كلمة واحدة.

---

(1) يونس بن حبيب النحوي تقدمت ترجمته.

(2) سورة عبس الآية (10).

المد في المدغم

وإليه أشار ابن مالك بقوله:

لا يلتقـــي فـــي الوصـــل ساكنـــان إلا إذا بـــان إدغـــام [الثـــان][1]
واعتــــل أول ومـــا يحـــويهمـــــا لفـــظ بإفـــراد جميعـــا وسمـــا[2]

قال [الجرابردي][3][4]: ولا يغتفر التقاء الساكنين في كلمتين كقولهم التقت حلقتا البطان بإثبات الألف شاذ والقياس الحذف، [قال وهو][5] وازدحمت حلقتـا البطان بأقوام وجاست نفوسهم جزعا، إلا أنهم في هذا المثال لم يحذفوها إذانـا بتقطيع الحادثة بتحقيق [الشر][6]، والبطان: الحزام الذي جعل تحت بطن البعير وفيه حلقتان، فإذا التقتا دل على نهاية الهزال وقيل إن الإنسان يمعن في الهـرب [فيضطرب][7] بطن [رحله][8] ويستأخر لشدة الحركة حتى تلتقي حلقتاه، ولا يقدر لشدة الخوف أن ينزل فيشده وهذا المثل يضرب في شدة الأمـر وتفـاقم الهـم، واحترز أيضا من سكون الوقف بقوله اللازم.

(1) [في ج، د [الثاني].]
(2) شرح الكافية الشافية لابن مالك باب إلتقاء الساكنين ج 2002/4 تحقيق د. عبد المنعم – جامعة أم القرى مكة – دار المامون للتراث.
(3) [في د [الحرابدي].]
(4) الجرابردي أحمد بن الحسن الشيخ فخر الدين نزيل تبريز كان فاضلا دينا خيرا وقورا ت 446هـ – بغية الوعاة ج 303/1.
(5) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]
(6) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]
(7) [في ج [فيضرب].]
(8) [في هـ [رجله].]

قوله : بعد هنه.

قال الأستاذ الصغير حاكيا عن شيخه الوهري[1] أنه كان يقول: فإن قلت ما فائدة قوله بعد هنه، فإن قوله للساكن كاف عنه إذ معلوم أن الساكن لا يكون إلا بعد حروف المد واللين.

أجاب إنما ذكره ليبني عليه حكم حرف المد واللين مع الهمزة، لأنه قال: بعد هذا أو همزة فعطف حكمهن مع الهمز على حكمهن مع الساكن، والهمز يكون متقدما ومتأخرا فلو قال مثلا: فنافع الخ، ولم يقل بعد هنه ثم يقول أو همزة لفهم منه سواء تقدم الهمز أو تأخر، وليس الأمر كذلك بل الحكم خاص بالتأخر[2].

وقال ابن عبد الكريم: يظهر أنه حشو لأنه لا يوجد الساكن إلا بعدهن[3].

وقال المجاصي: زيادة بيان[4].

الحلفاوي: لا نقول حشو ولا نقول زيادة بيان وإنما أتى به ليركب عليه ما بعده وهو قوله: أو همزة يريد بعدهن.

---

(1) أبو الحسن علي الوهري صاحب أبي وكيل ميمون الفخار وراوية كتبه وقصائده في القراءات وعن طريقه روى ابن غازي في فهرسته بعض المؤلفات كمورد الظمآن - فهرست ابن غازي ص: 43.

(2) لم أقف على كلام الأستاذ الصغير هذا في كتاب لـه إلا مذكورا في شروح الدرر كشرح المنتوري والمجاصي وابن القاضي.

(3) شرح الدرر للمجاصي الورقة 44/أ خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 105.

(4) لم أقف على كلام المجاصي في شرحه لأرجوزة ابن بري عند شرحه لهذا البيت الورقة 44 من المخطوطة المحفوظة بخزانة ابن يوسف تحت رقم 105.

قوله: كمثل محياي مثل للساكن اللازم، وهو على ضربين مظهر كمحياي[1]، ومدغم كالدوات[2]، ومن غير [المدغم][3] آنذرتهم[4] وها أنتم[5] [وأرايت][6][7] على رواية البدل وفواتح السور، ولكن يأتي ذكرها.

قال الداني في إيجاز البيان: وزيادة التمكين في هذين الدربين إجماع من القراء يعني مثل الدواب ومحياي وما أشبههما[8].

تنبيه: ظاهر كلام الناظم أن المد للساكن على السواء، سواء كان مظهرا أو مدغما، وهو أيضا ظاهر كلام الشاطبي وهو ظاهر التيسير أيضا.

وقال في الدر النثير: ذكروا فيه وجهين أي في المدغم، فرجح الشيخ والإمام الزيادة وسوى الحافظ بينهما[9].

وقال الجعبري: ونقل أبو العز الواسطي في المدغم وجهين: أحدهما أنه أقصر من المظهر لضعف سببه بالإدغام، والثاني وهو مرجح[10].

الكافي: أنه أطول منه لتحصنه بالمدغم فيه، **والحق** أنهما سيّان، لأن سكونهما واحد وعليه الجمهور[11].

---

(1) سورة الأنعام الآية (162).
(2) سورة الأنفال الآية (22).
(3) [في أ [الدوات].]
(4) سورة البقرة الآية (6).
(5) سورة آل عمران الآية (119).
(6) [في أ ، ج [أريت].]
(7) سورة الفرقان الآية (43).
(8) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 141/ب.
(9) الدر النثير والعذب النمير "المد في المدغم" رقم المخطوط 592، مجموع 6 الخزانة الحسنية بالرباط.
(10) كنز المعاني لبرهان الدين الجعبري مخطوط خزانة ابن يوسف رقم 55.
(11) انتهى من كتاب الكافي للإمام عبد الله بن محمد بن شريح الرعيني ذكره ابن الجزري في كتابه النشر 67/1.

قلت: [وإليه أشرنا بقولنا][1]:

وقصـــر مـــدغــــم كمثــــل لام سببـــــــه ضعــــف بـــالإدغــــام

وقـــال في الكـــافـــي يمــد أكثـــرا تحصينـــه بمــدغــم فيــه جـــــرا

والمـــرتضـــى قـــدرهمـــا سيـــان إذ السكــون واحـــــد لا ثــــــان[2]

المجراد: وذهب قوم إلى أن المد في المدغم أقوى لاتصال الصوت فيه، بخلاف المظهر لانقطاع الصوت فيه، باحتباس اللسان في موضعه يسيرا، وبه قال ابن مجاهد وأبو حاتم سهل بن محمد وجماعة من المتصدرين[3].

قال الداني: ومنهم شيخنا الحسن بن سليمان[4] وغيره، **وذهب** قوم إلـــى التسوية بينهما.

قال الحافظ[5]: وهو قول أكثر من أدركناه مـــن المتـــصدرين والقـــولان صحيحان، وعلى الثاني أكثر المتأخرين[6].

وقال مكي: وكلا الوجهين حسن[7].

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في هـــ وفي أ [وإلى هذا الإشارة بقولنا].]

(2) هذا من نظم المصنف رحمه الله تعالى.

(3) إيضاح الأسرار والبدائع الورقة 46/ب.

(4) الحسن بن سليمان بن الخير أبو علي الأنطاكي أستاذ ماهر حافظ قال الداني: كان أحفظ أهل زمانه للقراءات والغرائب من الروايات والشاذ من الحروف، توفي سنة 399هــ – غاية النهاية 215/1 رقم 182.

(5) أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، تقدمت ترجمته.

(6) شرح الدرر للمنتوري الورقة 141/ب.

(7) الكشف عن وجوه القراءات 55/1.

قلت: ونحوه في اللئالئ، وهو خلاف ما عند الجعبري وغيره إلا إذا [قيل][1] لعله نقله في غير الكافي ومثل هذا للشارح وابن عبد الكريم وزاد وفرق بعضهم بين المهموز والساكن فقال المد في الساكن أقوى منه في [المهموز][2].

المنتوري: وقال مكي في الكشف: المد [في][3] [للمشدد][4] أقوى، ومن القراء من يسوي بينه وبين غير المشدد في المد، وعلى التسوية جرى الناظم، فلم يفرق بين النوعين، وهو اختيار شيخنا الأستاذ أبي عبد الله القيجاطي[5] رضي الله عنه، وبذلك قرأت عليه وعلى غيره وبه آخذ[6].

ابن الجزري: واللازم ذهب بعضهم إلى التفاوت فيه، وهو طريق [ابن][7] الفحام[8] وغيره والناس قاطبة على خلافه، وبه قرأت وبه آخذ[9].

قال في الإقناع(28/أ) وما كان مدغما أطول مما لم يكن مدغما عند أكثر أهل الأداء، وبعضهم يسوي بين المدغم وغيره، والمخفي كالمظهر في الحكم[10].

وقال في اللئالئ الفريدة: فإن التقى حرف المد واللين مشددا، فمن القراء من جعل المد فيه أمكن، ومن القراء من سوى بينهما[11].

---

(1) [ما بين [...] من أ.]
(2) [في ب [الهمز].]
(3) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]
(4) [ما بين [...] من أ.]
(5) علي بن عمر القيجاطي، تقدمت ترجمته.
(6) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 141/ب.
(7) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]
(8) محمد بن احمد ابن الفحام، تقدمت ترجمته.
(9) النشر في القراءات العشر لابن الجزري 1/335-337.
(10) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 1/.
(11) اللئالئ الفريدة في شرح القصيدة لأبي عبد الله مُحمد ابن الحسن الفاسي "باب الحد والوقف" الورقة 40 نسخة الخزانة الحسنية رقم 6973.

قال مكي: وجواز التقاء الساكنين إنما هو في الأصل المشدد وقيس عليه غير المشدد، فالأصل أقوى وأولى بالمد من الفرع[1].

وإليه أشار في التحفة بقوله:

قيـاســه مـع سـاكـن مـدغـم	**وقيـس مظهـر عليـه فـاعلــم**
لذاك كان المـد مـع مـا أدغمـا	**أفضـل مـن مظهــره فلتعلمــا**
هــذا هــو الأرجــح والتسـاوي	**وفضــل مظهــر أتــى عــن راوى**
في رجــز التنبيــه والتجــريــد	**نص أبي عمرو الرضى السديــد[2]**

قال في المنبهة:

وبعضهــم قــد قــال أن المــد	**أقصر فــي المدغــم فيمــا حُــد**
لأنــه يعــدل فــي التمــثيــل	**حــركـــة فليــس بالطــويــل**
والأول المعــروف عنــد النــاس	**وهــو الــذي يصح في القيــاس[3]**

وهاء مدّ هنه وبعد هنه للسكت مثلها في ماليــه[4] وكتابيــه[5] ووقــف يعقوب: عليهن[6] وفيهن ومنهن وما أشبه ذلك بهاء السكت.

---

(1) الكشف 55/1.

(2) التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار الأبيات: 276-277-278-279 الورقة 15 أ مخطوطة خاصة.

(3) منبهة الشيخ أبي عمرو الداني دراسة وتحقيق "أطروحة دكتوراه د. لحسن وكاك" 410/2-411 أرقام الأبيات: 699-700-701.

(4) سورة الحاقة الآية (28).

(5) سورة الحاقة الآية (19).

(6) سورة البقرة الآية (228).

قال الشاعر:

ألا حـــي القبــور ومـــن فيهنـــه   تحية مـــوقـــن [بحلـــولهنـــه][1]

قوله: مسكنا أي على رواية من أخذ بالإسكان، فإن قيل لم مد حرف المد واللين للساكن في نحو: حآد[2] ولم يمد لـــه في نحو: "عليها المـــاء"[3]، قيـــل الأصل في التقاء الساكنين، التحريك ثم الحذف [فمهما][4] قدر على أحدهما لـــم يُعدل عنه، وقدر هنا على الحذف فلا يعدل إلى غيره، [ولما][5] تعذر الحـــذف في حاد لما يؤدي [إليه][6] من تغيير بنية الكلمة عدل إلى المـــد، فالمـــد علـــى خلاف الأصل، وإنما صير إليه التعذر الحذف.

قوله: كحاد والدواب.

قال الشارح: وينبغي أن يلفظ بحاد[7] والدواب[8] بالتشديد كما يلفظ بهما في التلاوة، ولا يجوز تغيير لفظ التلاوة، [إذا][9] جيء [بها][10] في تمثيل، وإن كان يؤدي هاهنا إلى اجتماع الساكنين في حشو الرجز، ونقله ابن عبد الكـــريم والمجراد[11].

---

(1) [ما بين [...] من أ وفي غير أ [بحلول هنه].]
(2) سورة المجادلة الآية (22)
(3) سورة الحج الآية (5).
(4) [في ب، ج، هــ[فمهمى].]
(5) [في ج [وإنما].]
(6) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]
(7) سورة المجادلة الآية 22.
(8) سورة الأنفال الآية (22).
(9) [في د [إذ].]
(10) [في أ، ج [به].]
(11) شرح الدرر لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 141/ب.

وقال المطماطي[1]: لا يجوز تشديدهما هنا لأن الساكنين لا يجتمعان في الشعر إلا في عروض واحدة منه وهو المتقارب[2].

المنتــوري: قال [أستاذنا الشيخ][3] أبو عبد الله القيجاطي رضي الله عنه، ووقع للناظم كحاد والدواب بتخفيف الدال والباء والمراد بهما كحــاد والــدواب بتشديدهما، وهو معنى قوله: مدغما، ولكنه خففهمــا [للــضرورة][4] [لأنــه][5] لا يصح الجمع بين ساكنين في حشو البيت[6].

المنتــوري: ولا يجوز هنا في كحاد والــدواب التــشديد لأن الــساكنين لا يجتمعان في الشعر إلا في عروض واحدة منه، وهو [المتقارب][7] وليس في شعر من أشعار العرب، الجمع بين ساكنين إلا في بيتين فقط[8].

وقال الجوهري[9]: نوى فيهما الوقف على الجــزء وإلا فــالجمع بــين ساكنين لم يسمع به في حشو بيت[10].

---

(1) إبراهيم بن يخلف المطماطي تقدمت ترجمته برقم (1181) الصفحة (210).

(2) وهو البحر الخامس عشر من أبحر صناعة شعر العرب وأجزاؤه ثمانية وله عروضتان الأولى صحيحة والثانية مجزوءة محذوفة – ميزان الذهب للسيد أحمد الهاشمي ص 91/90.

(3) [في أ [شيخنا الأستاذ].]

(4) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(5) [في أ [إذ].]

(6) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 141/ب.

(7) [في ج [التقارب].]

(8) المصدر نفسه.

(9) إسماعيل بن حماد الجوهري تقدمت ترجمته في الصفحة (54) من هذا الكتاب برقم (261).

(10) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 141/ب.

وقال الزجاج[1]: جمع ساكنين في حشو الشعر معدوم[2] وزعم بعضهم أن قوله: فرمنا قصاصا، [وكان التقاص فرضا وحتما على المسلمين][3] موضوع.

للساكنين: متعلق بيشبع، وبعد هنه: متعلق باللازم أو بالساكن لأنه من باب التنازع، كمثل: خبر مبتدأ محذوف تقديره ذلك مثل، محياي: مضاف إليه محكي، [مسكنا: حال من محياي][4] والعامل فيه مثل، مدغما: حال من فاعل جاء، ويحتمل أن يكون حالا من كحاد والدواب، وقال: مدغما بالإفراد كأنه قال: حالة كون ما ذكر مدغما.

المجاصي: ويجوز في حاد الخفض على الإعراب لأنه أخبر عنه، فخرج عن الفعل، ويجوز فيه النصب على الحكاية[5].

لا فرق عند ورش بين المد المتصل والمنفصل:

[ثم قال رحمه][6]:

(70) أو همزة لبعدها والثِّقَلِ — والخلْفُ عن قالون في المنفصل

(71) نحو بما أنزل وما [أخفي][7] — لعدم الهمزة حال الوقف

---

[1] الزجاج إبراهيم بن السري عالم بالنحو واللغة علمه المبرد مؤدب ابن وزير المعتضد العباسي، توفي سنة 311هـ، من كتبه: "معاني القرآن" و "الاشتقاق" وغيرهما – معجم الأدباء 47/1، وفيات الأعيان 11/1، تاريخ بغداد 89/6 والأعلام 40/1.

[2] شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 141/ب.

[3] [ما بين [...] لا يوجد في ج، هـ.]

[4] [ما بين [...] لا يوجد في ب].

[5] شرح الدرر اللوامع للمجاصي "في باب المد" مخطوط خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 105.

[6] [ما بين [...] لا يوجد في أ].

[7] [في أ [وما لنفي].]

قوله: أو همزة معطوف على قوله: للساكن اللازم، فقوله: أو همـزة أي بعد هنه أيضا لأن الهمز القبلي ياتي ويعني أيضا المحققة لذكره المغيرة بعد.

وقوله: أو همزة أي مطلقا سواء كانت متصلة أو منفصلة، فورش لا فرق عنده بين المتصل والمنفـصل، وظـاهر [الـنظم][1] أن مـد ورش للمتـصل والمنفصل واحد.

قال (28/ب) **الداني في إيجاز البيان:** المد في المتصل للزوم الهمزة فيه [لحروف][2] [المد][3] أقوى منه في المنفصل لعدمها معه عند الوقف عليـه[4]، نقله الشارح[5] والمنتوري[6] والمجراد[7] وابن عبد الكريم[8]، وإليه أشار فـي التحفة بقوله:

وورشهـم مـد الجميـع مشبعـا وقيـل في متصـل قـد أمتعـا[9]

قوله: لبعدها والثقل... أشار إلى العلة الموجبة لمد هذه الأحرف مع الهمزة.

---

(1) [في ب [الناظم].]

(2) [في ب، د [لحرف].]

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 142/أ.

(5) عبد الصمد تقدمت ترجمته.

(6) محمد بن عبد الملك المنتوري تقدمت ترجمته.

(7) محمد بن محمد المجراد تقدمت ترجمته.

(8) ابن عبد الكريم علي أبو الحسن، تقدمت ترجمته وشيء من شرحه على الدرر في الصفحة 7 من المذكرة رقم 1.

(9) التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار البيت رقم 320 الورقة 17 أ مخطوطة خاصة.

وجوب التمكين لبيان الهمزة:

قال الداني في إيجاز البيان: قال[1] القتبي وأبو إسحاق الزجاج[2]، وجماعة النبهاء إنما وجب التمكين لبيان الهمزة لا لبيان الممدود، إذ كانت الهمزة خفية مع ما على الناطق بها من المئونة لإخراجه إياها من صدره، باجتهاد وهي مشبهه بالتهوّع والسّعلة لشدتها وبعد مخرجها، فيتقوى بتمكين حروف المد قبلها على النطق بها.

وإليه أشار الناظم بقوله: لبعدها والثقل... أي لبعدها في المخرج ولثقلها في اللفظ.

وإليه أشار في التحفة بقوله:

فإنها حرف شديد قد صعد لا يحصل النطقُ به إلا بمد[3]

في وجوب مد المتصل

قلت: ولا خلاف بين القراء في وجوب مد المتصل، ونقل أبو شامة جواز قصر المتصل في القرآن، ونقل: [مكي][4] جوازه في غير القرآن.

وسئل محمد شقرون بن أحمد بن أبي جمعة المغراوي ثم الوهراني[5]: هل يلزم القارئ في الصلاة أن يمد باب جاء، وباب الضالين فأجاب:

---

(1) المنتوري في شرح الدرر اللوامع له الورقة 142/أ.

(2) إبراهيم بن السري الزجاج تقدمت ترجمته.

(3) التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار رقم البيت 331، الورقة 18/ب.

(4) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(5) محمد بن شقرون المغراوي الوهراني تقدمت ترجمته.

قال ابن العربي[1]: الأولى أن يمد [مثل][2] ذلك، فإن اقتصر فيـــه علـــى الطبيعي كان من الأمر الخفيف الذي لا يقدح في الصلاة انتهى[3].

وذكر لنا شيخنا ابن غازي[4] عن شيخه الصغير أنه كان يذكر لهـــم أن الشيخ أبا محمد مكيا جوز الطبيعي في باب جاء.

---

(1) محمد بن عبد الله ابن العربي المعافري تقدمت ترجمته في الصفحة من هذا الكتاب.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(3) لم أقف على كلام ابن العربي هذا في المظان التي رجعت إليها من مؤلفاته.

(4) ابن غازي محمد بن أحمد تقدمت ترجمته.

ما ورد في مد جاء والضالين

[قال][1] ولعله [أخف][2] منه في باب الضالين لما يلزم على عدم المد فيه من الجمع بين الساكنين وصلا، وذكر لي أيضا شيخنا ابن غازي أن رجلا كان يصيح على الصغير أيام كونه إماما بجامع الأندلس في مثل هذا من أمور المد ويقول: أستاذكم يا أهل فاس يمد ما يستحق القصر، ويقصر ما يستحق المـد، فكان الأستاذ يعطيه الأذن الصماء انتهى.[3]

وكان هذا ينحو إلى قول ابن الحاجب القراءات السبع متواترة فيما لـيس من قبيل الأداء، كالمد والإمالة، وتخفيف الهمز ونحوه، وإن كان قد نوزع فـي ذلك، فقد وافقه عليه بعضهم وكفى بهم حجة انتهى.[4]

وسئل سيدي أحمد بن ملوكة[5] عن [خلط][6] قراءة ورش مع [قراءة][7] قالون [في الصلاة][8].

فأجاب: بأنه كمن يخلط السمن بالعسل[9].

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(2) [ما بين [...] لا يوجد في هـ، في هـ [أمر].]

(3) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 141/أ مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 1096 م 4.

(4) المصدر نفسه.

(5) لم أقف على ترجمته فيما وقفت عليه من كتب التراجم.

(6) [في هـ [غلط].]

(7) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(8) [ما بين [...] لا يوجد في جـ.]

(9) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 142/أ.

وأجاب سيدي شقرون بن أحمد بن أبي جمعة حين سئل عن ذلك بالتفصيل بين أن يخلط ذلك في كلمة واحدة كالآخرة بالتحقيق، وترقيق الراء فتبطل، أو في كلمتين فتصح والله أعلم[1].

المد المنفصل يقال له مد الفصل:

وسئل شيخ شيوخنا القصار[2] عن القراءة [بغزلون][3] [والصلاة به][4] فقال: ذلك جائز إلا في الأداء، فلا يجوز له انتهى[5].

قوله: والخلف عن قالون في المنفصل، [ذكر أن قالون][6] اختلف عنه في المنفصل فله المد والقصر، ولم يرجح واحدا منهما، وهو تخصيص لعموم قوله، أو همزة.

فائدة: [قال][7] في الإتقان: المد المنفصل يقال له مد الفصل لأنه يفصل بين الكلمتين [ومد البسط لأنه يبسط بين كلمتين، ومد الاعتبار لاعتبار الكلمتين من كلمة][8] و[من][9] حرف بحرف أي من كلمة [لكلمة][10]، والمد الجائز من

---

(1) المصدر نفسه.

(2) أحمد بن مالك أبو الحسن القصار ويقال العطار مقرئ حاذق روى القراءة عنه عرضا أبو بكر الشذائي، غاية النهاية 98/1، رقم ت 450.

(3) [في جـ [بترلون].]

(4) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(5) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 142/أ.

(6) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

(7) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

(8) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(9) [في جـ [مد].]

(10) [في ب [الكلمة].]

أجل الخلاف في مده وقصره، فقد اختلفت العبارات في مده اختلافا لا يمكن ضبطه انتهى[1].

قلت:

بسط والاعتبار والفصل نقل وجائز أسماء مد المنفصل

قال في الدر النثير: والحافظ وغيره من القراء قد يعبرون عمن يمد المنفصل بأنه يمد حرفا لحرف ومعناه أنه يمد حرف المد في آخر الكلمة الأولى من أجل الهمزة، في أول الكلمة الثانية، والحرف هنا عبارة عن الكلمة، فكأنه قال: يمد كلمة لكلمة، فينسب إلى الكلمة وإن كان في حرف منها، وإنما أولت هذا التأويل، ولم أحمله على أنه يريد بالحرف حرف المد والهمزة لأنهم يقولون عمن لا يمد المنفصل أنه لا يمد حرفا لحرف مع أنه لا خلاف في مد المتصل انتهى[2].

المجراد: اصطلاح القراء في قولهم الاعتبار هو مد المتصل دون المنفصل، وترك الاعتبار مدهما معا[3].

قلت: [وإليه أشرنا][4]:

والاعتبار المد في المتصل وتركه مدهما معا جل

المنتوري: قرأت لقالون على شيخنا أبي عبد الله القيجاطي رضي الله عنه بالوجهين، وإلى المد كان يذهب ويختاره، وبه قرأت على غيره وبه آخذ، وعلى المد في ذلك لقالون اقتصر أبو الطيب بن غلبون في التذكار والمفردات،

---

(1) الإتقان في علوم القرآن لجلال الدين السيوطي ج 1 ص 97.

(2) الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير لأبي السداد الباهلي المالقي باب المد والقصر مخطوطة الخزانة الحسنية تحت رقم 1592 مجموع 6.

(3) إيضاح الأسرار والبدائع الورقة 48/أ.

(4) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

وابنه أبو الحسن في التذكرة، ومكي في المفردات، وابن سفيان[1] في الهـادي، والمهدوي في الهداية والتحصيل، وابن سابور[2] في تلخيص الألفـاظ، وابـن شريح[3] في التذكير، وابن مطـرف[4] فـي الإيـضاح والبـديع، و[ابـن][5] [البياز][6][7] في النبذ النامية، وابن الفحام في التجريد، وابن شفيع[8](29/أ) فـي التنبيه والإرشاد، وشعيب[9] في التقريب والإشعار، وابن الطفيل[10] في الغنية، وابن هشام[11] في التلخيص [وابن عتيق[12] في الموجز، وابن غزوان[13] فـي أرجوزته][14]، [وأبو الأصبغ[15] بن عمر في المختصر][16].

---

(1) ذكره المنتوري في شرحه على الدرر الورقة 143/ب مخطوط الخزانة الحسنية رقم 1096 مجموع.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه.

(5) [ما بين [...] لا يوجد في جـ.]

(6) [في د [أسار].]

(7) المنتوري – شرح الدرر الورقة 143/ب مخطوط الخزانة الحسنية رقم 1096 مجموع.

(8) المصدر نفسه.

(9) المصدر نفسه وشعيب هو شعيب بن عيسى اليابري الأشجعي، مقرئ أديب من أهل يابرة بالأندلس، سكن اشبيلية، له تآليف في القراءات – ترجمته في غاية النهاية 328/1، وبغية الوعاة 266، والأعلام 168/3.

(10) شرح الدرر للمنتوري الورقة 143ب الخزانة الحسنية رقم 1096 مجموع.

(11) ابن هشام تقدمت ترجمته.

(12) ابن عتيق لم أقف على ترجمته في كتب التراجم.

(13) ابن غزوان تقدمت ترجمته.

(14) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

(15) عيسى بن سعيد بن سعدان أبو الأصبغ الكلبي الأندلسي القرطبي المقرئ توفي سنة 390 هـ معرفة القراء الكبار 317/1.

(16) [ما بين [...] لا يوجد في ب، د.]

وابن سعيد[1] في أرجوزته، وأبو محمد القرطبي[2] في مختصره، وابنه أبو بكر [3] في أرجوزته، وابن عبد الملك[4] في رجزه في رواية قالون.

وقال الحصري في قصيدته:

إذ الألف المفتوح ما قبلها أتت
أو الواو عن ضم أو الياء عن كسر
ومن بعد احديهن همز فمدها
ممكّنة دون الخروج عن [القدر][5]

انتهى[6].

ولفظ ابن غلبون في التذكرة وقرأ قالون في رواية أبي نشيط بمد حروف المد واللين إذا وقعن قبل الهمزة مدا واحدا مشبعا.

وقال الخراز: قال أبو جعفر: قال الأهوازي: المد مذهب ابن مجاهد وابن اشتاتة[7] وابن المنادي[8]، الجعبري رجح في الكافي المد وبه قطع مكي[9].

---

(1) ابن سعيد لم أقف على ترجمته في كتب التراجم.
(2) أبو محمد القرطبي تقدمت ترجمته .
(3) ابنه أبو بكر لم أقف على ترجمته في كتب التراجم.
(4) ابن عبد الملك لم أقف على ترجمته في كتب التراجم.
(5) [في ب [قدر].]
(6) الأبيات أرقام 47 و48، مخطوطة خاصة التذكرة ج 1 ص 148.
(7) ابن اشتاتة محمد بن عبد الله أبو بكر الأصبهاني أستاذ كبير وإمام شهير ونحوي محقق ثقة توفي سنة 360هـ - غاية النهاية 184/2 رقم ت 3177.
(8) ابن المنادي أحمد بن جعفر الختلي أبو الحسين البغدادي المعروف بابن المنادي، الإمام المشهور حافظ ثقة متقن محقق ضابط، توفي سنة 330هـ - غاية النهاية 44/1 رقم الترجمة 183.
(9) كنز المعاني لبرهان الدين الجعبري الورقة مخطوط خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 55.

قال في الإقناع: المد مذهب ابن مجاهد وابن شنبوذ وابن المنادي، وقراءة البغداديين واختيارهم، فيظهر منه ترجيح المد وكذا ابن الصفار[1] وابن سليمان[2].[3]

المد المشبع عن قالون أشهر:

وقال سيدي أحمد المصمودي[4]: يظهر من كلام الناظم المد لأنه قال: أو همزة ظاهرة سواء، كانت في كلمة أو كلمتين، وبعد ذلك ذكر الخلاف[5].

وقال ابن مسلم[6] و[**المختار**][7] عنه المد في مذهب الداني نبه على هذا شيخنا أبو الحسن بن سليمان[8] في بعض تواليفه، وهو الذي يقتضيه كلام الناظم: عندي إذ نسب المد أولا لنافع ثم استدرك الخلاف[9].

وقال الإمام ابن غازي: أما شيوخنا الذين أخذنا عنهم القراءة في مدينة فاس، فاقرآني أبو العباس الأستاذ المحقق (46/ب) سيدي أحمد المصمودي بالمد، وكان يرجح المد أستاذنا المعروف بالتجويد سيدي محمد الصغير[10]، فكان يأخذ في [المحراب][11] بالمد وقد بحثه في ذلك بحثا شديدا، فقال لي:

---

(1) ابن الصفار أحمد بن يزيد تقدمت ترجمته برقم الصفحة 0 .
(2) ابن سليمان تقدمت ترجمته برقم 0 ص من هذا الكتاب.
(3) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 1/463-464.
(4) سيدي أحمد المصمودي ذكره المنتوري في شرحه على الدرر اللوامع الورقة 141/أ.
(5) شرح الدرر اللوامع لابن عبد الملك المنتوري الورقة 141/أ.
(6) ابن مسلم عمر بن إبراهيم تقدمت ترجمته.
(7) [في ب [والفخار].]
(8) أبو الحسن ابن سليمان شيخ ابن مسلم.
(9) لم أقف على كلام ابن مسلم هذا في كتاب له.
(10) الأستاذ محمد الصغير تقدمت ترجمته.
(11) [في جـ [المراد].]

قرأت على سيدي الوهري[1] بالمد، وقرأت على سيدي أحمد الفيلالي[2] بالقصر أو بالعكس، وكان يميل إلى المد ثم قال: الحاصل أن المد المشبع عن قالون أشهر، وعليه أكثر الشيوخ، وقد وجدنا الأساتيذ والأشياخ في كل قطر من الأقطار في الحاضرة والبادية، حين يجلسون للإقراء، ويقرأون بالإرداف، فإنما يقدمون المد المشبع ثم ياتون بالقصر بعده هذا عندهم من غير خلاف, والتقديم له مزية [وشفوف][3] على غيره، وقد وقع بيدي سؤال فيما مضى أجاب عنه الشيخ الورع الصالح سيدي محمد [السنوسي][4][5] حين سأله السائل، فقال: إذا أردف القارئ المد المنفصل عن قالون، ما الذي يقدم؟

إذا أردف القارئ المد المنفصل عن قالون ما الذي يقدم؟

فقال رحمه الله: المد وأظنه والله أعلم، قال: هو المشهور انتهى[6].

قال سيدي يعقوب الحلفاوي: وبالوجهين قرأت على سيدنا أبي عبد الله[7]، ثم سألته عن الترجيح، فأمرني بترجيح المد، ثم قال لي: وبترجيح الزيادة كان يأخذ شيخنا أبو عبد الله وشيخه أبو الحسن[8].

---

(1) أبو الحسن علي الوهري تقدمت ترجمته.

(2) لم أقف على ترجمته في المظان التي رجعت إليها.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

(4) [في ج [السوسي].]

(5) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 141/أ.

(6) انتهى كلام ابن غازي كما استعرضه ابن عبد الملك المنتوري في شرحه على الدرر الورقة 141/أ.

(7) شرح الدرر اللوامع لأبي راشد يعقوب الحلفاوي باب المد والقصر مخطوطة الخزانة الحسنية.

(8) المصدر نفسه. وأبو الحسن المذكور هو علي بن عمر جده، وأبو عبد الله هو القيجاطي انظر ذلك بتفصيل في غاية النهاية ج 2 ص 243-244.

قال في التحفة:

والطـــول فيـــه رجـــح الصفـــار   وابـــن سليمـــــان ولا إنكـــــار[1]

وقال الجادري[2]:

أو هـــمـــــــزة للثـــقـــــــل   واختـــــره فـــــي المنفصــــــل

لنجـــــل مينـــــا هـــــــؤلاء   فــــــي أمِّ امـــــــره إلـــــــى[3]

وكذا الإمام ابن غازي [في تفصيله حيث قال:

ويشبع المفصـــول عبد الصمـــد   ويوسف والمروزي][4] في الأجود[5]

وقال ناظم التعريف[6]:

ويقصر المنفصـــل الحلـــوانـــي   والقاضي عن عيسى والأصبهانـــي

المد في حالة الإرداف:

وفي التقريب:

وان فصل أمدد بان جـــود زكهـــم   يخلف ورجـــح مـــده حيث نـــزلا

وتـــرجيح خـــراز لقصـــر لأنـــه   كثير الروات رده بعـــد من خـــلا

بنقل الامـــام الخلف غير مرجـــح   وللشاطبي قصـــر يبادر فاغفـــلا[7]

---

[1] التحفة في القراءات لأبي وكيل ميمون الفخار رقم البيت 329 الورقة 18/ب.

[2] الجادري تقدمت ترجمته.

[3] «النافع في أصل حرف نافع» الورقة 222 من نسخة مخطوطة خاصة.

[4] [ما بين [...] لا يوجد في د.]

[5] تفصيل عقد درر ابن بري للعلامة ابن غازي البيت 27 مخطوطة الخزانة الصبيحية بسلا 2299.

[6] لم أقف على ناظم هذا البيت، وقد نظم التعريف الوهراني وابن غازي وغيرهما كثير.

[7] البيتين 85، 86 من منظومة خاصة في خزانة الشيخ السيد السحابي بسلا.

واقتصر ابن ءاجروم في البارع على المد.

قلت: وجرى العمل بفاس وأرض المغرب بتقديم المد في حالة الأرداف. وأولعوا بالقصر مع التجريد فناقضوا أصلهم تقليدا للأخذ [بلا مزيد][1].

ترجيح القصر في المنفصل:

وقال بعضهم: لا يفهم من عبارة الشاطبي ترجيح القصر لأمره بالمبادرة. وإنما ذلك لئلا ينسى لضعفه. ويحكى هذا عن القيسي وعبارة المنتوري. وأما قول الشاطبي في قصيدته: فان ينفصل فالقصر بادره الخ، فلا يفهم من هذا البيت ترجيح القصر في المنفصل لقالون، وإنما أشار فيه إلى أن القصر في المنفصل وجه مستحسن لمن أخذ به من القراء.

قال السخاوي[2] في شرح الكبير: أشار بقوله: بادره إلى استحسانه للفرق بين ما يلزم فيه المد ولا [يزول][3] بحال، وبينما هو بصدد الزوال، لأنه إذا وقف على الكلمة الأولى، زال المد، وبعضهم رجح القصر[4].

قال الخراز: والعمل على القصر وهو الذي يترجح عند النظر.

وقال (29/ب) **في الكنز:** الأشهر القصر للنص عليه وبه قطع أبو العلاء[5].

---

(1) [في جـ [لا مزيد].]

(2) علي بن محمد السخاوي تقدمت ترجمته.

(3) [في د [يزال].]

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 142/أ.

(5) كنز المعاني في شرح حرز الأماني للجعبري باب المد مخطوط خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 55.

طبقات الزيادة في المتصل والمنفصل:

الجعبري: ومعنى القصر هنا الإتيان بالمد الأصلي الموجود [قبل][1] ملاقات الهمز عاريا عن المد الفرعي[2].

وقال في التيسير: من يقصر حرف المد لا يزيده تمكينا على ما فيه من المد الذي لا يوصل إليه إلا به[3]، [ولفظ ابن الباذش في الإقناع أيضا يقصرون حرف المد فلا يزيدونه تمكينا على ما فيه من المد الذي لا يوصل إلا به][4].[5].

قال في الدر النثير: طبقات الزيادة في المد المتصل خمس، وفي المنفصل أربع[6].

وقال في الكنز: وهذه الرتبة الأخيرة عارية عن الفرع، أي رتبة أصحاب القصر، وهي الخامسة الزائدة على المتصل، وأصحابها فيه في الرابعة[7].

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(2) المصدر نفسه.

(3) التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص: 30.

(4) [ما بين [...] لا يوجد في أ، ب.]

(5) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 474/1-475.

(6) الدر النثير والعذب النمير للباهلي باب الممدود والمقصور مخطوطة الخزانة الحسنية 1592 م 6.

(7) كنز المعاني لبرهان الدين الجعبري باب المد مخطوط خزانة ابن يوسف رقم 55.

مد قالون في الرتبة دون مد ورش:

الجعبري حاصله أن الصقلي قال: غاية زيادة النوعين على الأصلية، ألف أخرى، والذي عليه العراقيون [ألفان][1] وكلام المطلقين كالناظم والتيسير ومكي يحتملهما، فعلى الأول رتب المتصل ألف وربع، والمنفصل ألف وغايتهما ألفان فزيادة كل رتبة ربع ألف، وعلى الثاني أول رتب، الأول ألف ونصف، والثاني ألف وغايتهما ثلاثة ألفات، فزيادة كل رتبة نصف ألف وهذا أعدل، وبه قرأت ولا تحصيل لمن قال: غايتهما خمسة للخروج عن الحد.

وهذا كله على التقريب لا على التحديد، ولا يضبطه إلا المشافهة والإدمان.

مراتب الإشباع في المد:

وهذا الخلاف في الوصل فإن وقف عاد الحرف إلى أصله وسقط المد الزائد على هذا من شرط الهمز انتهى[2].

تنبيه: كلام المحقق الجعبري في غاية التحقيق وهو مخالف لما تقدم من نقل أهل الطريق وكلام صاحب الغنية يحتمل الخلاف والتوفيق.

س: نص الأئمة على أن مد قالون في الرتبة دون مد ورش، كما هو مصرح به في التيسير وغيره من كتب أهل الأداء مع إطلاقهم الإشباع لهما. فهل هذه الدونية تصل إلى توسط ورش، فتسمى توسطا مع أنهم لم يطلقوا عليها توسطا بل الإشباع فقط، وهو أطول من توسط ورش، فيحتاج إلى واسطة، أو هو أقل من ذلك، فيسمى قصرا.

---

[1] [في جـ، د [ألفين].]

[2] المصدر نفسه.

ج: إن أئمة هذا الفن قدروا الألف بحركتين، وقدروا أقل مراتب الإشباع بألف ونصف، فالألف هو مد الصيغة والفرعي الذي زيد عليه حتى حصل المعنى المعبر عنه بالإشباع نصف ألف، وقدروا الرتبة التي فوقها بألفين والتي فوقها بألفين ونصف، والكبرى بثلاثة، وأما التوسط الذي اختص به ورش فقدروه بثلثي حركة وثلثا الحركة هو قدر ثلث ألف حسبما تقدم من تقدير الألف بحركتين، فإذا زيد هذا المقدار على مد الصيغة حصل المعنى المعبر عنه بالتوسط، فإذا عرفت هذا تبين لك أن التوسط أقل من أدنى مراتب الإشباع لأن [التوسط][1] قدر ألف وثلث، وأقل مراتب الإشباع ألف ونصف هذا [تحرير][2] المسألة والله أعلم.

المجراد: فإذا قلنا بالمد لقالون فهل [يسوى][3] بينه وبين المتصل فيه خلاف.

فمذهب ابن القصاب[4] أن مده في المنفصل أقصر من المتصل، نص عليه في تقريب المنافع.

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(2) [في جـ [تحديد].]

(3) [في أ، هـ [سيرى].]

(4) ابن القصاب أبو عبد الله تقدمت ترجمته برقم 1053 الصفحة 190.

مد يا آدم ويا أخت:

ومذهب الحافظ التسوية نص على ذلك في جامع البيان وهو اختيار المالقي[1] في شرح التيسير، ومقتضى ما ذكرناه من التفرقة لورش، [قبل][2] بين المتصل والمنفصل يقوي ما ذهب إليه ابن القصاب انتهى[3].

ونصه في شرح التيسير كل من زاد في المنفصل فإنه يسوي بينه وبين المتصل[4].

قوله: نحو بما أنزل[5] أي في سورة البقرة أو ما أخفي[6] في سورة السجدة، ومثل بالألف ولم يمثل بالياء والواو [ومثالهما][7] في أمها، أمره إلى، ويدخل في ذلك ما كان متصلا في الخط منفصلا في الأصل نحو: هؤلاء[8]، يا ءآدم[9]، يا أخت[10]، يا أيها[11]، يا أبت[12]، وفرق قوم بين يا أيها

---

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 142/أ وب، والمالقي هو أبو عبد الواحد بن أبي السداد الباهلي توفي سنة 705هـ - غاية النهاية 477/1 رقم ت 1985.

(2) [في ب [قيل].]

(3) إيضاح الأسرار والبدائع الورقة 48/أ.

(4) الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير للباهلي باب المد والقصر.

(5) سورة البقرة الآية 4.

(6) سورة السجدة الآية 17.

(7) [في ب [مثلها].]

(8) مثال ذلك الآية 85 من سورة البقرة، عند قوله تعالى: "ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم وتخرجون".

(9) مثال ذلك الآية 35 من سورة البقرة، عند قوله تعالى: "وقلنا يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة".

(10) مثال ذلك الآية 28 من سورة مريم.

(11) سورة الصافات الآية 102.

(12) سورة يوسف الآية 4.

ويا أخت، فمده لقالون من غير خلاف، فجعله حكم المتصل لاتصاله في الخط، ويلزمه أن يجري هؤلاء كذلك.

وأجيب بأن يا ألزم لما بعدها لأنها نائبة مناب الفعل الناصب للمنـــادى، وها غير عاملة فافترقا.

ونقل المجـــراد مسألة ياء آدم ويا أخت مخالف لنقل غيره كأبي وكيل[1]، فإنه خصص الحكم بالمنادى دون التنبيه ولذا أورد السؤال وأجاب عنه، وغيره كأبي وكيل أطلق الحكم فيهما.

قال ابن الباذش في الإقناع، وقال ابن عبد الوهاب [في ما أخبرني عنه أبو الحسن بن كرز: أجمعوا على مد ياء آدم، ويا أخـــت أشـــكاله [أجـــروه][2] مجرى ما هو من كلمة للزومها ما بعدها.[3]

قال يعني ابن عبد الوهاب][4] ويلزم مثل ذلك في هؤلاء، ثم فرق بين ياء وهاء بتعليل ذكره.

قال ابن الباذش: والذي عليه شيوخنا: أنه لا فرق بين ياء آدم وبين بمـــا أنزل إليك[5]، وذكره الشارح وابن عبد الكريم والمجراد والمنتوري وزاد.

---

(1) أبو وكيل هو ميمون الفخار صاحب التحفة واسمه: ميمون بن مساعد المصمودي مقرئ من أهل فاس وبها وفاته له تصانيف منها نظم الرسالة في فقه المالكية والدرة الجلية في نقط المصاحف توفي سنة 816هـــ - الضوء اللامع للسخاوي 194/10 والأعلام 342/7.

(2) [في جـــ [أجروها].]

(3) الإقناع في القراءات 468/1.

(4) [ما بين [...] لا يوجد في هـــ.]

(5) الإقناع في القراءات السبع 468/1-469.

قلت: وإلى ذلك ذهب شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي رضي الله عنه، وصوبه وبذلك قرأت عليه وعلى غيره لمن مذهبه قصر المنفصل وبه آخذ وعليه جرى الناظم، فذكر المنفصل مطلقا.

وقال أبو وكيل في تحفته:

والخلف عن قالون في من فصلا ... خطا ومعنا وبخط وصلا
كهؤلاء نحوه ياء آدم ... في أمها ما أنت كل لازم(30أ)
وقال بعض عنه مد المتصل ... في الخط مشبع كما عنه نقل
فيما يرى في الذكر نلت الأمنا ... متصلا في خطه والمعنى
والمذهب المختار فيما نقلا ... إن كلا النوعين مما فصلا[1]

ما ورد عن أصحاب القصر في المنفصل:

قوله: لعدم الهمزة حال الوقف أشار إلى العلة الموجبة للخلاف وهي كون الهمزة عارضة لا توجد إلا في حال الوصل، وفي ذكر الناظم عدم الهمزة في الوقف إشعار أن المد في ذلك لمن يمد إنما يكون في حال الوصل إذ لا موجب للمد في الوقف لعدم الهمزة فيه، ونص على ذلك مكي في التبصرة[2] والكشف[3] والمهدوي في الشرح[4]، وابن شريح في الكافي[5] وابن مهلب[6] في التبيين[7] وابن الباذش في شرح الحصرية[8] وغيرهم.

---

(1) التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار الأبيات: 315 إلى 319 الورقة 17 أ، مخطوطة خاصة.
(2) التبصرة في القراءات ص: 61-62.
(3) الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها 54/1.
(4) كتاب الشرح هذا لم أقف عليه ولعله الهداية في وجوه القراءات السبع مخطوطة الخزانة الحسنية 1524.
(5) شرح الدرر للمنتوري الورقة 142/ب وكتاب الكافي ذكره ابن الجزري في النشر 67/1.
(6) لم أقف على ترجمته في كتب التراجم.
(7) لم أجده إلا مذكورا عند المنتوري في شرحه وابن القاضي في الفجر.
(8) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 142/ب.

قال في التحفة:

ثـــــم وجـــــه القـــصــــــر في الباب رعي الوقف فافهم وادر
ذو المد محتج بـــرعـــي الوصـــل كلاهما مستحسن فـــي النقـــل[1]

فائـــــدة: قال في الإتقان وقد ورد عن أصحاب القصر في المنفصل مد التعظيم في نحو لا إله إلا هو[2]، لا إله إلا أنت[3]، ويسمى مـــد المبالغـــة أي طلبا للمبالغة في نفي الإلهية سوى عن الله تعالى انتهى[4].

وقال في الإقناع: وذكر أبو الفضل الخزاعي[5] عن أبي ربيعـــة[6] عـــن قنبل مد لا إله إلى الله حيث وقع، قال ممدود مهموز.

في مد لا إله إلا الله:

ثم قال ابن الباذش: وأنا أستحسن حكاية الخزاعي في مد لا إلـــه إلا الله وآخذ به للجميع ممن اعتبر انتهى[7].

---

(1) التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار البيان 322 و323 الورقة 17/أ.

(2) سورة هود الآية 14.

(3) سورة الأنبياء الآية 87.

(4) الإتقان في علوم القرآن لجلال الدين السيوطي ج 1 ص 197.

(5) أبو الفضل الخزاعي محمد بن جعفر توفي سنة 408 هـــ - الإقناع 84/1.

(6) أبو ربيعة محمد بن إسحاق بن وهب توفي سنة 294 هـــ - الإقناع 84/1.

(7) الإقناع في القراءات السبع 462/1.

وقال ابن الجزري في النشر: ومنه المد للتعظيم نحو لا إله إلا الله، ولا إلـه إلا هو، وقد مده لهذا المعنى جماعة عمن روى القصر في المنفصل كـالطبري[1] وأبي معشر[2] والهذلي[3] وابن مهران[4] وغيرهم، وبه قرأت من طـريقهم عـن أصحاب القصر. وهو حسن وإياه اختار[5]، **وقال في قصيدته:**

والبعض للتعظيم عن ذي القصر مـد[6]

وقال في التحفة:

وبعضهـم أشبعـه تعظيمـا في الوصل والوقف زن التكميـلا[7]

أي ألف الجلالة ذكره في باب اللامات هذا وإن يكن فيه موجـب المـد، [فقد اشتركا][8] في التعظيم وهو أحروى، إذ لا موجب رأسا.

---

(1) الطبري إبراهيم بن أحمد بن إسحاق المالكي البغدادي ثقة مشهور أستاذ توفي سنة 373 هـ – غاية النهاية 5/1 رقم ت 5.

(2) أبو معشر عبد الكريم بن عبد الصمد الطبري الشافعي شيخ أهل مكة إمام عارف محقق أستاذ كامل ثقة صالح توفي سنة 478 هـ – غاية النهاية 401/1 رقم ت 1708.

(3) الهذلي فضل بن أحمد روى القراءة عن يعقوب الحضرمي، وروى عنه الزبير بن أحمد الزبيري – غاية النهاية 8/2، رقم الترجمة 2555.

(4) ابن مهران أحمد بن الحسين الأستاذ أبو بكر الأصبهاني مؤلف كتاب الغاية في العشر وكتاب طبقات القراء وكتاب المدات وكتاب الاستعاذة توفي سنة 381 هـ – غاية النهاية 49/1-50 رقم ت 208.

(5) النشر في القراءات العشر لابن الجزري 335/1-336.

(6) المصدر نفسه.

(7) التحفة لأبي وكيل البيت:

(8) [في ب، د [فاشتركا].]

قلت:

وبعضهـــم يشبــع للتعظيــم لمن له القصر علـــى التعميــم[1]

فائدة ثمرة الجمع في القراءات:

تنبيــه: على فوائد مهمة اعلم أن ثمرة الجمع بين القراءات إنمـــا هـــي [الاختصار][2] وعدم التكرار لغير موجب، وأما التكرار لموجب فلابـــد منـــه لاختلاف الروايات [لكن الذريب في الجمع يتأمل الآيـــة التـــي يقـــرأ. فمـــن الاختصار الجمع بين الروات][3] الكثيرة في المواقف الجائزة لأنه [يسقط][4] بها كثير من التكرار، قاله في كتابه أبو الحسن ابن سليمان[5].

وقال في الإتقان: الذي كان عليه الـــسلف أخـــذ كـــل ختمـــه بروايـــة لا يجمعون رواية إلى غيرها إلى أثناء المائة الخامسة، فظهر جمع القـــراءات في الختمة الواحدة، واستقر عليه العمل ولا يكونون يسمحون إلا لمـــن أفـــرد القراءات، وأتقن طرقها، وقرأ لكل قارئ بختمه على حدة، بل إذا كان للـــشيخ راويان قرأوا لكل راو بختمة ثم يجمعـــــون لـــــه وهكـــذا وتـــساهل قـــوم [فسمحوا][6] أن يقرأوا لكل قارئ بختمة من السبعة سوى نافع وحمزة، فـــإنهم ياخذون ختمة لقالون ثم ختمة لورش، ثم ختمة لخلف ثم ختمة لخلاد، ولا يسمح

---

(1) هذا البيت من نظم المصنف رحمه الله.

(2) [في ب [للاختصار].]

(3) [في جـ [يبسط].]

(4) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(5) أبو الحسن ابن سليمان القرطبي تقدم برقم 1517 صفحة 291.

(6) [ما بين [...] من أ.]

لأحد بالجمع إلا بعد ذلك، نعم إذا رأوا شخصا أفرد وجمع على شيخ معتبر وأجيز وتأهل وأراد أن يجمع القراءات في ختمة لا يكلفونه الإفراد لعلمهم بوصوله إلى حد المعرفة والإتقان، ثم لهم في الجمع مذهبان، أحدهما الجمع بالحرف بأن يشرع في القراءة، فإذا مر بكلمة فيها خُلف أعادها بمفردها حتى يستوفي ما فيها، ثم يقف عليها إن صحت للوقف وإلا وصلها بآخر وجه حتى ينتهي إلى الوقف، وإن كان الخلف يتعلق بكلمتين كالمد المنفصل وقف على الثانية واستوعب الخلاف، وانتقل إلى ما بعدها، وهذا مذهب البصريين، وهو أرفق في الاستفاء وأخف على الأخذ ولكنه يخرج عن رونق القراءة وحسن التلاوة.

ما ورد في الجمع بين القراءات:

الثاني: الجمع بالوقف بأن يشرع بقراءة من قدمه حتى ينتهي إلى الوقف ثم يعود إلى القارئ الذي بعده إلى ذلك الوقف ثم يعود، وهكذا حتى يفرغ وهو مذهب الشاميين وهو [أشد استحضارا][1] وأشد استظهارا وأطول زمانا وأجود مكانا وكان بعضهم يجمع بالآية على هذا الرسم. وذكر أبو الحسن القيجاطي في قصيدته وشرحها لجميع القراءات شروطا سبعة حاصلها خمسة:

أحدها: حسن الوقف.

ثانيها: حسن الابتداء.

ثالثها: حسن الأداء.

---

[1] [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

رابعهـــا: عدم التركيب، فإذا قرأ القارئ لا ينتقل إلى قراءة غيره حتى يتم له ما فيها، فإن فعل لم يدعه الشيخ بل يشير إليه بيده، فإن لم يتفطن مكث حتـــى يتذكره فإن عجز ذكره له.

الخامس: رعاية الترتيب في القراء، والابتداء بما بدأ به المؤلفــون فـــي كتبهم. فيبدأ نافع قبل ابن (30/ب) كثير، وبقالون قبل ورش.[1]

قال ابن الجزري: والصواب أن هذا ليس بشرط بل مستحب، بل الـــذين [أدركناهم][2] من الأستاذين لا يعدون الماهر إلاّ من لا يلتزم تقديم شخص بعينه انتهى[3].

فالشاطبي في الحرز: قدم قالون وصاحب الدرر قدم ورشا.

ما ورد في تقديم قراءة على قراءة:

قلت: [وإليه أشرنا][4]:

ولا يعــد مــاهــرا فـــي الذكــر — ملتــزم التــرتيب فــافهـــم وادر
كورشهم قبيـــل قـــالـــون وصف — كــذاك في الأخــذ لديهــم قد ألف
وعكسه قــل جائــز في العمـــل — دليله في الــدر والحــرز جــل[5]

---

[1] الإتقان في علوم القرآن ج 1 ص 102.
[2] [في د [أدركناهم].]
[3] المصدر نفسه.
[4] [ما بين [...] لا يوجد في ب، د.]
[5] هذه الأبيات الثلاثة من نظم المصنف رحمه الله.

ونص الفيجاطي في قصيدته:

على الجمع بالحرف اعتماد شيوخنا ... فلم أرى منهم من رءا عنه معدلا
لأن أبا عمرو ترقاه سلما ... فصار له مرقا إلى رتب العلا
ولكن شروط سبعة قد وفوا بها ... فحلوا من الإحسان والحسن منزلا
فمنها معال يرتقي بارتقائها ... ومنها معان يتقي ان تبدلا
فتقديس قدوس وتعظيم مرسل ... وتوقير أستاذ حلا رعيها علا
ووصل عذاب لا يليق برحمة ... وفصل مضاف لا يروق فيفصلا
واتمامه الخلف الذي قد [تلا][1] به ... ويرجع للخلف الذي قبل أغفلا
[ويبدأ][2] بالراوي الذي بدأوا به ... ولكن هذا ربما عد أسهلا
وهذا اتمام القول فيما قصدته ... فزيفه نقدا أو فأغمض تفضلا[3]

وقال في الإتقان: وبعضهم [كان][4] يراعي في الجمع التناسب فيبدأ بالقصر ثم بالرتبة التي فوقه، وهكذا إلى آخر مراتب المد، ويبدأ بالمشبع ثم بما دونه إلى القصر. وإنما يسلك [ذلك][5] مع شيخ بارع عظيم الاستحضار. أما غيره فيسلك معه بترتيب واحد.

---

(1) [في ب، ج [تلى].]

(2) [في ج [ويبتدئ].]

(3) الأبيات من 1 إلى 9 باب كيفية الجمع بالحرف وشروطه من منظومة الفيجاطي مخطوطة أوقاف آسفي.

(4) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(5) [في أ [هذا].]

ما ورد عن السلف في القراءات:

قال: وعلى الجامع أن ينظر ما في الأحرف من الخلاف وصولا وفرشا. فما أمكن فيه التداخل اكتفى منه بوجه، وما لم يمكن فيه نظر، فإن أمكن عطفه على ما قبله بكلمة أو بكلمتين أو بأكثر من غير تخليط ولا تركيب، اعتمده وإن لم يحسن عطفه رجع إلى موضع ابتدائه حتى يستوعب الأوجه كلها من غير إهمال ولا تركيب ولا إعادة ما دخل.

فإن الأول: ممنوع.

والثاني: مكروه.

والثالث: معيب. [انتهى.[1]

قلت: وإليه أشرنا][2]:

ومنعوا الإهمال في الإرداف ... وكرهوا التركيب باتلاف

وعيبوا المعاد وهو ما دخل ... لدى الأداء حكمه بلا خلل[3]

ما يحتاج إليه القارئ في القراءة:

ثم قال: وأما القراءات والروايات والطرق والأوجه فليس للقارئ أن يدع منها شيئا أو يخل به فإنه خلل في إكمال الرواية إلى الأوجه فإنه على التخيير فأي وجه أتى به أجزاه في تلك الرواية.

---

(1) جلال الدين السيوطي – الإتقان في علوم القرآن ج 1 ص 103.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

(3) هذان البيتان من نظم المصنف رحمه الله.

وأما قدر ما يؤخذ حال الأخذ فقد كان الصدر الأول لا يزيـــدون علـــى عشرة آيات لكائن من كان.

وأما من بعدهم فرأوه بحسب قوة [الأخذ][1].[2]

[1] [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

[2] الإتقان في علوم القرآن ج 1 ص 102.

فتوى للإمام السيوطي فيما إذا قرأ المقرئ كلمة ملفقة من قراءتين:

قال ابن الجزري: والذي استقر عليه العمل الأخذ في الإفراد بجزء من أجزاء مائة وعشرين. وفي الجمع بجزء من أجزاء مائتين وأربعين، ولم يجد له آخرون حدا وهو اختيار السخاوي، وقد لخصت هذا النوع ورتبت فيه متفرقات كلام أئمة القراءات وهو نوع مهم، يحتاج إليه القارئ كاحتياج المحدث إلى مثله من علم الحديث انتهى.[1]

وقال الإمام الأسيوطي في فتاويه سؤال إذا قرأ كلمة ملفقة من قراءتين **كالرحيم**[2]، **ملك**[3] بالإدغام مع الألف **وترى الناس سكارى وما هم بسكارى**[4] بترك الألف وعدم الإمالة، هل يجوز أم لا؟ وإذا قلتم يجوز فهل ذلك جاز سواء أخل بالمعنى أم لا؟ كقوله: لقضي إليهم أجلهم ببناء الفعل للمفعول مع نصب اللام. وما معنى قولهم القراءة سنة تتبع؟

الجواب الذي اختاره ابن الجزري في النشر أنه إن كانت إحدى القراءتين مترتبة على الأخرى [منع][5] التلفيق منع (49/ب) تحريم كمن يقرأ: **فتلقى آدم من ربه كلمات**[6] [برفعها أو نصبها][7] ونحو ذلك مما لا يجوز في العربية واللغة

---

(1) الإتقان في علوم القرآن 103/1.

(2) الآية 3 من سورة الفاتحة.

(3) الآية 4 من سورة الفاتحة.

(4) الآية 2 من سورة الحج.

(5) [في أ، ج [مع].]

(6) الآية 37 من سورة البقرة.

(7) [في أ [برفعهما أو نصبهما].]

وإن (31/أ) لم يكن كذلك فرق بينه وبين مقام الرواية وغيرها فيحرم الأول لأنــه كذب في الرواية وتخليط ويجوز في التلاوة. هذا خلاصة ما قاله ابن الجزري[1].

ما ورد عن ابن الصلاح في الاستمرار على قراءة واحدة:

وذكر ابن الصلاح[2] **والنووي**[3]: أن الثاني ينبغي لــه أن يستمر علــى قراءة واحدة مادام الكلام مرتبطا، فإذا انقضى ارتباطه فلــه أن يقــرأ بقــراءة أخرى وهذا الإطلاق محمول على التفصيل الذي ذكره ابن الجزري.

وأما قولهم: القراءة سنة متبعة هذا أثر عن زيد بن ثابت أخرجه ســعيد ابن منصور في سننه وغيره.

قال البيهقي في تفسير اتباع [الحروف: سنة ولا يجوز مخالفة المصحف الذي هو إمام ولا مخالفة القراءات التي هي مشهورة، وإن كان غير][4] ذلــك سائغا في اللغة انتهى[5].

---

(1) جلال الدين السيوطي- الحاوي في الفتاوي.

(2) هو عثمان بن عبد الرحمن تقدمت ترجمته.

(3) يحيى بن شرف النووي تقدمت ترجمته.

(4) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(5) انتهى كلام البيهقي إلا أني لم أقف على الكتاب الذي ذكر فيه ذلك.

ما ورد من أقوال الأئمة في من يخلط القراءات :

وقال شيخ الإسلام ابن حجر في فتح الباري قبيل باب تأليف القرآن.

وذكر أبو شامة[1] **في الوجيز**[2]: أن فتوى وردت من العجم لدمشق سألوا عن قارئ يقرأ عشرا من القرآن فيخلط القراءات؟

فأجاب ابن الحاجب[3] **وابن الصلاح** وغير واحد من أئمة ذلك العصر بالجواز بالشروط المذكورة، فمن يقرأ مثلا **فتلقى آدم من ربه كلمات**، فلا يقرأ لابن كثير بنصب آدم ولأبي عمرو بنصب كلمات، وكمن يقرأ نغفر لكم[4] بالنون خطيئتكم[5] بالرفع.

ما ورد في من يخلط القراءات :

قال أبو شامة: لاشك في منع مثل هذا وما عداه فجائز والله أعلم.

وقد شاع في زمننا من طائفة من القراء إنكار ذلك حتى صرح بعضهم بتحريمه، فظن كثير من الفقهاء أن لهم في ذلك معتمدا، فتابعوهم، وقالوا أهل

---

(1) عبد الرحمن بن إسماعيل أبو شامة تقدمت ترجمته.

(2) كتاب المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، تحقيق طيار آلتي قولاج- دار صادر بيروت.

(3) عمر بن محمد بن منصور الاميني عالم بالحديث والبلدان دمشقي المولد والوفاة توفي سنة 630هـ، من كتبه معجم البقاع والبلدان التي سمع بها، ترجمته في شذرات الذهب 138/5 والأعلام 62/5.

(4) الآية 58 من سورة البقرة.

(5) الآية 58 من سورة البقرة.

كل فن أدرى بفنهم. وهذا ذهول ممن قاله. فإن علم الحلال والحرام إنما يتلقى من الفقهاء. والذي منع ذلك إنما هو محمول على ما إذا قرأ برواية خاصة، فإنه متى خلطها كان كاذبا على ذلك القارئ الخاص الذي شرع في إقراء روايته، فمن أقرأ رواية لم يحسن أن ينتقل عنها إلى رواية أخرى كما قاله الشيخ محي الدين، وذلك من الأولوية لا على الحتم. أما المنع على الإطلاق فلا. انتهى[1].

قوله: لبعدها متعلق بمحذوف تقديره اعنى لبعدها.

إعراب البيتين (70 و71) من أو همزة إلى حال الوقف:

المجراد: متعلق بيشبع، وقيل بمحذوف تقديره يحيي به لبعدها والأول أحسن[2].

الحلفاوي: متعلق بيشبع أو بفعل محذوف. والتقدير تمد الهمزة لبعدها أو بالمد لبعد الهمزة. فالأول للوارثيني والثاني للخراز وجميعهما لابن مسلم[3].

والثقل عطف على بعدها، والألف واللام بدل من الضمير والتقدير وثقلها ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾[4] أي ماويه، وهو جائز عند الكوفيين وبعض البصريين وكثير من المتأخرين، وعن قالون متعلق بالخلف. [وفي المنفصل خبره، وقيل متعلق بمحذوف لأنه خبر عن المبتدأ، في المنفصل يجوز أن يتعلق بالخلف][5].

---

(1) المرشد الوجيز لأبي شامة المقدسي ص 183، 184. تحقيق طيار آلتي قولاج دار صادر بيروت – وفتح الباري 38/9 ط دار الفكر.

(2) إيضاح الأسرار الورقة 49/أ.

(3) شرح الدرر اللوامع للحلفاوي الورقة 7/أ وما بعدها.

(4) الآية 41 من سورة النازعات.

(5) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

ما ورد من الخلاف الواقع في المد إذا جاء بعده همز:

ويجوز أن يكون خبرا ثانيا للمبتدأ، فيتعلق بمحذوف نحو حال من المنفصل والعامل فيه الجار والمجرور والتقدير حالة كونه نحو.

المجراد: نحو نصب على المصدر[1]، وقاله ابن عبد الكريم [والمرسي][2] وابن مسلم[3].

وقال الوراثيني: ظرف.

لعدم متعلق بالخلف، حال منصوب على إسقاط حرف الجر، أي في حال والعامل فيه لعدم.[4]

فائدة: يجوز في نحو من قولك نحو كذا [الرفع][5] على أن يكون خبرا للمحذوف. والنصب بفعل مقدر، أي أعني، وجوز بعضهم في مثله النصب على إسقاط الخافض أي في نحو كذا وليس ذلك بما قيس في نحو هذا الموضع [صح][6] من الدماميني.

ثم قال رحمه الله:

(73) والخُلْف في المد لما تغيرا ` ولسكون الوقف والمد أرا

---

(1) إيضاح الأسرار والبدائع الورقة 49/أ.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(3) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 141/أ وما بعدها.

(4) الوارثيني – جمع المعاني الذرية باب المد والقصر.

(5) [في د [للرفع].]

(6) [في أ [قاله].]

أخبر [أن][1] الخلاف وقع في المد إذا جاء بعده همز مغير أو سكون وقف، فبدأ بالأول وبيانه أن المد إنما وجب للهمز المحقق. فإذا غير هل يراعى أم لا؟ والتغيير إما بالتسهيل أو بالإسقاط إذا قلنا المحذوفة الأولى. وإما بالبدل كما في والى[2] على رواية البدل.

وقوله: لما تغير. قال أكثر الشراح: لما تغير من الهمز.

ما ورد من الخلاف الواقع في الممدود والمقصور على المشهور:

وقال بعضهم: وكذا ما تغير من السكون نحو الن[3] بيونس. فإنه تغير بالنقل.

نكتة وعلى قول بعضهم الذي حمله على تغيير السكون يدخل ذلك وما أشبهه، لأن أصل اللام السكون فكسر لالتقاء الساكنين فيدخله خلاف.

الجواب: ان الكسر هنا لازم لا جائز، فليس إلا القصر قاله شيخنا الوالد رحمه الله.

قال الداني في الإيضاح: وقد اختلف شيوخنا في قصر الألف وفي إشباع مدها إذا سقطت الهمزة بعدها أو سهلت، فجعلت بين بين.

فقال بعضهم: يشبع مدها لكون ما حدث في الهمزة من إسقاطها وتسهيلها عارضا، والعارض لا يعتد به إذ لا يلزم. فلذلك أشبع مد الألف قبلها في حال عدم وجودها ظاهرة مخففة، كما يشبع مع ظهورها محققة.

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(2) الآية 4 من سورة الطلاق.

(3) الآية 91 من سورة يونس.

وقال آخرون: لا يشبع مد الألف لأن ذلك إنما كان يجب فيها مع ظهور الهمزة. ولما ذهبت من اللفظ ولم تظهر فيه محققة استغني عن إشباع مدها[1].

وقال في التيسير: ومتى سهلت الهمزة الأولى من المتفقتين أو أسقطت، فالألف التي قبلها ممكنة على حالها مع تحقيقها اعتدادا بها. ويجوز أن تقصر الألف لعدم الهمزة لفظا والأول أوجه[2].

قال في الشرح:

في قوله: ويجوز (31/ب) أن تقصر إلى آخره، يريد على رأي من يعتد بالعارض.

[**وقوله:** والأول [أوجه][3]، يريد إبقاء التمكين وترك الاعتداد بالعارض][4].

وقال في التعريف: وفي الألف التي قبلها [أي الهمزة المسهلة][5] المد والقصر أقيس [لكون التخفيف عارضا وذكر في رواية أبي نشيط الوجهين. وأن المد أقيس][6].[7]

وقال (50/ب) **في الإيضاح:** والوجهان جيدان، والأول أقيس[8].

---

(1) المنتوري – شرح الدرر اللوامع الورقة 143/أ.

(2) أبي عمرو الداني – التيسير في القراءات السبع ص 33.

(3) ما بين [...] لا يوجد في ب.

(4) ما بين [...] لا يوجد في أ.

(5) ما بين [...] لا يوجد في أ.

(6) ما بين [...] لا يوجد في جـ.

(7) التعريف في اختلاف الرواة عن نافع ص 213-215.

(8) المنتوري – شرح الدرر اللوامع الورقة 143/أ.

وقال في التمهيد: والقول الأول أقيس، وهو الذي اختار[1].

وقال في الاقتصاد: والوجهان جيدان، وقد قرأت بهما غير أن الأول أقيس يعني المد[2].

وقال في جامع البيان: نحوه.

وقال الشاطبي في قصيدته:

وأن حرف مد قبل همز مغير يجز قصره والمد مازال أعدلا[3]

قال في الكنز: قوله أعدلا أي أرجح. وهذه من مسائل المد، والأولى بها باب المد. وأشار بقوله: أعدلا إلى ترجيح المد أي أرجح من القصر وهو معنى قول التيسير أوجه[4].

وقال ابن شريح: المد أقيس والثاني أحسن[5].

تنبيه: قيدوا الهمزة هنا بحذفها تخفيفا احترازا من المنفصل في الوقف، نحو: **يا أيها**[6]، **في أنفسكم**[7]، **قوا أنفسكم**[8]، فالقصر لا غير إذ ليس بعد المد شيء يوصف بثبوت أو تغيير وجه القصر اعتبارا بالعارض، وهو زوال قوة الهمزة بالتغيير وسهولة لفظها، ووجه المد

---

(1) المصدر نفسه.

(2) المصدر نفسه.

(3) أبي شامة الدمشقي – إبراز المعاني ص 143.

(4) كنز المعاني في شرح حرز الأماني للجعبري الورقة 79/ب مخطوط بن يوسف رقم 55.

(5) المنتوري – شرح الدرر اللوامع الورقة 143/أ.

(6) الآية 47 من سورة النساء.

(7) الآية 21 من سورة الذاريات.

(8) الآية 6 من سورة التحريم.

استصحابا بحال التحقيق، وإلغاء للعارض واختياري المد لأن إلغاء العارض أكثر من اعتباره انتهى من الكنز[1].

فبان بهذا أن ذكرها هنا كما فعل الناظم أولى وأنسب مما فعل الشاطبي في ذكرها في باب الهمزتين والخلاف المذكور في كلام الشيخ هو الإشباع والقصر.

المجراد: قال الأستاذ أبو عمرو بن يوسف[2] في شرحه لقصيدة الحصري رحمه الله تعالى: والمد عندي مع التسهيل أقوى وأقيس منه مع الحذف لأن التسهيل بين بين يبقى معه بعض الهمزة بخلاف الحذف، فإنه لم يبق منها معه بقية انتهى[3].

فالحاصل إذن في المد لتغيير الهمزة ثلاثة أقوال. القصر مطلقا، والإشباع مطلقا، والفرق بين المغير بالتسهيل بين بين، فيمد مدا مشبعا وبين المغير بغير [التسهيل][4]. فيقصر فتأمله[5] انتهى كلامه.

قلت: ومثله لابن الجزري في تقريب النشر ونصه، فصل إذا تغير سبب المد جاز المد والقصر مراعاة للأصل ونظرا للفظ سواء كان السبب همزا أو سكونا. وسواء كان تغير الهمزة بين بين أو بإبدال أو بحذف. والأولى المد في ما بقي لتغييره وبقاء أثره نحو: **هؤلاء إن كنتم**[6]، في رواية قالون والبزي.

---

[1] الجعبري – كنز المعاني الورقة 79/ب مخطوط خزانة ابن يوسف مراكش 55.

[2] أبو عمرو بن يوسف لم أقف على ترجمته في المظان التي رجعت إليها.

[3] انتهى من شرح القصيدة للحصري لدي مصورة من هذه القصيدة ولم أقف على شرحها لأبي عمرو بن يوسف.

[4] [ما بين [...] لا يوجد في د.]

[5] إيضاح الأسرار والبدائع الورقة 49/ب.

[6] الآية 31 من سورة البقرة.

والقصر فيما ذهب أثره نحوها [ها أنتم][1] في قراءة أبو عمرو والله أعلم انتهى[2].

وكذا في قراءة قالون نحو: **جاء أجلهم**، فانظره إذ لا فرق.

قلت: وقد عكس طاهر ابن غلبون[3] ونصه في المحذوفة.

قال أبو الحسن: وكلا الوجهين حسن جيد غير أني بالمد قرأت وبه آخذ.

[**وقال في المسهلة:** قال أبو الحسن: وكلا الوجهين حسن جيد غير أني بغير مد قرأت وبه آخذ][4].[5]. وقد أشار إلى ترجيح المد مطلقا في التحفة كالناظم فقال:

فصل وإن همز بتخفيف طرا	**عليه فالوجهان والمد انصرا**
وسبب الخلاف ذا التغيير هل	**أو هنه أولا فمن مد اكتفل**
همزته وإن ذاك طارى	**وعكسه للقصر في اعتبار**
قال أبو شامة فيما قسطا	**من أوجب الجنسين رعيا وسطا**[6]

(1) [ما بين [...] من ج.]

(2) المنتوري – شرح الدرر اللوامع الورقة 143/أ.

(3) ابن غلبون تقدمت ترجمته.

(4) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

(5) المنتوري – شرح الدرر اللوامع الورقة 143/أ.

(6) الفخار – التحفة الأبيات: 338 إلى 341 الورقة 18ب مخطوطة خاصة.

وقال الوهراني:

ويختار مــد قبــل همــز مغيــر وقصر أتــى كالــى إن جاء مسهلا[1]

وقال الصفار:

ومن سهل الأولى ففي المد خلفه ولكنه اختــار لــه أن يطــولا[2]

وقال ابن أجــروم في البـــارع:

واقصر ومد قبل همــز مغيــرا[3]

وقال العامري:

وان حرف مد قبل تغييــر همــزة فقصر لهم والمد مازال أفضلا[4]

وقال الإمام الجادري:

والخـــلـــف للمغيـــــر وساكــن الوقــف حــــــر[5]

---

[1] البيت 94 من التقريب مخطوطة خاصة بخزانة الشيخ السحابي بسلا.

[2] لم أقف على هذا البيت في نظم أبي عبد الله الصفار فيما وقفت عليه في مخطوطة خاصة بخزانة امزوضة والتي مطلعها:

بدأت بحمد الله نظمي مصليـــا ** علـــى أحمـــد وآل الصحـــب أولا

وآخرها: صلى إله العرش ما لاح كوكب ** على أحمد والصحب أطرا والعلا

كاتب النسخة سعيد بن علي المزوضي عام 1318 هـ.

[3] البارع لا توجد منه إلا ورقات في خزانة تطوان رقم 148.

[4] البيت 26 من منظومة العامري باب المد والقصر مخطوطة الشيخ السحابي بسلا.

[5] نظم الجادري المسمى "النافع في أصل حرف نافع" الورقة 222 نسخة مخطوطة خاصة.

ما ورد من الخلاف في الممدود والمقصور على المشهور:

قوله: ولسكون الوقف أخبر أن ما سكن في الوقف وهو في الأصل محرك. اختلفت فيه بالمد والقصر، وإليهما أشار في الحرز بقوله: وعند سكون الوقف وجهان أصلا، لأن الناظم تابع للشاطبي في جميع أحكامه. وقيل بالتوسط كما ياتي في نصه، لكن عبارتهما مبهمة.

هل الخلاف بين المد والقصر أو المد والتوسط؟

قال في الكنز: نقل الداني في تجريده الثلاثة قال: إذا كان قبل الحرف الموقوف عليه بالإسكان و [الإشمام][1] حرف مد، فمن أهل الأداء من يزيد في تمكينه وإشباعه ومنهم من لا يبالغ في إشباعه وعليه ابن مجاهد. ومنهم من يمكن مده ولا يشبعه زيادة على صيغته. وأطلق ابن شريح المد والقصر. ولم ينقل الحصري سوى [القصر][2] قال:

وان يتطرف عند وقفك ساكن — فقف دون مد ذاك رأى بلا فخر(32/أ)
فجمعك بين الساكنين يجوز ان — وقفت وهذا من كلامهم الحر[3]

فائدة: [الجعبري][4]: اتفق الكل على مقدار المد اللازم بخلاف الهمز، لأن الغرض الفصل بين الساكنين، ويحصل بمقدار حركة، وقول السخاوي: والمد من قبل المسكن دون ما قد مد للهمزات باستيقان محمول عليه[5].

---

(1) [في ج [الاشباع].]
(2) [في أ [المد].]
(3) الجعبري – كنز المعاني الورقة 79/ب مخطوط خزانة ابن يوسف مراكش 55.
(4) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]
(5) الجعبري – كنز المعاني الورقة 79/ب.

وقال الأهوازي في إيضاحه: قدر ألف[1].

وقال ابن أبي برزة[2]: قدر العين[3].

وأجرى الداني في جامع البيان: فيه مراتب المد المتصل. فإن كان رواية صير إليه أو نظرا فموقوف عليه.

وقول ابن أبي دلة[4]: كمثل **ولا الضالين**[5] جاء عكسه، [والمد للوقف][6] مثله، والتوسيط كالحركة المختلسة، والقصر عدوه عن الفرع انتهى.[7]

وقال القيجاطي: المد الطويل مقدار ألفين وياءين وواوين.[8]

قال الداني في الاقتصاد: فمن أهل الأداء من يأخذ بالتمكين كما يمكن مع الهمزة، والحرف المشدد سواء، وهو مذهب شيخنا أبي الحسن علي بن محمد ابن بشر رحمه الله وغيره، ومنهم من يمكن دون ذلك قليلا، وهو مذهب أكثر شيوخنا والأكابر من أصحاب ابن مجاهد، ومنهم من لا يمكن وهو مذهب شيخنا علي أبي الحسن بن سليمان وغيره وهو (51/ب) القياس[9].

---

(1) المنتوري – شرح الدرر اللوامع الورقة 143/ب نسخة الخزانة الحسنية رقم 1096 مجموع.

(2) ابن أبي برزة لم أقف له على ترجمة في كتب التراجم.

(3) المنتوري – شرح الدرر اللوامع الورقة 143/أ.

(4) ابن أبي دلة أحمد بن محمد بن أبي المكارم أبو العباس شيخ محقق أديب، له كتاب: المبهرة في قراءات العشرة أرجوزة وغيرها، توفي سنة 653 هـ – غاية النهاية 131/1 رقم 610.

(5) الآية 7 من سورة الفاتحة.

(6) [في ب [والوقف للمد].]

(7) المنتوري – شرح الدرر اللوامع الورقة 143/ب مخطوط الخزانة الحسنية الرباط 1096م.

(8) المصدر نفسه.

(9) المنتوري – شرح الدرر اللوامع الورقة 143/ب.

وقال في التمهيد: اختلف أصحابنا فمنهم من يمكن المد فيه تمكينا مشبعا كالتمكين مع الهمزات من أجل الساكنين وهو مذهب شيخنا علـــي بـــن بـــشر وغيره[1].

وقال في إيجاز البيان: وهو مذهب شيخنا علـــي بـــن محمـــد وعامـــة [القدماء][2] من مشيخة المصريين، وبذلك قرأت على الخاقاني[3].

وقال في جامع البيان: وبذلك كنت أقف على الخاقاني[4].

وحكى في إرشاد المتمسكين: الأقوال الثلاثة ولم ينسبها لأحد، وبدأ بذكر المتوسط، ثم المشبع ثم القصر.

وقال: وبما قدمت لك قرأت وبه آخذ يعني التوسط[5].

وقال في التمهيد: وبالتمكين من غير إسراف آخذ في جميع ذلك. وبـــه قرأت على أكثر شيوخي، وعليه أعول[6].

---

(1) المصدر نفسه.

(2) [في د [القراء].]

(3) المنتوري – شرح الدرر اللوامع الورقة 143/ب.

(4) موسى بن عبد الله بن يحيى بن خاقان أبو مزاحم الخاقاني أول من صنف في التجويد كان عالما بالعربية شاعرا من أهل بغداد توفي سنة 325هـ – معرفة القراء الكبار على الصفات، والإعصار لشمس الذهبي 274/1 ت 190 وغاية النهاية 320/2 والأعلام للزركلي 324/7.

(5) المنتوري – شرح الدرر اللوامع الورقة 144/أ.

(6) المصدر نفسه الورقة 144/أ.

وقال في إيجاز البيان: الذي قرأت به على أبي الفتح وأبي الحسن وغيرهما هو التمكين الزائد والمد المتوسط. وبذلك آخذ غير أني إلى الزيادة في التمكين أميل[1].

وذكر في التلخيص والموجز وكتاب رواية ورش من طريق المصريين: المد المشبع خاصة.[2]

قال الفيجاطي: لا يجوز في فصل الوقف التوسط لأنه لا وجه ولا أصل لــه في القراءة يرجع إليه[3].

قال في الإقناع: فأما ما عرض فيه التقاء ساكنين في الوقف فلأهل الأداء فيه مذهبان، منهم من لا يمد وإليه ذهب ابن سفيان، ومنهم من يمد، ويقول: إذا قدرت على الفرار من التقاء الساكنين لم أجمع بينهما، وإلى هــذا يميــل أبــي رضي الله عنه وهو اختيار أبي الحسن الأنطاكي[4]، وكلا القولين صواب[5].

المنتوري: وبالقصر في ذلك وقفت على أكثر من قرأت عليه.

و**سألت** شيخنا الأستاذ أبا عبد الله القيجاطي عن مذهبه في ذلــك فقــال: الاختيار عندي أن يجري على حكم أحرف المد واللين إذا أتت بعدهن الهمزات في كلمة أخرى، فمن أخذ في ذلك بالمد أخذ هنا بالمد، ومن أخذ هناك بالقصر أخذ هنا بالقصر.

---

(1) المصدر نفسه.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

(4) أبو الحسن الأنطاكي: علي بن محمد بن إسماعيل ابن بشر نزيل الأندلس وشيخها إمام حاذق مسند ثقة ضابط، توفي سنة 377هـ - غاية النهاية 564/1 رقم ت 2308.

(5) ابن الباذش – الإقناع في القراءات السبع 480/1-481.

وهذا الذي ذهب إليه شيخنا هو الوجه وبه آخذ[1].

قال ابن الجزري: والعارض فيه لكل من القراء كل الأوجه الثلاثة وهي المد والتوسط والقصر[2].

قولـــه: والمد أرى، أي أختار وهذا من الأحكام المطلقـــة فيـــدخل فيـــه ورش وقالون.

تنبيـــه: واعلم أنه لا يدخل الخلاف إذا كان الموقوف عليـــه همـــزة، أو حرفا مشددا، سواء وقف عليه بالسكون أو الإشمام أو الروم.

قال الداني في إيجاز البيان: الاختلاف بينهم في زيادة التمكين والإشباع لحرف المد من أجلهما لأنهما موجبان، ذلك في حال التحقيق والوصل[3].

وقال في جامع البيان: نحوه[4].

قال ابن الجزري: ونحو السماء ويشاء وجاء لا يجوز القصر فيه وفقـــا عن أحد ممن همز.[5]

المنتوري: وبه قرأت وبه آخذ.

وأما قول ابن الباذش في الإقناع: فإن كانت الهمزة طرفا ووقف عليهـــا فعندي، أنه يكون المد أطول لأنه قد اجتمع فيه ما افترق في **جاء والضالين**[6].

---

(1) المنتوري – شرح الدرر اللوامع الورقة 114/أ.

(2) ابن الجزري – النشر في القراءات العشر 335/1.

(3) المنتوري – شرح الدرر اللوامع الورقة 114/أ.

(4) المصدر نفسه.

(5) المصدر نفسه.

(6) ابن الباذش – الإقناع في القراءات السبع 462/1.

فقال الفيجاطي: في هذا نظر وهو خطأ منه ولم أر ذلك لغيره[1].

قلت: وقد منع الداني في كتاب تقدير المد بالحروف أن يكون زيادة فوق ألفين وياءين وواوين انتهى[2].

وذهب ابن مطروح[3] إلى إجراء الخلاف في المهموز كغيره.

الحلفاوي: ولا عمل على قول ابن مطروح إذ هو مطروح[4].

وقال الأستاذ القيسي[5] **شيخ الجماعة رحمه الله في الأجوبة المحققة:**

وعن [نجل][6] مطروح يشاء ونحوه
لدى الوقف يجري الحكم فيه كما يجري
إذا لم يك الموقوف همزا كقوله
له باب التمثيل يكفي ولا أدري
لما قاله وجها ويمكن أنه
رأى النص منقولا وغاب عن الغير(32/ب)[7]

---

(1) المنتوري – شرح الدرر الورقة 144/ب.

(2) المصدر نفسه الورقة 144/ب.

(3) ابن مطروح لم أقف على ترجمته في المظان التي رجعت إليها.

(4) الحلفاوي – شرح الدرر اللوامع الورقة 8 نسخة الخزانة الحسنية رقم 6064 الرباط.

(5) محمد بن علي بن جعفر أبو عبد الله القيسي فقيه من أهل قلعة حماد بالعدوة، تعلم بقرطبة، وولي قضاء فاس سنة 536 هـ وكان ضعيفا فاعتزل واشتغل بالتدريس توفي بها، له كتب منها: "تسهيل المطلب لتحصيل المذهب والتبيين في شرح التلقين التكملة لابن الأبار 370 وسلوة الأنفاس 120/2، الأعلام ج 279/6.

(6) [في ج [ابن].]

(7) القيسي الأجوبة المحققة – "الوقف على حروف المد واللين" مخطوطة خاصة بخزانة امزوضة بضواحي مراكش.

قال الشارح: لا يدخل هذا الخلاف إذا وقعت قبل حرف المد واللين همزة نحو مئاب[1] وخاسئين[2] ومتكئون[3] على رواية الإشباع مع الهمز القبلي، بل لابد من التمكين، وأما على رواية قالون ومن وافقه، فيجري فيه الخلاف المذكور لأنه لا موجب للمد إلا السكون العارض، وعلى المشهور لورش وهو التوسط، فيجوز في الوقف الإشباع مراعاة للسكون ومن لم يراعيه فيبقى على توسطه[4].

ابن الجزري: ونحو **مستهزءون**[5]، وقفا لا تجري فيه الثلاثة للأزرق وقفا إلى على مذهب من قصره وصلا، فانظره وقس، والخلاف أيضا في سكون الوقف مقيد بالسكون والإشمام. وأما مع الروم فلا، وتابع الخراز في هذا كله الشراح[6].

قال في الاقتصاد: والقياس عندي يوجب أن يكون التمكين أنقص في مذهب من وقف بالروم على أواخر الكلم منه [من مذهبه][7] من وقف بالسكون والإشمام لكون الروم حركة، وإن ضعفت فاعلم ذلك انتهى[8].

---

(1) الآية 29 من سورة الرعد.

(2) الآية 65 من سورة البقرة.

(3) الآية 56 من سوة يس.

(4) لم أقف على كلام الشارح عبد الصمد هذا إلا مذكورا في شرح الدرر اللوامع للمنتوري 144/ب، وفي هذا المصنف.

(5) الآية 14 من سورة البقرة.

(6) النشر 1/352-353.

(7) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(8) المنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 144/ب.

ونحوه في التمهيد[1].

قال في إيجاز البيان: واعلم أن الخلاف إذا [وقف][2] علـــى [الكلمـــة][3] بالسكون المحض [أو][4] بالإشمام. وأما الروم فزيادة التمكين مع ذلـــك عنـــدي غير متمكنة من قبل أن روم الحركة حركة وإن ضعفت بذهاب معظمها. فكما لا يزاد في تمكن حرف [المد][5] مع تحريك ما بعده سوى الهمـــزة. فكـــذلك لا ينبغي أن يزاد في تمكينه مع ذلك[6].

وقال في جامع البيان: فإن وقف على أواخر الكلم بالروم امتنعت الزيادة والإشباع لأن رَوْمَ الحركة حركة وإن ضعفت وزال معظم صـــوتها. وخـــف النطق بها.[7]

قال القيجاطي: ذكر الداني أن الروم عنده في الوقف حركة يـــسيرة قـــد ضعف الصوت بها. فحكمها حكم الحركة التامة وذلك ليس بشيء لأنه يـــؤول قوله: أنه يوقف على متحرك، ولم يقل بذلك أحد. وإنما حكمها حكم الـــسكون. والحركة المختلسة في الوصل في نحو: **ينصركم**[8] هي التـــي حكمهـــا حكـــم الحركة التامة، فجعل الباب واحدا. وبنى عليه أنه لا يجوز الوقف بالمد.

---

(1) المصدر نفسه.

(2) [في جـــ [وقفت].]

(3) [في أ [الحرف].]

(4) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(5) [في ب، د [اللين].]

(6) المنتوري – شرح الدرر اللوامع الورقة 144/أ.

(7) المصدر نفسه.

(8) الآية 7 من سورة محمد.

وقوله: خطأ، لاشك فيه بل يجوز الوقف بالمد مع الروم كما يجوز مـ
الإسكان والإشمام[1].

المنتوري: وبما ذكر شيخنا في هذا الفصل من المد في الوقف بـالرو
أخذ علي في الختمة التي قرأتها عليه بالوقف بالروم، وبذلك آخذ انتهى[2].

قلت: وما ذكر الداني هو الذي اعتمد [عليه][3] جميع الشراح ولم يخالف
إلا الفيجاطي وحده، ولا يدخل شيء في كلام الناظم لأنه قال ولسكون الوقـف
[لأن مراده بسكون الوقف][4] ما يحدث في الوقف شيئا. ولم يكن في الوصـل
بخلاف المشدد والمهموز والروم أيضا ليس بسكون بخلاف لقالون وللوقف فإن
لا يخرج. و**محياي** على رواية الإسكان لا يدخله خلاف.

واستثنى الأستاذ الصغير كأبي وكيل باب الصلاة لأن الحرف الموقوف
عليه الموجود في الوصل، ولم يستثنه أحد من الشراح.

وعند الإمام التنسي[5] **في** [شرح][6] **عمدة البيان** نحو الصلاة ومزجيـ
الحكم فيه الوقف بالإشباع باتفاق[7].

---

(1) المنتوري – شرح الدرر الورقة 144/أ.

(2) المصدر نفسه.

(3) [ما بين [...] من جـ.]

(4) [ما بين [...] لا يوجد في جـ.]

(5) أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الجليل التنسي التلمساني توفي سنة 899 هـ - درة الحجال 143/2، كشف الظنون 1109/2، وشجرة النور 267.

(6) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(7) لم أقف على ما قاله الإمام التنسي في شرح عمدة البيان إلا مذكورا في الفجر وشرح الدرر للمنتوري في باب الممدود والمقصور وشرح الدرر المجاصي مخطوطة رقم 105 خزانة ابن يوسف بمراكش.

وزاد بعضهم لفظ الجلالة كما عند ابن مطروح، والأزروالي[1] وغيرهم.

قال في الكشف: لا خلاف بين القراء أن الوقف على اسم الله تعالى، يتمكن المد في الألف التي بعد اللام المشددة كالوصل، ومن حذفها في الوقف فقد غلط. وقد يفعله بعض القراء عند تحسين أصواتهم، وهو وهم منهم[2]، ومن كتاب التبصرة.

قال مكي: وقد ذكر القراء [أن بعض قيس، يقصرون هذا الاسم ولا يمدونه. فيحذفون الألف، وأنشد في ذلك: "أقبل سيل جاء من عند الله".

قال مكي: وهذه لغة ردية، لا تدخل في القرآن، ولا يحتج بها فاعلم ذلك][3].[4]

قلت: مشيرا إلى الأوجه الثلاثة:

ونصهم لدى السكون العارض … ثلاثة قل هو ولا تعارض[5]

وقد تقدم عن أبي وكيل حجة [المد][6] لسكون الوقف أنه [تقرر][7] في التعريف: أنه لا يجمع في الوصل بين ساكنين، فإذا أدى الكلام إليه حرك أو حذف أو زيد في المد ليقدر متحركا، وهو معنى قول الخاقاني:

مددت لأن الساكنين تلاقيا … فصار كتحريك كما قال ذو الخبر[8]

---

(1) الأزروالي تقدمت ترجمته برقم 713 صفحة 140 من هذا الكتاب.

(2) يعني من القراء – الكشف عن وجوه القراءات لمكي 1/62-63.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في جـ.]

(4) التبصرة في القراءات لمكي ص 67.

(5) هذا البيت من نظم المصنف رحمه الله.

(6) [في جـ [تقدر].]

(7) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(8) البيت 43 منظومة الخاقاني تحقيق د.عبد الفتاح القاري ط 1402.

وقال ناظم التعريف:

وفي السكــون العــارض الكــلام وقفـــا ولــو تُعُــبَ الإشمـــام
والوقف عن كل بشكــل عــارض بالروم مثل الوصل لا معــارض[1]

وقال الوهراني:

ومد وقصر والتــوسط قــد أتـــى لهم في سكون الوقف والمد فُضِّلا[2]

وقال التازي:

والخلــف فـــي المــد لمــا تسكنــا وقفــا فهـــاك حكمــــه مبيَّنــــا
فوَسَّــط [المكي][3] والدانـــي معــا وقــصَّـــر لنــافــــع وأشبعــــا
وأولا مكــــي فيهـــــن انتخـــب ومثله الدانـــي ببعض ما كتب(33/أ)
ولــم يــع الإمـــام مـــا جــا أولا والمـــد بالإشبـــاع عنـــه فضـــلا[4]

قال أبو وكيل في التحفة:

فصل وفي الوقــف لساكــن تــرى قصـــر وتوسيـــط وإشبـــاع جـــرى
فمـــن روى الإشبـــاع عن إسنــــاد يبنـــي علـــى الأخــــذ بالاعتـــداد
ومـــن روى القصـــر فـــلا يعتــــد ولاخـــي التوسيط فـــرق يبـــدوا
يعتــد لكـــن نقصـــه بـــه فـــرق مـــا بيـــن لازم ومـــا بـــه التحـــق
ومـــدك المشهـــور في الاعـــلام وكلهـــا تجـــري مـــع الإشمـــام
والـــروم لا إذ لا سكـــون فيـــه هذا الـــذي عن متـــقـــن تـــرويـــه
والهمـــز إن اسكنـــت واقفـــا فـــلا تـــوســـط لا قصـــر وقفـــا مسجـــلا
إذا أنـــت بيـــن طـــالبيـــن المـــد لســـكنـــه لمـــن بـــه يعتـــد

---

(1) لم أقف على ناظم هذين البيتين.. وقد نظم التعريف الوهراني وابن غازي وغيرهما كثير.

(2) البيت 95 من التقريب، مخطوطة خاصة في ملك الشيخ السيد السحابي بسلا.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(4) نظم الخلاف السطر 17 الورقة 1.

وإن تكـن بالسكـن غيـر معتبـر   فـالمـد بالهمـز عليـه تقتصـر
في كـل حـال مسكنـا أم رائمـا   أو ذا اتصـال أو مشمـا دائمـا
كـذاك إن أبدلت حـرفـا مسكنـا   من آخـر أشبعـه لا غيـر أفطنـا
كالهاء في الصـلاة مـن تـاء أتت   والياء في الـي مـن همـز بـدت
سكنهما المـذكـور سكـن أصـل   اذ لم تـرا حرفيـه حـال وصـل
والوقف أيضا في المشـدد اقتصـر   فيه على الاشبـاع فـردا او اعتـذر

ثم ذكر ما تقدم فيه الهمز:

وان يقع سكـون الـوقف بعـدهـا   قبيلـه همـز عليـه قـدمـا
فحكمـه التفصيـل ذو الاشبـاع   في الـوصـل وقفـه لـه يـراع
ومن روى التوسيط في الوصل يقـف   بـه والإشبـاع والخلـف عـرف
لمـن روى القصـر فهـذا يعمـل   وقفـا ثـلاثـة كـذا يفصـل
وسبب الخـلاف ذا السكـون مـن   رعـاه يمـدد مفضـلا وان وهـن
سكـونـه فيلتفـت للهمـزة   يجـري لها معتاد قبـل الـوقفـة[1]

وقال القيسي في تقدم الهمزة:

مئـاب لـورش والنبيئيـن فضلـوا   فلساكنين امدد لدى القصر خـذ تـذر
فيجري كمرفـوع ومنصوب الـذي   مضى قبل أو مفتوح الأمـر كالأمـر
فمن قال بالإشباع للهمـز أشبعـوا   كما الوصل خذ فرقا يلوح كما البـدر
ومن قال بالتوسيط وجهين حملـوا   فيشبع من رعـا السكـن بـلا نكـر
ويتلوه بالتوسيط مـن قـال مـده   إلى الهمز فاضبط كل حـرف من الذكـر[2]

---

(1) أبي وكيل ميمون الفخار - التحفة الأبيات 291 إلى 310 الورقة 16/ب و 17/أ مخطوطة خاصة.

(2) الأجوبة المحققة للقيسي الفصل العاشر في الوقف على باقي الحروف، مخطوطة خاصة بخزانة امزوضة ضواحي مراكش. وقد كتبت بخط مغربي مقروء مطلعها:

أيا طالبا في الوقف حكما ممهدا ** على كل حرف حين يتلى من الذكر

وآخر بيت فيها:

محمد المختار للمجد كعبـة ** نبـي أتانـا بالرسالـة والنـدر

ثم قال في الوقف على الصلاة ونحوه:

وان حرف مـد قبلها كالصلاة جـا فبالهاء قف وامـدد لقالون والمصـر
فقد قيل لما كان ذا الحرف عارضـا واسكانه أيضـا كـذاك فخـذ نشـر
جرى كسكون الوقف في الحكم كلـه ولا فرق ينجي هاك نقـلا بـلا فخـر

فإذا كانت الكلمة مرفوعة أو مضمومة وقبل الآخر حرف مـد ولـين، فيجوز في الوقف سبعة أوجه ثلاثة مع السكون وثلاثة مع الاشمام والقصر مع الروم نحو **عليم**[1]، **يا جبال**[2]، وإن كانت مخفوضة أو مكسورة، ففيها أربعة، ثلاثة مع السكون والقصر مع الروم نحو **من حكيم**[3]، وإن كانت مفتوحـة أو منصوبة(33ب)، فثلاثة مـع الـسكون خاصـة إذ لا روم ولا إشـمام نحـو **الصراط**[4]، **الضالين**[5].

وإليها أشار القيسي في الأجوبة المحققة:

ففي كـل مـرفـوع عـن الكـل سبعـة
كذاك في المضموم ذا الحكم قـد [يجـر][6]
وأربعـة فـي كـل مجـرور انتبـه
ومكسـور الأحكـام فـي كلهـا [تجـر][7]
وإن كـان مفتـوحـا ففيـه ثـلاثـة
كذلـك في المنصوب في السـر والجهـر
الإشبـاع والتـوسيـط والقصـر فيهمـا

---

[1] الآية 110 من سورة التوبة.
[2] الآية 10 من سورة سبأ.
[3] الآية 42 من سورة فصلت.
[4] الآية 5 من سورة الفاتحة.
[5] الآية 7 من سورة الفاتحة.
[6] [في ب، جـ [يجري].]
[7] [في أ، د [تجري].]

وتلـــك مـــع الإسكـــان إن كنت لـــم تـــذر

ولا مـــد مع روم كمـــا الوصـــل عنـــدهـــم

وقـــد ذكـــر التـــوسيـــط فيـــه ولـــم يقـــر

بـــه عـــالـــم يـــدرا وقـــد جـــاء مغـــربـــا

به [صاحب][1] الاعلان ما ضـــل من يـــذر

ومـــا قـــال ذو الاعـــلان نـــص لغيـــره

لمـــك وفـــي الكافـــي لقـــد فـــزت بالظفـــر

ولكـــن ذا المـــوقـــوف ليـــس بهمـــزة

عليه ومـــر الحكـــم في الهمـــز في الصـــدر

وذا كلـــه مـــن بعـــد واو مسكـــن

أو الألـــف الغـــرا وقيـــت مـــن الكبـــر

أو اليا ويات الضـــم في الهـــاء وغيـــرهـــا

ويـــوجـــد ذا المكنـــى والغيـــر بالكســـر

هـــداه الكتـــاب مـــن حكيـــم تمـــاريـــا

جبـــال وســـوف الآن عفيت فـــي الحشـــر

أتـــى حـــرف مـــد ثـــابتـــا أو بعكســـه

لدى المصحف المحفوظ من كل ذا شـــر[2]

---

(1) في جـ [الصاحب].

(2) القيسي - الأجوبة المحققة الفصل العاشر على باقي الحروف مخطوطة خاصة بخزانة المزوضة بمراكش.

إعراب البيت 73 والخلف في المد لما تغيرا:

والخلف: مبتدأ، في المد: في موضع الخبر، ولما تغيرا: مصدرية، وتغيرا: فعل ماض والألف للإطلاق والمجرور متعلق بالخبر، كأنه قال: والخلف ثابت أو مستقر لأجل التغيير.

المجراد: ما: موصولة وصلتها تغير [وعائدها][1] مضمر ولسكون: معطوف على لما تغيرا أي لأجل التغيير ولأجل السكون، والمد مفعول مقدم، وأرى: فعل مضارع والفاعل ضمير المتكلم[2].

المجراد: وأرى هنا قبلي [يتعدى][3] إلى مفعولين والثاني محذوف تقديره أرى أحسن. وكذا عند ابن عبد الكريم.[4]

ثم قال رحمه الله:

(74) وبعدها ثبتت أو تغيرت فاقصر وعن ورش توسط ثبت(54/أ)

كلامه هنا في الهمز القبلي أي إذا وقعت حروف المد واللين بعد الهمزة سواء كانت محققة أو تغيرت بنقل أو بدل أو تسهيل، فالضمير في قوله وبعدها عائد على الهمزة في قوله: أو همزة لبعدها.

قال في جامع البيان: لأنها في حال الإلغاء والبدل في نية التحقيق، فجرت لذلك مجرى المحققة[5].

---

(1) [في ب [عائد].]

(2) إيضاح الأسرار والبدائع الورقة 50/ب.

(3) [في جـ [فتعدى]، وفي د [فيتعدى].]

(4) إيضاح الأسرار والبدائع الورقة 50/ب.

(5) المنتوري – شرح الدرر اللوامع الورقة 144/ب.

وقال في إيجاز البيان: لأن إلغاء حركتها وتسهيلها عارض. والعـــارض لا يعتد به، إذ هو غير لازم[1].

وقال في التمهيد وإرشاد المتمسكين: نحوه[2].

(1) المنتوري – شرح الدرر اللوامع الورقة 144/ب.

(2) المصدر نفسه.

ما ورد من الخلاف في الممدود والمقصور على المشهور

قوله: فاقصر حكم مطلق بالنسبة لقالون، وأما ورش فأخذ له بعض أهل الأداء بالقصر في ذلك كسائر القراء.

قال مكي في التنبيه: وقد نقل ترك المد عن ورش من طريق ابن مجاهد، فيكون مثل قالون وليس ذلك بالمشهور، كالمد ولا عليه نص من كتاب أحد المتقدمين ولا في كتاب ابن مجاهد الذي عليه أصل هذا النقل ولسنا نمنع القراءة به، وإنما نفضل عليه المد لما ذكرنا[1].

المنتوري: وقد أخذ بالقصر في ذلك لورش المقرءان أبو الحسن الأنطاكي، وأبو الحسن بن غلبون، ذكر ذلك الداني في جامع البيان والتمهيد وإرشاد المتمسكين ونص عليه أبو الحسن بن غلبون في التذكرة.[2]

وقال ابن البانش في الإقناع: «وكان أبو الحسن الأنطاكي ينكر زيادة المد في الباب كله، وعلى ذلك كان شيخه إبراهيم بن عبد الرزاق وجماعة من نظرائه، قال: وإلى إنكار ذلك ذهبت جماعة من المتأخرين منهم طاهر بن غلبون[3]».

وقد قال الشاطبي في قصيدته:

وابن غلبون طاهر بقصر جميع الباب قال وقولا[4]

قلت: وقفت على نص طاهر في تذكرته، ولفظه: «لم يكن نافع رحمه الله يرى إشباع المد في حروف المد واللين والواقعة بعد الهمزة كقوله: ءادم[5]،

---

(1) المنتوري – شرح الدرر اللوامع الورقة 144/ب.

(2) المصدر نفسه.

(3) الإقناع ج 1 ص 475، تحقيق د.عبد المجيد قطامش ط 1/ 1403هـ دار الفكر دمشق، جامعة أم القرى مكة– مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.

(4) إبراز المعاني من حرز الأماني لأبي شامة ص 119.

(5) الآية 31 من سورة البقرة.

وآخر[1]، **ءامن الرسول**[2]، و**ءاوينهما**[3]، و**ءاتوا الزكاة**[4]، و**أوتينا العلم**[5]، و**إيتاء الزكاة**[6]، و**إسرائيل**[7]، و**السيئات**[8]، و**الموءودة**[9]، وما أشبه هذا كما يذهب إليه بعض منتحلي قراءة ورش لأن إشباع المد في هذا كله مضغ ولوك وانتهار وتشديد وليس بأفصح اللغات وأمضاها. وقد نفى نافع أن تكون قراءته كذلك فدل هذا منه على أن قراءته في هذه الحروف الواقعة بعد الهمزة إنما كانت بمدهن قليلا بمقدار ما يتبين ما فيهن من المد واللين لا غير كسائر القراء، لأن ذلك هو أفصح اللغات فيهن وأمضاها (34/أ) وبه يحصل التسهيل وينتفي الانتهار والتشديد، هذا مع ما يؤدي إشباع المد ها هنا في كثير منه إلى إحالة المعنى بخروج اللفظ بذلك من الخبر إلى الاستخبار الا ترى أن قوله تعالى: "**ءامن الرسول**" وقوله: "**وءامنهم من خوف**"[10]، هما خبران ولو أشبع المد فيهما لصار استخبارا فاستحال المعنى إذ الفرق بين الخبر والاستخبار فيما كان مثل هذا قد يقع بإشباع المد كقوله: **[قال فرعون آمنتم به**[11]، **والن، وقد**

---

(1) الآية 102 من سورة التوبة.

(2) الآية 285 من سورة البقرة.

(3) الآية 50 من سورة المؤمنون.

(4) الآية 277 من سورة البقرة.

(5) الآية 42 من سورة النمل.

(6) الآية 73 من سورة الأنبياء.

(7) الآية 134 من سورة الأعراف.

(8) الآية 98 من سورة النساء.

(9) الآية 8 من سورة التكوير.

(10) الآية 4 من سورة قريش.

(11) الآية 123 من سورة الأعراف.

عصيت[1]][2] بإشباع المد حيث [كان][3] استخبارا وقوله: **الن جئت**[4]، **ولـــو أن أهل الكتاب ءامنوا**[5]، بغير مد مشبع حيث كانا خبرا. فهذا يؤيد ما قدمنا ويدل على صحته وبالله التوفيق.» انتهى كلامه[6].

قال في الإقناع: ومنهم من ترك زيادة الهمزة في ذلك البته، إما منكـــرا لظاهر الرواية ومتاولا لها وإما مختارا كما الرواية عنده خلافه.

فحكى أبو الحسن بن كرز[7] **عن أبي القاسم بن عبد الوهـــاب**[8] **عـــن الأهوازي**[9] **عن أبي بكر الشذائي**[10] أنه كان يكره المد فـــي **ءامـــن**، و**ءادم** ونحوه من المفتوح ليلا يلتبس الاستفهام بالخبر. ولا يكره ذلك في **إيمـــان**[11]، و**أوتوا**[12]، ثم قال: وقد وضع أبو محمد مكي كتاب يؤيد فيه قول المـــصريين، وكذلك أبو عبد الله بن سفيان وضع كتابا على الأنطاكي خاصة[13].

كتاباً

---

(1) الآية 91 من سورة يونس.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(3) [في ب، د [كانا].]

(4) الآية 71 من سورة البقرة.

(5) الآية 65 من سورة المائدة.

(6) المنتوري – شرح الدرر اللوامع الورقة 144/ب.

(7) علي بن أحمد أبو الحسن الأنصاري الغرناطي، مقرئ فاضل، ثقة، أخذ القراءات عن عبد الوهاب القرطبي صاحب الأهوازي عن غيره، توفي سنة 511هـــ – الإقناع 75/1.

(8) تقدمت ترجمته.

(9) الحسن بن علي الأهوازي تقدمت ترجمته.

(10) أحمد بن نصر البصري، إمام مشهور قرأ على ابن الأخرم وابن شنبوذ وقرأ عليه الفضل الخزاعي وغيره، توفي بالبصرة سنة 377 هـــ – غاية النهاية 144/1، 145 رقم ت 673.

(11) الآية 21 من سورة الطور.

(12) الآية 101 من سورة البقرة.

(13) ابن الباذش – الإقناع 474/1-475.

وقال في الاقتـــصاد: وإلى ترك الزيادة ذهب الأكابر من العلماء والحذاق من المقرعين كابن مجاهد وابن عبد الرزاق[1] وابن شنبوذ[2]، وأبي طـــاهر[3]، وأبي بكر بن أشتة[4] وغيرهم، وهو مذهب شيخنا أبي الحسن[5] الذي لا يجيز غيره ولا يرى سواه[6].

ورد على من قال: بالإشباع في الاقتصاد غاية الرد ولم أنقله لطوله[7].

الجعبري: القصر نقل ابن مجاهد، وعليه العراقيون[8].

ابن الجزري: وبالقصر قرأت من طريق التذكرة والشاطبي والإعلان[9].

---

(1) ابن عبد الرزاق ابراهيم شيخ أبي الحسن الأنطاكي، شيخ أستاذ مشهور ثقة كبير قرأ على إسحاق الخزاعي، وعليه ابنه أبو الحسن وعبد المنعم بن غلبون، توفي سنة 339هـــ - غاية النهاية 16/1 رقم ت 64.

(2) ابن شنبوذ محمد بن أحمد بن أيوب البغدادي شيخ الإقراء بالعراق أستاذ كبير، أحد من جال في البلاد في طلب القراءات مع الثقة والخير والصلاح، توفي سنة 328هـــ - غاية النهاية 52/2، 56 رقم ت 2707.

(3) أبو طاهر محمد بن أحمد الأصبهاني الكاتب، روى القراءة عن أبي بكر المقرئ وغيره وروى عنه أبو علي الحسن بن أحمد الحداد وغيره، توفي سنة 445هـــ - غاية النهاية 81/2، 82 رقم ت 2782.

(4) ابن اشتة محمد بن عبد الله تقدمت ترجمته برقم 291 الصفحة 59 من هذا الكتاب.

(5) أبو الحسن شيخ الداني هو طاهر بن عبد المنعم ابن غلبون الحلبي تقدمت ترجمته برقم 764 الصفحة 149 من هذا الكتاب.

(6) المنتوري – شرح الدرر اللوامع الورقة 144/ب.

(7) هذا من كلام المصنف رحمه الله.

(8) الجعبري – كنز المعاني في شرح حرز الأماني الورقة 79/ب مخطوط خزانة ابن يوسف مراكش رقم 55.

(9) المنتوري – شرح الدرر اللوامع الورقة 144/ب.

قوله: وعن ورش توسط ثبت، لم يذكر في التيسير سواه وعليه اقتصر ونصّه: «فإن أهل الأداء من مشيخة المصريين الآخذين برواية أبي يعقوب[1] عن ورش يزيدون في تمكين حرف المد في ذلك زيادة متوسطة على مقدار التحقيق.».

الجعبري: «مد جماعة مدا وسطا عن ورش كالأهوازي ومكي»[2].

وقال في الاقتصاد: و[اليها][3] ذهب غير واحد من شيوخ المصريين منهم ابن هلال وابن سيف وابن أمامة، وأبو جعفر الخياط وغيرهم وبذلك قرأت على ابن خاقان وأبي الفتح [جميعا][4] ورويا لي ذلك عن قراءتهما متصلا[5].

ابن الجزري: وبالتوسط قرأنا من طريق التيسير وتلخيص ابن بلّيمة[6] و[الوجيز][7].

قال في الإقناع: كان المصريون يأخذون لورش بزيادة المد في هذا الأصل، هكذا نصوص المتقدمين منهم.

قال: وكذلك قال ابن شنبوذ وغيره من الأئمة عنهم ثم قال وقد تنازع القراء في هذا الأصل فمنهم من زاد في التمكين على نحو ما يزيد مع تأخر

---

(1) أبو يعقوب يعقوب بن محمد الأزرق، تقدمت ترجمته.

(2) الجعبري – كنز المعاني الورقة 79/ب مخطوط خزانة ابن يوسف رقم 55.

(3) [في ج [اليه].]

(4) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(5) المنتوري – شرح الدرر اللوامع الورقة 144/ب.

(6) ابن بليمة الحسن بن خلف القيرواني، أستاذ مشهور عني بالقراءات وغيرها ومؤلف كتاب تلخيص العبارات بلطيف الإشارات، توفي سنة 514هـ - غاية النهاية 211/1.

(7) [في ج [الموجز].]

الهمز والذي [اختاره][1] الزيادة في مد ذلك وإشباعه من دون إفراط ولا خروج عن حد كلام العرب[2].

وقول الناظم: وعن ورش توسط... الخ.

قال الفيجاطي: ‹‹هذا خطأ وإنما ثبت عن ورش المد المشبع، قال: وإنما أخذ ذلك الناظم والله أعلم من كلام الحافظ أبي عمرو، قال: ولا يفهم من كلامه إلا القصر، فمن تأمل كلامه ظهر له ذلك.

قال: وقد قال قبله الشاطبي في قصيدته:

وما بعد همز ثابت أو مغير فقصر وقد يروى لورش مطولا
ووسطه قوم كآمن هؤلاء آلهة أتى للإيمان مثلا[3]

ولا أعلم من هؤلاء القوم.››[4] اهـ.

المنتوري: ‹‹لعلهم الذين صنفوا في القراءات بعد الداني على [طريقته][5] وفهموا من كلامه التوسط كما فهمه الناظم، وقد وقفت على ذلك في كتب بعضهم››[6].

قال في التعريف: تفرد ورش بزيادة التمكين قليلا لحروف المد واللين، إذا [تقدمتهن][7] الهمزات إلى آخر كلامه[8].

---

(1) [في ب [اختارت] وفي ج [اختيار].]
(2) ابن الباذش – الإقناع في القراءات السبع 471/1.
(3) أبو شامة – إبراز المعاني ص 115-116.
(4) المنتوري – شرح الدرر اللوامع الورقة 144/ب.
(5) [في ب [قراءته].]
(6) المنتوري – شرح الدرر اللوامع الورقة 144/ب.
(7) [في ج [قدمتهن].]
(8) التعريف في اختلاف الرواة عن نافع ص 246.

وقال في كتاب رواية ورش من طريق المصريين: فأصحاب أبي يعقوب يزيدون في تمكينهن يسيرا[1].

وقال في التلخيص وإيجاز البيان: يمكنون حروف المد في ذلك تمكينا وسطا من غير إسراف[2].

وقال في جامع البيان: تمكينا وسطا بزيادة يسيرة وهي كالزيادة التي يزيدها من هذا الطريق من تمطيطهن مع تأخر الهمزات في المتصل والمنفصل[3].

وقال في التمهيد وإرشاد المتمسكين: وإنما هي زيادة يسيرة على [مذهب][4] غيره من القراء كمذهبه في الزيادة لحرف المد إذا أتت الهمزة بعده، والإجماع على أن الزيادة لحرف المد مع تقدم الهمزة كشطر الزيادة في التقدير مع تأخرها[5].

المنتوري: لا يوجد الإجماع على ما ذكر بل أكثر المصنفين للحروف حملوا الرواية على ظاهرها ونصوا في كتبهم على المد في **ءامن** وبابه لورش، وإلى هذا ذهب الإمام أبو الحسن بن أيوب بن شنبوذ والخزاعي[6] والأذفوي[7] وابن غلبون الحلبي ومكي وابن سفيان[8] والمهدوي والأهوازي والقرطبي وابن شريح

---

(1) المنتوري – شرح الدرر اللوامع الورقة 144/ب.

(2) المنتوري – شرح الدرر اللوامع الورقة 145/أ.

(3) المصدر نفسه.

(4) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(5) المنتوري – شرح الدرر اللوامع الورقة 145/أ.

(6) الخزاعي إسحاق بن أحمد المكي إمام في قراءة المكيين، قرأ على البزي وروى القراءة عنه عرضا ابن شنبوذ وغيره، توفي سنة 308هـ – الإقناع 89/1.

(7) الأذفوي محمد بن علي تقدمت ترجمته.

(8) ابن سفيان محمد تقدمت ترجمته.

وابن البياز[1] وابن يعلى[2] وابن الفحام والشيخ أبو الطاهر (34/ب) العمرانـــي[3] وابن محمد الأشجعي[4] وأبو بكر الإشبيلي[5] وابن مهلب الثقفي[6] وابن البـــاذش وابن عتيق القرطبي[7] [والخلاني][8][9] وأثير الدين أبو حيان[10].

---

(1) ابن البياز أبو الحسين يحيى بن إبراهيم اللواتي المرسي صاحب كتاب النبذ النامية شيخ الأندلس إمام كبير قرأ على الداني وغيره وقرأ عليه ابن الباذش وغيره، توفي سنة 496هـ - غاية النهاية 364/2.

(2) ابن يعلى لعله أبو يعلى واسمه معلى بن منصور الحافظ الفقيه الثقة المشهور حدث عن مالك بن أنس والليث، وروى القراءة عنه توفي سنة 211هـ - غاية النهاية 304/2 ت 3631.

(3) أبو الطاهر العمراني تقدمت ترجمته.

(4) ابن محمد الأشجعي ولعله أبو محمد الأشجعي وليس بابن محمد كما في النص فهو شعيب بن عيسى بن علي بن جابر الأستاذ أبو محمد الأشجعي اليابري نزيل اشبيلية ومقرئها، كان بصيرا بعلل القراءات عالي السند ت 530هـ - غاية النهاية 328/1 - معرفة القراء الكبار ج 479/1 ت 422.

(5) أبو بكر الإشبيلي هو محمد بن محمد بن عبد الله بن معاذ الأستاذ أبو بكر اللخمي الإشبيلي أخذ القراءات عن شريح، كان إماما في صناعة الإقراء، نزل فاس فأقرأ بها إلى أن مات سنة 553 هـ - معرفة القراء الكبار للذهبي ج 2 ص 529 ت 473.

(6) ابن مهلب الثقفي تقدمت ترجمته برقم 1128 ص 204.

(7) ابن عتيق القرطبي علي الأنصاري القرطبي إمام فاضل، أخذ القراءات عن ابن الفرس وابن زرقون وعنه أبو عبد الله التجيبي، توفي سنة 598هـ - غاية النهاية 555/1، رقم ت 2271.

(8) [في ب [الخلواني].]

(9) الخلاني: اختلفت النسخ في ضبطه ولعله الخولاني حمدان بن عون أبو جعفر المقرئ أحد الحذاق قال الداني حول سنة 340هـ - معرفة القراء الكبار على الطبقات والاعصار للذهبي 299/1، ت 211.

(10) أثير الدين أبو حيان الأندلسي الإمام الحافظ الأستاذ شيخ العربية والآداب والقراءات مع الثقة والعدالة، وصاحب البحر المحيط وله قصيده في القراءات سماها عقد اللآلئ، توفي سنة 745هـ - غاية النهاية 285/2.

وقال الحصري:

وان تتقـدم همـزة نحـو ءامنـوا وأوحي فامدد ليس مدك [يالنكر][1][2]

قال الداني في جامع البيان: أن جميع أصحاب ورش من أبـي يعقـوب وأبي الأزهر[3] وداوود[4] وغيرهم أطلقوا المد وعبروا عنه عن نافع في كتبهم التي سمعوها وأصولهم التي دونوها[5].

وقال ابن يعلى في الجامع: قال داوود بن أبي طيبـة قـال لـي ورش: الآخرة بالمد[6].

وذكر الداني في التمهيد وإرشاد المتمسكين: أن ابن [خاقان][7][8] حكـى له أن المصريين اختلفوا في هذا المد اختلافا آل أن يكفر بعضهم بعضا. فمـن قائل به ومن منكر له[9].

---

(1) [في ب [يالذكر].]

(2) وفي منظومة للحصري، وإن تتقدم، البيت 49 من فصل ذكر المد والقصر ص 616 مخطوطة خاصة.

(3) أبو الأزهر عبد الصمد بن عبد الرحمن، تقدمت ترجمته برقم 425 ص 86.

(4) داوود بن أبي طيبة هارون بن يزيد المصري النحوي ماهر محقق، قرأ على ورش وهو من حلة أصحابه، وروى القراءة عنه مواس ابن سهل وغيره توفي سنة 223هـ - غاية النهاية لابن الجزري 279/1 رقم ت 1255.

(5) المنتوري – شرح الدرر اللوامع 145/أ.

(6) المصدر نفسه.

(7) [في أ [ذاقان].]

(8) المصدر نفسه الورقة 145/ب.

(9) المصدر نفسه.

المنتوري: وكان شيخنا القيجاطي يأخذ لورش من طريق الـــداني بالمـــد المشبع، كالمد مع الهمزات إذا تأخرت وبذلك قرأت عليه وبه آخذ.

وقلت له: تاخذ لورش من طريق الداني بالمد المشبع، و [هو][1] قد أنكره ورد على من أخذ به.

فقال لي: روى لنا الداني عن ورش المد وظاهره الإشباع، وتارة بالزيادة.

وقال في بعض كتبه: يسيرة.

وقـــال في آخـــر: متوسطة. فنحن نأخذ بروواته لا بتاويلـــه لأن تاويلـــه إخراج [للرواية][2] عن ظاهرها ومخالف لما حملها عليه غيره من المـــصنفين وابن [عبد الملك][3] في رجزه أي سبق الفيجاطي [بـــذلك][4] فـــأمر بالإشـــباع لورش في ءامن وبابه.

وأما قول ابن الباذش فمنهم من أخذ لورش بالمد الطويـــل، [الطويـــل][5] المفرط وعلى ذلك المغاربة وقد قرأ على غير واحد منهم فرأيتهم يفضلونه في المد على ما تأخرت فيه الهمزات نحو **جاء** فلا يوخذ بها لأن الداني قد منع في كتـــاب تقدير المد بالحروف أن تكون الزيادة فوق ألفين واوين وياءين وقد تقدم[6].

---

(1) [في أ [ذاقان].]

(2) [في د [الرواية].]

(3) [في د [عبد الكريم].]

(4) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(5) [ما بين [...] من ب، د.]

(6) ابن الباذش – 474/1.

الجعبري: المد نص عليه مكي والصقلي[1] والمهدوي والحصري واختياري القصر[2].

ابن الجزري: قرأنا بالمد من طريق العنوان والتبصرة والكافي والهداية والتجريد والهادي وغيرها[3].

وابن عبد الكريم: يوخذ من قوله في الحرز ووسطه قوم أن الراجح التوسط لأن قوما جمع كثرة بخلاف البعض لأنك تقول: قال بعض القوم، ولا يجوز أن تقول: [قام][4] قوم البعض.

قال الشيخ[5]: ولكن هذا يبحث عليه وينظر إن كان سمع هذا الكلام من العرب وأنهم يقولون ذلك فالأمر مسلم فيه وإلا فلا[6].

المرادي: والبعض يصدق على ما دون الكل نصفا كان أو أكثر خلافا لمن خصه بما دون النصف وإليه الكسائي وهشام[7].

---

(1) الصقلي عبد الرحمن بن أبي بكر عتيق بن خلف ابن الفحام المقرئ، له كتاب التجريد في القراءات السبع كان من كبار القراء في الأندلس، توفي سنة 476 – معرفة القراء 351/1 وهدية العارفين 74/2.

(2) الجعبري – كنز المعاني الورقة 79/ب مخطوط خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 55.

(3) المنتوري – الورقة 145/ب.

(4) [في ب [قال].]

(5) الشيخ هو مكي بن أبي طالب القيسي.

(6) أبو شامة الدمشقي – إبراز المعاني ص 116.

(7) المصدر نفسه.

قال في الكنز: ظاهر عبارة الناظم ترجيح القصر حيث ذكره أولا [ثم][1] نص عليه آخرا، ويليه التوسط والمد [التكيره، والمد][2] أقلهما لأن قد مع المضارع تفيد التقليل وهو أشهر عند المصريين وبه قطع ابن شريح[3].

تنبيه: لابد في كلام الناظم من قيد الانفصال أو الجواز ليخرج نحو نـرى لأن ألفه بعد همزة منقولة ولا خلاف في قصره لوجوبه ومن [شرط][4] هـذا الأصـل أن تكون الهمزة من كلمة حرف المد ليخرج أو الياء أولئك[5]، جاء أمرنا[6]، هـؤلاء إن كنتم[7]، على رواية البدل. لأن حرف مد بعد همزة لكنه منفصل.

[**قلت:** [وإلى هذين الشرطين أشرنا بهذا البيت:][8]][9]

بشرط الاتصال في الهمـز وفـي النقل بالانفصال حقـق واعرف[10]

تنبيـــه: قال برهان الدين الجعبري: والمد هنا في باب تقدم الهمز دون المد المتقدم لتوحد العلة هنا وهي تقوية حرف المد [خوف ضعفه عند القـوي وتعددها ثم وهي التمكين من الهمزة وتقوية حرف المد][11].[12]

---

(1) [ما بين [...] من أ، أما باقي النسخ [و].]
(2) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]
(3) الجعبري – كنز المعاني الورقة 79/ب مخطوط خزانة ابن يوسف مراكش رقم 55.
(4) [في ج [شرطه].]
(5) الآية 41 من سورة العنكبوت.
(6) الآية 90 من سورة الأنعام.
(7) الآية 40 من سورة هود.
(8) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]
(9) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]
(10) هذا البيت من نظم المصنف رحمه الله.
(11) [ما بين [...] لا يوجد في د.]
(12) الجعبري – كنز المعاني الورقة 79/ب مخطوط خزانة ابن يوسف مراكش رقم 55.

قلت: فانظره مع كلام الداني والشراح أنه قدر المتصل.

ثم قال أيضا: ولم يجز في تقدم السبب وجها مسهل متأخره لقوة السبب بالتقدم وليس له منفصل أصل[1].

فائدة: إذا كان حرف المد واللين بين سببين: ضعيف وقوي، فالحكم للمتأخر أي الأقوى نحو: **ءاانذرتهم**[2]، **رئاء**[3]، **ءامين**[4]، **جاءو أباهم**[5]، **رءا أيديهم**[6]، وإن كان سبب واحد بين حرفي مد نحو: **جاءانا**[7]، **في ءاذاننا**[8]، **جاءو على قميصه**[9]. فيعطى كل حقه، الأول مشبعا، والثاني متوسطا على المشهور، قاله الشارح والمنتوري والمجراد وغيرهم من الشراح.

قال في الكنز: وهذه الأوجه الثلاثة [التي في الهمز المتقدم عند][10] عدم الاندراج في أعم. وإلا فيسقط [اللاحق إثر السابق][11].[12]

---

(1) المصدر نفسه.

(2) الآية 6 من سورة البقرة.

(3) الآية 264 من سورة البقرة.

(4) الآية 6 من سورة المائدة.

(5) الآية 96 من سورة يوسف.

(6) الآية 70 من سورة هود.

(7) الآية 19 من سورة المائدة.

(8) الآية 5 من سورة فصلت.

(9) الآية 18 من سورة يوسف.

(10) [في ج [التي في تقدم الهمز وعند.]

(11) [في ب [اثر اللاحق ثم السابق.]

(12) كنز المعاني في شرح حرز الأماني الورقة 79/ب من مخطوط خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 55.

وقال في الإتقان:

قاعدة: متى اجتمع سببان قوي وضعيف عمل بالقوي وألغي الضعيف إجماعا، ويتخرج عليها فروع منها نحو: **جاءو آباهم، ورءا أيديهم،** إذا قرئ لورش، ولا يجوز فيه القصر ولا التوسط بل الإشباع عملا بأقوى السببين، وهو المد لأجل الهمز بعده. فإن وقف على **جاءو ورءا** جازت الأوجه الثلاثة لسبب تقدم الهمز على حرف المد، وذهاب سببية الهمز بعده[1].

ابن الجزري: ومتى اجتمع سببان قوي وضعيف عمل بالقوى وألغي الضعيف إجماعا. ولا يجوز فيه التوسط ولا القصر لورش من طريق الأزرق[2].

قلت(35/أ):

واعتبر القراء بالإجماع	**السبب الأقوى بلا نزاع**
نحو رءاء ورءا أيديهم	**جاءو آباهم دون خلف بينهم**
في الوصل والمد بما [قررا][3]	**بمد أو قصر وتوسيط جرا**[4]

قال القيسي:

وان كان بين الهمزتين فمده
لبعدية كالأنبياء بلا نكر
ولم أعمل القبلي لابن شريحهم
لأوقع إلباسا لمن كان ذا فكر
وترجيح مرجوح لاتيان فرعهم
على الأصل هاك الحكم من دون ما حجر

---

(1) الإتقان في علوم القرآن ج 1 ص 97-98.

(2) المنتوري – شرح الدرر الورقة 145/ب.

(3) [في ب [تقرا] وفي ج [تقدرا].]

(4) هذه الأبيات من نظم المصنف رحمه الله.

وتــــوسيـــــط مكـــــــي ودان فلــــم ينـــب
عن الثانـــي والثانـــي ينوب مد [العمـــر][1][2]

وأشار في التحفة إلى باب تقدم الهمز بقوله:

فصل وإن قدمت [همزا اصـــلا][3] على حـــروف المـــد فالخلف جـــلا
قـــصر لكلهم وورشنـــا قـــســـط في الباب بالاشباع والمـــد الوســـط
كنحـــو ايمان وءامـــن اذكـــــرا حقـــق هذا الهمـــــز او تغيـــــرا[4]

وقال في التقريب:

وتوسيط الأزرق مدها بعد همـــزة اذا ثبتت أو غيـــــرت قـــد تنقـــــلا
كآمـــن والايمان موءودة وقـــل آمنتهـــم مـــع جـــاء ءال تحصـــلا
وقـــولـــة مكي بإشباعـــه كـــذاك نجـــل شريـــح ردهـــا من تقبـــلا[5]

مسألـــة: ورد سؤال من [قسنطينة][6] من عند الإمام العلامة الأستاذ المجـــود أي العباس أحمد بن محمد الميسري [المصري][7][8] إلى فاس المحروسة.

ونصه في قراءة ورش من طريق الأزرق، وحرف المد الواقع بعد الهمز، هل الطول والتوسط والقصر طرق [أو اوجه][9]؟ وما الفرق بين الطرق والأوجه.

---

(1) [في أ [الدهر].]

(2) القيسي – الأجوبة المحققة مخطوطة خاصة بخزانة امزوضة بضواحي مراكش.

(3) [في د [همز لصلا].]

(4) تحفة أبي وكيل الفخار – الأبيات رقم 341-342-343، نسخة من مخطوطة خاصة.

(5) الشيخ السيد السحابي – التقريب – الأبيات 88، 89، 90، مخطوطة خاصة .

(6) [في أ، ج [قسطنطينة].]

(7) [في ج [المغربي].]

(8) لم أقف على ترجمته في المظان التي رجعت إليها.

(9) [في ج [أي أوجه].]

والجواب عن ذلك لا يحتاج لوضوحه، وإذا قلتم بأنها طرق فمن أي طريق؟ انتهى.

فأجابه الفقيه الأجل سيدي أحمد المنجور[1] ونص الجواب:

وجوابه: أنها أوجه لورش وروايات عنه، فالقصر رواية للعراقيين عن ورش من طريق أبي الأزهر عبد الصمد بن عبد الرحمان بن القاسم العتقي[2] وقد استقر بالعراق وأقرأ بها رواية ورش عن نافع وأشاعها هنالك ومن طريق الأصبهاني وقد روى أيضا من طريق أبي يعقوب.

قال الحافظ أبو عمرو في الاقتصاد: وإلى هذه يعني رواية القصر ذهب الأكابر من العلماء والحذاق من المقرءين كابن مجاهد وابن عبد الرزاق وابن شنبوذ وأبي طاهر وأبي بكر بن اشتة وغيرهم وهو مذهب شيخنا أبي الحسن الذي لا يجيز غيره. ولا يرى سواه، يريد علي بن بشر، لأنه قال في الجامع: وإلى ذلك يعني القصر كان يذهب شيخنا أبو الحسن علي بن محمد ابن بشر رحمه الله، وسائر أهل الأداء من البغداديين والشاميين. قال: وبه قرأت على أبي الحسن طاهر بن غلبون في روايته بالإسناد المتقدم[3].

قال الأستاذ الصفار[4] **في الزهر اليانع:** يريد باسناده إلى أبي يعقوب، إذ لم يذكر في الجامع قراءته على ابن غلبون إلا من طريق أبي يعقوب خاصة.

---

(1) سيدي أحمد المنجور خاتمة علماء المغرب المتبحر في كثير من العلوم ألف "مراقي المجد في آيات المسجد"، وله فهرسة حافلة، ولد سنة 995 - النوازل 93/1، ونشر المثاني 55/1.

(2) تقدمت ترجمته.

(3) المنتوري - شرح الدرر اللوامع الورقة 145/ ب.

(4) الأستاذ الصفار أحمد بن يزيد أبو الحسن الحلواني إمام عارف كبير صدوق متقن خصوصا في قالون وهشام توفي سنة 250 - غاية النهاية 149/1 برقم 697.

صح منه[1]، والتوسط هو الرواية المشهورة عند عامة المصريين من رواية أبي يعقوب، ورواية أبي يعقوب هي التي عليها العمل، وإلى شهرة رواية التوسط أشار صاحب الدرر اللوامع بقوله:

وعن ورش توسط ثبت

قال الحافظ: إنه قرأ به على ابن خاقان وأبي الفتح من رواية أبي يعقوب.

قال: وحكيا لي ذلك عن قراءتهما وعلى ذلك عامة المصريين. ومن دونهم من أهل المغرب.

ثم قال بعد كلام: وهو الذي يوجبه القياس ويحققه النظر وتدل عليه الآثار وتشهد بصحته وهو [الذي][2] أتولاه وآخذ به. انتهى[3].

والإشباع أيضا مذكور عن ورش، ولم يذكره صاحب الدرر اللوامع لأنه عند الحافظ أبي عمرو ليس بالقوي بل أنكره، ورد على من قال به لأدائه إلى التباس الخبر بالاستفهام.

قال ابن الباذش: وكان أبو الحسن الأنطاكي ينكر زيادة المد في الباب كله. وعلى ذلك كان شيخه إبراهيم بن عبد الرزاق وجماعة من نظرائه، وإلى

---

(1) عبد الله الصفار – الزهر اليانع، توجد منه ورقات في خزانة المدرسة النحلية بمزوضة، ولم أقف على هذا النص فيها، كما توجد نسخة منه في خزانة القرويين تحت رقم 1039 فاس.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(3) المنتوري – شرح الدرر اللوامع الورقة 145/ب و 146/أ.

إنكار ذلك ذهب جماعة من المتأخرين منهم طاهر بن غلبون، واعتمد في علة إنكار ذلك على التباس الخبر بالاستفهام انتهى[1].

وقد ذهب إلى الأخذ به مكي وابن شريح والمهدوي والصقلي والحصري في قوله: وأنت تتقدم همز الخ قاله الجعبري وعنى بالصقلي صاحب التجريد أبـا القاسم عبد (35/ب) الرحمان بن أبي بكر بن أبي سعيد المعروف بـابن الفحـام، ونص عليه أيضا صاحب العنوان: أبو الطاهر إسماعيل بـن خلـف [2]، وزاد أبو شامة بعد ذكر هؤلاء فقال: وغيرهم من المغاربة والمصريين في مصنفاتهم انتهى[3].

وكان الشذائي[4] يكره الأخذ به في المفتوح كـآمن إذ فيـه الالتبـاس، ولا يكره ذلك نحو "ايمان" "واوتوا" لعدم الالتباس.

قال المحقق الجعبري: والقصر والمد من [زيادات][5] القـصيد، وكـذا لأبي شامة قبله.[6]

قال: ولم يذكر صاحب التيسير غيره، أي غير التوسط وذكـره أيـضا أبو علي الأهوازي وغيره.

---

(1) ابن الباذش – الإقناع في القراءات السبع 475/1.

(2) أبو الطاهر إسماعيل بن خلف بن سعيد النحوي الأندلسي صاحب كتاب العنوان والاكتفاء إمام عالم، توفي سنة 455 هـ – غاية النهاية 164/1 رقم الترجمة 763.

(3) أبو شامة – إبراز المعاني من حرز الأماني ص 113.

(4) الشذائي أحمد بن نصر بن منصور المقرئ المتوفى سنة 370هـ أو 373 أو 376 – معرفة القراء 258/1، والنشر 135/1.

(5) [في أ، ج [زيادة].]

(6) برهان الدين الجعبري – كنز المعاني الورقة 79/ب مخطوط خزانة ابن يوسف رقم 55.

قال الجعبري: وظاهر عبارة الناظم ترجيح القصر حيث ذكره أولا، ثم نص عليه آخرا[1].

قلت: ذكره أولا في قوله وما بعد همز ثالث أو مغير، فقصر وآخرا في قوله، وابن غلبون طاهر بقصر جميع الباب. قال: وقولا. وعبر في الأول بالذكر وفي الثاني بالنص لدخول ورش تحت عموم قوله: فقصر أي لجميع القراء، وليس العام نص في إفراده، وإنما هو ظاهر فيها بخلاف قوله: وابن غلبون طاهر البيت، فإنه خاص بورش فكانت دلالته على القصر لورش بالنصوصية كما [تقرر][2] ذلك في فن أصول الفقه.

ثم قال الجعبري: ويليه التوسط لتنكيره[3].

قلت: يعني حيث عبر عنه بالفصل في قوله: ووسطه قوم والفعل في قوة النكرة حسبما [تقرر][4] في النحو، والتنكير قد يكون للتقليل.

ثم قال: والمد أقلها لأن قد مع المضارع تفيد التقليل.

قلت: جعله أقل مما قبله، لأن قد مع المضارع أدل على التقليل من التنكير، قال: وهو أشهر عند المصريين.

قلت: وقد مر من كلام الحافظ وغيره أن الأشهر عند المصريين انما هو التوسط.

---

(1) كنز المعاني في شرح حرز الأماني – الورقة 79/ب مخطوط خزانة ابن يوسف رقم 55.

(2) [في ج [تقدر].]

(3) كنز المعاني في شرح حرز الأماني – الورقة 79/ب مخطوط خزانة ابن يوسف رقم 55.

(4) [في ج [تقدر].]

قال أبو الفضل ابن المجراد[1]: والتوسط هو المشهور لأنه هو الذي رواه أبو يعقوب والعمل على رواية أبي يعقوب[2].

قلت: يعني بقوله: رواه أبو يعقوب، أي في رواية عامة المصريين عن أبي يعقوب، وإلا فقد روى عنه أبو الحسن طاهر بن غلبون القصر حسبما قدمنا من كلام الحافظ وتفسير الأستاذ الصفار[3]، على أن الفاسي[4] زعم أن ابن غلبون إنما اعتمد في إنكار المد على رواية البغداديين.

قال: فأما المصريون فإنهم رووا التمكين عن ورش انتهى[5].

وما قدمنا عن مكي أنه أخذ بالإشباع فمعناه أنه يجيزه وأنه رواية صحيحة عنده ومختاره القصر.

قال: ترك المد هو الاختيار لإجماع القراء على ذلك إلا نافعا، ولإجماع [الرواية][6] عن نافع على ذلك إلا المصريين هذا معنى كلامه.

---

(1) أبو الفضل ابن المجراد تقدمت ترجمته.

(2) إيضاح الأسرار والبدائع الورقة 51/ب.

(3) تقدمت ترجمته برقم (504) ص: (99) من هذا الكتاب.

(4) جمال الدين محمد بن حسن المغربي الفاسي المقرئ نزيل حلب له شرح للشاطبية، توفي سنة 656 هـ - معرفة القراء 53372.

(5) إيضاح الأسرار والبدائع الورقة 51/ب.

(6) [في ج [الروات].]

ما ورد من الخلاف في الممدود والمقصور على المشهور

وتحصل من هذا كلـــه: أن القصر والتوسط والإشباع أوجه ثابتـــة عـــن ورش من طريق أبي يعقوب وليس من طريق غيرها إلا القصر.

ويريد هذا أيضا أعني أنها أوجه لورش من طريق الأزرق.

[قال][1] **ابن الجزري في تقريب النشر:** وأما إذا كان الهمز قبل حـــرف المد وذلك نحو **ءادم**، و**أتى**، ورءا[2] و**أولي**[3] و**أوتي**[4] **ويؤوده**[5] و**ايمان** و**إي وربي**[6] **ووراءي**[7]، فإن لورش من طريق الأزرق في ذلك المد والقصر والتوسط، فبالمد قرأنا من طريق العنوان والتبصرة والكـــافي والهدايـــة والهـــادي والتجريـــد وغيرها. وبالتوسط قرأنا من طريق التيسير والتلخيص لابـــن بليمـــة[8] والـــوجيز، وبالقصر قرأنا من طريق التذكرة والشاطبي والإعلان انتهى[9].

---

(1) [ما بين [...] من أ، أما بقية النسخ ففيها [فقول].]

(2) الآية (22) من سورة الأحزاب.

(3) الآية (11) من سورة المزمل.

(4) الآية (136) من سورة البقرة.

(5) الآية (255) من سورة البقرة.

(6) الآية (53) من سورة يونس.

(7) الآية (13) من سورة آل عمران.

(8) الحسن بن خلف ابن بليمة تقدمت ترجمته في الصفحة 351 من هذا الكتاب.

(9) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري 7/146 مخطوط الزانة الحسنية رقم (1096) مجموع.

ولا يصح أن يقال إنها طرق في قراءة ورش، بمعنى أن بعضهم يقول: ليس لورش إلا القصر ولا يصح عنه غيره. وآخر يقول: ليس له إلا التوسط ولا يصح عنه غيره.

وكذا يقول في آخر الإشباع: **نعم** بالنسبة إلى أبي الحسن بن غلبون المشار إليه في قوله: وابن غلبون طاهر إلى قوله وقولا. يصح أن يقال في مد حرف المد المتأخر عن الهمز لورش طريقان، طريق ابن غلبون أن ليس لورش إلا القصر لأنه كان يمنع المد وينكر ويجعل القول به وهما وغلطا. ويقول: ورشا بالقصر أي يجعله قولا له، ويمنع أن يكون المد قراءة له. ويقول إنما ذلك على إرادة التحقيق وإعطاء اللفظ حقه فتوهم ذلك إشباعا.

وقال الجعبري: على قوله وقولا وجعل ورشا قائلا به وهما أو غلط من نسب غيره إلى ورش على حد قراءة يعقوب ﴿أَن لَّن تَقُولَ ٱلْإِنسُ﴾[1]، وحمل المد فيه على طريقة الترتيل والتجويد.

وهذا التأويل بعيد لضبط رواية المد صح من الكنز وطريق الأكثر إنها كلها أوجه ثابتة عن ورش من طريق أبي يعقوب، وإنكار الحافظ للإشباع هو من جهة التوجيه لا من جهة الرواية، والله تعالى أعلم وبه التوفيق ولا رب غيره انتهى[2].

قلت: فكلامه والحمد والله موافق للنصوص التي شرحنا بها كلام الناظم حرفا بحرف.

قول: وبعدها الهاء عائدة على الهمزة المتقدمة قبل والعامل في الظرف فاقصر.

---

[1] الآية (5) من سورة الجن.

[2] كنز المعاني لبرهان الدين الجعبري الورقة 87/أ مخطوط خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 55.

المجراد: العامل محذوف تقديره وما جاء بعدها من حروف المد واللين[1]، و[قاله][2] ابن مسلم وابن عبد الكريم[3].

وقال الوارثيني: متعلق باقصر، ثبتت: فعل ماض والفاعل مضمر يعود على الهمزة المتقدمة، أو تغيرت فعل ماض معطوف على ثبتت وأو للتنوع، والفاعل نضنر بعود على الهمزة المتقدمة، والفعل معطوف على قبله، فاقصر: الفاء جواب أما وإن كان لم يذكرها لأن حذفها جائز اذا وقعت بعدها جملة طلبية، والتقدير أما أحرف المد الثلاثة إذا وقعت بعد الهمزة ثابتة أو متغيرة (36/أ) فاقصر.

اقصر: فعل أمر، والفاعل ضمير المخاطب، وعن ورش في موضع خبر المبتدأ بعده، توسط: مبتدأ، ثبت: فعل ماضي والفاعل مضمر يعود على التوسط والجملة في موضع الصفة لتوسط.

ثم قال رحمه الله:

(74) مَا لَمْ تَكُ الهمْزَةُ ذَاتَ ثِقَلِ   بَعْدَ صَحِيحٍ سَاكِنٍ مُتَّصِلِ

(75) فَإِنَّهُ يَقْصُرُهُ كَالقُرْآنِ   وَنَحْوِ مَسْئُولاً فَقِسْ وَالظَّمْآنِ

لما تكلم على أصل تقدم الهمز أخرج منه سبعة ألفاظ على مذهب من وسط باب **ءامن** لأنه المذكور في قوله: وعن ورش توسط ثبت، وهي القرآن ونحوه، وياء **اسرائيل** وألف التنوين وايت، وبابه ويواخذ وعادا الأولى **وءالن** معا، وعند الشارح ثمانية لعده **ءالن** في الموضعين وكذا عند الشراح [ماعدا][4] المنتوري فتمد مد الصيغة فقط من غير زيادة.

---

(1) إيضاح الأسرار والبدائع الورقة 52/أ .

(2) [في ج [قال].]

(3) ابن عبد الكريم: تقدمت ترجمته.

(4) [في ب [ما عدى].]

قوله: ما لم تك الهمزة الخ، نعت على جهة التأكيد لأن الهمزة كله ثقيل، فالصحيح أنه احترز من المعتل نحو **سوءات**[1]، **جاءنا**[2]، **النبيئين**[3]، سواء كان مدا أو لينا نص عليه مكي وظاهر الحصري عدم استثناءه حيث قال: وليس بحرف المد والساكن احترز [به][4] من نحو **مئاب**[5]، **متكئين**[6] **مستهزءون**[7]، ومتصل احترز [به][8] من نحو من **ءامن**، **قل أوحي**[9] والقيد الأخير ليس هو في كلام الشاطبي.

الجعبري: وقد استدركه بمثاله أو ليس ساكنا عنده انتهى[10].

وعلى الأخير اقتصر المنتوري فقال: وذكر الاتصال لا يُحتاج إليه ولا أعلم أحد ذكره غيره. لأن الساكن الصحيح المنفصل قبل الهمزة لا يوجد في قراء ورش بسبب نقله حركة الهمز إليه ووقع منه في القرآن خمسة ألفاظ، اثنان مع الألف، وثلاثة مع الواو، **القرآن**، **الظمآن**، **مذءوما**[11]، مسؤولا[12]،

---

(1) الآية (26) من سورة الأعراف.

(2) الآية (19) من سورة المائدة.

(3) الآية (61) من سورة البقرة.

(4) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(5) الآية (29) من سورة الرعد.

(6) الآية (31) من سورة الكهف.

(7) الآية (14) من سورة البقرة.

(8) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(9) الآية (1) من سورة الجن.

(10) كنز المعاني في شرح حرز الأماني الورقة 87/ب من مخطوط خزانة ابن يوسف بمراكش.

(11) الآية (18) من سورة الأعراف.

(12) الآية (34) من سورة الإسراء.

مسئولون[1]، ولا خلاف في قصرها بين الأئمة، وقد نص على ذلك الداني في جامع البيان والاقتصاد والتمهيد [والتعريف][2] وإرشاد المتمسكين والتلخيص والموجز.

وقال في التيسير وإيجاز البيان: وأجمعوا على ترك زيادة التمكين إذا سكن ما قبل الهمزة، وكان ذلك الساكن غير حرف مد ولين[3].

المنتوري: وبالقصر قرأت ذلك على جميع من قرأت عليه وبه آخذ[4].

قال الحلفاوي: ذكر الناظم الخلاف في الأربعة الأخيرة وأن القصر في الأولى وكذا ذكر غيره، وقد سمعت بعض المحققين يقول: الخلاف موجود في الجميع إلا في الواو الساكنة [قبلها][5] همزة كائنة بعد صحيح ساكن متصل انتهى[6].

قلت: بل صرح به الجعبري عند قول الشاطبي: وبعضهم يواخذكم الخ، فقال: يفهم من قوله: وبعضهم أن المتقدم مستثنى للكل وليس كذلك لأن الصقلي لم يستثن شيئا انتهى[7].

وقول الحلفاوي أيضا: في الواو الخ ظاهر.

---

(1) الآية (24) من سورة الصافات.

(2) [في ج [والتقريب].]

(3) شرح الدرر للمنتوري الورقة 146/ب والتيسير ص: 30-31.

(4) المصدر نفسه.

(5) [في أ [بعدها].]

(6) شرح الدرر للوامع للحلفاوي الورقة 1/15 من نسخة الخزانة الحسنية رقم 6064 الرباط.

(7) إبراز المعاني من حرز الأماني لأبي شامة ص: 117.

الجعبري: الإطلاق [من غير تخصيص][1] والله أعلم[2].

قال في الدر النثير: اتفق الإمام[3] والشيخ[4] والحافظ[5] في هذا [القسم][6] وأما إذا كان الساكن قبل الهمزة حرف لين والذي في القرآن منه **المـــؤودة**[7] **وسوءاتكم**[8]، **وسوءتهما**[9]، لا غير نص الحافظ في إيجاز البيان أن التمكــين فيه مطرد، وسوى بينه ما إذا كان قبل الهمزة حرف مد، وكذا مــذهب الــشيخ فـــأما الإمام فكلامه مثل كلام الحافظ في التيسير، وذلك أنـــه قـــال: إن كـــان الساكن قبل الهمزة غير حرف مد ولين فليس أحد من القراء يمده.

وهـــذا يقتضي التسوية بين حرف اللين والحرف الصحيح ثم لم يذكر في التمثيل إلا **القرآن**، و**الظمآن** و**مسئولا** و**مذءوما** كما فعل الحافظ، لكـــن [لا][10] يلزم أن يكون التمثيل محيطا بجميع ما في الباب فيقتضي ذلك أن الواو الثانيـــة في **الموءودة** والألف في **سوءات** لا يزاد في مدهما على ما يستحقان بأنفسهما إلا أن الحافظ نص في إيجاز البيان علي التمكين الزائد في **الموءودة** **وسوءات**

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(2) كنز المعاني من حرز الأماني لبرهان الدين الجعبري الورقة 87/ب من مخطوط خزانة ابن يوسف بمراكش 55.

(3) الإمام هو ابن شريح تقدمت ترجمته.

(4) الشيخ هو مكي بن أبي طالب القيسي تقدمت ترجمته برقم 348 ص: 68.

(5) الحافظ هو أبو عمرو الداني تقدمت ترجمته.

(6) [في د [الاسم].]

(7) الآية (8) من سورة التكوير.

(8) الآية (26) من سورة الأعراف.

(9) الآية (26) من سورة الأعراف .

(10) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

وكذلك نص الإمام على الزيادة في ألف سوءات، فبقى الموعودة غير مستثنى، والظاهر أنه بغير الزيادة عند مثل **مذءوما** و**مسئولا** انتهى[1].

وقال في الاقتصاد: لا خلاف بين أهل الأداء في ترك تمكين نحو **والقرآن** و**مسئولا**.

وقد اختلف أهل الأداء في تمكين ذلك، إذا كان الساكن ياء أو واوا أو ألفا نحو **الموءودة** و**سوءاتهما** و**النبيئين** وشبهه[2].

قال في الإقناع: واستثنوا من ذلك إذا كان ما قبل الهمزة حرفا ساكنا صحيحا نحو **القرآن** و**الظمآن** و**مسئولا** و**مذءوما** وما شبهه، **فإن** كان الساكن معتلا، فذكر عثمان بن سعيد أن أهل الأداء اختلفوا، فمنهم من مد ومنهم من قصر، وذلك نحو **النبيئين** و**سوءاتهما** و**الموءودة** أعنيْ واو مفعول نحو ذلك.

قال: وكان [شيخنا][3] أبو القاسم[4] وأبو الفتح[5] لا يرا التمكين[6].

قال في النشر: واتفق أصحاب المد والتوسط عن الأزرق على استثناء ما كان قبل الهمزة فيه ساكن صحيح في كلمة واحدة نحو **القرآن** و**مسئولا** ولم يستثنوا ما كان حرف مد أو حرف لين نحو **جاءنا** و**النبيئين** و**سوءاتهما**[7].

---

(1) الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير باب المد والقصر رقم 1592 مجموع 6 الخزانة الحسنية.

(2) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 146/ب.

(3) [ولعلها [شيخانا] لأن النساخين غالبا ما يكتبون الألف محذوفة.]

(4) أبو القاسم هو خلف بن إبراهيم خاقان وتقدمت ترجمته.

(5) أبو الفتح هو فارس ابن أحمد، تقدمت ترجمته.

(6) الإقناع لابن الباذش 472/1.

(7) النشر في القراءات العشر 334/1-335.

وقال في التعريف: ما لم يقع قبل الهمز ساكن غير حرف مد ولين[1].

وقال مكي في الكشف ما العلة (36/ب) في ترك المد؟

فالجواب: أنه جمع بين اللغتين[2].

وقيل أيضا: لما كان يحسن النقل ومعه لا يكون مدا البتة، فنواه وحكم به وإن لم يستعمله.

وهذا الأخير قاله المهدوي في الشرح وابن مطرف في الإيضاح وابن أجروم في روض المنافع.

وقال القيجاطي: هو الصحيح من التعليلين ويلزم على هذا أن لا يمد مع صريحه **من ءامن** بالأحروية[3].

وأجاب في الكشف بالانفصال والاتصال وأما الآخرة والأولى ونحو فإنه في تقدير المنفصل لأنك تحذفها ويستقيم الكلام بخلاف الراء من **القرآن** مثلا لاسيما والأصل التنكير.

قال في التحفة:

ما لم تك الهمزة في [الأماكن][4]	**بعد صحيح ذي اتصال ساكن**
فإنه يقصره مقدرا	**سقوط همزة بنقل قدرا**
كنحو مسئولا ونحو القرآن	**ما لم تقف مشمما أو بالإسكان**
فالمد مع دين لكل يجري	**بالطول والتوسيط ثم القصر**
ولم يجب قصرا وجود النقل	**في نحو من آمن فز بالنقل**

---

[1] التعريف في اختلاف الرواة عن نافع لأبي عمرو الداني ص: 247/246.

[2] الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب 48/1.

[3] شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 146/ب.

[4] في د [الإمكان].

فـــإن للهمـــزة فـــي المنفصـــل حـــالا بهـــا [تظهـــرا][1] فلتنجـــل
إذا قد يصوغ الهمز قبل القـف فـي من آمـــن امنـــع راء قـــرآن تفـــي
فحــذفهـــا أو غـــل فـــي المتصـــل من حـــذفهـــا فـــي ذلك المنفصـــل[2]

القول في الممدود والمقصور والمتوسط على المشهور

قال الشارح[3]: وهذا القصر إنما هو في حال الوصل وفي الوقف بالروم.

وأما إن وقفت بالسكون أو بالإشمام فالزيادة سائغة بالإشباع والتوسط، ونقله ابن عبد الكريم والمجراد[4].

قال القيسي في الأجوبة المحققة:

ومـــن مـــد اسرائيـــل كـــان كهذه كذا الحكم في القرآن يجري كما يجري
أبو الأزهر[5] الراوي عن العل ورشهـــم [يمد][6] القرآن قال هـــذا أبو عمـــرو
وقولـــة مـــن مـــد القرآن غريبـــة ولم نرو هذا عن شيوخ ولـــم نقـــر[7]

ما: ظرفه مصدرية والعامل فيها ثبت في البيت قبله، والتقدير مد عدم كون الهمزة بعد صحيح الخ، تك: علامة جزمه السكون في النون المحذوفة للتخفيف.

---

(1) [في ج [تظاهرا].]

(2) التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار الأبيات 344 إلى 351 الورقة 19/أ من مخطوط خاصة.

(3) الشارح تقدمت ترجمته.

(4) محمد بن مجمد المجراد تقدمت ترجمته.

(5) أبو الأزهر عبد الرحمن تقدمت ترجمته برقم (425) صفحة (26).

(6) [في ب، د [يمد].]

(7) الأجوبة المحققة: الأبيات 26، 27، 28 من الفصل العاشر، الوقف على باقي الحروف، نسخة خاصة بخزانة امزوضة ضواحي مراكش.

وقال المبرد[1]: علامة الجزم حذف النون لشبهها بنون العلامة.

وقال أبو علي الفارسي[2]: حملا على حروف العلة، انظر ابن عبد الكريم فإن أتى بعدها ساكن لم تحذف عند سيبويه إلا ضرورة.

قال الشاعر:

أنشده الجوهري[3] **في الصحاح:**

إذا لم تك الحاجات من همة الفتى فليس بمغن عنك عقد [الرتائم][4][5]

قال الجمهور[6]: حذفها شاذ وأجازه يونس[7] من غير ضرورة فحذفها الناظم، إما ضرورة وإما على من أجازه.

وفي الكافية:

ويك في يكن [أجزمـا لم تصل][8] **بساكن والحذف نزرا قد نقل**[9]

---

(1) المبرد محمد بن يزيد أبو العباس إمام العربية ببغداد في زمنه وأحد أئمة الأدب والأخبار، ولد بالبصرة وتوفي ببغداد من كتبه: "الكامل" و "المقتضب" وغيرهما، توفي سنة 286هـ - ترجمته في وفيات الأعيان 484/1، تهذيب التهذيب 350/9، تذكرة الحفاظ 189/2، والأعلام 144/7.

(2) أبو علي الفارسي الحسن بن أحمد إمام النحوي المشهور. روى القراءة عن أبي بكر بن مجاهد من كتبه التذكرة والحجة في شرح سبعة ابن مجاهد توفي سنة 377 هـ - غاية النهاية 206/1 - 207 رقم الترجمة 951.

(3) إسماعيل ابن حماد الجوهري تقدمت ترجمته.

(4) [في ج [الترائم].]

(5) الصحاح للجوهري ج 2190/6 فصل الكاف ط 2 بيروت.

(6) الجمهور أغلب النحاة ومنهم يونس بن حبيب والبرد محمد بن يزيد وأبو علي الفارسي.

(7) يونس ابن حبيب تقدمت ترجمته.

(8) [في هـ [اجزم المتصل].]

(9) شرح الكافية الشافية لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك ج 1 ص 420 تحقيق د.عبد المنعم- ط دار المأمون للتراث.

فإذا لم يلقها ساكن جاز حذفها وإثباتها وكلامهما فصحيح ورد في القرآن.

قال في الخلاصة: ومن مضارع لكان منجزم [تحذف نون][1] الخ[2].

وأنشد في الصحاح:

كانـــي لم أكـن فيهـــم وسيطـــا ولم تكن نسبتي في ءال عمرو[3]

والهمزة: اسم تك، ذات نعت للهمزة، فإنه: الفاء جواب شرط محذوف تقديره فإن كان كذلك، فإنه يقصره، وضميره عائد على حرف العلة قاله المنتوري.

---

(1) [ما بين [...] من ج.]

(2) لم أقف عليه إلا في شرح الدرر للمنتوري الورقة 146 ب.

(3) المصدر نفسه.

القول في الممدود وياء اسرائيل

وقال المجاصي والمرسي وابن عبد الكريم: عائد على الساكن، ونحو: معطوف على القرآن، قاله المنتوري والمجاصي[1].

الحلفاوي: والتحقيق عطف على الجار لا على المجرور[2].

ثم قال رحمه الله:

(76) **وياء اسرائيل ذات قصر   هذا الصحيح عند أهل مصر**

أخبر أن ياء **اسرائيل** حيث وقع صاحبة قصر أي لا يزاد فيها كما يزاد غيرها نحو **إيمان**، وعبر بالقصر عن الزيادة، واحترز بالياء عن الألف وهو تأكيد وإلا فهو معلوم من الأصل فتكون الياء في **اسرائيل** كالياء في **إسماعيل**.

وهذا هو الموضع الثاني.

وقال في الحرز: سوى ياء **اسرائيل**[3].

وقد نص الداني على قصر ياء **اسرائيل**.

قال في كتاب رواية ورش من طريق المصريين: ولم يمكن الياء زيادة في **اسرائيل** حيث وقع[4].

قال في التيسير: واستثنوا **اسرائيل** حيث وقع فلم يزيدوا في تمكين الياء فيه[5].

---

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 146/ب.

(2) شرح الدرر اللوامع للحلفاوي الورقة 15/أ من نسخة الخزانة الحسنية رقم 6064.

(3) إبراز المعاني من حرز الأماني لأبي الدمشقي ص 117.

(4) شرح الدرر اللوامع بن عبد الملك المنتوري الورقة 147/أ.

(5) التيسير في القراءات السبع لأبي عمر الداني ص: 39-40.

القول في الممدود: وياء اسرائيل

قال في الدر النثير: واعلم أن استثناء اسرائيل مما اختص به الحافظ دون الشيخ والإمام[1].

وقال في الموجز: مثل التيسير (37/أ)[2].

قال في إيجاز البيان: وبذلك قرأت[3].

قال وفي قوله: هذا الصحيح إشعار بالخلاف وهذا باعتبار الأئمة.

وقول الداني: استثنى المصريون لا يوهم أن غير المصريين لم يستثنه لأن المد مع تقدم الهمز إنما ثبت [عن][4] أصحاب أبي يعقوب، وهو المصريون فالاستثناء عنهم انتهى[5].

وتابعه الشراح بأسرهم.

ويظهر من كلام ابن الجزري في تقريب النشر: وجود الخلاف مطلقا[6].

ونصه واختلفوا في استثناء كلمة **اسرائيل** حيث وقعت فاستثناها صاحب التيسير ومن تبعه كالشاطبي وغيره، ولم يستثنه غيره بل نص على مده صاحب العنوان[7] والهادي[8] والهداية[9] والكافي[10] وغيرهم انتهى[11].

---

(1) الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير في باب المد والقصر رقم 1592 مجموع 6 الخزانة الحسنية.
(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 147/أ.
(3) المصدر نفسه.
(4) [في أ ج [من].]
(5) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 147/أ.
(6) تقريب النشر الورقة 9 وما بعدها مخطوطة خاصة لدي مصورة منها.
(7) ذكره أيضا المنتوري في شرحه الدرر الورقة 147/أ.
(8) المصدر نفسه.
(9) المصدر نفسه.
(10) المصدر نفسه.
(11) المصدر نفسه.

قال في الإقناع: وذكر الأهوازي عن ورش في **اسرائيل** المد[1].

[قال][2] وهو مذهب أبي محمد مكي لأنه لم يستثنه.

[المنتوري: لم يستثنه][3] في التبصرة والموجز ونص عليه بالمد في التنبيه.

وقد وقفت على المد للأهوازي في المفردات، **وقد نص** عليه جماعة من المصنفين بالمد[4].

وقال في جامع البيان: وروى المصريون عن ورش عن نافع **اسرائيل** بمد أوله وقصر آخره، قالوا: وكان يمده استحسانا[5].

قلت: وقولهم الخلاف باعتبار الأئمة لا يحتاج إليه لأنه شرط سلوك مذهب الداني.

فقوله: هذا الصحيح أي باعتبار الرواية ومقابله الاستحسان، يؤيده ما في جامع البيان[6].

المنتوري: وبالقصر قرأت ياء **اسرائيل** على جميع من قرأت عليه[7].

وذكر في الاقتصاد والتمهيد وإرشاد المتمسكين والتلخيص: القصر[8].

---

(1) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 472/1.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(4) ذلك في شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 147/أ.

(5) المصدر نفسه.

(6) المصدر نفسه.

(7) المصدر نفسه.

(8) المصدر نفسه.

تنبيـــه: ذكر أبو عبد الله الخراز[1] ومـــن تبعـــه كـــابن عبـــد الكـــريم والمجاصي وأبي وكيل[2] والمنتوري وغيرهم، أن حكم ياء **اسرائيل** في الوقف كحكم ما سكن عند إرادة الوقف بالإسكان [أو][3] بالإشمام، فتجوز فيها الثلاثـــة الأوجه المذكورة في الوقف.

وخالف في هذه المسألة أبو عبد الله بن أجروم قائلا لا يجوز فيه إلا الطبيعـــي كما في الوصل لأنه إنما ترك مد الياء في الوصل [خوفا][4] من أن يجمع فـــي كلمة واحدة بين مدتين مع كونه أعجميا، وهذا بعينه موجود في الوقف.

قال : وقد سألت عن ذلك شيخنا أبا القاسم بن الطيب الضرير[5]، فقـــال: ما هذا نصه، وأما مد **القـــرآن** في الوقف وما أشبهه مما يترك ورش مده فـــي الوصل، فإنه يجري فيه ما يجري في غيره من حروف المد في الوقـــف، لأن اختلافهم في مده مبني على الاعتداد بما يسكنه الوقف، هل يجـــري الـــسكون العارض مجرى الأصل أم لا؟ انتهى[6] [كلامه.

---

(1) أبو عبد الله محمد بن الخراز تقدمت ترجمته.

(2) أبو وكيل ميمون الفخار صاحب التحفة هو ميمون بن مساعد المصمودي، مقرئ من أهل فاس وبها وفاته سنة 816 هـ من كتبه "نظم الرباط" في الفقه والتحفة في القراءات – ترجمته في الضوء اللامع 194/10، والأعلام 342/7.

(3) [في ج، د [وَ].]

(4) [في ب، د [خوف].]

(5) أبو القاسم بن الطيب الضرير هبة الله بن سلامة البغدادي المفسر صاحب الناسخ والمنسوخ المشهور، إمام حافظ توفي سنة 410 هـ – غاية النهاية 351/2 رقم الترجمة 3771.

(6) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الله الملك المنتوري الورقة 147/أ.

قال: فانظر كيف ساوى بين **القرآن** و**الظمآن** و**اسرائيل** والقياس يوجب ما تقدم من التفصيل والله اعلم انتهى][1] كلام ابن أجروم[2].

واستظهره أبو الفضل السلوي مقلدا له فقط والله أعلم.

قال الداني في إيجاز البيان: فكأن ورشا اكتفى في بيان همزة هذه الكلمة لكثرة دورها وتكررها بزيادة التمكين للألف قبلها عن زيادة التمكين للياء بعدها[3].

وقال في جامع البيان: نحوه[4].

وقال في إيجاز البيان: إذ في أحد التمكينين من مراد البيان والإشباع ما فيها معا. فاكتفى بالأول عن الثاني[5].

فإن قيل: لم خص بالقصر؟

قيل: جمعا بين اللغتين.

فإن قيل: لم خصص هذا الموضع؟

قيل: من وجهين، إما لثقلة، وإما لاجتماع مدتين.

فإن قيل: التعليل باجتماع مدتين ينتقض **بالنبيئين** ونحوه.

قيل: هذا خفيف عربي وذلك ثقيل عجمي.

فإن قيل: لم خص بقصر الثاني دون الأول.

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(2) البارع لابن أجروم.

(3) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 147/أ.

(4) المصدر نفسه.

(5) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 147/أ.

قيل: لأن الثقل وقع بالثانية أو لكونها في الفرع لأن الأصل مد الألف أو الياء مقدم سببها والألف مؤخر وهو أقوى.

قلت: وحجة القصر أيضا رعاية لمن قرأه بحذف الياء رأسا رواها النحاس[1] عن أبي يعقوب ورواها ابن شنبوذ وحكاها الكسائي[2].

وأشار إلى هذا في الإقناع[3].

قال الجاديري: لكن ياء **اسرائيل** [يقصر][4] للتعاليل[5].

قال في التحفة:

وياء اسرائيل أيضا يقصر ... لثقله وجمع مد يكثر
لكن في وصل وفي روم ومع ... وقف واشمام ثلاثه تقع
قصر واشباع توسط على ... ما مر من حكم وتعليل جلا
ومن يقل مستفهما شيخا عرف ... لم خصص الياء قاصر دون الألف؟
فقل مجيبا ياء مد فرع ... وألف أصل فساغ القطع
للفرع أو قل سبب اليا قدما ... وسبب الهاوي مؤخر نما
إذ أجمعوا عليه فهو الأقوى ... يبقى وفي الأخير خلف يروى
أو أن حرف الياء ثانيا وقع ... والثقل بالثاني كما الهمز يقع
ياء النبئين على المشهور ... ليست كاسرائيل في التفسير(37/ب)
اذ لفظ اسرائيل في التعريب ... اثقل للعجمة والتركيب
وكثرة الحروف والأوصاف ... ثلاثة للجمع لا تضاف[6]

---

(1) النحاس إسماعيل بن عبد الله تقدمت ترجمته.

(2) علي بن حمزة الكسائي المقرئ تقدمت ترجمته.

(3) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 472/1.

(4) [في ب [تقصر].]

(5) نظم الجادري (النافع في أصل حرف نافع) الورقة 222 من نسخة مخطوطة خاصة.

(6) التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار الأبيات رقم 352 إلى 362 الورقة 19/أ من مخطوطة خاصة.

وياء: مبتدأ، اسرائيل: مضاف إليه لا ينصرف [للعلمية][1] والعجمة، ذات: خبر، هذا: مبتدأ، الصحيح: خبر، وعند: متعلق بالصحيح، ومصر: لا ينصرف للتأنيث والتعريف لأنه اسم بلد، وصرفه المصنف للضرورة، وصرف ما لا ينصرف للضرورة جائز لا مولد من غير خلاف.

ثم قال رحمه الله:

(77) وألف التنوين أعني المبدلة   منه لدى الوقوف لا تمد له

هذا الموضع الثالث أخبر أن الألف المبدلة من التنوين لا تمد لورش، وتسميتها به مجاز وتسامح لإضافتها إليه، والإضافة تقع بأدنى سبب نحو **ماء**[2] وخطأ[3] ملجأ[4].

---

[1] [في ب [العلمتين].]

[2] الآية (22) من سورة البقرة.

[3] الآية (92) من سورة النساء.

[4] الآية (57) من سورة التوبة.

القول في الممدود: ألف التنوين المبدلة

[قال الداني في الاقتصاد: فأما الوقف على قوله: ماء وغثاء وجفاء، وشبه ذلك فبغير تمكين لأن تلك الألف عارضة إذ هي عوض من التنوين فلا تثبت إلا في حال الوقف لا غير][1][2].

المنتوري: ولا خلاف إنه لا يزاد فيه على حرف المد، وقد نص على ذلك الداني في الاقتصاد والتمهيد وإرشاد المتمسكين وإيجاز البيان والتلخيص وكتاب رواية ورش من طريق المصريين وفي جامع البيان[3].

المنتوري: وبالقصر قرأت ذلك في الوقف على جميع من قرأت عليه وبه آخذ[4].

وقال في الإقناع: واستثنى جميعهم الألف المبدلة من التنويه لأن الألف عارض في الوقف [وقياس][5] مد أو تمن في الابتداء أن يمد جفاء في الوقف[6].

قال في الدرر النثير: ومن ذلك الألف المبدلة من التنوين في الوقف[7].

ذكر الحافظ في جامع البيان وغيره: ترك الزيادة ووافقه الشيخ والإمام.

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري، الورقة 147/أ، 147/ب.

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 147/ب.

(4) المصدر نفسه.

(5) [في هـ [وقيوس].]

(6) الإقناع في القراءات السبع الباذش 473/1.

(7) الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير باب المد والقصر: باب ألف الاثنين المبدلة.

وقال في تقريب النشر: وكذلك استثنوا ما كانت الألف فيه مبدلة من التنوين وقفا نحو: دعاء وماء وهزؤا وملجأ[1].

تنبيه: لم يذكر هذه المسألة في حرز الأماني ولا في التيسير، وقد يوجد في النهر ما لا يوجد في البحر.

قال في الكنز: استدراك يستثنى أيضا، الألف المبدلة من التنوين لعروضه وقفا ذكره ابن شريح[2].

قال في التحفة:

وألف التنوين إن وقفتا فيها كماء هزؤا قصرتا
لورشهم أيضا لكونها بدت عارضة من نونه قد أبدلت[3]

ثم قال:

وشذ مده كمد الأصل لورشهم [المدرى][4] بهذا الفضل[5]

وقال الجاديري:

وقف بقصر خطأ وبابه كملجأ[6]

---

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 147/ب.

(2) كنز المعاني لبرهان الدين الجعبري الورقة 87/ب من مخطوط خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 55.

(3) البيتان رقم 363 و 364 من التحفة لأبي وكيل الفخار الورقة 20/ب من نسخة مخطوط خاصة.

(4) [في ب، د [المدرا].]

(5) البيت رقم 367 من التحفة لأبي وكيل.

(6) نظم الجادري (النافع في حرف نافع) الورقة 222 من نسخة مخطوطة.

فائـــدة: يتكرر كثيرا في كتب أهل الأداء، الحـــافظ والإمـــام والـــشيخ، فالحافظ الداني، والإمام ابن شريح والشيخ أبو محمد مكي.

[قلـــــت][1]:

وابن شريـــح بالإمـــام يعـــــرف　　　والمكي بالشيخ لـــديهـــم يوصــــف

وقال القيسي:

اذا قلت: قال الشيـــخ مكي مرادنا　　　ولابـــن شريـــح الامـــام تـــأمـــل

تنبيـــه: فإن كانت الألف أصلية وذهبت في الوصل لساكن، لقيها نحـــو **رأى القمر**[2]، **ورأى الشمس**[3] **وتراءا الجمعان**[4] **وتبوءو الدار**[5] فلابد مـــن إجرائها على ما تقدم، قاله الشارح وتابعوه.

قال في إيجاز البيان: فإن كانت الألف أصلية وذهبت في الوصل لساكن لقيها نحو رأى **القمر**، ورأى **الشمس**، و**فلما تراءا الجمعان.**

وشبهه ووقف على الكلمة مفردة لم يكن بد من زيادة التمكين لأن الألف من نفس الكلمة، وذهابها في الوصل عارض[6].

وقال في الاقتصاد: وأما الوقف على قوله **تراءا الجمعان ورأى القمـــر** وشبهه، فالقياس يوجب التمكين، لأن تلك الألف أصلية، وعدمها فـــي الوصـــل عارض ونحوه في التمهيد وإرشاد المتمسكين[7].

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(2) الآية (77) من سورة الأنعام.

(3) الآية (78) من سورة الأنعام.

(4) الآية (61) من سورة الشعراء.

(5) الآية (9) من سورة الحشر.

(6) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 147/ب.

(7) المصدر نفسه.

قال في الإقناع: فأما **تراءا الجمعان** و**رأى القمر** و**تبوءو الدار**، وبابه ممدود في الوقف لأن سقوط حرف المد في الوصل هو العارض[1].

قال في الكنز: قال مكي: ولا يجري ألف التنوين مجرى **رأى القمر** و**تراءا الجمعان** و**تبوءوا الدار** لأن [أصلها][2] الثبوت وحذفها عارض[3].

وقال في الدر النثير: فأما الوقف على **رأى القمر** من قوله: **رأى القمر** ونحوه و**تراءا الجمعان**، فبالزيادة في المد ذكره الحافظ في إيجاز البيان في التمهيد وغيرهما والشيخ في كتاب الكشف[4].

وقال في التحفة:

والألف المحذوف وصلا استقر ... لأصله في الوقف في رأى القمر
فمد أصلي وقصر الفرع ... وجه يسوغ عندنا في [الشرع][5][6]

وقال القيسي في فصل الوقف على حروف المد واللين (38/أ):

وأما حروف المد فالحكم واضح ... كيميني وفي قالا ويرجوا فبالقصر
على نحوه أمتا مع غثاء فقف لهم ... بمد طبيعي فقد فزت بالأجر
لورش نئا جاء ودعائي كئامنوا ... وبالقصر قالون روى عن أولي الحجر[7]

---

(1) الإقناع لابن الباذش 474/1.
(2) [في أ [أصله].]
(3) كنز المعاني لبرهان الدين الجعبري الورقة 87/ب مخطوط خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 55.
(4) الدر النثير والعذب النمير باب المد والقصر ألف التنوين مخطوطة رقم 1592 مجموع 6 الخزانة الحسنية.
(5) [في أ [الشعر].]
(6) التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار البيتان 365 و 366 الورقة 20/ب نسخة من مخطوطة خاصة.
(7) الأجوبة المحققة لأبي عبد الله القيسي فصل في الوقف على حروف المد واللين، مخطوطة خاصة بخزانة المدرسة النحلية بمزوضة ودائرة شيشاوة وإقليم مراكش.

أي فإذا وقفت على نحو **جاءو** و**دعائي** إلا فرارا، أبائي إبراهيم فبالتوسط على المشهور، فتفطن لهذه النكتة.

وألف: مبتدأ.

وقال المرسي: معطوف على ياء **اسرائيل**[1].

الحلفاوي: وفيه نظر[2] أعني فعل مضارع والفاعل ضمير المتكلم وهو الناظم، المبدلة: مفعول بأعني، منه: متعلق بالمبدلة، والضمير عائد على التنوين، ظرف مكان، والعامل فيه المبدلة، ويحتمل أن تكون بمعنى في كقوله تعالى: **لدى الحناجر**[3] وعليه شرح الخراز، **ويحتمل** لأن تكون بمعنى عند كقوله تعالى: **لدا الباب**[4].

وعليه شرح المجاصي وابن عبد الكريم والوارثيني وأجانا.

لا تمد: لا: نفي، تمد: فعل مضارع مبني للمفعول والمفعول الذي لم يسم فاعله مضمر يعود على الألف قاله: المنتوري المجاصي وابن عبد الكريم وصاحب الطرر.

المجراد: لا: نهي، وتمد: فعل مضارع مبني لما لم يسم فاعله مجزوم بالنهي[5].

---

(1) لم أقف على كلامه هذا في كتاب لـه إلا مذكورا عند المنتوري في شرح الدرر الورقة 147/ب وعند الحلفاوي والمجاصي في باب المد والقصر من الألف المبدلة في شرحيهما للدرر، والقصر من الألف المبدلة في شرحيهما للدرر .

(2) شرح الدرر اللوامع للحلفاوي الورقة 17/أ.

(3) الآية (18) من سورة غافر.

(4) الآية (25) من سورة يوسف.

(5) إيضاح الأسرار والبدائع الورقة 54/ب و55/أ.

وذكر أجانا: الأول وزاد وجها آخر وهو أن قال: لا: ناهية، وتمد: فعل مضارع مجزوم، فيجب تسكين آخره، فيجتمع ساكنان، فيحرك الثاني إما بالكسر على أصل التقاء الساكنين، وإما بالفتح تخفيفا، وأما بالضم اتباعا.

ثم قال: ويروى لا تمد[1].

[في نحو رد الفتح والكسر ورد كذاك الاتباع أتاك مستند][2]

له: متعلق بلا تمد، والهاء عائدة على ورش قبل هذا قاله:المنتوري والمرسي والمجاصي وابن مسلم وابن عبد الكريم والوارثيني والجملة في موضع خبر المبتدأ والتقدير غير ممدودة له، والجملة المعترضة بين المبتدأ والخبر بيان لألف التنوين.

---

(1) لم أقف على ما قاله أجانا في كتاب له إلا ما وفقت عليه في شروح الدرر كما في شرح المنتوري في باب القول في الممدود والمقصور من الورقة 47/ب وما بعدها، وشرح المجاصي في نفس الباب المودع في خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 105 وإيضاح الأسرار والبدائع في نفس الباب من الورقة 55 أ فما بعدها.

(2) [ما بين [...] وجد على هامش ب، ج.]

القول في الممدود والمقصور ما كانت الهمزة فيه مجتلبة الابتداء

ثم قال رحمه الله:

(78) وما أتى من بعد همز الوصل   كـايت لانعدامـه في الوصـل

هذا الموضع الرابع أخبر أن ما كانت الهمزة فيه مجتلبة للابتداء نحو **أوتمن**[1]، **إيذن لي**[2]، **إيتنا**[3] غير ممدودة لورش، وهو معطوف على البيت قبله، كأنه قال: وما أتى من بعد همز الوصل لا تمد [له][4] وعند المجراد في حيز النهي كما مر في إعرابه.

وهذا في الابتداء لوجودها فيه، وأما في الوصل فلا وجود لها البتة، وحققها الناظم كما فعل الشاطبي إشعارا ذلك.

قال الداني في إيجاز البيان: فأما الابتداء بألفات الوصل اللواتي بعدهن حرف مد [المبدل][5] من همزة ساكنة نحو قوله: **اوئتمن، ايت بقرآن**[6]، **ايتوا صفا**[7]، وشبهه فإن التمكين الزائد في ذلك ممتنع لكون ألف الوصل عارضة إذ لا توجد إلا في حال الابتداء لا غير[8].

---

(1) الآية (283) من سورة البقرة.
(2) الآية (49) من سورة التوبة.
(3) الآية (71) من سورة الأنعام.
(4) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]
(5) [في ج، هـ [مبدل].]
(6) الآية (15) من سورة يونس.
(7) الآية (64) من سورة طه.
(8) التيسير في القراءات السبع لأبي عمر الداني ص 38-40.

قال في التيسير: وأجمعوا على ترك الزيادة إذا سكن ما قبل الهمزة الخ.

وكذلك إذا كانت الهمزة مجتلبة للابتداء نحو **أؤتمن**، **ايت بقرآن**، وا**يـذن لي** وشبهه[1].

قال في الدر النثير: اعلم أن الذي ورد من هذا في القرآن ثلاثة ألفاظ وهي **أؤتمن** في البقرة و**إيذن لي** في التوبة **وايت** [حيث][2] ورد نحو **ايت بقرآن**، **ايتوا صفا**، **ايتوني بكتب**[3].

مذهب الحافظ: في هذا كله ترك الزيادة[4].

وذكر الشيخ والإمام: الوجهين.

وقال الشيخ: وكلا الوجهين حسن، وترك المد أقيس[5].

وقال في الكنز: هو كل حرف مد وقع بعد همزة الوصل في الابتداء، ولم يستثنه الحصري وكذا مكي، وذكر في الكافي وجهين[6].

قال في الاقتصاد: فأما الابتداء بقوله **أؤتمن**، و**ايت بقرآن**، وشبهه مما في أوله همزة وصل وبعدها همزة الأصل مبدلة حرف مد بغير تمكين، لأن همزة الوصل عارضة إذ لا تثبت إلا في حال الابتداء بالساكن لا غير فاعلم ذلك[7].

---

(1) **المصدر** نفسه.
(2) **في** ب، ج [حيثما].
(3) **الآية** من سورة الأحقاف.
(4) **التيسير** ص 39.
(5) **شرح** الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري، الورقة 147/ب.
(6) **كنز المعاني** في شرح الأماني للجعبري الورقة 87/ب من مخطوط خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 55.
(7) **شرح** الدرر للمنتوري الورقة 147/ب.

وقال في جامع البيان والتمهيد: نحوه[1].

وقال في التلخيص: ولا أعلم خلافا بين أصحابنا في ترك إشباع المد لذلك[2].

قال في الإقناع: واستثنى بعضهم ما الهمزة فيه مجتلبة للابتداء نحو **اوتمن، ايت بقرآن، ايذن لي** وشبهه فلم يمد[3].

وذكر أبو محمد مكي أن منهم من يمد ويعامل اللفظ، قال: وترك المد أقيس، ولم يذكر أبو عمرو سوى ترك المد[4].

وقال ابن الجزري: وكذلك اختلفوا في استثناء ما وقع حرف المد فيه بعد همزة الوصل، و[ذلك][5] حالة الابتداء نحو **أؤتمن، إيتوني**، [فنص][6] على استثناءه صاحب التيسير ومن تبعه.

ونص على الخلاف فيه صاحب الكافي[7] والهادي[8] والتبصرة[9] ولم يتعرض له في الهداية[10] ولا العنوان[11] ولا التجريد[12].

---

(1) المصدر نفسه.

(2) المصدر نفسه.

(3) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 473/1.

(4) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 147/ب.

(5) [في أ [كذلك].]

(6) [في د [نص].]

(7) لابن شريح أبي الحسن الذي تقدمت ترجمته.

(8) لابن سفيان تقدمت ترجمته.

(9) مكي بن أبي طالب تقدمت ترجمته برقم (348) ص: (68).

(10) المهدوي الذي تقدمت ترجمته.

(11) أبو الطاهر إسماعيل بن خلف بن سعيد الأندلسي النحوي المقرئ الأنصاري مؤلف كتاب العنوان والاكتفاء ت 455هـ - غاية النهاية 164/1 ت 764.

(12) لابن الفحام الذي تقدمت ترجمته برقم 1371 ص: 248.

المنتوري: وبالقصر قرأت على جميع من قرأت عليه وبه آخذ[1].

وقد ذكر مكي وابن شريح وغيرهما: الخلاف عن ورش في الابتداء بذلك.

ونقله في اللئالي وكذا المجراد وجميع الشراح وليس سقوطها كسقوط الهمز بالنقل في نحو **من ءامن** ونحوه، لأن هذه في نية التحقيق والنقل عارض وهمزة الوصل سقوطها في الوصل لازم على [القياس][2].

واعلم أنه ليس في قول الناظم همز الوصل (38/ب) وفي الوصل ايطاء وإنما هو تجنيس مماثل [فالأول][3] بمعنى همزة الوصل، والثاني بمعنى الاتصال.

---

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 147/ب.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

(3) [في د [فالأولى].]

القول في الممدود والمقصور وفي يؤاخذ الخلاف

قال في التحفة:

لذاك أقصر بعد همز الوصل — في الابتداء لفقده في الوصل[1]

وقال الجاديري:

وبعد همز الوصل — لعدمه في الأصل[2]

وما: مبتدأ، وهي موصولة بمعنى الذي، والفعل بعدها صلتها، وهي مرفوعة بالعطف على قوله: وألف التنوين والتقدير، وألف التنوين لا تمد له، وما أتى من بعد همز الوصل لا تمد له أيضا، لانعدامه: متعلق بالخبر المحذوف، وهو لا تمد له، والهاء عائدة على همز الوصل، في الوصل: متعلق بانعدامه.

ثم قال رحمه الله:

(79) وفي يواخذ الخلاف وقعا — وعادا الأولى وآلن معا

ذكر الخلاف في هذه المواضع الثلاثة وهي تمام السبعة المتقدمة، فبدأ بيواخذ، أي من أخذ [بالمد][3] عن الأزرق في باب تقدم الهمز له الخلاف في يواخذ حيث وقع وبأي لفظ ورد.

قال الشارح: وأما يواخذ فذكر فيه أبو عمرو في إيجاز البيان القصر وذكر: أنه إجماع من أهل الأداء، واليه ذهب شريح ومكي رحمهما الله، على أن ظاهر قول أبي عمرو في التيسير والاقتصاد المد إذ لم يستثنه فيهما.

---

(1) التحفة في القراءات لأبي وكيل ميمون الفخار البيت 368 الورقة 20/ب.

(2) نظم الجادري (النافع في أصل حرف نافع) الورقة النسخة المخطوطة.

(3) [في ج [بالهمز].]

وباعتبار مجموع النصين ذكر الناظم عفى الله عنه هذا الخلاف، واعتمادا على قوله الشاطبي وبعضهم يواخذكم انتهى[1].

قال في الكنز: أي وبعض نقل كمكي والمهدوي والداني في الإيجاز واستثنى **يواخذكم** حيث وقع[2].

قال في الدر النثير:

قال الحافظ في المفردات: ما نصه وكلهم لم يزد في تمكين في قوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ [3]، و لا تُؤَاخِذْنَآ [4]﴾ وبابه.

وقال ابن الجزري في التقريب النشر: واتفقوا على استثناء **يواخذ** حيث وقع[5].

وما ذكر في الشاطبية من الخلاف فيه فوهم[6].

المنتوري: لا خلاف في قصره، نص على ذلك الداني في جامع البيان والتلخيص، وكتاب رواية ورش من طريق المصريين[7].

---

(1) كلام الشارح لم أقف عليه ومعناه في إبراز المعاني لأبي شامة ص 118 حيث قال وقال أبو عمرو الداني في كتاب الإيجاز: أجمع أهل الأداء على ترك زيادة تمكين في قوله: يواخذكم، ولا تواخذنا ولا يواخذكم الله (الأنعام - البقرة) حيث وقع ...الخ

(2) كنز المعاني لبرهان الدين الجعبري الورقة 87/ب من مخطوط خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 55.

(3) الآية (225) ومن سورة البقرة.

(4) الآية (286) من سورة البقرة.

(5) تقريب النشر لابن الجزري الورقة 15 مخطوطة خاصة في خزانة الأخ العلمي حسن بسلا.

(6) إبراز المعاني من حرز الأماني لأبي شامة الدمشقي ص: 117.

(7) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 148/أ.

وقال في إيجاز البيان: وأجمع أهل الأداء على ترك زيادة التمكين في قولـــه: ﴿لا يُؤَاخِذُكُمُ، ولا تُؤَاخِذْنَآ وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ﴾[1] حيث وقع[2].

وإنما ذكر الناظم في **يؤاخــذ** الخلاف والله أعلم، اعتمادا منه على قــول الشاطبي في قصيدته[3]، فذكر قصر هذا الموضع عن بعضهم، فدل ذلك علـــى أن فيه خلافا كالمواضع الأخر، وليس فيه خلاف، بل قصره اجماعا كما تقدم، ولعل الشاطبي رحمه الله لما [رأى][4] الداني لم يذكره في التيسير وذكره فـــي غيره ظن أن فيه الخلاف لذكره والله أعلم، وقــد ذكــر مكـــي فـــي التبــصرة[5] والكشف[6] وابن سفيان[7] في الهادي[8] والمهداوي في الهداية[9] وشرحهـــا[10].

---

(1) الآية 61 من سورة النحل.

(2) المصدر نفسه- شرح الدرر للمنتوري الورقة 148/أ.

(3) قال الشاطبي في حرز الأماني:

((وما بعد همز الوصل إيت وبعضهم ** يؤاخذكـــم الآن مستفهمـــا تـــلا))

إبراز المعاني ص: 117.

(4) [في ج [رءا].]

(5) التبصرة في القراءات لمكي بن أبي طالب القيسي ص: 61.

(6) الكشف عن وجوه القراءات لمكي بن أبي طالب 52/1 – 53.

(7) ابن سفيان تقدمت ترجمته.

(8) ذكره المنتوري في شرحه على الدرر، الورقة 148 / ب.

(9) المصدر نفسه.

(10) المصدر نفسه.

والتحصيل[1]، وابن عبد الوهاب في المفيد[2]، وكفاية الطالب[3]، وابن شريح في الكافي[4]، والتذكير[5] والمفردات[6]، وابن مطرف في الإيضاح[7]، وابن شفيع[8] في التنبيه[9] والإرشاد[10] والحصري في قصيدته[11] وابن مهلب في التبيين[12].

وابن البانش في الإقناع[13] و[النجعة][14][15] وابن الطفيل[16] في الغنية[17] وابن هشام في التلخيص[18]، وابن [عتيق][19][20] في الموجز[21]، وابن محمد

---

(1) ذكر المنتوري في شرحه على الدرر الورقة 148/ب.
(2) المصدر نفسه.
(3) المصدر نفسه.
(4) المصدر نفسه.
(5) المصدر نفسه.
(6) المصدر نفسه.
(7) المصدر نفسه.
(8) بن شفيع تقدمت ترجمته برقم 1126 صفحة 240 من هذا الكتاب.
(9) ذكره المنتوري في شرحه على الدرر الورقة 148/ب.
(10) المصدر نفسه.
(11) البيت رقم 54 من المنظومة الحصرية الورقة 616 من نسخة مخطوطة.
(12) ذكره المنتوري في شرحه على الدرر الورقة 148/ب.
(13) المصدر نفسه.
(14) [في ج، د [التجعة].]
(15) المصدر نفسه.
(16) ابن الطفيل تقدمت ترجمته.
(17) ذكره المنتوري في شرحه على الدرر الورقة 148/ب.
(18) ذكره المنتوري في شرحه على الدرر الورقة 148/ب.
(19) [في ج [عتق].]
(20) ابن عتيق تقدمت ترجمته برقم 971 ص: 179.
(21) المصدر نفسه.

القرطبي[1] في مختصره[2]، وابنه أبو بكر[3] في أرجوزته[4]، وابن القصاب[5] في تقريب المنافع[6]، والجعبري في قصيدته[7]، وابن أبي خالد[8] في جامع المنافع[9]، وابن عبد الملك[10] في الاعتماد[11]، وأبو أسود[12] في مختصره[13]، وابن الحاج[14] في درر المنافع[15] عن ورش في **يؤاخذ** و ما جاء منه القصر خاصة.

القيجاطي: لا خلاف في قصر يؤاخذ[16].

وما ذكره الشاطبي وابن بري من الخلاف فيه [عن ورش][17] فخطأ.

---

(1) ابن محمد القرطبي تقدمت ترجمته برقم 110 ص: 203

(2) ذكره المنتوري في شرحه الدرر الورقة 148/ب.

(3) أبو بكر لابن محمد القرطبي تقدمت ترجمته برقم 1138 ص: 205.

(4) ذكره المنتوري في شرحه على الدرر الورقة 148/ب.

(5) ابن القصاب تقدمت ترجمته برقم 1053 ص: 190.

(6) ذكره المنتوري في شرحه على الدرر الورقة 148/ب.

(7) المصدر نفسه .

(8) ابن أبي خالد لم أقف على ترجمته في المظان التي رجعته إليها.

(9) ذكره المنتوري في شرحه على الدرر الورقة 148/ب.

(10) ابن عبد الملك لم أقف على ترجمته.

(11) ذكر المنتوري في شرحه على الدرر الورقة 148/ب.

(12) أبو أسود لم اقف على ترجمته.

(13) ذكر المنتوري في شرحه على الدرر الورقة 148/ب.

(14) ابن الحاج المعروف بالبلفيقي أبي البركات تقدمت ترجمته.

(15) ذكره المنتوري في شرحه على الدرر الورقة 148/ب.

(16) ذكر ذلك تلميذه المنتوري في شرحه على الدرر – الورقة 148/أ.

(17) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

قلت:

قصر يواخذ بالإجماع وصف وعاد الاولى وءالن [اختلف][1][2]

الحلفاوي: ذكر الحافظ أن القصر في **يواخذ** إجماع من أهل الأداء. وظاهر الاقتصاد ومختصره المد لم يستثنيه فيهما وأعني بمختصر الاقتصاد التيسير انتهى[3].

قال في الإقناع: فأما **يواخذكم** فقد ذكر القراء أنه خالف أصله فيه فلم يمد[4].

قال مكي: وليس هو مخالفة للأصل، لأن ما منعته علة أن يجري على أصله فليس بمخالف للأصل، وذكر في **يواخذكم** أنه على قراءة من خفف الفاء[5].

[**وقال في اللئالي:** ومن يستثنه فله أن يجيب بأن الواو على تلك اللغة مبدلة من الهمزة أيضا][6] من أخذ، ولا يعرف أهل اللغة ءاخذ انتهى[7].

قال المهدوي في الشرح: وعلته في مخالفته أصله، أن الياء لزمت الكلمة حتى صارت من جملتها. فصار التسهيل لازما لعدم انفصال الياء مما بعدها، إذ لا يمكن الوقف عليها. فلما لزم البدل وجب ترك المد **ونحوه** لابن عبد الوهاب في المفيد، زاد ابن أجروم وصار هذا كالنقل المتوهم في القرآن أعني لزوم التغيير.

---

(1) [في ب [وصف].]

(2) هذا البيت من نظم المنصف رحمه الله.

(3) شرح الدرر اللوامع للحلفاوي الورقة 17/أ، من نسخة الخزانة الحسنية رقم (6064).

(4) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 473/1.

(5) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش.

(6) [ما بين [...] من ج.]

(7) اللئالي الفريدة في شرح القصيدة للفاسي باب الممدود الورقة 41 من نسخة الخزانة الحسنية رقم 6973.

وحجة من مد أجراه مجري سائر الفصل بين النقل في القرآن والبدل في **يواخذ** إنها أبدلت، وبقي بدلها فهو يقوم مقامها، والنقل لم تبق هي ولا بدلها[1].

قال في التحفة:

وفي يواخذ الخلاف يذكر كمثل هذه على ما فسروا
الهمز في الأولى وءالن مضى بالنقل في الأخرى بواو عوضا(39/أ)
فبتى الخلف على اعتدادنا ببدل والنقل في اسنادنا
ذو القصر معتد بنقل وبدل وبدل يلزم حرف الياء اتصل
مثل لزوم النقل لاتصال را في لفظ قرآن لذاك قصرا
أو أن لا أصل له في الهمز فهو من واخذ دم في عز
ومن روى المد فلا يعتد في كلها ووصل يا لم يبدو
اذ هو حرف زائد قد يفصل وليس الرا في القرآن تفصل[2]

قوله: وعادا **الأولى** ذكر الخلاف فيه [تبعا][3] للشاطبي على عادته.

قال الداني في التلخيص: عند ذكر المستثنى من هذا الفصل وزاد بعضهم **عادا الأولى** في النجم، فلم يزيدوا في تمكين الواو[4].

وقال في إيجاز البيان: نحوه[5].

---

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 148/أ - الهداية في وجوه القراءات السبعة لأحمد بن عمار المهدوي باب المدود الورقة 15 من نسخة الخزانة الحسنية رقم 1524.

(2) التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار: الأبيات 370، 371، 372، 373، 374.

(3) [في ب [تابعا].]

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 148/أ.

(5) المصدر نفسه.

القول في الممدود والمقصور: عادا الأولى

وقال في كتاب رواية ورش من طريق المصريين، وأما عادا الأولى فإني آخذ له بزيادة التمكين وتركه.

قلت: ولم يستثنه في الاقتصاد ولا في التيسير[1].

وقال ابن الجزري: واختلفوا في استثناء **عادا الأولى** في النجم، فنص على استثناءه في التبصرة[2] والهادي[3] والكافي[4] والهداية[5] وجامع البيان[6]، ولم يستثنها في التيسير ولا في التجريد، وأجري الخلاف في الشاطبية والمفردات والإيجاز[7].

قال في الإقناع: فأما **عادا** في النجم، فقد ذكر القراء أنه خالف أصله فلم يمد[8].

قال مكي: وليس هو مخالفة للأصل لأن ما منعته علة أن يجري على أصله، فليس بمخالفة للأصل[9].

قال في الدر النثير: **قال الحافظ في المفردات**: وزاد بعضهم **عادا الأولى** في والنجم، فلم يزيدوا في تمكين الواو، ووافق الإمام على ترك الزيادة وكذلك الشيخ[10].

---

(1) المصدر نفسه.
(2) التبصرة لمكي ص 87، 88.
(3) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 148/أ.
(4) المصدر نفسه.
(5) المصدر نفسه.
(6) المصدر نفسه.
(7) المصدر نفسه.
(8) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 1/ 473.
(9) الكشف عن وجوه القراءات لمكي بن أبي طالب القيسي 52/1.
(10) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 148/أ.

قال الجعبري: واستثناه مكي والمهدوي والداني في الإيجاز[1].

قال القيجاطي: واعلم أن **عادا الأولى** في الوصل مقصورة لورش، ولا يجوز مدها لأنه لما حرك لام التعريف بحركة الهمز واعتد بها حين أدغم فيها التنوين صارت الحركة كاللازمة، فيسقط المد، إذا لا يمكن أن تنو الهمزة، إذ الحركة كاللازمة وإنما تنو الهمزة إذا كانت حركتها [الملقاة][2] على ما قبلها عارضة[3].

المنتوري: وبالقصر قرأت ذلك في الوصل عليه وعلى غيره وبه آخذ[4].

وعلى القصر لورش في ذلك اقتصر مكي في التنبيه[5]، والتبصرة[6]، والكشف[7]، وابن سفيان في الهادي[8]، والمهدوي في الهداية[9] وابن عبد الوهاب في المفيد[10] وابن شريح في الكافي[11] والتنكير[12] والمفردات[13]،

---

(1) المصدر نفسه.

(2) [في أ، ج [الملقات] بالتاء المبسوطة.]

(3) نقل ذلك عنه تلميذه المنتوري في شرحه على الدرر انظر الورقة 148/أ.

(4) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 148/أ، 148/ب.

(5) المصدر نفسه.

(6) التبصرة لمكي بن أبي طالب القيسي ص 87 – 88.

(7) الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها 1 / 51 – 52.

(8) ذكره محمد بن عبد الملك المنتوري في شرحه على الدرر اللوامع الورقة 148/ب.

(9) المصدر نفسه.

(10) المصدر نفسه.

(11) المصدر نفسه.

(12) المصدر نفسه.

(13) المصدر نفسه.

وابن البياز[1] في النبذ [النائية][2][3]، والحصري في قصيدته[4]، وابن مهلب في التبيين[5]، وابن البانش في الإقناع[6]، وابن عتيق في الموجز[7]، وابن عبد الملك[8] في الاعتماد[9] والاقتصاد[10].

قلت[11]: وإليه أشرنا:

وقل عادا الأولى بقصر لورشهم	**بذا أخذ [الأعلام][12] قد قاله ملا**
وحجة ادغام تنوين جرى	**بلام ورعي عارض عندهم علا**
بذا صرح المكي بكشف وتبصرة	**كذلك في التنبيه أيضا له خلا**
وكافي شريح ثم تذكرة له	**كذاك المفردات القصر فيها تأصلا**
وهادٍ هداية مفيد وموجز	**وفي الاقتصاد قل والإقناع أعملا**
وفي نبذ والاعتماد بقصرها	**وللحصري الأسنا بتبيينها جلا**[13]

حجة من قصره أنه اعتد بحركة اللام، وجعلها كاللازمة نحو قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا لِّيُضِلُّواْ [14]، و مَآءٌ لَّكُم[15]﴾، فلم يمدوا

---

[1] المصدر نفسه.
[2] [في أ [القاصية]، و ج [النامية].]
[3] ذكره محمد بن عبد الملك المنتوري في شرحه على الدرر اللوامع الورقة 148/ب.
[4] البيت رقم 55 من المنظومة الحصري.
[5] المصدر نفسه.
[6] المصدر نفسه.
[7] المصدر نفسه.
[8] المصدر نفسه.
[9] المصدر نفسه.
[10] المصدر نفسه.
[11] [ما بين [...] لا يوجد في ج.]
[12] [في ب [الإمام].]
[13] هذه الأبيات من نظم المصنف رحمه الله.
[14] الآية (30) من سورة إبراهيم.
[15] الآية (10) من سورة النحل.

واوها لذلك، ويقوي اعتدادهم بحركة اللام إدغامهم [فيه][1] التنوين، والإدغام لا يكون إلا في المتحرك.

وحجة من مده اعتبار الأصل وعدم الاعتداد بالعارض إذ الأصل فيه الأولى بإسكان اللام وهمزة بعدها، فراعى كونه مهموزا في الأصل، ولم يعتبر النقل فيه ولاشك أن مده ضعيف، رواية وتعليلا، أما الرواية فجماعة من العلماء لم يذكروا إلا القصر لا غير كما تقدم نقله، وأما التعليل فضعيف أيضا، لأن إدغامه التنوين في اللام دليل الاعتداد بالعارض، فمده يؤدي إلى الاعتداد وعدم الاعتداد في فور واحد، وهذا فيه ما فيه.

قال ابن أجروم: يجب أن لا يختلف في ترك المد في **عادا الأولى** في الوصل لصحة الاعتداد بالعارض انتهى[2].

يعني [حين][3] أدغم فيه التنوين.

ونحوه في الكشف[4].

تنبيه: خرج بقيد **عادا** نحو **الآخرة** (39/ب) **والأولى**.

الجعبري: تفصيل إطلاقهم استثناءها يعم الوصل والابتداء وتعليلهم يقتضي أن يكون الحكم في الوصل وفي الابتداء بحذف الهمزة، أما في الابتداء بها فلا، إمكان تقديرها[5].

---

(1) [ما بين [...] من أ، د أما باقي النسخ ففيها [فيها].]

(2) ذكر محمد بن عبد الملك المنتوري في شرحه للدرر الورقة 148/ب.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(4) الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها 52/1.

(5) كنز المعاني لبرهان الدين الجعبري الورقة 87/ب مخطوط خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 55.

المنتوري: وأما الابتداء بالأولى فبإثبات الهمزة وحذفها على ما يذكر بعد [فمع][1] الإثبات أن تجري مجرى سائر الفصل لوجود الهمزة في التقدير قبل الواو، إذ اللام فيه في نية السكون بدليل ابتداءه بهمزة الوصل، ومع حذفها يجب أن تقصر لصحة الاعتداد بالحركة، وإن كانت عارضة، فالهمزة في نية العدم واللام ليست في ذية السكون بدليل عدم ابتدائه بهمزة الوصل، [فهذان وجهان ذكرهما المهدوي وغيره][2].[3].

قال ابن عبد الوهاب في المفيد: ومن ابتدأ بلام مضمومة فلا خلاف أنه لا يمد من أجل أن الحركة قد صارت لازمة، فلا تتوهم الهمزة لذلك[4].

قال ابن أجروم: وكذلك يجب أن يقال في **الآخرة**[5]، و**الازفة**[6]، و**الايمان**، وشبهه، فمن أتى بألف الوصل في الابتداء جرى عنده كالذي حققت همزته، فيمد ومن لم يأت بألف الوصل لم يمد أصلا لعدم توهم السبب انتهى[7].

ولم أر أحد من القراء نبه على هذا، **ولكنه** تغطية تعليلاتهم إلا أن يقال: هذا [تعليل بعد][8] ثبوت الرواية، فلا يلزم ما قلناه.

---

(1) [في ج [جميع].]

(2) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 148/أ و 148/ب.

(4) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 148/أ.

(5) الآية 77 من سورة آل عمران.

(6) الآية 57 من سورة النجم.

(7) ذكر ابن عبد الملك المنتوري في شرحه للدرر الورقة 148/أ.

(8) [في أ [بغير].]

وقبله جماعة منهم الخراز وابن عبد الكريم والسلوي والقيجاطي والمنتوري انتهى كلام شيخ شيخ شيوخنا سيدي قاسم الدكالي[1].

تنبيه: قال أبو شامة: يجب أن ينظر في مواضع النقل في القرآن، فما رأينا فيه أمارة الاعتداد بالعارض حذفنا همزة الوصل في الابتداء به، وما رأينا فيه أمارة عدم الاعتداد بالعارض [بقينا][2] همزة الوصل فيه ومالا أمارة فيه على واحد منهما، ففيه الوجهان المذكوران واستشكل إجراء الوجهين في كل المواضع.

وقال: هذا تحقيق البحث في ذلك إن شاء الله.

فنقول: في [مسألة][3] **عادا الأولى** ظهرت أمارة الاعتداد بالعارض في قراءة نافع، وذلك أنه أدغم في الوصل التنوين في اللام فهذه أمارة الاعتداد بحركة اللام.

---

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 148/أ.

(2) [في ج [ابقينا].]

(3) [في جميع النسخ [مسئلة].]

القول في الممدود والمقصور: ما ورد في ءالن

فإذا ابتدأ القارئ لـــه بالنقل لم يحتج إلى همزة الوصل [لأنا][1] قد علمنا أن الحركة معتد بها عنده وصلا، فانبنى الابتداء عليه انتهى[2].

قوله: وءالن معا أي الخلاف مد الألف الثانية، ولم يقيدهما بيونس لإتيانه به ممدودا على الاستفهام، [**والشاطبي** [قيده][3] بالاستفهام][4] في قوله: مستفهما تلا وخرج [بقيد][5] الاستفهام نحو ءالن، **جئت**[6]، ءالن **حصحص**[7]، فذكره في الحرز[8] بالخلاف وفي التلخيص[9] وفي إيجاز البيان[10]، وكذا في كتاب رواية ورش من طريق المصريين[11].

وذكر في جامع البيان: القصر خاصة[12].

قلت: لم يستثنه أيضا في الاقتصاد ومختصره التيسير[13].

---

(1) [في ج [لأن].]

(2) إبراز المعاني من حرز الأماني لأبي شامة الدمشقي ص 119.

(3) [في ب [قيد].]

(4) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(5) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(6) الآية (71) من سورة البقرة.

(7) الآية (51) من سورة يوسف.

(8) يعني الشاطبي في حرز الأماني عند قوله: يواخذكم الآن مستفهما تلا انظر إبراز المعاني ص: 117.

(9) المنتوري في شرح على الدرر الورقة 148/ب.

(10) المصدر نفسه.

(11) المصدر نفسه.

(12) المصدر نفسه.

(13) التيسير في القراءات السبع لأبي عمروا الداني ص 36.

وقال في الكنز: استثناه مكي والمهدوي والداني في الإيجاز[1].

وقال في الإقناع: ذكر القراء أنه خالف أصله فيه فلم يمد[2].

وقال في الدر النثير.

قال الحافظ في المفردات: وزاد بعضهم الآن في الموضعين من يونس فلم يزيدوا في تمكين [مد][3] الألف ووافقه الإمام، ولم أر للشيخ فيه شيئا انتهى[4].

قلت: [فانظره][5] مع نقل الكنز.

ابن الجزري: واختلفوا في استثناء **ءالن** في موضعي يونس فنص على استثناء موضعي يونس صاحب الهادي والهداية والكافي وجامع البيان، ولم يستثنها في التبصرة والتجويد ولا في التيسير، ونص في مفرداته وإيجازه على الخلاف فيهما[6].

[قلت][7]:

وقد صرح الكافي وهاد الهداية   كجمع البيان قصر ءالن فلتدر

---

[1] كنز المعاني في شرح حرز الأماني للجعبري الورقة 87/ب مخطوط خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 55.

[2] الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 473/1.

[3] [ما بين [...] من ج.]

[4] الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير باب المد والقصر: ما ورد في ألف مخطوط الخزانة الحسنية رقم 1592 مجموع 6 الرباط.

[5] [في ب [انظره].]

[6] النشر في القراءات العشر لابن الجزري 354/1-355.

[7] [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

[ثم قال][1]: ويأتي في ءالن بيونس بحسب الاعتداد بالعارض وعدمه، وعلى الاستثناء، وعدمه ستة أوجه ذكرتهما في بيتين:

للأزرق في ءالن ستة أوجه — على وجه ابدال [لذا][2] وصله يجري
فمد وثلث ثانيا ثم وسطن — به وبقصر ثم بالقصر مع قصر انتهى
وقال في القصيدة الحسنية — المتضمنة لقراءة نافع السنية
وأما تواخذون وءالن مكررا — بيونس في [التقدير][3] منها وفي القهر
والأولى لذى والنجم فاقر لنافع — بها دون تمكين سقيت حيا القطر[4]

فائدة: لم يستثني الصقلي شيئا من باب تقدم الهمز، وهو أبو القاسم عبد الرحمان بن أبي بكر بن أبي سعيد المعروف بابن الفحام[5] وأبو الحسن طاهر [بن عبد المنعم][6] بن غلبون[7].

قال: بقصر جميع الباب كما تقدم، والمستثنى **ءالن، ايت** من ما قبله همز محقق، **ويواخذكم** من المبدل و**ءالن** و**عادا الأولى** من المنقول.

فحجة من مد **ءالن** مراعاة للأصل وعدم الاعتداد بالعارض، أي ألفه الأولى يجب أن تكون مشبعة لا غير لعدم الاعتداد [بالعارض(40/أ) ومن اعتد يجري في الأول ثلاثة كما في باب تقدم الهمز، فإذا أخذت في الثاني [بعدم][8]

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(2) [في ج [على].]

(3) [في ب [التقرير].]

(4) من نظم المؤلف.

(5) ابن الفحام محمد بن أحمد تقدمت ترجمته.

(6) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(7) طاهر بن غلبون تقدمت ترجمته.

(8) [في ج [بعد].]

الاستثناء][1] فتجوز فيه الثلاثة جريا على القاعدة. وإن أخذ بالاستثناء فليس إلا وجه واحد وهو القصر، **وحجته** لـــه لما التقى فيه مدتان كرههما مع كونه اسما مبنيا.

الجعبري: والأولى أولى [بالثبوت لسبقها، والثقل حصل بالثانية[2].

وقال السخاوي: أبقيت الأولى][3] لتحقق سببها وهذا [يوذن][4] بأن الأولى مدت للهمزة السابقة، لا للساكن المقدر، فيجري لورش فيه الأوجـــه الثلاثـــة، وعلى اعتبار السكون لا يجري إلا المد[5].

المنتوري: فإذا أُخذ لـــه بالبدل [فتجمع][6] مدتان، مدة قبل الـــلام ومـــدة بعدها، فتمد الأولى مقدار ألفين، وتمد الثانية مقدار ألف، وبذلك قرأت على من لقيته[7].

قال ابن عبد الوهاب في المفيد: ولم تمد الألف التي بعد اللام في ءالـــن استثقالا لمدتين، فمد الأولى أولى، وإنما كانت أولى لأن الهمزة محققـــة معهـــا وهي الموجبة للمد، والثانية إنما معها حركة الهمزة، وليـــست الهمـــزة فلـــذلك قويت الأولى فاعمله[8].

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]
(2) كنز المعاني لبرهان الدين الجعبري الورقة 87/ب من مخطوط خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 55.
(3) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]
(4) [في أ [يوزن].]
(5) جمال القراء للسخاوي ج 523/2 تحقيق د.علي حسين البواب/الناشر مكتبة الخانجي- القاهرة/ 1408،12-1987.
(6) [في ج [فتجتمع].]
(7) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 148/ب.
(8) أشار إلى هذا الكلام المنتوري في شرحه على الدرر اللوامع الورقة 148/أ، 148/ب.

المنتوري: وإذا أخذ لـــه بالتسهيل بين بين، فيمد الألف التي بعد الـــلام مقدار ألفين، كما [تمد][1] ذلك في **ءالن** التي لم [تدخل][2] عليه همزة الاستفهام ولا وجه لقصرها وهذا اختيار شيخنا الأستاذ القيجاطي، وبذلك قرأت عليه وبه آخذ[3].

وقال بعض المتأخرين: وانظر إذا قريت همزة الوصل بالتـــسهيل بـــين بين، هل تمد الألف الثانية أم لا؟ وإذا قلنا بالمد هل يكون متوســـطا أو مـــشبعا على الخلاف المعروف لم أر أحدا تكلم على هذا إلا أن بعضهم ذكر أنه يقـــرأ بالإشباع من غير خلاف.

ومذهب الداني إنما هو التوسط فمن أين جاء هذا الإشباع؟ وقد علمنا أنه أنكره غاية الإنكار إلا أن يكون وجد النص فيه على رواية التسهيل في كتـــب [المكيين][4]، والشريحيين أو يكون ممن قلدهم في الإشباع في باب **ءامن** وقاس هذا على سائر الباب، وفهم أن الخلاف إنما يكون حيث تجتمع المـــدتان ولـــم تجتمعا في رواية التسهيل، ولم [يبين][5] الخلاف على الاعتداد، وعدم الاعتداد، والله تعالى اعلم انتهى[6].

قلت: فكأنه يرد ما تقدم للمنتوري.

المجراد: مد الألف الأول في **ءالـــن** هل يكون مشعبا أو متوسطا؟ فمـــن علل بكراهة الجمع بين مدتين يجب أن تمد مدا مشبعا من أجل ســـكون الـــلام

(1) [في أ [كما نمد].]

(2) [في أ [تاخذ].]

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري، الورقة 148/ب.

(4) [في ج [التمكين].]

(5) [في ب [يبق].]

(6) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري، الورقة 148/ب.

لكون الحركة فيه عارضة واللام في نية السكون، فيكون من باب ما توالت عليه سببان **كآنذرتهم** وشبهه.

وعلى الاعتداد الحركة يجب أن يكون المد فيها جاريا على حكم مد حروف المد للهمز القبلي. فيكون مده متوسطا هو المشهور إذ لا سبب للمد إلا الهمز القبلي، وأما سكون اللام فهو في نية العدم لاعتداده بحركة اللام وجعلها كاللازمة.

وقد ذكر هذه المسألة الخراز في الشرح، وقال: اللهم إلا أن تكون العلة مركبة فيكون سقوط المد بمجموعهما أعني الاعتداد بالحركة، واجتماع المدتين فيتعين التوسط والله أعلم.

ويجب أيضا على من علل باجتماع مدتين إذا وقف على **ءالن** في الموضعين أن يوقف عليه بالقصر، ولا تجري فيه الأوجه الثلاثة التي تجري في سكون الوقف لوجود العلة التي قصر لها في الوصل [وقفا][1].

وعلى الاعتداد بحركة النقل يجري فيه في الوقف ما يجري في ما سكن [للوقف][2] من الخلاف.

فتأمله ولم أر أحدا نبه على هذا وهو صحيح إن شاء الله تعالى ويعضده ما قاله ابن أجروم في **يا إسرائيل** وقفا انتهى[3].

قال بعض المتأخرين: وهذه المسألة الأخيرة ضعيفة لكونها مبنية على ضعيف، وقد تقدم وجه الضعف في ياء **اسرائيل**.

---

[1] [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

[2] [في ب، ج [في الوقف].]

[3] المص بشيء من التفصيل في إيضاح الأسرار والبدائع الورقة 57/أ، 57/ب.

وحاصل ما في **ءالن** من الوجوه لورش ولقالون ما نظمه أبو وكيل[1] في قوله:

فصل وءالن لمن يعتد	في الالف الأولى ثلاثة تبدو
والثاني مقصور اذا ما وصلا	و[السكن][2] للوقف ثلاثة جلا
هذا لورش وابن مينا مثله	في الثاني والأولى بقصر أصله
وورش لم يرر الاعتداد	مد في الأولى مشبعا وزاد
قصرا وتوسيطا على الإشباع	في الثاني وصلا أن تقف تراع
همزا وفصل ان وقفت مسكنا	وان تجز روْما كوصل بينا
فاحكم لقالون بقصر الثاني	والطول في الأول خذ بيان
وصلا وإن وقفت بالاسكان	ثلاثة تعمل في اللسان[3]

وفي **يواخذ**: متعلق بوقع، الخلاف: مبتدأ، وقع: فعل ماض والألف للإطلاق، والقافية والفاعل مضمر يعود على الخلاف (40/ب)، والجملة في موضع الخبر، و**عادا الأولى**: معطوف على **يواخذ** وهو محكي، و**ءالن** معطوف، معا: حال من **ءالن** والعامل فيه وقعا، وعلى الحال اقتصر أجانا والمطماطي[4]، وأزاد ابن عبد الكريم أو توكيد.

---

(1) أبو وكيل ميمون الفخار تقدمت ترجمته.

(2) [في أ [الساكن].]

(3) التحفة لأبي وكيل الأبيات: 378 إلى 385 الورقة 20/ب و 21/أ من مخطوطة خاصة.

(4) المطماطي تقدمت ترجمته.

القول في الممدود والمقصور: ما ورد في الواو والياء الساكنتين

ثم قال رحمه الله:

(80) والواو والياء متى سَكَنتا ... ما بين فتحة وهمز مُدَّتا

(81) له توسطا وفي سوءات ... خُلْفٌ لما في العين من فِعْلات

المنتوري: ثبت في رواية الحضرمي والبلفيقي والواو والياء، وكذا وقفت عليه بخط الناظم وفي رواية المكناسي، والياء والواو بتقديم الياء على الواو.

وهي: أولى لأن [المصنفين][1] للحرف جرت عادتهم بذكر الياء قبل الواو، وكذلك في التمثيل انتهى[2].

تكلم الناظم من أول الباب إلى هنا على حكم حروف المد واللين.

ومن هنا إلى آخر الباب على [حرفي][3] اللين فإن الياء والواو الساكنتين بين فتحة وهمزة ممدودتان لورش مدا وسطا، وذلك نحو: شيء مطلقا، كذا سوءة[4]، سوء[5]، وكهيئة[6]، واستيئس[7]، وليس في القرآن غير هذه الألفاظ، [وسوء كهيئة][8] بشرط اتصالها في كلمة واحدة كما قيده الشاطبي واعترض بعضهم على الناظم.

---

(1) [في د [الموضعين].]

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 148/ب.

(3) [في أ [حروف].]

(4) الآية (31) من سورة المائدة.

(5) الآية (167) من سورة الأعراف.

(6) الآية (110) من سورة المائدة.

(7) الآية (110) من سورة يوسف.

(8) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

وأجيب: بأن قوله: سوءات وموئلا[1] وموعودة يبين المقصود وأيضا مع الانفصال لابد من النقل فيخرجان.

وهذا نوع من المد المتصل لكنه تمم الكلام في المد باعتبار سببه بحسب الأصالة، ثم تكلم فيما ألحق به.

قوله: له توسطا أي لورش من طريق الأزرق خاصة، واقتصر عليه لشهرته، ولم يذكر في الاقتصاد [والتيسير غيره، **ونصه** في الاقتصاد][2]: وقرأ ورش وحده **على كل شيء قدير**[3] **وشيئا والسوء وكهيئة، ولا تيئسوا**[4] **وأنه لا ييئس**[5] وما أشبه ذلك إذا انفتح ما قبل الياء والواو، وأتت الهمزة بعدهما في كلمة واحدة بمد الياء والواو مدا وسطا.

وقال في التيسير: ورش يمكن الياء من **شيء** و**شيئا** و**كهيئة** وشبهه وكذلك الواو من **السوء** و**سوءة** وشبهه إذا انفتح ما قبلها، وكانا مع الهمزة في كلمة[6].

تنبيه: ذكر هذا الأصل في الاقتصاد ومختصره في البقرة، فبان بهذا أن المد عند الشاطبي من الزيادات.

قلت: واختار طاهر بن غلبون التمكين في الياء دون الواو.

---

[1] الآية (58) من سورة الكهف.

[2] [ما بين [...] لا يوجد في د.]

[3] الآية (1) من سورة الملك.

[4] الآية (87) من سورة يوسف.

[5] الآية (87) من سورة يوسف.

[6] التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص: 35، 36.

ونصه وقرأ ورش على كل شيء بتمكين الياء التي قبل الهمزة من قوله: شيء، فيكون مدا وسطا بقوته على النطق بالهمزة في هذا الاسم وحده حيث وقع لكثرته، وقرأ الباقون بغير تمكين حيث وقع انتهى[1].

قلت: الظاهر من كلامه الاقتصار على لفظ شيء فقط [فتامله][2].

قال ابن الجزري: وقد اختلف في إلحاق حرفي اللين وهما الياء والواو المفتوح ما قبلهما بحروف المد وذلك فيما إذا وقع بعدهما همز متصل أو ساكن، فروى الجمهور عن ورش من طريق الأزرق: زيادة المد في نحو شيء، كيف وقع و**كهيئة** و**سوءة** و**السوء**، واختلفوا في قدر الزيادة فذهب المهدوي وغيره إلى أنه الإشباع وهو اختيار الحصري، وأحد وجهي الكافي والشاطبية.

وذهب إلى التوسط صاحب التيسير والتبصرة والوجه الثاني في الكافي والتبصرة[3].

وقال في الإقناع: الأصل الثاني الياء والواو، إذا انفتح ما قبلهما، وأتى بعدهما همزة في كلمة واحدة، ويسميهما القراء حرفي المد نحو **شيء** و**شيئا** و**كهيئة** و**استيئسوا** و**سوءة أخي**[4]، و**سوءتكم**[5] و**سوءتكما**[6] وشبهه، فكانوا ياخذون لورش بزيادة التمكين للمد في ذلك، فمنهم من يفرط ومنهم من يتوسط.

---

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري. الورقة 149/أ.

(2) [ما بين [...] من أ، ج.]

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 149/أ.

(4) الآية (31) من سورة المائدة.

(5) الآية (26) من سورة الأعراف.

(6) الآية (20) من سورة الأعراف.

ثم قال: وكان أبو عدّ فيما حكى عنه أبو الفضل الخزاعي يمد ما جاء من لفظ **شيء وشيء** فقط غير مفرط فيه، ويقصر ما سوى ذلك وهي رواية طاهر ابن غلبون، وإنها رواية ابن سيف[1] عن أبي يعقوب، والأولى رواية النحاس[2] عنه، على أن الأهوازي ذكر عن الخرقي[3] عن ابن سيف المد في الياء والواو كما بدأنا به[4].

قال الشارح: واقتصر على التوسط لشهرته وكثرة العمل عليه وبه.

قال في كتاب التلخيص: وهو ظاهر قوله في التيسير والمفردة وبه قال محمد مكي وهو الذي يترجح عند النظر، ونقله المجراد أيضا[5].

وقال في التعريف: قرأ ورش في رواية أبي يعقوب بتمكين الياء والواو يسيرا إذا انفتح ما قبلهما وكانا مع الهمزة في كلمة واحدة نحو قوله: **على كل شيء قدير**، ومن ألحق **شيئا وكهيئة الطير والسوء وسوءة أخي** وشبهه.

وقرأ الباقون وورش في رواية عبد الصمد والأصبهاني بغير تمكين في جميع القرآن[6].

المنتوري فاعلم أن المد في هذا الباب هو من رواية(41/أ) أبي يعقوب الأزرق عن ورش خاصة. نص على ذلك الداني في جامع البيان والتمهيد والتعريف وإرشاد المتمسكين وإيجاز البيان والتلخيص والموجز وعلى ذلك اقتصر في الاقتصاد والتيسير[7].

---

(1) ابن سيف عبد الله تقدمت ترجمته برقم (406) ص (84).
(2) النحاس إسماعيل بن عبد الله تقدمت ترجمته.
(3) الخرقي محمد ترجمته برقم (960) ص (177) من هذا الكتاب.
(4) الإقناع في القراءات السبع لابن البانش 477/1.
(5) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 149/أ.
(6) المصدر نفسه.
(7) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 149/أ.

قال في إيجاز البيان: وبه يعني بالمد في الياء والواو المفتوح ما قبلهما، كان يأخذ أبو غانم[1] ومحمد بن علي يعني الأذفوي[2] وغيرهما.

قال: وعلى ذلك أصحاب النحاس وابن هلال[3] وغيرهم[4].

وقال في جامع البيان: وبذلك كان يأخذ أبو غانم المظفر بن أحمد بن حمدان وغيره من أصحاب النحاس وابن هلال وابن [سيف][5] وعليه عامة أهل الأداء من مشيخة المصريين[6].

وقال في التلخيص: والنص في هذا الباب كله معدوم، **وإنما** يتلقى من أهل الأداء سماعا، ويوخذ عنهم مشافهة[7].

وقال في التمهيد: ولم أجد للمد في ذلك ولا لغير المد أثر في كتاب أحد الناقلين عن ورش، ولا عن غيره وإنما نقل إلينا لفظا[8].

وقال في كتاب: اختلاف أهل الأداء عن ورش في تمكين الياء والواو المفتوح ما قبلهما، إن النص عن ورش في الوجهين جميعا معدوم، وإنما ورد عنه لفظا وأداء[9].

---

(1) أبو غانم المظفر بن أحمد بن حمدان المصري، مقرئ جليل نحوي ضابط، أخذ القراءة عرضا عن أحمد بن هلال وألف كتابا في اختلاف السبعة توفي في ربيع الأول سنة 333هـ - غاية النهاية 301/2 رقم ت 3618.

(2) الأذفوي هو محمد بن علي المصري تقدمت ترجمته.

(3) ابن هلال أحمد بن عبد الله أبو جعفر الأزدي المصري أستاذ كبير محقق ضابط توفي سنة 310هـ في ذي القعدة - ترجمته في غاية النهاية 74/1 رقم الترجمة 333.

(4) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 149/أ.

(5) [في ب [يوسف].]

(6) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 149/أ.

(7) المصدر نفسه.

(8) المصدر نفسه.

(9) المصدر نفسه.

وقال في إيجاز البيان: ولم أجد [لهذا][1] الباب أثر في كتاب أحد الناقلين عن ورش، بل أضربوا عن ذكره في كتبهم أصلا، إلا ما كان من أحمد ابن هلال وأصحابه [ممن][2] دونهم، فإنهم دونوه في كتبهم[3].

الجعبري: وممن نص على الوجهين لورش، المهدوي وابن شريح، ورجح الحصري المد لورش فيهما في قوله:

وفي مد عين ثم شئ وسوءة   خلاف جرى بين المشايخ في مصري

فقال أناس: مد متوسط   وقال أناس: مفرط وبه أقري[4]

المنتوري: وذكر الداني في التمهيد وجها ثانيا، وهو تمكينهما بزيادة طويلة كالزيادة في الياء والواو اللتين حركتهما منها.

وحكى ذلك عن أبي القاسم خلف ابن خاقان ثم قال: وهو مذهب القدماء من شيوخ المصريين[5].

المجراد: قال الصفار في جواب الخلِّ الأَوَدّ وكيفية مد الياء من **شئ** ونحوه أن ترفع وسط اللسان إلى ما يقابله من الحنك كارتفاعه، إذا لفظت بالياء من **بيت** و**غيث** ونحوهما، وتمكث ثمة بمقدار ما يحصل التوسيط، وتزيد في المكث إن كنت مشبعا **وكيفية** مد الواو من **السوء** ونحوه أن تضم شفتيك كانضمامهما إذا نطقت بالواو من **عتوا** و**شروا** ويمكث ذلك الضم بقدر ما يحصل التوسط ويزاد في المكث إن زيد في المد على ما تقدم انتهى[6].

---

(1) [في ج [في هذا].]

(2) [في ب د [فمن].]

(3) المصدر نفسه.

(4) كنز المعاني لبرهان الدين الجعبري الورقة 87/ب مخطوط خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 55.

(5) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 149/أ.

(6) إيضاح الأسرار والبدائع الورقة 58/أ.

فإن قيل: يلزم من مد الياء والواو في **شيء** و**سوء** أن يمدهما مع القبلي نحو أين وأولى.

أجيب إنهما لم يتمكنا في باب المد فلم يمدهما إلا مع قوة السبب وهو الاتصال والتأخير.

قوله: وفي **سوءات** خلف الخ، أخبر أن ورشا له الخلاف في واو ما وُوري عنهما من **سوءتهما**، **بدت لهما سوءتهما**، **ليريهما سوءتهما**، **يواري سوءتكم** بالأعراف، **فبدت لهما سوءتهما** بطه.

[**ولذا** لفظ بها بلا ضمير ليشمل المضاف إلى المثنى والمجموع.

فمن النقلة من أجراه على الأصل، ومنهم من استثناه، وقد وهم من فسر الخلاف بالمد والقصر][1].

قلت: و[قد][2] يجاب بأنه عبر بالمد عن التوسيط كما هو موجود في كلامهم، كما يعبر عن التوسط بالقصر أو باعتبار الخارج، فإن غير الناظم صرح به الشاطبي.

القول في الممدود والمقصور: ما ورد في واو سوءات

فمذهب الحافظ إجراءها مجرى [نظائرها][3] بالإشباع، كما يظهر في إيجاز البيان، وهو الذي قرأ به علي ابن خاقان[4] وفارس بن أحمد[5] أو التوسط وهو التلخيص والمفردة.

(1) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]
(2) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]
(3) [في هـ [نظرائها].]
(4) خلف بن إبراهيم الخاقاني تقدمت ترجمته.
(5) فارس بن أحمد، تقدمت ترجمته.

ومذهب مكي وابن شريح والمهدوي استثناؤه على رواية أبي يعقوب قاله الشارح وتابعوه.

والشاطبي حكى الخلاف وتبعه الناظم[1].

وذكر الداني في كتاب اختلاف أهل الأداء: عن ورش في تمكين الياء والواو المفتوح ما قبلهما[2].

وفي جامع البيان وإيجاز البيان والتلخيص: المد في واو **سوءات** وهو ظاهر قوله في الاقتصاد والتيسير والتمهيد والتعريف والموجز[3].

وذكر في إرشاد المتمسكين والتهذيب: القصر[4].

وقال في كتاب رواية ورش من طريق المصريين: وأما قوله **سوءتهما** في الأعراف وطه، فاختلف عنه في تمكينهما وتركه، وبالتمكين قرأت وبه آخذ[5].

المنتوري: وبالوجهين قرأت على بعض من لقيته وقرأته على شيخنا الأستاذ القيجاطي بالمد وبه آخذ[6].

قال في الإقناع: استثنى أبو محمد مكي وغيره **سوءتكم سوءتهما**، قال يمد ما بعد الهمزة، ولا يمد ما قبلها[7].

---

(1) إبراز المعاني في شرح حرز الأماني ص: 120.

(2) التعريف في اختلاف الرواة عن نافع لأبي عمرو الداني ص: 246 – 247.

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري نسخة الخزانة الحسنية الورقة 149/أ.

(4) المصدر نفسه.

(5) المصدر نفسه.

(6) المصدر نفسه 149/ب.

(7) الإقناع لابن الباذش 476/1 – 477 وفيه "زاد" بدل "استثنى".

قال ابن الجزري: واختلفوا في **سوءات** و**سوءتهما** و**سوءتكم** (44/ب) فنص على استثنائها في الهادي والهداية والهادي والكافي والتبصرة[1] والجمهور لم يستثنها في التيسير، ونص على الخلاف فيها في الشاطبية إلى آخر كلامه[2].

قال في الكنز: أي لورش مذهبان نقلهما الصقلي، وقد في التيسير بتمكين **سوءات** [فالقصر][3] من الزيادات وقطع الحصري بالقصر في قوله: وخالف في واو **سوءات** وفاقا لمكي[4].

قوله: لما في العين من فعلات أي لأن أصل العين التحريك، وسكنت للاعتلال.

وبيانه أن **سوءات** جمع سوءة على وزن فعلة وقياس فعلة إذا كان اسما صحيحا ثلاثيا مؤنثا أن يجمع على فعَلات بفتح العين فتقول في صفحة صفحات وفي حفنة حفنات بفتح الحاء والفاء وإذا كان معتلا واوا أو ياء، فإنها تبقى على سكونها لثقل الحركة على حروف العلة فتقول في جورة جورات، وفي بيضة بيضات، فجوزات من الواوي وبيضات من الياءي قبل حرف العلة فتحة فلا يغير لاعتلال العين، **قال تعالى:** ﴿ رَوۡضَاتِ ٱلۡجَنَّاتِۖ ﴾[5]، ﴿ ثَلَٰثُ عَوۡرَٰتٖ﴾[6]، **وقد** حركها بنو هذيل على الأصل بالفتح، ولم يستثقل لعروضها عندهم.

---

(1) التبصرة لمكي بن أبي طالب ص: 63.

(2) النشر في القراءات العشر لابن الجزري 347/1.

(3) [في أ د [بالقصر].]

(4) التبصرة ص: 63.

(5) الآية (22) من سورة الشورى.

(6) الآية (58) من سورة النور.

الصفاقسي: وقرأ الأعمش بفتح واو عورات، وهي لغة هذيل بن مدرك وبني تميم انتهى[1].

وعلى ذلك قول شاعرهم يمدح جمله أنشده ابن جني في الخصائص:

أخو بيضات رائح متأوب رفيق بمسح المنكبين سبوح[2]

بفتح الياء من بيضات، يقول جملي في سرعة سيره كالظليم[3] الذي له بيضات يسير ليلا ونهارا، والرائح من الرواح وهو الذهاب، والمتآوب من تاوب إذا جاء أول الليل، والرفيع بمسح المنكبين هو العالم بتحريكهما في السير، والسبوح حسن الجري، فكان يجب [على][4] الأصل أن تجمع **سوءة** على فعلات بفتح العين لولا استثقال الحركة على الواو ولو جمعت كذلك لتحركت الواو، فلا يكون فيها مدخل للمد.

ولما يلزم أيضا من قلب الواو والياء ألفا لتحركها، وانفتاح ما قبلها، فيقال لارات وباضات، فمن نظر إلى الأصل لم يمد ومن رعى اللفظ مد كسائر الفصل.

وقال مكي في الكشف: إنه لما اجتمع له مد حرف لين لهمزة بعده، ومد حرف مد ولين للهمزة قبله آثر مد حرف المد واللين لتمكنه على حرف اللين فمد الثاني واستغني بمده على مد الأول لقوة الثاني وضعف الأول لانفتاح ما قبله[5].

---

(1) لم أقف على كلام الصفاقسي هذا في كتاب له إلا مذكورا في هذا الكتاب.

(2) الخصائص لابن جني ح 3 ص 184 تحقيق علي النجار- بيروت- لبنان وفيه (أبو بيضات) وليس أخو بيضات كما في النص.

(3) الظليم الذكر من النعام، والجمع أظلمة وظلمات وظلمان قيل سمي به لأنه ذكر الأرض فيدحي في غير موضع تدحية – لسان العرب مادة ظلم، المجلد 12 ص: 389.

(4) [في ب، د [يحق].]

(5) الكشف عن وجوه القراء وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب القيسي 108/1-109.

وقال المهدوي في الشرح[1] **وابن مهلب في التبيين**[2] **وابن الباذش وابن الطفيل في شرحهما للحصرية**[3]: نحوه.

قال في نظم الخلاف[4]:

وقد بدا الخلف عن الروات — لنا بحرف اللين من سوءات
عن ورش الداني مده ارتضى — اعني توسطا وبالقصر قضى
له الامام الفاضل النحوي — والمهدوي وكذا المكي[5]

تنبيه: اعلم أن مذهب الحصري في ألف **سوءت** القصر ليس إلا، كالقرآن، لأنه من بابه عنده كما تقدم لنا، وقد ألغز في هذه المسألة، واسمه أبو الحسن علي بن عبد الغني الحصري وضبطه ابن خلكان بضم الحاء وسكون الصاد المهملة وبعدها راء مهملة نسبة إلى الحصر أو بيعها.

وضبطه الأستاذ أبو الحسن بن بري بضم الصاد وكان بين مولد الشاطبي وموت الحصري [50][6] سنة وتوفي سنة 488 بطنجة.

[أسائلكم][7] **يا مقرئ الغرب كله**
وما [لسؤال][8] **الحبر عن [علمه]**[9] **بد**
بحرفين مدوا ذا وما المد أصله

---

(1) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 1/476-477.
(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 149/أ.
(3) المصدر نفسه.
(4) نظم الخلاف السطر 1 الورقة 2/أ من نسخة مخطوطة خاصة.
(5) يعني مكي بن أبي طالب القيسي. انظر كتابه الكشف 1/108-109.
(6) [في ج [40].]
(7) [في د [سألتكم].]
(8) [في د [من سؤال].]
(9) [في أ [عمله].]

وذا لـــم يمـــدوه ومـــن أصلـــه المـــد

وقـــد [أتيـــا فـــي لفظـــة][1] مستبينـــة

على [بعضكم][2] تخفى وعن [مثلكـم] [3] تبـــد[4]

[الشيخ الصواب أن لو قال على غيركم تخفـــى][5]

هذا السؤال مبني على أصل ورش في باب **ءامنوا** وهو المد ما لم تكن الهمزة قبلها ساكن غير حرف مد أو لين فليس إلا القصر وأصـــل ورش فـــي حرف اللين المتصل بالهمزة إلا **سوءات** على مذهب من استثناه، فاللغز مبنـــي على قصر الواو ومد الألف، فالإشارة بقوله مدوا ذا إلى الألف الواقعـــة بعـــد الهمزة، والذي لم يمدوه ومن أصل ورش المد فيه هو الواو.

ولقد أحسن الإمام أبو القاسم الشاطبي في جوابه لـه:

عجبت لأهل القيـــروان وما حـــدوا — لدى سوءات وفي واوها (42/أ) مدوا

لـــورش ومد اللين للهمـــز أصلـــه — سوى مشرع الثنيا اذا عذب الـــورد

وما بعـــد همـــز حـــرف مد يمـــده — سوى ما سكون قبلـــه ما لـــه مـــد

وفي[همز][6] سواءت يمـــد وقبلـــه — سكون بلا مد فمـــن أين ذا المـــد؟

[إلى هنا تقرير السؤال وجوابه][7]

يقول عين الجمع فـــرع سكونهمـــا — فذو القصر بالتحريك الأصل يعتـــد

ويـــوجـــد مد الهمـــز هـــذا بعينـــه — لأن الـــذي بعـــد المحـــرك ممتـــد

---

(1) [في أ [جمعا في كلمة].]

(2) [في أ [مثلكم].]

(3) [في ب، ج [بعضكم].]

(4) الأبيات مبسوطة مع جواب الشاطبي عليها في إبراز المعاني ص: 126.

(5) [ما بين [...] يوجد في أ، ج.]

(6) [في أ [مد].]

(7) [ما بين [...] وجد على هامش ج.]

ولو لا لـزوم الـواو قلبا لحـركت بجمع بفعلات في الاسمـا له عقـد

وتحريكها واليـاء هذيل وإن فشـا فليس له فيمـا روى قـارئ عـد

وللحصري نظـم السؤال بها وكـم عليه اعتراض حين فارقـه الجـد

[أي نقول لا نسلم بأن الذي مدوه أصله القصر مطلقا، ولا نسلم بأن الذي قصروه أصله المد مطلقا، ولا نسلم بأنهم قصروه جزما][1].

ثم قال:

** ومن يعن وجه الله بالعلم فليعن عليه وان عنا به خانه الجد[2] **

أي من يقصد بكلامه وجه الله تعالى، فليساعد الطلبة عليه بتسهيله، وان أتعبهم في تحصيله بأن أغلقه فإنه نصيبه من التواب.

وأجابه الشيخ أبو إسحاق إبراهيم بن طلحة بـن البنـاني المعـروف بابن الحداد الجعبري[3] وغلظ عليه في الإنشاد فما أجاد.

الا أيهـا الاستـاذ والله راحـم وغافـر لهو ظليـم دهـركـم تشـد

وهـا أنا دافـل الـزمـان أجيبكـم فأسمع ما اسمعت قبلـي ومـن بعـد

فلفظـة سـوءات لغـزت واوهـا وذا الألف الثاني لها الزائـد الفـرد

فقلت عن الـمدات ما لمـد أصلهـا وقلت لـواو اصلهـا فتحهـا المـد

وهـذا مقـال منكـر لا محـرر وحكم بجـور حقه الفسـخ والـرد

فحقك اذ لم تعـط ذا الحـق حقـه سكت وان لم تجهر وليتك لـم تغـد

وقلت وبعض القـول عـي وعلـة على بعضكم تخفى ومن بعضكم تبـد

[فياليت][4] شعري ما دهاك وما الـذي عدا بك عن نهج هو الرشد والقصـد

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في أ، د.]

(2) هذه الأبيات مبسوطة في إبراز المعاني، لأبي شامة الدمشقي ص: 126.

(3) لم أقف على ترجمته في المظان التي رجعت إليها.

(4) [في ب [فليت].]

وهل مد إلا في ثـلاثـــة أحــرف هي الأصل يدري حكمها الحر والعبـد
لهـا امهـات هـن ولـدن مدهـا وهي لها أصـل وهـن لهــا ولـد
وهل مـد حـرف اللين ألا لكونـه يضارعهـا في الليـن اذ مـد يمتـد
وان لم يمد استغنى في الدهر كلـه عن المد فيه واستوى الوجد والفقـد
وما أصل حرف اللين في جمع بيضة وسـوءتكـم الا التحـرك لا الضـد
وذلـك رعـى من رواه لـورشنـا بقصر ومدوا سائر الحرف واعتـدوا
لكـونـه أولـى والاحــق بمـده لما قد ذكرنـا والـه لـه الحمـد[1]

وأجابه المحقق برهان الدين الجعبري:

لنعـم سـؤال القيـروانـي ملغــزا بكلمة سوءات بها [الواو][2] وما مدوا
لورش وبعد الهمـزة الالف انجلـى بمـد ولا قصـر فكيف أتـى المـد؟
نعم فتـح عين جمع الأسما أصلـوا ليمتـاز عـن وصف لإسكانـه حـدٌ
وقـد سكنـوا المعتل خشيـة قلبـه وخوف ظهور النـد ما عينـه شـدوا
والأجوف وافى عن هذيـل محركـا واذ قصدوا التحريك اعـلا لـه ردوا
فصار سكون العين في الجمع عارضا لـذا قـدروا فيـه التحريك واعتـدوا
فمن مد راعى اللفظ طـردا لأصلـه وذو القصر مستثنا وبالاصـل يعتـد
وقـد سوغـا مـد الدوائب بعـدهـا لأن الـذي من بعد دينك ممتد(42/ب)
وهـذا جـواب الجعبري أعـم مـن سؤال عن الحصري في ضمنه رشد[3]

قال في الكنز: وجه عمومه أنه فرض الكلام على وجه قـصر الـواو، وأجبت على وجهي القصر والمد ويجوز هذا في معرض التعليم.

---

(1) لم لأقف على هذه الأبيات في منظومة أو كتاب لأبي إسحاق إبراهيم بن طلحة إلا مذكورة في الفجر الساطع.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(3) كنز المعاني باب الممدود والمقصور مخطوطة خزانة ابن يوسف رقم 1/55 مراكش.

كتب بعضهم إلى المقرئ أبي الحسن شريح[1]:

أيــا راكبــا قاصــدا أرض حمـــص لســـرد النظــوم ودرس القصــص
فــامــا بلغت فســائــل شــريحــا فذلك الذي في [العلــى][2] ما نكـــص
بحرف يمــد على غير أصــل وقــد جــاء فــي قصــره أصــل نـــص
ومــا حــركت قبلـــه أحـــرف ولا جـــاء بـــدء بالمــد خـــص
ولا قبلـــه حـــــرف [مــــد][3] يرى فصيدك للعلــم أعلــى فنــص[4]

فأجابه شريح: وأبدى علة ذلك وحضر مجلسه الأديبان أبو جعفر أحمد ابن عبد الله بن هريرة القيسي [التطيلي][5] الأعمى[6]، وأبو بكر محمد بن حزم المدحجي[7].

فأجابه نظما بحضرة أبي الحسن شريح رحمهم الله أجمعين.

أما جواب أبي جعفر فقوله[8]:

اتاني رســولــك يقفــوا الصــواب فــإمــا يــعـــم وامـــا يــخــص

---

(1) أبو الحسن شريح بن محمد بن شريح الرعيني الإشبيلي إمام مقرئ أستاذ أديب محدث قرأ القراءات على أبيه وقرأ عليه عبد المنعم بن الخلوف توفي سنة 537هـ - ترجمته في غاية النهاية 325/1 رقم الترجمة 1418.

(2) [في ب [العلا].]

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(4) لم أقف على الأبيات في مصدر إلا ما هو منقول عن طريق الحفظ والسماع.

(5) [في ب [الططيلي].]

(6) أبو جعفر أحمد القيسي شاعر أندلسي نشأ في إشبيلية، لــه "ديوان شعر ط" و"قصيدة ط" على نسق مرشد بن عبدون توفي سنة 525هـ - ترجمته في: الوافي: 126/7 والفوات 126/1 والأعلام 158/1.

(7) لم أقف على ترجمته.

(8) أبو جعفر أحمد بن عبد الله الطليطلي الآنف الذكر رقم 2338 ص 457.

بعثت إلـــي بــــه خــــاتمــــا فــركبت فيـــه من العلــم فـــص
تسائــل عــن مـــد ســـوءتكـم وقد جاء في قصــره أهــل نــــص
لكــن ورشـــا رعـــى أصلــــه [فلــم][1] يتحيـــف ولــم يقتنــص
وصـــح له فتحهـــا عــن هذيـــل فلــم يستعــن بجنـــاح أخـــص[2]

---

[1] [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

[2] لم أقف على جواب أبي جعفر في نظم أو كتاب له.

القول في الممدود والمقصور: ما ورد في مد سوءات

وأما جواب أبي بكر بن حزم[1] فقوله:

ايا موجبا في [طلاب][2] [العلا][3] ليوضح من سبلها من غمص
ويا سائلا عن دقيق العلوم إليك فقد أمكنتك الفرص
فسوءتكم لم ير القصر فيها على أصل ورش لأمر ينص
لأن كان ساكنها عارضا وبالفتح من حقه أن يخص
أتاك الجواب فقم فاقتنصه فقيمة كل امري ما اقتنص[4]

وأجابه أبو الحسن بن بري رحمه الله تعالى:

نعم لم يمدوا الواو في جمع سوءة وفي ألف من بعد همزته مدوا
لأن هذيلا [تفتح][5] العين مطلقا فليس إذا في الواو ان فتحت مد
ومن قال في المعتل تسكين عينه فما أن له عن مدها وسطا بد[6]

ولعله [إلى هذا][7] يشير بقوله في بعض النسخ:

وقد ذكرت سبب الخلاف في غير هذا بكلام شاف

---

(1) أبو بكر محمد بن حزم الآنف الذكر رقم 2339 ص 457.

(2) [في أ [طالب] وفي د [طلب].]

(3) [في ب [العلم] وفي د [العلا].]

(4) لم أقف على جواب أبي بكر في كتاب إلا ما هو منقول عن طريق الحفظ والسماع.

(5) [في أ [تفتح] وفي غيرها [يفتح].]

(6) لم أقف على هذه الأبيات لابن بري فيما وقفت عليه من المظان له.

(7) [ما بين [...] من أ.]

وهذا البيت قد رواه الأستاذ أبو زيد عبد الرحمن الجادري[1] عن الأستاذ أبي زكرياء بن أحمد السراج[2] عن القاضي أبي محمد بن مسلم[3] عن الناظم[4]، ويتصل بقوله لما في العين من فعلات انتهى[5].

قاله سيدي قاسم بن ابراهيم[6].

وقال الحلفاوي: واعلم أن مرسي[7] زاد في **سوءات** بيتا فقال: وقد ذكرت الخ ووافقه أجانا ثم قال بعد شرحه على أنه ذكر لي أن المؤلف قد أسقط هذا البيت.

قلت: وقد ثبت في رواية ابن مسلم انتهى[8]

وقد ورد سؤال كالأول المتقدم من قسنطينة[9] إلى فاس المحروسة.

---

(1) أبو زيد عبد الرحمان الجادري تقدمت ترجمته.

(2) أبو زكرياء بن أحمد السراج عمر بن محمد المقرئ الفقه المفتي شيخ القراء مولده بعد الثمانين وستمائة توفي بمكة في شهر ربيع الأول سنة 752 هـ - ترجمته في غاية النهاية 1/ 597، رقم الترجمة 2432.

(3) القاضي أبو محمد بن مسلم لم أقف على ترجمته في المظان التي وقفت عليها.

(4) هو ابن بري تقدمت ترجمته.

(5) من التنبيه السابق الذي نبه إليه المؤلف.

(6) سيدي قاسم بن إبراهيم الدكالي تقدمت ترجمته.

(7) مرسي ترجمته.

(8) شرح الدرر اللوامع للحلفاوي الورقة 17/أ من نسخة الخزانة الحسنية رقم 6064.

(9) قسنطينة بضم أوله وفتح ثانيه نون، وكسر الطاء وياء مثناه من تحت ونون أخرى بعدها ياء خفيفة وهاء، مدينة وقلعة يقال لها قسنطينية الهواء، وهي قلعة كبيرة جدا حصينة عالية لا يصلها الطير إلا بجهد وهي من حدود أفريقيا مما يلي المغرب وهي مدينة أزلية كبيرة آهلة ذات خصائص ومناعة ليس يعرف أحسن منها/ معجم البلدان للإمام ياقوت الحموي 349/4.

ونصه هل الخلاف في واو **سوءات** المد والتوسط والقصر فيأتي فيه تسعه أوجه أو الخلاف التوسيط والقصر، فيأتي فيه أربعة أوجه كما ذكره الجزري [انتهى][1].

وجوابه إن الخلاف في واو **سوءات** إنما هو ظرف الأصل فيه فيشبع أو يوسط أو استثناؤه فيقصر، وقد سبق في نظائره لورش وجهان، الإشباع والتوسط في قوله(43/أ):

وإن تسكن الياء بين فتح وهمزة بكلمة أو واو فوجهان جملا

بطول وقصر وصل ورش وقفه ومراده بالقصر التوسيط بدليل قوله [بعد][2] وعندهم سقوط المد فيه قاله الجعبري[3] والفاسي[4] وغيرهما.

قلت: ولا وجه لحمل أحد شقي الخلاف على خصوص التوسيط لعدم المقتضى للتخصيص بل حمله على الطول أقرب [لتقديمه][5] في اللفظ وهو مع ذلك وهم عند الجعبري كما سيأتي، **فإن** قلت المقتضى لحمله على خصوص التوسيط إنه الراجح في نظائره **كسوءة** و**كهيئة**، ولذلك اقتصر عليه أبو الحسن ابن بري في قوله: مدتا له توسطا.

قلت: ليس في كلام أبي القاسم إشارة إلى هذه الراجحية، فلا تكون مرجحة نعم لو كان الكلام في قول أبي الحسن وفي [سوءات][6] خلف توجه

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(2) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(3) برهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري، تقدمت ترجمته.

(4) جمال الدين محمد بن حسن الغرب الفاسي تقدمت ترجمته في الصفحة (367) من هذا الكتاب برقم (1976).

(5) [في ج [لتقدمه].]

(6) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

حمل الخلف على التوسط والقصر، فيتحصل فيه إذا تسعة أوجه من حيث أن فيه ثلاثة في مد الواو، ومثلها في مد الألف بعدها فتجرى [إحديهما][1] في الأخرى بتسعة.

وقد أوضح هذا المحقق الجعبري فقال لورش فيما [ووري][2] عنهما من **سوءاتهما**، **وبدت لهما سوءاتهما**، **يوري سوءتكم** بالأعراف، مذهبان نقلهما الصقلي.

أحدهما طرد الأصل فيه فيمد ويوسط.

والثاني استثناؤه فيقصر.

فيتحصل من الاثنين ثلاثة، وان ضربت في الثلاثة صارت تسعة.

قال: وَهِم من فسر الخلاف بالمد والقصر انتهى[3].

ومثله للفاسي وغيره من شراح الحرز[4].

وكذا قال المحقق أبو الفضل ابن المجراد السلوي على قول أبي الحسن، وفي **سوءات** خلف أخبر [أن][5] عن ورش خلافا في واو **سوءات** جمع **سوءة** هل هو مستثنى من هذا الباب فلا يمد له أصلا أو هو داخل في هذا الباب فيمد بوجهين التوسط والإشباع كما في **شيء** **وسوء** فمذهب الحافظ إجراء مجرى نظائرها إما بالإشباع كما يظهر من إيجاز البيان وهو الذي قرأ به على ابن خاقان، وفارس بن أحمد، **وإما** بالتوسط وهو الظاهر من التلخيص والمفردة.

---

(1) في ج [أحدهما].

(2) في هـ [ووروي].

(3) كنز المعاني في شرح حرز الأماني للجعبري الورقة 87/ب من نسخة خزانة ابن يوسف رقم 55.

(4) مثل أبي شامة صاحب إبراز المعاني انظر ص 169 وما بعدها.

(5) ما بين [...] لا يوجد في أ.

ومذهب مكي وابن شريح والمهدوي استثناؤه من حرفي اللين وهذا على رواية أبي يعقوب.

وأما على رواية عبد الصمد فليس عنده إلا القصر في حرفي اللين مطلقا كما قدمنا، ونص على ذلك الحافظ.

قلت: فإذا جمع مال ورش في ألف **سوءات** واوها من الخلاف تصور للقارئ في ذلك تسعة أوجه، مدهما معا. وقصرهما معا، وتوسيطهما معا، والمخالفة بينهما، وقد نظمت ذلك في أبيات ثلاثة فقلت:

وسوءاتٍ فاقصرْ واوها ثم وسِّطَنْ وسكِّنْ كَهَاءِهَا لورش بلا وَهْمِ
فتَحْصُلُ في سوءات تسعةُ أوجه إذا تُلِيَتْ وصلا فَحقِّقهُ عن فَهم
فَاشْبِعْهُما واقصرْ ووَسِّطْ وخَالِفَنْ تجدْ تسعةً لا شك فيها لذي العلم[1]

هذا كلام ابن المجراد[2] وقد سبقه ابن عبد الكريم صاحب الفصول إلى ذلك فحكى عن بعض الأئمة أن في **سوءات** هذه الأوجه التسعة.

قال ابن عبد الكريم: بعد تقريرها وهذه الوجوه حفظها شيخنا[3] عن شيخه الأستاذ عمران بن حدادة[4] صح منه.

قلت: واحد هذه الأوجه وهو إشباع الألف وقصر الواو، وهو الذي ألْغَز فيه أبو الحسن علي بن عبد الله الحصري فقال: سالتكم الخ، وقد أجابه الشاطبي والجعبري وغيرهما.

---

[1] هذه الأبيات هي من نظم أبي الفضل السلوي ابن المجراد - إيضاح الأسرار والبدائع الورقة 60/أ، مخطوطة خاصة في خزانة الدكتور التهامي الراجي.

[2] تقدمت ترجمته.

[3] شيخ ابن عبد الكريم ولعله محمد بن شعيب المجاصي اليصليتي.

[4] الأستاذ عمران بن حدادة لم أقف على ترجمته.

وتحقيق ذلك في كنز المعاني[1].

وقد حقق أبو شامة في اختصار وإيضاح سؤالا وجوابا في قوله.

فإن قلت: كيف يمد الهمزة في **سوءات** وقبل الهمزة ساكن وليس من أصل ورش مد ذلك كما تقدم يعني في **قرآن وظمآن ومسئولا** ونحو ذلك.

قلت: لأن الواو حرف علة، والمانع هو الساكن الصحيح على أن الواو وإن كانت ساكنة لفظا فهي محركة تقديرا على ما بينه فلو حظ الأصل في ترك مدها في نفسها، وفي مدها بعد الهمزة، فالعلة واحدة والحكم مختلف فيهما انتهى[2].

ومنه يفهم قول الحصري: مدوا ذا وما المد أصله، يعني ألف **سوءات**، وذا لم يمدوه ومن أصله المد يعني واوها.

وحاصل الجواب أن الأصل في **سوءات** فتح واوها كجفنات جمع جفنة، فروعي الأصل ولم ينظر إلى الحال لعروضه وهو الأكثر يعني عدم الاعتداد بالعارض. فلزم قصر الواو ومد الألف، بخلاف دار ونحوه يمد في الوقف ويمال اعتبارا بالأصل واعتدادا بالعارض الذي هو السكون ففيه مراعاة الأصل والحال معا، خلافا لمن ألزم في الإمالة قصره كصاحب التحفة في قوله:

ومن يمل ليس له اعتداد   يلزمه القصر وذا المراد[3]**(43/ب)**

على أن من شيوخنا من كان يمد ومنهم من كان يقصر، وهذا كباب استقام، فإن فيه الاعتداد بالأصل والحال معا وعلى الاعتداد بالعارض وعدمه

---

[1] كنز المعاني لبرهان الدين الجعبري الورقة: 87/ب.

[2] إبراز المعاني لأبي شامة ص 125 وما بعدها.

[3] التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار رقم البيت 927، الورقة 48/ب من نسخة مخطوطة خاصة.

انبنى الخلاف في تغليظ ما سكن للوقف من اللامات المغلظة في الوصل ولشيخ شيوخنا الإمام العلامة الجامع المحقق وحيد عصره وتحفه دهره أبي عبد الله محمد بن أحمد بن غازي[1] رحمة الله عليه ورضوانه.

الا فاسمعن ما قد اخذنا عن الملا إلى آخر الأبيات[2].

قلت: وقد بان بما قررنا أن مسلك ابن الجزري ليس بذلك ولعله أسقط الإشباع لكون التوسط أرجح منه في نظائره، فاقتصر في أحد الشقين على التوسط.

وحينئذ: يكون في **سوءات** ستة أوجه، فكيف جعلها ابن الجزري أربعة إلا أن يكون أسقط الإشباع أيضا في الألف لكونه ليس بالقوي عند الحافظ كما قدمنا، ثم بعد أن كتبت هذا البحث اطلعت على كلامه في تقريب النشر، فوجدته أسقط الإشباع في كل واحد من الواو والألف مع أنه ذكر في مد حرف المد المتأخر عن [الهمز][3] [الأوجه الثلاثة واعتل لإسقاطه الإشباع في الواو بأن أصحاب الإشباع في نظائرها **كسوء وشيء**][4]، ويستثنون **سوءات** وبقيت عليه المطالبة بوجه إسقاط الإشباع في الألف إلا أن يكون الوجه عنده ما [ذكرناه][5].

ونصه في تقريب النشر فالخلاف يعني في واو **سوءات** التوسط والقصر لأن أصحاب الإشباع يستثنونها فجيء فيها أربعة أوجه من أجل المد بعد الهمز.

---

[1] أحمد بن غازي بن علي التركماني الأصل الدمشقي المعروف بالحجازي المقرئ سمع التيسير من أبي عبد الله بن جابر الوادياشي توفي سنة 780هـ - ترجمته في غاية النهاية 94/1، رقم الترجمة 430.

[2] الأبيات لابن غازي لم أقف عليها في المظان التي رجعت إليها.

[3] [في ب، هـ [الهمزة].]

[4] [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

[5] [في ج، هـ [ذكرنا].]

وقد جمعتها في بيت وهو:

وسوءات [قصر][1] الواو والهمز ثالثا ووسطهما فالكل أربعة فادر

انتهى[2].

وبالجملة ففي كلام المتقدمين غنية وكفاية سيما.

المحقق الجعبري.

إذا قالت حذامي فصدّقوها فإن القول ما قالت حَذَامِ[3]
فلم تدع سالفة الأوائل في كل فن قولةً لقائل[4]
لم يدع من مضى للذي قد غبر فضْلَ علِمٍ سوى أخذِه بالأثر[5]

هذا لو لم يكن [إلاّ مجرد][6] نصوصهم كيف وقد لاحت وجوهها واستنارت شموسها، وفي مثل هذا المقام، يقدم ما قال المتقدمون لا محالة، وان كان قد يدخر لبعض المتأخرين ما عسر على كثير من المتقدمين، لكنه مقام آخر غير ما نحن فيه، وعليه يحمل إنكار الحافظ لقول: لم يدع من مضى للذي قد غبر البيت، فقد بالغ في إنكاره لما يؤدي إليه من اندراس العلم، وطالع كلامه في أول الإيضاح البياني للإمام القزويني[7]: وابن الجزري **هذا هو**

---

(1) [في ج [اقصر].]

(2) هذا البيت من نظم المؤلف رحمه الله.

(3) البيت لسحيم بن مصعب، وحذامي هي زوجة هذا الشاعر يضرب بها المثل في قوة البصر- شواهد ابن عقيل للشيخ عبد المنعم عوض الجرجاوي ص 13 ط 12 الحلبي.

(4) شواهد ابن عقيل عبد المنعم عوض الجرجاني ص 13 ط 12 الحلبي.

(5) لم أقف على القائل والبيت من الأمثال المتداولة المحفوظة وهذا البيت عليه تعليقات من كثير من العلماء لا داعي لاستعراضها هنا.

(6) [في أ [الأجود].]

(7) محمد بن أحمد بن علي أبو عبد الله القزويني مقرئ كبير حاذق شهير، قرأ على طاهر بن غلبون وعبد المنعم بن غلبون أيضا وقرأ عليه أبو الحسن يحي بن علي الخشاب وأبو علي الحسن ابن بليمة وحدث عنه عبد العزيز الكتاني توفي سنة 452هـ – ترجمته في غاية النهاية 75/2، رقم الترجمة 2758.

الأستاذ الإمام العلامة الحافظ أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد **الجزري الشافعي** لم أر من تآليفه [عدا][1] تقريب النشر الدال على قوة حفظه وكثرة مطالعته لكتب القوم، ومنظومته فيها ألغز من الأربعين مسألة من المسائل المشكلة [نظمها][2] سؤالا [لما بَجَّ][3] البلاد تمرينا للفضلاء من العباد [وورى][4] بكتب [في][5] الفن وأبلغ في ذلك وأحسن كالتيسير والتلخيص والتمهيد والاقتصاد للحفاظ أبي عمرو ولغيره أيضا التلخيص كأبي معشر الطبري وابن بليمة والتمهيد كالحسن بن محمد البغدادي، وكالتبصرة لمكي بن أبي طالب، وكالإرشاد لأبي الطيب عبد المنعم الحلبي نزيل مصر شيخ مكي والدأبي الحسن صاحب التذكرة شيخ الداني، ولأبي العز القلانسي[6]، بل له إرشادان، وكالكافي لأبي عبد الله ابن شريح، وكالكفاية للمقرئ أبي القاسم عبد الوهاب[7]، ولسبط الخياط[8] وكل من هذين التليفين دلنا على تحقيقه في هذا الشأن، وأنه فيه من الفرسان والمنظومة:

---

(1) [في جميع النسخ [عدى].]

(2) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(3) [في ب [المشايخ].]

(4) [في ب [وروى].]

(5) [في أ [من].]

(6) محمد بن الحسن أبو العز الواسطي القلانسي شيخ العراق ومقرئ القراء بواسط، صاحب التصانيف أستاذ قرأ على أبي قاسم الهذلي، وقرأ عليه سبط الخياط، توفي سنة 521هـ – غاية النهاية 128/2، رقم الترجمة 2958.

(7) أبو القاسم عبد الوهاب بن محمد القرطبي مقرئ محرر أستاذ كامل متقن كبير رحال صاحب كتاب المفتاح في القراءات من شيوخه أبو علي الأهوازي، ومن تلامذته ابن البياز، توفي سنة 461هـ – ترجمته في غاية النهاية 482/1، رقم الترجمة 2004.

(8) عبد الله بن علي أبو محمد البغدادي سبط أبي منصور الخياط، الأستاذ البارع الكامل الصالح الثقة شيخ الإقراء ببغداد في عصره، ولد سنة 464هـ، من شيوخه أبو طاهر ابن سوار وأبوا العز القلانسي، ومن كتبه المبهج في القراءات، ومن تلامذته هبة الله بن يحي الشيرازي وكان رحمه الله إماما محققا واسع العلم متين الديانة قليل المثل وكان أطيب أهل زمانه صوتا بالقرآن على كبر السن، قال ابن الجزري في غاية النهاية: ألف =

سألتكم يا مقرئ الأرض كلها حروفا أتت في الذكر للسبعة الملا
ويعرفها من كان للحرز راويا ولكن اذا كان الدراية حصلا
ويفهم بالتيسير حل رموزها وهذا هو الداني إلى رتب العلا
ومن مهد الطرق الصعاب بجنقه فأضحى له التمهيد في الذكر مكملا
وإن لاح في الألغاز أدنى إشارة أضاع بها عرفا ذكيا ومندلا
وينكرها من ليس في النقل كافيا وليس [له][1] تلخيص فكر فيعقلا
وليس له في الفن أدنى كفاية وليس له إرشاد فهم فينقلا
وليس له في [الفعل][2] تبصرة ولا ولا لديه اقتصادا في مطال فينقلا
ولم يدر في الاقراء إلا نعم كذا كما أنه في البحث لم يدر غير لا(44/أ)
وإذ قد أطلنا البحث في غير قصدنا فنشرع في المقصود كي يتمثلا
لورش أتت راء يفخمها بلا خلاف كذا الترقيق عن غيره اعتلا
وعنه أتى قصر وبالمد كلهم وبالعكس قالون فكن متأملا[3]

إلى آخر النظم وبالله تعالى التوفيق لا رب غيره انتهى[4].

والواو: مبتدأ وخبر المبتدأ مدتا، وما من قوله ما بين زائدة متعلق بمكنتا، مدنا: فعل ماض مبني للمفعول في موضع جزم، والألف مفعول لم يسم فاعله، وهو يعود على الياء والواو والجملة جواب الشرط، والشرط وجوابه في

= كتاب المبهج وكتاب الروضة وكتاب الإيجاز وكتاب التبصرة وكتاب الكفاية في القراءات الست وهو المذكور هنا، توفي رحمه الله سنة 541هـ، وكان الجمع في جنازته يفوت الإحصاء – ترجمته في غاية النهاية 434/1 و435، رقم الترجمة 1817.

(1) ما بين [...] لا يوجد في ب.

(2) في ب [الفهم] وفي د [الفن].

(3) هذه المنظومة هي التي أشار إليها الإمام القزويني في كتابه "الإيضاح البياني" السالف الذكر في أثناء حديثه عن ابن الجزري رحمه الله من هذا الكتاب.

(4) هنا انتهى كلام الإمام القزويني رحمه الله من كتاب الإيضاح البياني.

موضع خبر المبتدأ، له: متعلق بمدتا، والهاء لورش توسطا: مصدر في موضع الحال.

المجراد: نعت لمصدر محذوف تقديره مـدا متوسـطا[1]، وكـذا عنـد الشارح، وفي **سوءات**: في موضع خبر المبتدأ بعده، خلف:مبتدأ، لما: متعلـق بالخبر. في العين: متعلق بمحذوف لأنه صلة ما [والتقدير لما][2] استقر، والعائد من الصلة يتحمله المجرور. من فعلات: متعلق بفي العين.

---

(1) إيضاح الأسرار والبدائع الورقة 61/ب.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

القول في الممدود والمقصور: ما ورد في قصر واو موئلا وموءودة

ثم قال رحمه الله:

(82) وقصْـــرُ موئِلا مع الموءودة لكـــونهـــا في حالـــة مفقـــودة

أخبر أن ورشا خالف أصله فأخذ بالقصر في واو **موئلا** وواو **مـــوءودة** ولا خلاف في ذلك عنه والكلام في **الموءودة** على الواو الأولى، وأما الثانيـــة فداخلة في قوله: وبعدها ثبتت الخ.

قال الشاطبي: وعن كل **الموءودة** اقصر و**موئلا**[1].

قال في الاقتصاد: واستثنى لنا من ذلك أصحابنا حرفين قولـــه: **مـــوئلا والموءودة**، فقرأتهما علهم بغير مد[2].

وقال في التيسير: [حاشى][3] **موئلا والموءودة** فلم يزيدوا في تمكينه[4].

قال ابن الجزري: واتفق كلهم على استثناء كلمتين وهما **موئلا** في الكهف **والموءودة** في التكوير، وانفرد صاحب التجريد فلم يستثن **موئلا**[5].

وقال في الكنز: ولم يستثن الصقلي **موئلا**.

وأشار إلى الخلاف في **الموءودة**[6].

---

(1) إبراز المعاني بي شامة ص 125، وهو عجز بيت من الشاطبية صدره: وفي واو سوءات خلاف لورشهم...

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 150/ب.

(3) [في ب [حاش].]

(4) التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص: 40.

(5) كنز المعاني لبرهان الدين الجعبري الورقة 98/ب.

(6) المصدر نفسه.

وقال في التعريف: لا خلاف في ترك التمكين فيهما[1].

المنتوري: وقد نص على القصر الداني في جامع البيان والاقتصاد والتيسير والتمهيد وإرشاد المتمسكين والتلخيص والموجز وكتاب رواية ورش من طريق المصريين والتهذيب[2].

وقال في إيجاز البيان: وبذلك قرأت[3].

وقال في الاقتصاد وإرشاد المتمسكين: نحوه[4].

قال في إيجاز البيان: وعليه أهل الأداء ولا أحسب ذلك إلا عن أصل ثابت عن ورش[5].

وقال في كتاب اختلاف أهل الأداء عن ورش: وليس ذلك [إلا][6] عن أصل ثابت من طريق النقل دون القياس، إذ القياس يوجب حملهما على نظائرهما في التمكين[7].

المنتوري: وبالقصر قرأتهما على جميع من قرأت عليه وبه آخذ[8].

---

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 150/ ب.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه.

(5) المصدر نفسه.

(6) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

(7) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 150/ب.

(8) المصدر نفسه.

وقال الحصري:

وخالف في الموعودة الأصل عندهم وفي واو سوءات وفي موئلا فادر[1]

قولـــه: لكونها في حالة مفقودة، أي العلة في قصرها لكون الواو تفقد في بعض تصاريف الكلمة، وذلك في الفعل المضارع يقال آل يئل إذا لجأ، ووأديئد إذا ثقل، الأصل يوئل ويوئد وحذفت الواو لوقوعها بين [عدوتيها][2] يا وكسرة كما في وعد يعد، ووزن يزن، فضعف المد لعدم التزامـــه جميـــع تـــصاريف الكلمة، قاله المهدوي في الشرح[3].

وقال مكي في [الكشف][4]: لما كان السكون عارضا لدخول الميم عليها، لم يمد ليفرق ما بين أصله الحركة ومقابله[5].

وقال ابن عبد الوهاب في المفيد وكفاية الطالب: نحوه[6].

وقال الداني في إيجاز البيان: إما أن يكون أراد الجمع بين المد والقصر، والإعلام بجوازهما، ولذا قصرهما دون نظائرهما أو يكون لما قل دورهما لـــم يجريهما مجرى ما كثر دوره كما فعل أبو عمرو على مـــذهب ابـــن مجاهـــد وأصحابه في **الجار ذي القربى والجار الجنب**[7]، لما قل دورهما لم يـــستعمل الإمالة فيهما، ولا أجراهما مجرى ما كثر دوره، وهذا مع اتباعه لمن قرأ عليه وأخذ عنه[8].

---

(1) في قصيدته الحصرية البيت رقم 59 الورقة 616 من نسخة مخطوطة خاصة.

(2) [في ج، هـ [عدوتيهما].]

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 150/ب.

(4) [في أ [الشرح] ولعل الناسخ وهم فيه لأنه لا يعلم لمكي كتاب بهذا العنوان.]

(5) الكشف عن وجوه القراءات عللها وحججها لمكي بن أبي طالب القيسي 49/1 وما بعدها.

(6) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 151/أ.

(7) الآية 36 من سورة النساء.

(8) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 151/أ.

وقال المهدوي في التحصيل: رؤوس الآي قبلها وبعدها غير ممدودة فسوى معها[1].

وقال القيجاطي: نحوه[2].

وقال مكي في الكشف: في **الموعودة** لما اجتمع حرف اللين مع حرف المد أوتر لتمكينه[3].

وقال ابن عبد الوهاب في المفيد وابن مهلب في التبيين وابن الباذش والمرجيفي في شرحي الحصرية: نحوه[4].

وقاله القيجاطي أيضا[5].

وقال بعضهم: يلزم على تعليل المصنف ألا يمد **استيئسوا [ولا تيئسوا]**[6] لأن الياء تسقط في قول بعضهم أيس يئس **أجاب ابن أجروم** بأنها لغة قليلة بخلاف(44/ب) يئل، ويئد، **قيل:** ويلزم أيضا أن لا يمد **قروء** لأن الواو ساقطة في المفرد[7].

أجيب إن حرف المد أقوى في بابه من حرفي اللين.

قال في التحفة:

وباتفاق يقصر الموعودة ومومئلا لعلل موجودة

---

(1) المصدر نفسه.

(2) المصدر نفسه.

(3) الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب القيسي 49/1.

(4) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 151/أ.

(5) المصدر نفسه.

(6) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

(7) أشار إلى هذا التفريع محمد بن عبد الملك المنتوري في شرحه على الدرر، الورقة 151/أ.

تحريكهم واويهما في [و الا][1]		ووأد أنقل عن امام نقلا
أو كونها محذوفة في يئل		ويئد التاصيل يوئد ويوئل
وحذف ذي الواو لثقل رويا		وقوعها ما بين كسرة وياء
أو مد واويهما يقول		لشبه صوت الهر قد يؤول
أو قلة الدور وذا عدول		عن النظير قاله العدول
وخص موئلا بما قد ورد		من قصره لكي يساوي موعدا
وموبقا وخصت الموءودة		بمدة وهمزة مفقودة
مع واوها البعدي وانظر فقده		بقولهم: مستشهدين المودة[2]

وقصر: مبتدأ وخبره محذوف تقديره لنافع، **موئلا**: مضاف [إليه][3] محكي، وحذف المضاف تقديره واو **موئلا**، مع: ظرف مكان العامل فيه قصر.

---

(1) [في هـ [أولا].]

(2) الأبيات 442 إلى 450 من التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار من نسخة خاصة.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ب، د.]

القول في الممدود والمقصور: ما ورد في الحروف التي وقعت في أوائل السور

المنتوري: والخبر محذوف كأنه قال: ثابت، لكونها: متعلق بالخبر المحذوف(1).

المجراد: متعلق بقصر(2)، والهاء عائدة على المضاف، في حالة: متعلق بمفقودة، ومفقودة: خبر لكونها وهو مصدر والاسم الهاء المتصل به، أي [لكون](3) الواو مفقودة في حالة.

المجراد: ومفقودة: خبر على القول بأن كان الناقص لها مصدر وهو الأصح(4).

ثم قال رحمه الله:

(83) ومُدَّ للساكن في الفواتحْ ومُدَّ عينٍ عند ورشٍ [رَاجِحْ](5)

[المنتوري](6): ثبت في رواية الحضرمي والبلفيقي عند كل وكذا وقفت عليه بخط الناظم، وفي رواية المكناسي عند ورش(7).

---

(1) شرح الدرر لمحمد بن عبد الملك المنتوري، الورقة 151/أ.

(2) إيضاح الأسرار والبدائع الورقة 62/ب.

(3) [في ج، هـ [تكون].]

(4) نفس المصدر الورقة 62/ب.

(5) [في مخطوطة خاصة بالمدرسة النحلية بمزوضة دائرة شيشاوة يوجد فيها [واضح] بدل كلمة [راجح].]

(6) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(7) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري، الورقة 151/أ.

قوله: ومد للساكن في الفواتح، قيل هذا داخل في قولـــه: فنـــافع: تابعـــا للداني لأنه كذا فعل.

الجعبري: الحروف التي وقعت أوائل السور غير مركبة مندرجـــة فـــي الأحكام المتقدمة، ولكنه أفردها لتنوعها جريا على عـــادة بعـــض المـــصنفين، وسكونها أقوى والحروف الواقعة في الفواتح أربعة عشرة [حرفا][1] يجمعهـــا قولك **صُنْ، سِرًّ، كَلِمٍ، حَقَّهُ، يُطَاعُ**[2].

---

[1] [ما بين [...] لا يوجد في ب، د.]

[2] الجعبري في شرحه على حرز الأماني باب الممدود المقصور مخطوطة خزانة ابن يوسف رقم 1/55.

القول في الممدود والمقصور ما ورد في الحروف التي وقعت في أوائل السور

[قلت][1]: **قال أبو داوود**[2] **في التنزيل:** وعدد الحروف المفتتحة أربعة عشر حرفا وتجمعهن سورة يونس ومريم وغافر [والنمل][3] والباسقات، ون والقلم.

قلـــت:

في يونس مريم و[النمل][4] غافر قل وق مع ن جمع السـر قد كمـلا[5]

فما كان منها على ثلاثة أحرف، ووسطه حرف مد ولين، [فليس الإشباع لورش وقالون فيه بحسب طبقتهما في المد، ولذلك أطلقه الناظم وهو (سلم نقصك) سبعة أحرف، وما كان على ثلاثة أحرف، ووسطه حرف لين][6] ففيه الخلاف كما قال الناظم وهو العين في الموضعين، وقسم يمد مد الصيغة يجمعها قولك: يطرحه خمسة أحرف، وقسم ليس إلا القصر قولا واحدا وهو [الألف][7] وأتى بهذه الأقسام مبنية في الحرز فقال: ومد لـه عند الفواتح

---

(1) [ما بين [...] من هـ.]

(2) أبو داود سليمان بن نجاح الأموي الأندلسي شيخ القراء وإمام الإقراء، أخذ القراءات عن أبي عمرو والداني وهو أجل أصحابه لـه كتاب التبيين لهجاء التنزيل وكتاب الاعتماد وغيرهما، توفي سنة 496 هـ - غاية النهاية 316/1، 317 رقم الترجمة 1392.

(3) [في ج [النحل].]

(4) [في ب [النحل].]

(5) هذا البيت من نظم المؤلف رحمه الله.

(6) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(7) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

مشبعا. فهذا القسم الأول، وفي عين الوجهين القسم الثاني. وفي نحو طه [القصر][1] القسم الثالث، وما في ألف من حرف مد القسم الرابع.

قلت: وقد جمعت الأقسام في بيت بقولي:

وسنقص لكم أشبعه وفي عين سما والغير بالأصل يفي

فائدة: هذه الأربعة عشر كلها مكررة إلا حرفين وهما الكاف والنون إشارة إلى اتحاد الأمر بالكون، وما أمرنا إلا واحدة.

فائدة: أوائل السور يرجع معناها إلى أحد عشر نوعا جمعها أبو شامة في قوله:

اثنى على نفسه سبحانه بثبوت الحمد والسلب لما افتتح السورا(45/أ)

والأمر شرط الندا التعليل والقسم الدعاء حرف التهجي استفهم الخبرا[2]

قلت: ومد عين الخ. ذهب ابن مجاهد ومن تبعه إلى مده لجميع القراء، [[وأكثر اهل الاداء [على قصره لجميع القراء]][3] إلا ورشا فالمشهور عنه المد.

فرواية المكناسي [يكون على][4] ما ذهب إليه أكثر أهل الأداء][5][6].

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(2) إبراز المعاني له عند قول الشاطبي:

ومد له عند الفواتح مشبعا ** وفي عين الوجهان والطول فضاء

(3) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

(4) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

(5) [ما بين [...] لا يوجد في ج ب.]

(6) يعني في رواية أبي الحجاج المكناسي دون غيرها من رواية أبي البركات البلفيقي وعبد المهيمن الحضرمي.

ورواية الحضرمي والبلفيقي تكون على ما ذهب إليه ابن مجاهد وقد جرى الشاطبي في قصيدته على ما ذهب إليه ابن مجاهد فقال: وفي عين الوجهان والطول فضلا[1].

قال القيجاطي: يريد بالوجهين القصر المد الطويل.

قال: وليس المد الطويل في عين كالمد الطويل [في ميم][2] بل هو أقل منه[3].

الجعبري: الوجهان نقلهما مكي المد والتوسيط وجه المد لزوم [السكون]، والمد متمكن، ووجه التوسيط قصور حرف [اللين][4] لعدم المجانسة عن حرف المد.

ورجح المد ابن مجاهد وهو رأي الناظم لقوله: والطول فضلا، فرارا من التقاء الساكنين ورجح التوسيط ابن غلبون وهو اختياري لأنه كاف في تقدير الحركة.

فإن قلت: لو قال: والمد مكان والطول أغنى.

قلت: لا، إذ لو قال: والمد لأوهم بترجيح المد على عدمه، والعرض ترجيح إشباع المد على تقليله انتهى[5].

قلت: ويأتي هذا أيضا في كلام الناظم فكان من حقه أن يقول: وطول عين، لأن كلامه يوهم أن القصر هو المرجوح، وهذا المفهوم غير صحيح إذ لم يقل أحد عن ورش بالقصر كما قاله الشارح وغيره.

---

(1) إبراز المعاني في شرح حرز الأماني لأبي شامة الدمشقي ص 122.

(2) [في ب [في مريم].]

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 151/أ.

(4) [في أ [المد].]

(5) كنز المعاني على حرز الأماني للجعبري الورقة 79/ب من نسخة خزانة ابن يوسف بمراكش تحت رقم 55.

قال في الكنز: خرج بقيد الفواتح نحو: **العين بالعين** والوجهان هنـا وإن كانا مدا وتوسطا يخالفان المتقدمين، وإن كانا كذلك، إذ المد هنا للـزوم وثـم للفظ والتوسيط هنا لعدم المجانسة وتم [للعروض][1]، وهمـا هنـا دون ذينـك للفرعية، والخلاف فيها للكل كما أطلق الناظم، وبه قال مكي وخصه المهـدوي وابن شريح بورش تفريعا على أصله، ويوذن هذا [بقصرها][2] لغيره انتهى[3].

قال في الاقتصاد: اختلف أصحابنا في عين، فمنهم من يمد مدا مـشبعا، كما يمد حرف المد ويعتل بالتقاء الساكنين، ولا ينظر إلى الحركة التـي قبـل الياء، وهذا مذهب ابن مجاهد فيما روي لنا عنه، ومنهم من يمد ذلك أقل مـن مد حرف المد قليلا.

ويعتل بالحركة التي قيل الياء لأنها قد ذهب معظم المد منها فيفرق بـذلك بين ما وليت الياء فيه حركتها، وبين ما لم تلها، والوجهان في ذلك صحيحان[4].

وقال في الإقناع: منهم من يمد لورش وحده، ولا يمد لسائر القراء وهو مذهب أبي عبد الله بن سفيان[5] ومنهم من يمد للجماعة، فإذا قلنا يمد للجماعـة فمنهم من سوى بينه وبين حرف المد وهو رأي ابن مجاهد، ومنه مـن حطـه عنه وهو مذهب ابن غلبون وأصحابه ولا أعلم أحدا ترك مد ترك مـدّ عـين لورش، وإنما ذلك لأنه مد شيئا وبابه [وحده و][6] مده لشيء يوجب مده لعـين، فأما سائر القراء فلا مد عندهم في شـيء وبابـه فمـن كـان مذهبـه مـن

---

(1) [في ب، د [العروض].]

(2) [في ج [بقصرهما].]

(3) كنز المعاني في شرح حرز الأماني للجعبري الورقة 79/ب.

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 151/أ.

(5) الإقناع لابن الباذش.

(6) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

[المتعقبين][1] ترك المد في الوقف، لما اجتمع فيه ساكنان لم يمد عين لأن حروف التهجي في حكم الوقف عليها، ومن كان مذهبه المد في الوقف مد عين، فاعلمه انتهى[2].

قال في التذكرة: لا خلاف بينهم في تمكين العين من **كهيعص** ومن **حم عسق** [قليلا][3].

ثم قال: فتقرأ **كهيعص** تمد الكاف والصاد مدا واحدا وتقصر الهاء والياء وتمكن العين قليلا من أجل الياء الساكنة التي في وسطها وكذا **حم عسق** تقصر الحاء وتمد الميم وتمكن العين قليلا وتمد السين والقاف مدا واحدا وبه قرأت وبه آخذ[4].

قال في الدر النثير: فأما عين في السورتين، فقال الإمام: لا يمكنه أحد إلا ورش، باختلاف عنه، والباقون يلفظون به كبين في الوقف[5].

وقال الشيخ: من القراء من يمدها أقل من مد غيرها لأن الأوسط حرف لين، ومنهم من يمده كغيره، ومنهم من يمده لورش وحده.

ومده عندي لجميعهم أشبه وأقيس لأن المد إنما وجب لالتقاء الساكنين فحرف اللين فيه كحرف المد وإنما يتمكن المد في حروف المد واللين أكثر من حروف اللين في الهمزات.

---

(1) [في باقي النسخ [المتقدمين].]

(2) الإقناع لابن الباذش 479/1.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 151/أ.

(5) الدر النثير بالعذب النمير لأبي السداد باب المدود والمقصور: الخزانة الحسنية رقم 1592.

فأما: في التقاء الساكنين فالحكم سواء ثم ذكر أنه يأخذ بترك إشباع المد من أجل الرواية، ويختار التمكين لقوته في القياس[1].

وذكر الحافظ: المذهبين وصححهما انتهى[2].

قلت: ولم يتعرض لها في التيسير، وبينها في أصله كما تقدم.

وقال ابن الجزري: واختلفوا في عين من فاتحة مريم والشورى، فمنهم من أخذ بالمد المشبع(45/ب) لجميع القراء كأبي بكر بن مجاهد[3]، وأبي بكر الأذفوي[4]، وأبي الحسن بن بشر الأنطاكي[5] وهو اختيار مكي والشاطبي.

ومنهم من أخذ لهم بالتوسط كابني غلبون[6]، وابن شيطا[7]، وصاحب العنوان وأحد الوجهين عن أبي العز[8] والشاطبي.

---

(1) الباب الثاني في "علل المد في فواتح السور" من الكشف عن وجوه القراءات السبع" لمكي بن أبي طالب القيسي. 64/1 وما بعدها.

(2) ذكر ذلك محمد بن عبد الملك المنتوري رحمه الله في شرحه على الدرر الورقة 151/ب.

(3) أبوا بكر أحمد بن موسى ابن مجاهد، تقدمت ترجمته برقم 290 ص (59) من هذا الكتاب.

(4) أبو بكر محمد بن علي بن أحمد الأذفوي المصري أستاذ نحوي مقرئ مفسر ثقة سمع من أبي جعفر النحاس وأخذ عنه الطرسوسي وغيره توفي سنة 388 هـ، له تفسير في 120 مجلدا – ترجمته في غاية النهاية 198/2، رقم الترجمة 3240.

(5) أبو الحسن علي بن محمد بن بشر الأنطاكي إمام حاذق مسند ثقة ضابط من شيوخه ابن عبد الرزاق ومن تلاميذه أبو الفرج الصباغ توفي سنة 377 هـ – ترجمته في غاية النهاية 564/1 – 565 رقم الترجمة 3308.

(6) أبو الطيب عبد المنعم بن غلبون بن المبارك الحلبي المقرئ والدأبي الحسن مؤلف التذكرة ت 389هـ/معرفة القراء الكبار الذهبي ج 1 ص 355 ت 282.

(7) عبد الواحد بن الحسين بن أحمد ابن شيطا الأستاذ الكبير الكامل ثقة رضي الله عنه، من كتبه التذكار في القراءات العشر، من شيوخه: علي بن العلاف، ومن تلاميذه ابن سوار، توفي سنة 405هـ، – غاية النهاية 473/1-474، رقم الترجمة 1978.

(8) أبو العز القلانسي، تقدمت ترجمته.

ومنهم من أخذ بالقصر للجميع كابن سوار[1]، وسبط الخياط[2]، والحافظ أبي العلاء[3]، وأبي العز[4] في الوجه الثاني وعليه عامة العراقيين انتهى[5].

قلت: قوله: ومنهم من أخذ بالقصر للجميع يدخل ورش [فانظره][6] مع قول ابن الباذش، ولا أعلم أحد ترك مد عين لورش. وتبعه شراح الدرر عليه [صح][7].

قال الداني في جامع البيان: واختلفوا في العين من **كهيعص وحم عسق** فبعضهم يزيد في تمكينها وهو مذهب ابن مجاهد وإليه كان يذهب شيخنا الأنطاكي والأذفوي[8].

وقال في إيجاز البيان: وهو مذهب ابن مجاهد، [وهو][9] مذهب غير واحد من شيوخنا[10].

---

(1) أحمد بن علي ابن سوار تقدمت ترجمته.

(2) عبد الله بن علي بن أحمد الأستاذ البارع أبو محمد البغدادي المقرئ النحوي سبط أبي منصور الخياط ت 118/11 وأنباء الرواة 122/2 والبداية والنهاية 222/12 وغاية النهاية 434/1.

(3) أبو العلاء الحسن بن أحمد الإمام الحافظ الأستاذ شيخ همذان وإمام العراقيين ومؤلف كتاب الغاية في القراءات العشر. توفي سنة 569هـ، - ترجمته في غاية النهاية 204/1 رقم الترجمة 945.

(4) أبو العز القلانسي الآنف الذكر.

(5) النشر في القراءات العشر لابن الجزري 17/2-19.

(6) [في أ [انظره].]

(7) [ما بين [...] من أ، ب.]

(8) محمد بن عبد الملك المنتوري في شرحه على الدرر الورقة 151/ب.

(9) [ما بين [...] لا يوجد في أ، ج.]

(10) المصدر نفسه.

[قال في جامع البيان: وهو قياس قول من روى عن ورش المد في باب شيء.[1]

وقال في إيجاز البيان والتلخيص: نحوه][2][3].

قال في جامع البيان: وبعضهم لا يبالغ في زيادة التمكين، فيعطيها من التمكين مقدار ما في من اللين لا غير.

وهذا كان مذهب شيخنا أبي الحسن بن غلبون.

ومذهب أبيه وأبي علي الحسن بن سليمان وجماعة سواهم[4].

وقال في إيجاز البيان: نحوه[5].

وقال في جامع البيان: وهو قياس قول من روى عن ورش القصر في **شيء** وبابه[6].

وقال في [إيجاز][7] **البيان:** وبذلك قرأت على أبي الحسن شيخنا وجاء به نصا عن ورش عن نافع إسماعيل بن نحاس عن أصحابه[8].

وقال في جامع البيان: وكذلك روى إسماعيل النحاس عن أصحابه عن ورش[9].

---

(1) المصدر نفسه.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه.

(5) المصدر نفسه.

(6) المصدر نفسه.

(7) [في د [جامع].]

(8) المصدر نفسه.

(9) المصدر نفسه.

وقال في الاقتصاد وإيجاز البيان والتلخيص: والوجهان في ذلك جيدان[1].

وقال في التمهيد: والقولان جيدان صحيحان[2].

وقال في إرشاد المتمسكين: والقولان صحيحان وبهما آخذ[3].

قال القيجاطي: قول الداني وبعضهم يزيد في تمكينها يريد مد، إلا أنه يسوي بين حرف المد واللين [وحرف اللين][4].

قوله: وبعضهم لا يبالغ في زيادة التمكين، يعني إنما يقصرها ولا يمكنها إلا مقدار ما فيها من اللين[5].

المنتوري: وهذا الذي حمل عليه شيخنا كلام الداني صحيح[6].

نص أبو الحسن بن غلبون في التذكرة أن جميع القراء يقصرون العين[7].

قال ابن سفيان في الهادي: أما عين، فلا يمكن أحد مدها إلا لورش عن نافع، وأما القراء فيلفظون بها بمنزلة شيء[8].

وحكاه ابن الباذش[9].

---

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 151/ب.
(2) المصدر نفسه.
(3) المصدر نفسه.
(4) [ما بين [...] لا يوجد في د.]
(5) المصدر نفسه.
(6) المصدر نفسه.
(7) المصدر نفسه.
(8) المصدر نفسه.
(9) الإقناع لابن الباذش 469/1.

وذكر المهدوي في الهداية وشرحها مد عين [لورش، وقصرها[1] لسائر القراء.

وقال ابن شريح في المفردات: عن ورش وتفرد أيضا بمد عين][2] هـذا هو الاختيار في قراءته[3].

وقال في الكافي: والباقون يلفظون به كبين.

واعلم أن من سوى بين **شيء** وحرف التهجي لورش في المد، ينبغي أن يسوى لـه بين عين وميم في المد، وإلى ذلك ذهب الحصري في قصيدته فقال:

وفي مد ثم **شيء وسوء** خلاف الخ، ومن فرق هناك فرق هنا[4].

قال ابن عبد الوهاب في كفاية الطالب: وأما مد الياء من عين فدون مد الياء من هجاء ميم لعدم مجانسة الفتحة[5].

وقال مكي في الكشف: فأما مد عين فدون مد ميم قليلا[6].

قال القيجاطي: وهو الذي يقتضيه القياس[7].

---

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 151/ب - الهداية في وجوه القراءات السبع لأحمد بن عمار المهدوي باب الممدود الورقة 16 من نسخة الخزانة الحسنية رقم 1524.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 151/ب.

(4) شرح الدر اللوامع لمحمد بن عبد الملك عبد الملك المنتوري الورقة 152/ب.

(5) المصدر نفسه.

(6) الكشف عن وجوه القراءات عللها وحججها لمكي بن أبي طالب القيسي 64/1 وما بعدها.

(7) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 152/ أ.

المنتوري: وقرأت لنافع وغيره على جميع من قرأت عليه بمد عين **أقل** من مد من، وبذلك كان شيخنا القيجاطي ياخذ لجميع القراء ثم رجح ياخذ بذلك لورش وحد، وياخذ لسائر القراء بالقصر، وهذا الذي رجع إليه هو الأرجح وبه آخذ[1].

تجويـــد إذا قرأ القارئ حا من فواتح السور ونحوها وهـي الخمـسة المتقدمة، فياخذ بمد الصيغة وليحذر ما يفعله بعضهم من الإشـباع، وبعـضهم يحذف المد رأسا وهو ممنوع لا تحل تلاوته ولا روايته.

وكذا يحذر من المد قبل ياء عين كما تقدم في شيء، وليحذر من كـسر العين كما يفعله أيضا بعضهم، ولله در القيسي حيث قال:

سمعت أنا من يسقـط المد بعد حـا — بحا ميم جنبه على ولو كنت [ذا حذر][2]

عن البعض يحكي شيخنا في جوابه — يمد قبيـل اليـاء فكونـا على حـذر

وما قيـل في شي من اللحـن وارد — لدى عين كاف ثم سورى لدى الأمر[3]

قلت: وقوله ولو كنت ذا حذر أي ولو كنت آخذا بطريقة الحذر مقابل الترتيل.

قال ابن عبد الوهاب (46/أ) في المفيد: ما كان هجاءه على حرفين ليس له حكم في المد، وإنما يلفظ به على واجبه وبيانه فافهم[4].

قال في الكنز: فيه مد أصلي عار [عن الفرع لعدم][5] الساكن بعده[6].

---

(1) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 152/أ.

(2) [ما بين [...] من النسخ التي اعتمدتها، وفي مخطوطة خاصة بالمنظومة بالخزانة امزوضة فيها [ذا حجر].]

(3) الأجوبة المحققة للقيسي فصل في المد والقصر مخطوطة خزانة المدرسة المحلية.

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 152/أ.

(5) [في ب [من].]

(6) كنز المعاني لبرهان الدين الجعبري الورقة 87/ب من نسخة خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 55.

قال ابن شريح: إلا ما روى أهل المغرب عن ورش أنه [كان][1] [يمد ذلك إلا الراء وطه[2].

وقال الفاسي في اللئالي الفريدة: لا خلاف في قصره لعدم ما يوجب الزيادة][3] المد فيه، ومده لحن خفي كمد ألف، **قال:** وعاد ونحوهما[4].

وقال في الإقناع: لا إشباع مد فيه إنما هو التمكين، الذي لا يخلوا منه حرف المد فقط، إلا أن عبد الله الطرفي حكى عن قوم أنهم أخذوا لورش خاصة فيه بالإشباع اتباعا لما التقى فيه ساكنان ولم أر ذلك لغيره[5].

وقال في التذكرة: اعلم أنه لا خلاف بين القراء في ترك المد فيما كان من حروف فواتح السور على حرفين في التهجي، وذلك نحو: حا من **حم** وطا من **طس** ويا من **يس** وما أشبه ذلك[6].

وقال في الاقتصاد: اعلم نفعنا الله وإياك أن حرف الهجاء إذا كان على حرفين نحو طا والهاء من **طه** والطا من **طسم وطس** والياء من **يس** والحاء من **حم** وشبه ذلك، فلا خلاف بين أهل الأداء في ترك زيادة المد في ذلك على ما فيه من المد الذي لا يوصل إلى الألف إلا به، والقراء يسمونه قصرا[7].

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(2) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 152/أ.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(4) اللئاليء الفريدة في شرح القصيدة للفاسي باب المد الورقة 40 من نسخة الخزانة رقم 6973.

(5) الإقناع لابن الباذش 478/1.

(6) ذكره المنتوري في شرحه على الدرر اللوامع الورقة 152/أ.

(7) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 152/أ.

وقال الدر النثير: فإذا قلت **[طه]**[1] فإنما نطقت بطا وألف وهاء وألــف، وكذلك الهاء والياء من **كهيعص** والراء والحاء من **الر** و**حم**[2].

فالثاني أبدأ من [جميع][3] هذه الأحرف الخمسة حرف مد وهو الألــف، وليس بعده ساكن فيعطى من النطق قدر ما يستحقه الحرف وحده مــن غيــر زيادة انتهى[4].

تنبيه: تقدم بعض الكلام على التسوية في المد بين المــدغم والمظهــر، ولنزد هنا نص من لم يتقدم.

ولما ذكر الناظم المد للساكن في الفواتح لم يفرق بين المدغم والمظهــر وقد اختلف في ذلك.

فقال الداني في جامع البيان: فأما المدغم من حروف التهجي فــاختلف علماءنا في إشباع تمكينه زيادة على المظهر وفي التسوية[5].

فقال بعضهم: يشبع.

وقال في الاقتصاد: واختلف الحذاق من أهل الأداء في تفضيل ما كــان من حروف الهجاء مدغما في غيره وما لم يكن مدغما في التسوية بــين ذلــك فكان بعضهم يفضل ما أدغم في غيره بزيادة يسيرة على ما لم يدغم يمكن الـــلام من **آلم** أزيد من الميم من أجل إدغامها، وكذلك المد والمص، وكذلك الصاد مــن **كهيعص** إذا أدغمتها في الدال وكذلك السين من **طسم** إذا أدغمتها في الميم أيضا.

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

(2) المصدر نفسه.

(3) [ما بين [...] من ب، د.]

(4) المصدر نفسه.

(5) شرح الدرر اللوامع **لمحمد بن عبد الملك المنتوري** الورقة 152/ب.

وهذا مذهب ابن مجاهد في ما حدثنا به الحسن بن علي البصري[1] عن أحمد بن نصر[2] عنه.

ومنهم من كان يسوي بين ذلك ولا يفرق بين المدغم والمظهر لأن الموجب للمد موجود في الموضعين، وهو التقاء الساكنين هذا مذهب أكثر شيوخنا والوجهان جيدان انتهى[3].

وقال في جامع البيان: والتفضيل هو قول أبي حاتم [السجستاني][4] ومذهب ابن مجاهد[5].

وقال في إيجاز البيان: نحوه[6].

وقال في جامع البيان: وبه كان يقول شيخنا الحسن بن سليمان وإياه كان يختار[7].

وقال في إيجاز البيان: وإلى ذلك ذهب جماعة من المتصدرين منهم شيخنا ابن سليمان وغيره[8].

[قال في جامع البيان: وقال آخرون: لا يبالغ في الإشباع ويسوي بينه وبين المظهر][9][10].

---

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 152/ب.
(2) المصدر نفسه.
(3) المصدر نفسه.
(4) [في د [السبتاني].]
(5) المصدر نفسه.
(6) المصدر نفسه.
(7) المصدر نفسه.
(8) المصدر نفسه.
(9) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]
(10) المصدر نفسه.

وقال في [التمهيد][1] **وإرشاد المتمسكين وإيجاز البيان**: نحوه.

قال في جامع البيان: وهو مذهب أكثر شيوخنا.

قال في إيجاز البيان: نحوه.

قال في جامع البيان: وبه قرأت على أصحابنا البغداديين والمصريين وإليه كان يذهب إليه الأذفوي والأنطاكي.

وقال في جامع البيان: والوجهان جيدان.

وقال في إيجاز البيان: والقولان صحيحان.

وقال في التمهيد: والوجهان جيدان صحيحان.

وقال في إرشاد المتمسكين: والقول بالتسوية هو الصحيح وعليه العمل، وعلى القول بالتسوية اقتصر في التلخيص والموجز وهو ظاهر قول الناظم[2].

وقال القيجاطي: وأنا أختار القول بالتسوية[3].

المنتوري: وبذلك قرأت عليه وعلى غيره وبه آخذ[4].

وقال الدر النثير: هل ما أدغم آخره يكون تمكين المد فيه مثل ما لم يدغم آخره أو يزاد في تمكين مده. وقد ذكر فيه الوجهين، ورجح الشيخ والإمام الزيادة وسوى الحافظ بينهما[5].

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(2) في ذلك شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 152/ب.

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه.

(5) الدر النثير.

فائدة: قول الناظم: ومد للساكن في [الفواتح][1] هل أراد اللفظي فيتعين قصر **آلم الله** في الوصل و**آلم أحسب الناس** لورش أي الميم منهما، وإن أراد الأعم تعين مدهما والأول أظهر لأنه متبادر عند الإطلاق.

قال في الكشف: وقد رأيت، بعض من ينتحل القراءة (46/ب) يزعم أن الميم من **آلم الله** و**آلم أحسب الناس** لا تمد أصلا وهذا وهم منه وقلة معرفته بالعلل والأصول نسأل الله العفو عن الزلال[2].

الجعبري: نقل مكي والمهدوي وابن شريح المد والقصر[3].

قال الشارح: ولم يتعرض لحكمه إذا تحرك بحركة عارضة وتابعه الشراح[4].

وأجاب بعضهم بأنه داخل قبل في قوله: والخلف في المد لما تغير أي من سبب المد سواء كان همزا أو غيره.

وأجاب بعضهم بالعموم المتقدم.

قال الداني في جامع البيان: فأما الميم من قوله: **آلم الله** على قراءة الجماعة، ومن قوله: **آلم أحسب الناس** في أول العنكبوت على رواية ورش، فاختلف أصحابنا.

فقال بعضهم: يزاد في تمكينها لأن الحركة عارضة، فكأن الميم ساكنة وهو مذهب الأذفوي والحسن بن سليمان.

---

(1) [ما بين [...] من ب.]

(2) الكشف عن وجوه القراءات عللها وحججها لمكي بن أبي طالب حموش القيسي 64/1 وما بعدها.

(3) برهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري في شرحه على حرز الأماني المسمى كنز المعاني، الورقة 87/ب من مخطوطة ابن يوسف رقم 55.

(4) المصدر نفسه.

وقال الآخرون: لا يزاد في التمكين إلا مقدار ما يوصل به إليها لا غير.

قال: والمذهبان حسنان بالغان غير أن الأول أقيس والثاني آثـر وعليـه عامة الأداء[1].

وقال في إيجاز البيان: والمذهبان في ذلك جيدان، وذكر فيـه أن المـد أقيس بمذهب ورش، وإن على القصر عامة من لقى من الشيوخ، وأنه جاء به نصا عن ورش عن نافع إسماعيل النحاس عن أصحابه ومحمد بن خيرون[2].

فقال إسماعيل في كتاب اللفظ: آلم أحسب الناس مقصورة الميم[3].

وقال ابن خيرون في كتابه: في الـصورتين والـلام ممـدودة والمـيم مقصورة.

وذكر في جامع البيان: النصين عن النحاس وابن خيرون[4].

وقال في الاقتصاد: وقد اختلف أصحابنا في مد الياء التي قبل الميم، وفي قصرها في أول سورة آل عمران على قـراء الجماعـة، وفـي أول سـورة العنكبوت على ورش، فمنهم من كان يمكنها ولا يمدها، ويعتل بأن [الموجب][5] لمدها هو سكون الميم بعدها، فلما حركت لسكونها وسكون اللام من اسـم الله عز وجل بعدها في آل عمران وفي العنكبوت بإلغاء حركة همزة **احسب** عليها زال مد الياء بزوال الموجب لذلك، غير أنه لابد من تمكين يوصل به إلى الياء ومنهم من كان يمد الياء في ذلك مدا مشبعا كما كان يمدها مع سـكون المـيم،

---

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 152/ب.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 152/أ.

(5) [في أ [الواجب].]

ويعتل بأن تلك الحركة التي على الميم عارضة غير لازمة بدليل مفارقتها إياها عند مفارقة الساكن، والهمزة والعارض لا يلزم قد لا يعتد بـــه، ألا تــرى أن ورشا قرأ: **قالوا الن جئت بالحق، وفي الأرض قطع، وإذا الأرض مدت**، وشبه ذلك فلم [يرد][1] الواو ولا الياء ولا الألف مع عدم وجود الساكن التـــي بـــسببه حذفنا، ووجود الحركة لفظا وإنما ذلك من أجل كون تلك الحركـــة عارضـــة، فذلك ما تقدم ذكره سواء انتهى[2].

وذكر في التمهيد وإرشاد المتمسكين والتلخيص: الوجهين[3].

وقال في التمهيد والتلخيص: والأول أقيس[4].

وقال في إرشاد المتمسكين: والمد الممكن في ذلك عندي أقيس بمـــذهب ورش، إذ كان من مذهب ترك الاعتداد بالعارض ومعاملة الأصل، ثم أتى بمثل الاقتصاد وزاد، [وكذلك][5] فمن يستمع الآن[6] **وبل الإنسان**[7] وشبهه، أي لـــم يرد سكون العين ولا اللام، فهذا دليل على لغو العارض[8].

وقال في إيجاز البيان: نحوه[9].

---

(1) [في ج [يزد].]

(2) المصدر نفسه الورقة 152/أ.

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه.

(5) [في د [وذلك].]

(6) الآية (9) من سورة الجن.

(7) الآية (14) من سورة القيامة.

(8) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 152/أ.

(9) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 152/أ.

ثم قال: وهذا مذهب الكل من القراء والنحويين في نحو قوله: **لم يكن الذين كفروا**[1]، **وفمن يرد الله**[2]، **ولو يشاء الله**[3] وما كان مثله، [أن لا يردوا][4] الواو ولا الياء ولا الألف مع تحريك النون والدال والهمزة، فعلى هذا فلابد من زيادة التمكين للياء قبل الميم في الموقعين[5].

قال المهدوي في الشرح: [ويقوي][6] مذهب من لم يمد [**آلم الله**[7]][8] و**آلم أحسب**[9] أن من العرب من يعتد بالحركة العارضة [فيقول:][10] **قالوا الن** يعني بمد الواو.

قال: وقد روى مثل ذلك عن ورش وليس بمشهور[11].

المنتوري: لا عمل على هذه الرواية عند أحد من الأئمة[12].

---

(1) الآية (1) من سورة البينة.

(2) الآية (125) من سورة الأنعام.

(3) الآية (4) من سورة محمد.

(4) [في ب، ج [أن لا يروا].]

(5) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد املك المنتوري الورقة 152/أ.

(6) [في ب [ويقول].]

(7) الآية (1) من سورة لآل عمران.

(8) [في د [اسم الله].]

(9) الآية (1) من سورة العنكبوت.

(10) [في د [فيقولوا].]

(11) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 152/ب - والهداية في وجوه القراءات السبع باب الممدود الورقة 16 من نسخة الخزانة الحسنية رقم 1524.

(12) المصدر نفسه.

وقال [المقرئ][1] **أبو داوود في الطرر على جامع البيان**: وإلى القول الأول أميل يعني المد، وعليه أعول وبه أقول واقرأ وأقرئ[2].

قال في الإقناع: فأما **آلم الله** في قراءة الجماعة **وآلم أحسب** في قراءة ورش، فمن أهل الأداء من يراعي اللفظ، فلا يزيد في تمكين الياء من هجاء ميم فيهما لتحرك الميم وعلى ذلك نص إسماعيل النحاس عن ورش، ومنهم من يسوي بينه وبين **آلم ذلك**[3]، وسائر ما لم يعرض فيه حركة.

قال: وهو القياس، وعليه أكثر الشيوخ للجميع من القراء[4].

قال القيجاطي: بل القياس القصر وهو الذي اختار[5].

المنتوري: وبذلك قرأت عليه وبه آخذ لأن عليه عامة أهل الأداء، وبه جاء النص عن ورش[6].

واعلم أنك إذا وقفت على الميم من قوله: **آلم الله** (47/أ) **وآلم أحسب** فلا خلاف في مده.

(1) في ب [المقروي].
(2) المصدر نفسه.
(3) المصدر نفسه.
(4) المصدر نفسه ص 480.
(5) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 152/ب.
(6) المصدر نفسه.

وقد نص على ذلك مكي في التبصرة[1] **وابن شريح في الكافي**[2] **والتذكير**[3] **وابن شعيب**[4] **في الاعتماد**[5] **وابن مهلب في التبيين**[6] **وابن الطفيل، والمدجيني**[7] في [شرح][8] الحصرية[9] **وابن عبد الوهاب في** الاعتماد[10].

وقال ابن غلبون: فأما **آلم الله** من أول سورة آل عمران على قراءة سائر القراء، و**آلم** في أول العنكبوت على قراءة ورش خاصة، فقد اختلف المقرءون في الميم منهما فمنهم من مكنها ولم يمدها.

وقال إنما كنت أمدها لما كانت ساكنة لئلا يجمع بين ساكنين، فلما تحركت في آل عمران لسكونها وسكون للام من **الله** بعدها، وفي العنكبوت بإلغاء حركة همزة **أحسب** عليها زالت علة مدها، فلذلك لم يمدها غير أنه مكنها من أجل الياء التي قبلها لأنها حرف مد ولين، ومنهم من مدها وإن كانت قد تحركت كما كان يمدها وهي ساكنة، واحتج لذلك بأن قال: حركتها عارضة

---

(1) التبصرة في القراءات لمكي بن أبي طالب ص 68-70.

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 152/ب.

(3) المصدر نفسه.

(4) ابن شعيب محمد بن إبراهيم الأندلسي أخذ القراءة عن مكي والمهدوي والداني وأخذ عند أبو الحسن شيخ ابن الفحام والجزمي، توفي سنة 481هـ - ترجمته في غاية النهاية 47/2 رقم الترجمة 2685.

(5) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 152/ب.

(6) المصدر نفسه.

(7) المدجيني لم أعثر على ترجمته في المظان التي رجعت إليها.

(8) [في ب، د [شرحي].]

(9) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 152/ب.

(10) المصدر نفسه.

غير لازمة بدليل مفارقتها إياها عند مفارقة اللام من **الله** والهمزة من **أحسب** لها وكأن العارض الذي لا يلزم قد لا يعتد به.

ألا ترى أنهم يقولون: **قل الحق** فيحركون اللام لالتقاء الساكنين، ولا يردون مع ذلك الواو التي كانت سقطت من أجل سكون اللام، لأن الحركة التي فيها عارضة، فكذلك فعل هؤلاء في هذه الميم، فيمدونها كما كانوا يمدونها قبل تحريكها ولا يعتدوا [بتحريكها][1] إذا كانت عارضة[2].

قال أبو الحسن: وكلا القولين حسن، غير أني بغير مد قرأت فيهما وبه وآخذ انتهى[3].

وقال في الدر النثير: ما تحرك من أواخر هذه الحروف في الوصل بحركة عارضة، هل يبقى [عليه][4] من المد مثل ما يستحقه إذا لم يتحرك آخره، لأن حركته عارضة فلا يعتد بها أو ينقص من مده قد زال بتلك الحركة وقوع الساكن بعد حرف المد، وفيه أيضا الوجهان، والأرجح عندهم الزيادة في المد بناء على ترك الاعتداد بالعارض، وذلك في **آلم الله** في قراءة الجميع، **وآلم احسب** في قراءة ورش وحده انتهى[5].

وقال في اللئالي الفريدة: فإن تحرك الساكن الثاني لعلة أوجبت ذلك، وذلك في **آلم الله** في قراءة الجميع **وآلم احسب** في قراءة ورش، فمن القراء من لا يعتد بالحركة لكونها عارضة وترك المد على حاله.

---

(1) [ما بين [...] في غير ألف وأما ما في أ [بحركتها].]

(2) النشر في القراءات العشر لابن الجزري 359/1.

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 152/ب.

(4) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(5) الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير لأبي السداد المالقي.

ومنهم من لا يمد لأن الثاني قد تحرك، فزال لفظ التقاء الساكنين(1).

ذكر الوجهين مكي والمهدوي ولو أخذ بالتوسط في ذلك مراعاة لجانبي اللفظ، [والحكم](2) لكان وجها وفي حركة ميم **آلم الله** وجهان أحدهما أنها حركة همزة الوصل نقلت إليها.

فإن قيل حركة همزة الوصل لا تنقل لأن ثباتها كثبات همزة الوصل.

فالجواب إن ذلك غير ممتنع، وذلك أن حق [ميم](3) أن يوقف عليها ويبدأ بما بعدها فإن وصلت به فبنية الوقف، وقد قرئ بذلك، فعومل اللفظ عند إرادة التخفيف في نقل الحركة، وثبت للدلالة على ثبات الهمزة في الوصل اللفظي المشار إليه.

ونحو ذلك قولك: واحد، اثنان بكسر الدال.

---

(1) اللئالئ الفريدة في شرح القصيدة لأبي عبد الله محمد بن الحسن الفاسي باب المد الورقة 40 من نسخة الخزانة الحسنية رقم 6973.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(3) [في ج [الميم].]

القول في الممدود والمقصور مما ورد في فواتح السور

والثاني أنها حركة التقاء الساكنين الميم واللام الساكنة بعدها، وكانت فتحة لا كسرة لثقل الكسرة بعد الياء التالية للكسرة.

وقد قرئ بكسرها على أصل التقاء الساكنين.

وأما حركة الميم في **آلم احسب** بالنقل على أصل ورش في ذلك انتهى[1].

وقال أبو جعفر المد في **آلم أحسب** أقوى منه **آلم الله** لأن **آلم أحسب** أجمع القراء على تسكينه إلا ورشا، وأجمعوا كلهم على تحريك **آلم الله**، قاله ابن عبد الكريم [والنزوالي[2]][3] والشوشاوي[4].

قلت:

ولدى ميم الله خفف الكل — للفظ والمد اعتبار الأصل
ومدها في العنكبوت معتبر — وخلف ورش نصهم به ظهر
وجوز الفاسي في اللئالي — تخرج توسيط لكل [قال][5][6]

---

[1] اللئاليء الفريدة في شرح القصيدة الورقة 40.

[2] النزوالي لم أقف على ترجمته في المظان التي رجعت إليها.

[3] [في ج [والمهداوي].]

[4] أبو علي الحسين بن علي بن طلحة الرجراجي الواصلي الشوشاوي نسبة إلى شيشاوة بضواحي مراكش ت 899هـ/ ذرة الحجال 131/1 ونيل الابتهاج/110 وطبقات الحضيكي 177/1، 178 وكشف الظنون 1296/2، ومعجم المؤلفين 254/3.

[5] [في ج، هـ [تال].]

[6] الأبيات من نظم المصنف رحمه الله.

قال في التحفة:

وإن تحـركـه بعـارض طـرى
فـاقصـره وامـدد ثـم توسيط يـرى
ذو القـصـر يعتـد فـلا يمـد
ومـن قـرأ بـالمـد لا يعتـد
في الشـرح للفاسـي تخـريـج حسـن

إذ قال: للتوسيط رعى الجانبين(47/ب)

وذاك فـي ميـم بـأولـى العنكبـوت
وآل عمـران صحيـح عـن ثبـوت
لكـن مـع شكـل لسكـن يشهـر
قصـر ومـع نقلـك قصـر اشهـر
وقيـل [شكل][1] الميـم من وصـل نقـل
علـى مـراد وقفـه الهمـز وصـل
وإن تقـل لـم حـركت بالفتـح
والكسـر أولـى فلتقـل فـي الشـرح
لـو حـركت بالكسـر فيـه لا اجتمـع
أربـع كسـرات وذا ثقـل يشبـع
[وقيـل إن الهمـزة قـطـع فيهمـا
فـالشكـل منقـول إلـى ميميهمـا
ووضعـه شكـل مـن الأشكـال
وقيـل مـن ميـم وحـرف الـدال

هـذا الأخيـر للمجاصي فانتبـه

---

[1] [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

وهو عندي حسن لا بأس به[1]][2]

[**قوله في التحفة:** لا اجتمع أربع كسرات][3].

نكتة: يرد عليه مريب الذي فقد اجتمع فيه أربع كسرات.

الجواب: إنه اسم معرب وآلم مبني والمعرب أخف من المبني، قاله شـيخنا الوالد رحمه الله.

[**ثم قال**][4]:

فصـل وحرف القـد في الفواتـح	**أقسـامـه أربعـة عـن شـارح**
قسـم كطـه ألـف لا سـاكـن	**فالقصـر مشهـور ومـد كـائـن**
حمـلا على ما كـان فيـه السبب	**مـن تلـك للإقنـاع هـذا ينسب**
وقسمك الثـانـي سكـون كألـف	**من غير حرف فاقتصر وقل ألـف**
وقسمـك الثـالث حـرف وسبـب	**فيـه وقـد مـد فمـده وجـب**
وقسمـك الـرابـع حـرف الليـن	**مع سـاكـن كعين فـي التبييـن**
وجهيـن للكـل بـلا نـزاع	**تـوسـط والآخـر الإشبـاع**
والأرجـح والمشهـور والمفضـل	**لكلهـم مـدهـم المطـول**
ونجل غلبون [يـرى][5] التـوسطـا	**أرجـح للكـل فخـذ مـا قسطـا**
والمهـدوي مـد لورش وحـده	**إذ هـو فـي شـيء يجيـز مـده**
ومـد ورش يـاء شـيء يـوجب	**تمكيـن عيـن إذ سكـون أغلـب**
مـن همـزة وتـم بـاب المـد	**مفصـلا معلـلا عـن جـد[6]**

---

(1) الأبيات من 280 إلى 290 من التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار، نسخة من مخطوطة خاصة، الورقة 15-16.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ب، ج.]

(4) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(5) [في ج [يرا].]

(6) الأبيات من 451 إلى 462 لأبي وكيل ميمون الفخار الورقة 22-23، نسخة من مخطوطة خاصة.

القول في الممدود والمقصور مما ورد في فواتح السور

وقال في نظم الخلاف:

ووسط المكي والداني معا ... العين عن جميعهم وأشبعا
والأول المختار للمكي ... في كشفه والثاني للداني
وبالتوسط الإمام قد قرا ... لورشهم ولسواه قصرا[1]

وقال الجاديري:

وعين في الفواتح ... وسط ومد راجح[2]

وقال في التقريب:

ومد لكل حرف مد فواتح ... إذ أقبل تسكين أتى قاله ملا
وقل عند ميم الله والعنكبوت إن ... وصلت خلاف عنهم قد تنقلا
فذوا المد راعى الأصل والقصر ضده ... وفارسهم تخريج توسيط أعملا
ومدا له عين يرجح كلهم ... وتوسيطهم المرجوح والقصر أهملا[3]

وقال في مختصر التعريف:

ولدى ميم الله خلف الكل ... والعنكبوت عند أهل النقل
بالطول والقصر وما بينهما ... وهكذا في لامه إن ادغما
اعني في تفصيله في التعليم ... وفقده على الذي في الميم[4]

---

(1) نظم الخلاف للتازي البيت رقم 26 من نسخة من مخطوطة خاصة.

(2) نظم الجادري المسمى النافع في أصل حرف نافع الورقة 222 من نسخة مخطوطة خاصة داخل مجموع.

(3) الأبيات 97، 98، 99، 100 من التقريب للوهراني.

(4) لم أقف على ناظم هذه الأبيات... وقد نظم التعريف الوهراني وابن غازي وغيرهما كثير.

القول في الممدود والمقصور: ما ورد في حرف اللين إذا سكن ما بعده بالوقف

قال في التكملة: ووجهان في تحريكك الميم عارضا(48/أ)[1].

قوله: ومد في داله الحركات الثلاث، والرواية الفتح فعل أمر والفاعل ضمير المخاطب، والمفعول محذوف والتقدير ومد حرف المد، للساكن وفي الفواتح: يتعلقان بمد، ومد: مبتدأ، عند: ظرف مكان يتعلق براجح وهو خبر المبتدأ.

فائـــدة: قيد الناظم حرف الروى في البيتين لأجل الإقواء، والإقواء هو اختلاف حركات الروى بالضم والكسر وهو عيب في القوافي، لقول الخزرجي: والكل متقا، وفصحاء المتقدمين استعملوه كثيرا.

ثم قال رحمه الله:

(84) **وقِفْ بنحوِ سوف ريبٍ عنهُما   بالمد والقصـــــر وما بينهمـــــا**

أخبر أن حرفي اللين إذا سكن ما بعدهما للوقف، فعن ورش وقالون ثلاثة أوجه، المد والقصر والتوسط.

قال في الاقتصاد: فإن انفتح ما قبل الواو والياء في **شيء** من ذلك نحو: **مـــن خوف**[2]، و**السوء**[3]، و**لا ريب**[4]، و**صالحين**[5] وشبه ذلك، فإن المد عند

---

(1) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 152 وما بعدها.

(2) الآية (4) من سورة قريش.

(3) الآية (2) من سورة البقرة.

(4) الآية (98) من سورة التوبة.

(5) الآية (10) من سورة التحريم.

الحذاق من القراء، كأحمد بن نصر بن منصور الشذائي[1] وأبي علي الحسن بن داوود النقار[2] وغيرهما لا يجوز في ذلك لزوال معظمه بتغيير حركة ما قبل الواو والياء وكون الساكن عارضا، إذ هو للوقف لا غير فضعف المد من كلا الوجهين وقد أجازه بعضهم في هذا الضرب، واعتد بالتقاء الساكنين ولم يفرق بين ما وليت الواو والياء فيه حركتهما، وبين ما لم يليهما، لأن اللين موجود في الموضعين وإن كان في أحدهما ضعف.

وهذا مذهب علي بن بشر[3] وغيره من أصحاب ورش.

والذي اختاره في الباب كله التمكين من غير إفراط لما في ذلك من التبيين والتحقيق مع الأمن من سقوط حرف المد من لفظ القارئ.

قال أبو عمرو: والقياس عندي يوجب أن يكون التمكين أنقص في مذهب من وقف بالروم على أواخر الكلم، منه من يذهب عن وقف بالسكون أو الإشمام لكون الروم حركة وإن ضعفت فاعلم ذلك انتهى[4].

وقال في إيجاز البيان: نحوه أي لا يجوز المد[5].

---

(1) أحمد بن نصر أبو بكر الشذائي البصري إمام مشهور قرأ ابن مجاهد وغير من الأئمة وقرأ عليه أبو الفضل الخزاعي وغيره، قال الداني توفي بالبصرة سنة 370 هـ - ترجمته في غاية النهاية 144/1 - 145 رقم الترجمة 673.

(2) أبو علي الحسن بن داود النقار الكوفي مولاهم المعدل النحوي مصدر حاذق وكان قيما بقراءة عاصم ثقة مأمونا من تلاميذه أحمد بن نصر الشذائي المذكور قبله، قال الداني: توفي قبل سنة 350هـ - غاية النهاية 212/1 رقم ت 971.

(3) علي بن بشر الزهري، روى القراءة عن المسيبي وسعيد بن أوس، وروى القراءة عنه نوح بن منصور محمد بن إسماعيل الخفاف - غاية النهاية 527/1، رقم الترجمة 2178.

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 153/أ.

(5) المصدر نفسه.

وقال في جامع البيان: فعامة أهل الأداء والنحويين لا يرون إشباع المد وزيادة التمكين[1].

وقال في إيجاز البيان: وهو قول جميع النحويين[2].

وقال في جامع البيان: أن النقار لم يمد، وأن الشذائي قال: وإذا انفتح ما قبل الواو والياء سقط المد على كل حال، لا خلاف في ذلك بين القراء[3].

وقال في إيجاز البيان: علة المد قد ذهبت وكذا في جامع البيان[4].

وقال في إيجاز البيان: وقد أجاز بعضهم الاعتداد بالتقاء الساكنين[5].

قال في التلخيص: إن أهل الأداء الآخذين برواية أبي يعقوب، يمكنون ذلك تمكينا مشبعا[6].

وقال في جامع البيان: الآخذون بالتحقيق وإشباع التمطيط من أهل الأداء من أصحاب ورش وغيره يزيدون في تمكينهما وهو مذهب شيخنا علي بن بشر[7].

وقال في إيجاز البيان: وهذا مذهب علي بن بشر، وجماعة من منتحلي قراءة ورش، الآخذين بالتحقيق[8].

---

(1) المصدر نفسه.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه.

(5) المصدر نفسه.

(6) المصدر نفسه.

(7) المصدر نفسه.

(8) المصدر نفسه.

قال: وهو قياس رواية أبي يعقوب عن ورش عن نافع في نحو **شيء والسوء** وشبههما[1].

وقال في إيجاز البيان: والذي آخذ به في ذلك بتمكين وسط من غير إسراف وبه قرأت[2].

وقال في إرشاد المتمسكين: نحوه[3].

وقال في التمهيد: وبالتمكين من غير إسراف آخذ في جميع وبه قرأت على أكثر شيوخي، وعليه أعول[4].

قال في الإقناع: فأما ما عرض فيه التقاء الساكنين في الوقف نحو: **لا ريب، والموت، وصالحين**[5]، فلأهل الأداء فيه مذهبان.

منهم من لا يمد شيئا من ذلك لأن الوقف يحتمل اجتماع ساكنين بحرف المد في هذا كغيره نحو: حفص وبكر، وممن ذهب إلى هذا ابن [سفيان][6].

ومنهم من يمد ويقول إذا قدرت على الفرار من التقاء الساكنين، لم أجمع بينهما وإلى هذا يميل أبي[7] رضي الله عنه وهو اختيار أبي الحسن رضي الله عنه، وكلا القولين صواب[8].

---

(1) المصدر نفسه.

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 153/أ.

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه.

(5) الآية (2) من سورة البقرة، والآية (19) من سورة ق، والآية (10) من سورة التحريم.

(6) [في ب [شعبان].]

(7) علي بن أحمد بن خلــف الأنصاري ابن الباذش والد ابن الباذش أبي جعفر أحمد بن علي، رحمهما الله أوحد زمانه إتقانا ومعرفة وتفردا بعلم العربية، من كتبه شرح كتاب سيبويه، توفي سنة 528هـــ - الإقناع 50/1-51.

(8) **الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش** 480/1.

وذكر سيبويه: في بكر وعمرو أن من العرب من يكون فيه التقاء الساكنين، فينقل حركة الحرف الوقوف عليه إلى ما قبله، فيقول: هذا البكر ومن البكر.

قال: ولا يكون هذا في زيد ولا عون ونحويهما لأنهما حرفا مد فهما يحتملان ذلك كما احتملا أشياء في القوافي ولم يحتملهما غيرهما.

ومع هذا كراهية الضم والكسر في الياء والواو، والذين لا ينقلون وهم أكثر العرب لا يلتزمون ذلك انتهى[1].

المنتوري: والقصر في ذلك هو اختيار شيخنا القيجاطي وبه قرأت عليه في الوقف وبه آخذ انتهى[2].

فائـــدة: المراد بالقصر في كلام الناظم القصر (48/ب) على بابه، وهو ترك المد وليس كالقصر في حروف المد واللين، قاله الشارح وابن عبد الكريم والوارثيني وابن مسلم والمجراد وأبو وكيل في تحفته حيث قال:

لـــكـــــن يعتـــقــــــــــد بأن ذا القصر هنا إسقـــاط مــــد[3]

خلافا لبرهان الدين الجعبري.

ونصه: والقصر الحقيقي في الوقف بالإسكان المعبر عنه بسقوط المد الفرعي، ووافقه المجاصي والمرسي انتهى[4].

---

(1) كتاب سيبويه 173/4 و174 وينتهي كلام سيبويه عند... والواو وما بقي من الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 481/1.

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 153/أ و 153/ب.

(3) البيت 423 من تحفة أبي وكيل ميمون الفخار الورقة 23 وتمامه:

كنحو ســوف ريب لكــن يعتقــد *** بأن ذا القصــر هنــا إسقـــاط مـــد

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 153/ب.

تنبيه: المختار من هذه الأوجه التوسط كما عند الداني وبه الأخذ **عندنا** بفاس في المهموز وغيره.

قال الشارح: قال أبو عمرو: والذي أخذنا به في ذلك بتمكين وسط من غير إسراف وبذلك قرأت[1].

المجراد: المختار من هذه الأوجه التوسط وهو الذي أخذ به الحافظ وكذا عند [الشراح][2][3].

قلت: وراجع ما تقدم من نصوص الداني، فقد اختار التوسط، **وقال في اللئالي:**

قال الحافظ أبو عمرو: والذي آخذ به في ذلك التمكين المتوسط من غير إسراف وبه قرأت[4].

وهذه الأوجه التي ذكر الناظم في غير المهموز باعتبار ورش كما مثل.

وأما باب شئ وسوء له في الوقف فلا يجوز القصر، لأن المد عنده لأجل الهمز بخلاف قالون، فالمد للسكون لا للهمز لأنه لا يعتد به الوصل كورش، ولذا قال في الحرز:

ووِرشهم يوفقهم في حيث لا همز مد خلا[5]، قاله الشارح وتابعوه.

---

(1) لم أقف على كلام عبد الصمد الشارح فيما قاله أبو عمرو.

(2) [في ج [الشارح].]

(3) إيضاح الأسرار والبدائع للمجراد الورقة 63/أ.

(4) اللئالي الفريدة في شرح القصيدة لأبي عبد الله محمد بن الحسن الفاسي باب الوقف الورقة 51 من نسخة الخزانة الحسنية رقم 6973

(5) البيت في إبراز المعاني لأبي شامة الدمشقي ص: 124 وتمامه:

وعنهم سقوط المد وورشهم *** يوافقهم في حيث لا همز مُدخلا.

وهذا الخلاف باعتبار الوقف بالسكون والإشمام، وأما الروم فليس معه إلا القصر.

فإن كان الموقوف عليه مضموما غير همز، فلهما سبعة أوجه.

وكذا المهموز عند قالون، وعند ورش ستة فقط.

وإن كان مفتوحا أو منصوبا فلهما في غير المهموز ثلاثة.

وكذلك لقالون أيضا، ولورش اثنان.

وإن كان محفوظا أو مكسورا فلقالون أربعة أوجه مطلقا، وورش مثله حيث لا همز، وفيه أربعة.

الجعبري: حصل لورش في نحو **شيء** و**سوء** وجهان، المد والتوسط في الوصل والوقف بالإسكان المجرد مع الإشمام وبالروم.

وللباقين فيها ثلاثة: المد والتوسط والقصر في الوقف في الهمزة المتطرفة بالإسكان المجرد عن الإشمام ومعه، والقصر فقط في الوصل والوقف على غير المتطرفة وعليها بالروم انتهى[1].

[1] كنز المعاني لبرهان الدين الجعبري الورقة 87/ب مخطوطة خزانة ابن يوسف رقم 55.

قال في الأجوبة المحققة:

وان حرف لين قبل همز فهاكه   بروم وإشمام وتسكينه فادر
اذا كان مرفوعا ومع كل واحد   الإشباع والتوسيط عن ورش المصر
وبالروم والإسكان والمد قد مضى   متى تلوت الذكر في حالة الجر
ففي ذاك عن ورش لدى الرفع ستة   وأربعة في الجر تبد والمن يسر
وذلك أن المد للهمز عنده   وذا الحكم منقول شهير عن الغر
لقالون وزادوا القصر حال سكونه   وفي حالة الإشمام خذها بلا عسر
كشيء وسوء رفعه مع جره   ولا مد مع روم لقالون ذي الحجر
ففيه لقالون لدى الرفع سبعة   وأربعة في الجر للعالم المقري
وذلك أن المد للساكن انتفع   بنظمي هداك الله للعلم والبر
وبعض يروم المد يكسر ياءه   فياتي بحرف المد من بعد ذا الكسر
وفي السوء ضم الواو إن رام مده   فينشأ حرف المد ذو الجهل في سكر[1]

قال في التحفة:

....   بالطول والتوسط عن ورش سمه
كنحو شيء سوءة وإن تقف   [يأيِّما][2] وقف فذلك اعترف
في مذهب الأزرق قل والقصر   وصلا ببغداد وقال الحبر
عيسى بن ميناء به فالنبر   بعدهما الذي يراه الغير
عندهما [ملغى][3] لدى الحالين   فالوقف بالسكون دون مين
بالقصر والتوسيط والإشباع   كذا مع الإشمام عن إجماع

---

(1) الأجوبة المحققة للقيسي، فصل في الوقف على حروف المد مخطوطة خاصة بالخزانة النحلية بمزوضة دائرة شيشاوة، إقليم مراكش، ولدي مصورة منها.

(2) [في هـ [فأيما].]

(3) [في ج، د [ملغا].]

والقصر مع روم وللكل [جـــرا][1] مع غير همـز ولقالـون [تـــرا][2]
كنحـو سـوف ريب لكـن يعتقـد بأن ذا القصر هنا إسقاط مـد(49/أ)
والمـــد دون المـد فيهمـــا إذا تـولـدا عن كسر أو ضم خـــذا[3]

وقال في مختصر التعريف:

وعنهـــم الثـلاثـــة الأقـــوال وقفـا بـريب سوف فــي المثــال
وهكـذا الأقـــوال فيمـــا نبــرا منه ويوسف على [الوصل][4] جرا[5]

الوهراني:

وفي نحو سوف ثم ريب بوقف الثلاثة تجرى والتوسط قد علا

ثم قــال:

وان واو أو يــــاء فتـــح وهمــزة تسكنتـا في كلمـة فـوهـم تــلا
بطــول وتــوسيــط ودان بوصلــه ووقف ويختــار التوســط فاعقــلا
وباقيهــم فاقصــر بوصلــك عنهــم وفي الوقف يجري ما تقدم فاسئلا[6]

وقال التازي:

بنحـو سـوف ريب وقفـا رجحـا الــدانــي مــدا وسطـا ليوضحـا
والقصـــر للمكـــي ليـــس إلا وللامــــام الفــاصـل الأجـــلا[7]

---

(1) [في د [جري].]
(2) [في د [ترى].]
(3) الأبيات 417 إلى 424، من التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار الورقة 22 و23 من نسخة مخطوطة خاصة لدى مصورة منها.
(4) [في ج [الأصل].]
(5) لم أقف على ناظم هذين البيتين... وقد نظم التعريف الوهراني وابن غازي وغيرهما كثير.
(6) الأبيات 103.102.101.96 من منظومة التقريب للوهراني مخطوطة خاصة بخزانة الشيخ السيد السحابي.
(7) نظم الخلاف السطر 5 من الورقة 2/أ مخطوطة خاصة لدى مصورة منها.

أي مذهب الشيخ والإمام القصر.

قال ابن سليمان: وبه لا غير قرأت في طريق الحافظ أيضا وبه آخذ في الطرق الثلاثة[1].

قلت: [وإلى جريان الأوجه الثلاثة في باب **شيء** لقالون، وعدم القصر فيه لورش، واختيار [التوسط أشرنا بهذه][2] الأبيات][3]:

كذا لعيسى باب شيء يلفى ... وورشهم لا قصر فيه وقفا

ورجحوا توسطا للكل ... واختاره الحافظ فافهم قول

والقصر في الكنز [هنا] الطبيعي ... [وحذفه للكل خذ تفريعي][4]

قوله: وقف: فعل أمر والفاعل ضمير المخاطب، الماضي: وَقَفَ والمضارع: يُوقِفُ على وزن يُفعل، حذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة، فحملوا عليه الأمر فقالوا: قِفْ على وزن عِلْ، كما قالوا: زِنْ، عِدْ، بنحو: متعلق بقف والياء بمعنى في، فهي ظرفية، كقول تعالى: **وما كنت بجانب الغربي**[5]، **نجيناهم بسحر**[6]، **وإنكم لتمرون عليهم مصبحين وبالليل**[7].

---

(1) ذكر المنتوري في شرحه على الدرر 154/أ - والحلفاوي في باب المد والقصر في شرحه على الدرر اللوامع مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 6064.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(4) هذه الأبيات من نظم المصنف رحمه الله.

(5) الآية (44) من سورة القصص.

(6) الآية (34) من سورة القمر.

(7) الآية (137) من سورة الصافات.

القول في التحقيق والتسهيل:

وقال بعضهم: والظاهر أن الباء بمعنى على، على حد قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا مَرُّواْ بِهِمۡ ﴾[1].

وقول الشاعر:

ارب يبول الثعلبان برأسه لقد ذل من بالت عليه الثعالب[2]

سوف: مضاف محكي، ريب: معطوف محكي، عنهما: متعلق بقف وكذا بالمد، وما: موصولية وصلتها الظرف بعدها وهي معطوفة على المخفوض قبلها، وبينهما: ظرف مكان، والضمير عائد على المد والقصر وهو متعلق بمحذوف لأنه صلة ما، والعائد على الصلة ما يحتمله الضمير المجرور.

ثم قال رحمه الله:

(85) **القول في التحقيق والتسهيل للهمز والإسقاط والتبديل**

أتى باب الهمز عقب باب المد، لوقوعه في **يؤمنون**[3] بعد مد **فيه هدى للمتقين**[4]، ولأن الهمزة إذا خففت جعلت مدا أو كالمد غالبا.

وقال بعضهم: لأن الهمز أحد موجبي المد في باب المد، ولأن [ما][5] فيه همز، إن ورد في القرآن بعد ما فيه المد والقصر، **وكذلك في ءانذرتهم**[6]، وآخر النقل وإن وقع قبله لأن التسهيل فيه بقاء بعض الهمز، والنقل لإبقاء

---

(1) الآية (30) من سورة المطففين.

(2) البيت لـ (راشد بن عبد ربه) انظر سيرة ابن كثير ج 1 ص: 374.

(3) الآية (3) من سورة البقرة.

(4) الآية (2) من سورة البقرة.

(5) في ب [الهمز].

(6) البيتان 471 و472 من التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار الورقة 25/أ من نسخة مخطوطة خاصة.

ورده **بعضهم** بلزوم تقديم الهمز المفرد لسبقه، والأولى عقد باب للكل، ثم يقسم الأنواع بفصول، ويبدأ بالمفرد لسبقه وأصالته، لكنه تابع لمن قبله كالشاطبي، وقدم التحقيق لأصالته.

قال في التحفة:

فالنطـق بالتحقيق أصـل الهمزة   اذ لا يـــرى مفتقـــرا لعلـــة
وإنــــه يعـــم فيمـــا خففـا   والأصل ما يعـم فيمـا عرفـا[1]

والهمز مصدر همزت ضغطه.

وقيل: اسم جنس واحدهُ همزة يفرق بين مفرده وجمعه(49/ب) بطرح التاء.

قال في التحفة:

والهمز جمـــع همـــزة أو مصـــدر   قولان منصوصان فيما فســـروا[2]

قال بعضهم: الجمع على أربعة أقسام، اسم جمع وهو الذي لا مفرد له من لفظه مثل: رهط ونفر وذو ذوب الليل على قول، واسم الجنس بينه وبين مفرده سقوط التاء كما تقدم وجمع سلامة وجمع تكسير.

وقيل: أسماء الهمزة سبعة: همزة القطع، وهمزة الجمع كأئمة وأرباب، وهمزة المتكلم، وهمزة الأصل، وهمزة الوصل، وهمزة الاستفهام، وزيد همزة ما لم يسم فاعله نحو: انطلق بزيد، أي أخبر الناظم أنه يتكلم في هذه الترجمة على حالات الهمزة، وهي أربع: التحقيق ومقابله، التخفيف وأنواعه ثلاثة، بدل وتسهيل، ويراد به بين بين وحذف.

---

(1) الآية (6) من سورة البقرة.

(2) البيت 495 من التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار الورقة 26/ب من نسخة مخطوطة خاصة.

القول: خبر مبتدأ محذوف أي هذا القول، في التحقيق: متعلق بالقول، وللهمزة متعلق بالتسهيل وهو من باب الأعمال وحذف ضمير من الأول والتقدير في التحقيق له.

ثم قال رحمه الله:

(86) **والهمز في النطــق به تكلــف فسهلـــوه تـــارة وحذفــــوا**

(87) **وأبدلــوه حــرف مــد محضا ونقلـــوه للسكـــون رفضـــا**

هذا الكلام أتى به توطئة ليركب عليه ما بعده، فأخبر أن الهمز حرف جلد صعب في اللفظ، بعيد [في][1] المخرج، شبيهة بالتهوع والسعلة لشدتها فلا يمكن النطق بها إلا بتكلف، فاتسعت العرب فيها بما ذكر.

قال بعضهم: وأصل تسهيل أن يكون بين بين لبقاء البعض حالة التسهيل، ثم يليه الإبدال للعوض منه، ثم النقل ثم الحذف، واستوفاها الناظم بقوله:

سهلوه راجع إلى بين بين وحذفوا أي حذفه مع حركته بدليل نقلوه.

وقوله: وأبدلوه الخ، أي من جنس حركة ما قبله، ونقلوه للسكون رفضا أي حذفوه بعد نقل حركته والضمائر راجعة إلى الهمز، والمحض الخالص من كل شيء، وأصله اللبن بلا رغوة.

قوله: نقلوه، أي نقلوا حركاته فهو على حذف المضاف.

وإلى هذا(79/ب) أشار في التحفة:

لكن وجــوه الخــف فيهــا الأولــى من غيــره علــى احتجــاج يمــلا

تسهيلهـــا بيـــن بيـــن الأولـــى اذ فيـــه بعض الهمز هـــاك النقـــلا

ثـــم يليـــه البـــدل المفضـــول اذ فيـــه خلـــف همــــز دليـــل

---

[1] [ما بين [...] من ب.

والنقـــل لمــــا ان أتـــــى دليــــلا بشكلـــه صــــار يلـــي التبديـــــلا
والحـــذف رأســـا أضعف الأحكـــام لأجـــل ذا أخــــر فـــي الأعـــلام[1]

والهمز: مبتدأ أول، به: متعلق بالنطق، وفي النطق: خبر متقدم، وتكلف: مبتدأ ثان، والمبتدأ الثاني وخبره في موضع خبر المبتدأ الأول، ويجوز فيه وجه آخر وهو أن يكون في النطق في موضع خبر المبتدأ الأول، وتكلف: فاعل لأنه قد اعتمد، وتارة: معناه مرة وهو ظرف زمان والعامل فيه سهلوه، وحذفوا: فعل ماض، والفاعل والمفعول محذوف تقديره وحذفوه، حرف: مفعول ثان.

محضا: نعت لحرف، قاله المنتوري والمجراد وابن عبد الكريم والمجاصي وأجانا[2].

وقال المنتوري: [منصوب لأنه أقيم مقامه أي إبدالا محضا، وللسكون: متعلق بنقلوه أي لصاحب السكون قاله الوارثيني][3] وابن عبد الكريم[4]

[وقال][5] المجاصي: للساكن الحي قبله، ورفضا: مصدر في موضع الحال من الفاعل في نقلوه، والعامل فيه الفعل قبله، أي رافضين له، وإما من المفعول به وهو ضمير الهمز أي مرفوضا ويحتمل أن يكون مفعولا من أجله، والتقدير ونقلوه لأجل الرفض، فيكون تنبيها على أن المقصود من نقل حركته إلى الساكن قبله، إنما هو ليحذفوا الهمزة[6]، قاله المجراد والوارثيني وجعله أجانا

---

(1) الأبيات 473 إلى 477 من التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار الورقة 25/أ من نسخة مخطوطة خاصة.

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري، الورقة 153/ب.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في أ، هـــ.]

(4) لم أجد هذا النص في محله من شرح المنتوري على الدرر اللوامع عند إعرابه لهذا البيت الورقة 153/ب.

(5) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(6) شرح الدرر اللوامع للمجاصي الورقة 63/ب السطر 22، خزانة ابن يوسف بمراكش رقم الكتاب 105.

والمطماطمي منصوبا على الحال[1]، وقالهما أيضا الخراز وابن عبد الكريم واتفقوا [على][2] أن معناه: الترك، ومنه الرافض لترك الحق[3].

القول في التحقيق والتسهيل: فنافع سهل أخرى الهمزتين

ثم قال رحمه الله:

(88) فنافع سهّل أخـــرى الهمزتيـــن   في كلمة فهْيَ بذاك بين بين(50/أ)

(89) لكن في المفتوحتين أبْـدِلـــت   عـــن أهـــل مصـــر ألفا ومُكِّنَـــتْ

المنتوري: ثبت في رواية الحضرمي في كلمة، وكذا وقفت عليه بخط الناظم، وفي رواية المكناسي من كلمة، وفي رواية البلفيقي بكلمة[4].

أخبـــر أن نافعا سهل الثانية من الهمزتين [القطعيتين][5] المتحركتين المتلاصقتين مطلقا، حيث وردت في الحالين.

فقوله: أخرى، احترز من الأولى فيندرج ما فيه ثلاث همزات.

وقلنا: [القطع][6] يخرج نحو **ءالذكرين**[7] ياتي حكمه والمتحركتين أخرج نحو [**ء أمن**[8]][9]، وقيل يخرج من قوله: بين بين، والمتلاصقتين أخرج نحو

---

(1) إيضاح الأسرار والبدائع للمجراد الورقة 63/أ.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في ب، ج، د.]

(3) المصدر نفسه.

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 153/ب 154/أ.

(5) [في ج [القطع من].]

(6) [في ج [القطعتين].]

(7) الآية (143) من سورة الأنعام.

(8) الآية (13) من سورة البقرة.

(9) [في ج [ءأميـــن].]

برءاؤا[1]، وقيل يخرج من قوله: ليفصلا، والأولى مفتوحة مطلقا، والثانية مفتوحة ومكسورة ومضمومة، والمفتوحتان أحد وعشرون موضعا، والمفتوحة وبعدها مكسورة، ورد في اثنين وثلاثين موضعا، والمفتوحة بعدها مضمومة في أربعة مواضع، وسماها القراء كلمة واحدة على سبيل التجوز وفي الحقيقة كلمتان لأن الأولى دخلت لمعنى.

[1] الآية (4) من سورة الممتحنة.

وأجاب ابن أجروم بلزومها وعدم انفصالها صارت كأنها من كلمة ولذا لم يذكر سيبويه فيها إلا التسهيل ونظيره **مناسككم**[1] ونحوه في الإدغام لما اتصل به الضمير ولم يوقف على ما قبله أشبه الكلمة الواحدة[2].

قال في الدر النثير: واعلم أن كل ما ذكر في هذا الباب من الهمزتين في كلمة، فإنه في الحقيقة من كلمتين، وبيان ذلك أن الهمزة الأولى من كل ما ذكر في هذا الباب همزة استفهام، وهي حرف من حروف المعاني، دخلت على كلمة أولها همزة فالتقت همزتان، وليس في القرآن همزتان ملتقيتان في كلمة إلا في لفظة واحدة وهي: **أئمة** وقعت في القرآن في خمسة مواضع، في براءة[3]، والأنبياء[4]، واثنان في القصص[5]، والسجدة[6]، فأما [التعبير][7] [عن الهمزتين][8] في هذا الباب، فإنها من كلمة فمجاز، **والذي** سوغ ذلك التحام إحدى الهمزتين بالأخرى في حكم الخط واللفظ والمعنى، أما الخط فإنه قد اطرد في كل حرف من حروف المعاني، إذا كان من حرف واحد من حروف

---

(1) الآية (200) من سورة البقرة.

(2) ذكره المنتوري في شرحه على الدرر الورقة 154/أ والمجاصي الورقة 64أ، مخطوطة ابن يوسف رقم 105.

(3) الآية (12) من سورة التوبة (فقاتلوا أئمة الكفر إنهم لا إيمان لهم لعلهم ينتهون).

(4) الآية (73) من سورة الأنبياء (وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا).

(5) الآية (5) من سورة القصص، والآية (41) من نفس السورة 1. ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين 2. وجعلناهم أئمة يدعون إلى النار ويوم القيامة لا ينصرون.

(6) الآية (24) من سورة السجدة، وجعلنا منهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا).

(7) [في أ [التغيير] وفي د [التقدير].]

(8) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

التهجي، إنه يكتب موصولا بما بعده إذا كان مما يقبل الوصل، كباء الجر، وفاء العطف ولام الابتداء ونحو ذلك، فحكم همزة الاستفهام وصلها بما بعدها في الخط ولو كانت مما يقبل ذلك.

وأما حكم اللفظ فمن حيث أن همزة الاستفهام حرف واحد من حروف التهجي، لم يكن لها حكم الكلمة المستقلة، إذ الكلمة المستقلة لابد لها من مطلع ومقطع، فمطلعها أولها ولابد من تحريكه ليصح الابتداء به، ومقطعها آخرها، والأصل تسكينه في الوقف، وأقل ما يحصل هذه الحقيقة بحرفين من حروف التهجي نحو: قَدْ وَهَلْ، فأما الحرف الواحد فلا.

فلزم لذلك أن تتصل في اللفظ بما بعدها وهذا هو السبب في الاتصال في الخط.

وأما حكم المعنى فهو أن الحرف إنما جيء به ليدل على معنى في غيره.

وهمزة الاستفهام إنما تدل على معنى الاستفهام فيما بعدها، فلما كان معناه لا يظهر إلا فيما بعدها، صارت كأنها جزء منه، لأن معناها إنما يحصل بحصول اللفظ لمجموعهما، كما أن معنى الكلمة التي تدل على معنى في نفسها إنما يحصل بمجموع أجزاءها انتهى[1].

قوله: فهي بذلك الإشارة إلى التسهيل المفهوم من قوله: سهّل.

قوله: بين بين اعلم أن بين بين اسمان مركبان جعلا اسما واحدا، ومعناه بين الهمزة وبين حرف من جنس حركتها، فتكون المفتوحة بين الهمزة والألف والمكسورة بين الهمزة والياء والمضمومة بين الهمزة والواو.

---

[1] الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير لابن أبي السداد المالقي: باب ذكر المد والقصر، **مخطوطة الخزانة الحسنية 1592 مجموع 6.**

فائـــدة: قال في الكنز: يجعل حرفا مخرجه بين مخرج المحققة ومخرج حرف المد الذي يجانس حركتها أو حركة سابقها، وتأصل انتهى[1].

تنبيه: وقد اختلف القراء رضوان الله عليهم في كيفية النطق بالتسهيل، هل يجوز أن يسمع فيه صوت الهاء مطلقا كيفما تحركت الهمزة، وبه قال أبو عمرو الداني أولا يجوز صوت الهاء عند النطق بالتسهيل مطلقا، قاله الشامي شارح الشاطبية، وبمذهبه أخذ في مختصر البرية، فشدد في منعه.

والقول الثالث لابن حدادة قال: يجوز إبقاء صوت الهاء في تسهيل (50/ب) المفتوحة خاصة دون المضمومة والمكسورة.

فمن اعتبر ما في التسهيل من الهمز قال: يجوز أن يكون فيه صوت الهاء.

وقد سمع إبدال الهمزة هاء نحو: هرقت الماء في أرقت الماء، وهياك في إياك.

وجاء عن بعض الرسام، أنهم يرسمون الهمزة هاء نحو: جاه في **جاء** وهامنوا في **ءامنوا.**

ومن **اعتبر** في التسهيل من حرف المد قال: لا يكون فيه صوت الهاء.

[وحجة القول الثالث لأنها إذا سهلت بينها وبين الألف وهو مع الهمزة مخرجهما ولحد، وهو آخر الحلق، فلابد من صوت الهاء][2] قاله في تحصيل المنافع.

قلت [مشيرا إلى الأقوال الثلاثة][3]:

واختلفــوا في النطــق بالتسهيــل فقيـــل بالهـــاء بـــلا تفصيـــل

---

(1) كنز المعاني لبرهان الدين بن عمر الجعبري الورقة 87/ب من مخطوط خزانة ابن يوسف رقم 55.

(2) ما بين [...] لا يوجد في ب.

(3) ما بين [...] من أ، ج.

وقيـل ممنـوع على الإطـلاق وقيل في المفتوح قـط بـاق[1]

وقال الجعبري: وينبغي للقارئ أن يفرق في لفظه بين المسهل والمبدل، ويحترز في التسهيل عن الهاء والهاوي، وفيه لين لقسط المد، وهذا معنى قول مكي في همزة بين بين مد يسير لما فيها من الألف انتهى[2].

[**قال ابن غلبون:** يلين الهمزة ويشير إليها بصدره انتهى[3]][4].

قال في الدر النثير: وعبر الحافظ في التيسير عن همز بين بين بالمد، وكذلك عبر الشيخ في التبصرة وغيرها، وإنما يعبر عنها بالمد من شبهه انتهى[5].

[**قال في اللئالي:** وكيفية التسهيل في الهمزة المفتوحة أن تزال نبرتها، وتقرب من الألف، وزاد بعضهم: فتصير كالمدة في اللفظ، وربما عبر بعضهم عنها بالمد لصيرورتها [كالمدة][6] فحمل ذلك بعض الناس على قراءتها بألف خالصة، ولم يعن أحد بذلك البدل، وإنما عبر بذلك حيث أضعف الصوت بها، فصارت كالمدة، وربما قرب بعضهم لفظها من لفظ الهاء، وليس بشيء انتهى[7]][8].

---

(1) هذان البيتان من نظم المؤلف رحمه الله.

(2) كنز المعاني لبرهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري الورقة 87/ب من مخطوط خزانة ابن يوسف رقم 55.

(3) لم أقف على كلام ابن غلبون في كتاب له في المظان التي وقفت عليها.

(4) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

(5) الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير باب ذكر المد والقصر مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 1592 مجموع 6.

(6) [في ب [كالمد].]

(7) اللئاليء الفريدة في شرح القصيدة لأبي عبد الله محمد بن الحسن الفاسي باب الهمز تسهيلا وتركا، الورقة 62 من نسخة الخزانة الحسنية رقم 6973.

(8) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

قال في التحفة:

فصل وقل حقيقة التسهيل إن تمزج همزة بحرف قد سكن
من جنس شكل الهمز لذ بالشرح من ضم أو من أو من فتح
واحذر صويب الهاء عند النطق وقيل لا أو عند فتح فابق
ثلاثة للشامي والداني وابن حدادة الرضى المرضي[1]

وقال الداني في الإيضاح: والعلماء من القراء والنحويين يترجمون عن همزة بين بين بست تراجم كلها تؤدي عن معنى واحد وهي مخففة ومسهلة وملينة ومذابة ومدغمة ومبدلة[2].

قلت [مشيرا إليها][3]**:**

إذا أبوا بتسهيل وتلين مدغم وخفف مع الابدال الهمزة ستها[4]

وقول الناظم: ففي بذاك بين بين.

قال بعضهم: حشو، [يعني][5] عنه، فنافع سهل لأن التسهيل إذا أطلق فالمراد بين بين، وإذا أريد غيره قيد.

وأجاب بعضهم: إنما أتى به تقريبا للمبتدئ وبيان.

قال في الدر النثير: اعلم أن التسهيل يستعمل مطلقا ومقيدا، فإذا أطلق فالمراد به جعل الهمزة بين بين، أي بين الهمز والحرف الذي منه حركتها، فإن

---

(1) الأبيات رقم 481، 482، 483 و484 من التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار الورقة 25/أ و 26/ب من نسخة مخطوطة خاصة.

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 154/أ.

(3) ما بين [...] لا يوجد في ب.

(4) هذا البيت من نظم المؤلف رحمه الله.

(5) في ب، د، هـ [يغني].

كانت متحركة بالفتح جعلت بين الهمزة والألف ومعناه أن يلفظ به نوعا من اللفظ يكون فيها شبه من لفظ الهمزة، ولا تكون همزة خالصة، وشبه من لفظ الألف، ولا تكون [ألفا][1] خالصة، وكذلك إن كانت متحركة بالكسر جعلت بين الهمزة والياء على التفسير المتقدم، وإن كانت مضمومة جعلت بين الهمزة والواو على ما تقدم، وهذا كله تحكمه المشافهة، ويقال في ذلك كله: تسهيل وتليين، ويقال تسهيل على مذاق الهمز، ويقال همزة بين بين والمراد ما تقدم، فإن قيد التسهيل فالمراد به إذ ذاك المعنى الذي يقتضيه التقييد، فيقال تسهيل [بالبدل][2]، وتسهيل بالنقل، وتسهيل بالحذف، والتسهيل الذي بالبدل قد يكون معه الإدغام وقد لا يكون، فهذه جميع ألقاب التسهيل، وهذا كله في المتحركة، فأما الساكنة فتسهيلها أبدا بالبدل نحو: كاس وبير ومومن، تبدل حرفا من جنس حركة ما قبلها انتهى[3].

وظاهر كلام الناظم: أن الأولى محققة وهو كذلك إلا أن يكون قبلها ساكن صحيح، فورش بالنقل كما ياتي.

قال في الاقتصاد: واعلم أنه إذا أتى ساكن قبل همزة الاستفهام في الأقسام الثلاثة فإن ورشا يلقي حركة همزة الاستفهام على ذلك الساكن على

---

[1] [في ب، ج [ألف] في د [الألف].]

[2] [في ب [البدل].]

[3] الدر النثير والعذب النمير "باب ذكر الهمز المفردة" مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 1592 مجموع 6.

أصله، فتسقط الهمزة من اللفظ نحو: رحيم، **ءاشفقتم**[1] **وعجيب إذا**[2] **وقل أنبئكم**[3] وشبهه[4].

وقال في إرشاد المتمسكين وإيجاز البيان والإيضاح: نحوه.

قوله: لكن في المفتوحتين ابدلت الخ استدرك هنا على قوله بين بين فأخبر أن المصريين يبدلونها ألفا وبقيت الثانية من المختلفتين على الإطلاق المتقدم فأطلق في البيت الأول وقيد في الثاني كالشاطبي.

فائدة: ذكر الشارح وتابعوه أن البدل من طريق الأزرق[5] والتسهيل من طريق غيره، وفيه نظر، بل التسهيل مروي عن أبي يعقوب[6] من طريق ابن سيف[7] في الثانية من المفتوحتين ذكره صاحب التذكرة، وعلى [يترجح][8] كلام المصنف ولا يلتفت لما قالوه.

قال الإمام المحقق ابن الجزري في تقريب النشر: سهل الثانية من المفتوحتين بين بين ورش من طريق الأزرق، وعند أبي الحسن ابن غلبون وابن بليمة وصاحب العنوان وغيرهم[9].

---

(1) الآية (13) من سورة المجادلة.

(2) الآية (3) من سورة ق.

(3) الآية (15) من سورة آل عمران.

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 154/أ، 154/ب.

(5) يعقوب بن محمد الأزرق تقدمت ترجمته.

(6) هو نفسه أي أبو يعقوب الأزرق.

(7) ابن سيف عبد الله أبو بكر تقدمت ترجمته.

(8) [في أ [يتخرج].]

(9) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 155/ب.

المنتوري: وكان شيخنا القيجاطي يأخذ في الثانية بالتسهيل بين بين لورش، وبذلك قرأت عليه وبه آخذ، وكان يحتج لذلك بأن التسهيل قد اتفق معه قالون على روايته وأكثر [رواة][1] ورش عليه، وأن رواية المصريين في ذلك أتت بالمد فحملها قوم على البدل وآخرون على التسهيل، وان البدل ليس على وجه سائغ في العربية ويؤدي في أكثر المواضع إلى اجتماع ساكنين على غير شرطيهما.

[قال][2]: فالأخذ بشيء متفق على روايته، سائغ في العربية وهو التسهيل أولى.

المنتوري: وعلى التسهيل اقتصر ابن مجاهد في السبعة[3]، وأبو الحسن ابن غلبون في التذكرة[4]، والمهدوي في الهداية[5]، وابن عبد الوهاب في المفتاح[6] والمفيد[7]، وابن البياز[8] في النبذ النامية[9]، وحلية المبتدأ الطالب[10]، وأبو الطاهر العمراني في الاكتفاء[11]، وابن سوار في المستنير[12] انتهى[13].

---

(1) [في د [روات].]

(2) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عد الملك المنتوري الورقة 155/أ.

(4) التذكرة لابن غلبون ج 1 الصفحة 152.

(5) المصدر نفسه.

(6) المصدر نفسه.

(7) المصدر نفسه.

(8) المصدر نفسه.

(9) المصدر نفسه.

(10) المصدر نفسه.

(11) المصدر نفسه.

(12) المصدر نفسه.

(13) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 155/أ.

وقال في الاقتصاد: البدل رواية أكثر المصريين والتسهيل رواية البغداديين وغيرهم[1].

وقال في التعريف: كان ورش يسهل الهمزة الثانية من الهمزتين المتلاصقتين في كلمة، سواء كانت الهمزة المسهلة مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة[2].

وقال الإمام الخباز[3] في شرح التفصيل: وكذلك أبو يعقوب له التسهيل أيضا، خلاف ما عند شراح الدرر الذين يقولون أن التسهيل من طريق البغداديين والبدل من طريق المصريين، ظاهر هذا الكلام أن أبا يعقوب ليس له تسهيل، وكأن الشيخ إنما أتى بهذا البيت في معرض الاستثناء لهم والرد عليهم، [وإلا لاستغنى][4] عنه بقوله: وان عز الواحد خلافا... البيت، وليس المراد هنا خصه بالبدل وليس له غيره بل المراد أنه ليس لأحد غيره البدل، وأما التسهيل فيوخذ من عموم ابن بري في قوله: فنافع سهل الخ انتهى[5].

وقال سيدي الحسن الدرعي[6] في شرحه[7]: وروي عن أبي يعقوب البدل كما روي عنه التسهيل.

---

(1) المصدر نفسه.

(2) أحمد بن مسرور أبو نصر الخباز البغدادي شيخ خليل مشهور قرأ على منصور بن محمد بن مجاهد وقرأ عليه أبو طاهر بن سوار. له المفيد في القراءات، توفي سنة 442هـ - غاية النهاية 137/1 رقم ت 651.

(3) كتاب التعريف في اختلاف الرواة للداني تحقيق د. التهامي الراجي الهاشمي ص 235 ط 1403هـ- 1982

(4) في د [و الا استغنى].]

(5) شرح الدرر اللوامع لمحمد ين عبد الملك المنتوري الورقة 154/أ مخطوطة الخزانة الحسنية بالرباط.

(6) هو الحسن بن محمد الدرعي أخذ عن أبي العباس المنجور وعن علي بن محمد بالراشدية توفي في القرن الحادي عشر الهجري / درة الحجال ج 1 ص 242، ت 365.

(7) لم أقف على اسم هذا الشرح فيما رجعت إليه من مظان.

قال أبو العباس أحمد الزواوي[1]: وافق أبو يعقوب صاحبيه وزاد البدل انتهى[2].

قوله: ومكنت القيجاطي أي أبدلت ألفا محضة [فهو][3] على جهة التأكيد.

اختلفت [الرواة][4] عن الأزرق فمنهم من أخذ بالبدل[5].

قال في التيسير: فورش يبدلها ألفا، والقياس أن تكون بين بين[6].

قال في الشرح: يريد بخلاف ما فعل ورش حيث أبدلها خالصة وإنما كان القياس ما ذكره، لأن البدل في الهمز غير المتطرفة إنما يكون في الهمزة الساكنة في المفتوحة بعد الكسرة أو الضمة، وهذا بخلاف ذلك[7].

قال في الاقتصاد: والبدل ضعيف في العربية على أن قطربا حكاه عن العرب[8].

---

(1) عبد السلام بن علي أبو محمد المالكي الزواوي شيخ مشايخ القراء بدمشق: إمام بارع صالح محقق فقيه ثقة، من شيوخه أبو الحسن السخاوي، ومن تلاميذه محمد بن عبد العزيز البياتي، توفي سنة 681هـ - غاية النهاية 386/1. رقم 1649.

(2) لم أقف على كلامه هذا في كتاب له إلا مذكورا عند المنتوري والمجاصي وابن المجراد في شروحهم للدرر عند "باب المد والقصر، من الورقة 154/ب عند المنتوري".

(3) [في أ [فهي].]

(4) [في ج [الرواية].]

(5) تفصيل ذلك عند محمد بن عبد الملك المنتوري في شرحه على الدرر اللوامع الورقة 154/ب.

(6) التيسير في القراءات السبع لأبي عمروا الداني ص: 37-38.

(7) ذكر هذا الخراز في الشرح ولعله شرح الدرر كما في ترجمته إلا أني لم أقف عليه.

(8) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 154/ب.

وقال في إرشاد المتمسكين: وهو قول شيوخ المصريين، وذلك ضعيف في القياس، غير أني به قرأت عليهم[1].

وقال في إيجاز البيان: والإيضاح والبدل على غير قياس[2].

وقال في إيجاز البيان: وبالبدل عبر عن ذلك الأنفوي[3].

المنتوري: وقد وقفت عليه في كتاب الإبانة له[4].

وقال في الموجز وقال أصحاب أبي يعقوب عنه: إنه يبدلها ألفا[5].

وقال في التلخيص: نحوه[6].

وقال في إيجاز البيان: وهو الموجود في ألفاظ عامة المصريين لأنهم يشبعون المد في ذلك جدا[7].

وقال في جامع البيان: وروى أبو يعقوب عن ورش إبدال الثانية ألفا محضة، والإبدال على غير (51/ب) قياس[8].

ثم [قال][9]: وهو الذي حكيناه عن أصحاب ورش، وقررناه من مذاهبهم في هذا الضرب على ما تلقيناه أداء دون ما رويناه نصا.

---

(1) المصدر نفسه.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه.

(5) المصدر نفسه.

(6) المصدر نفسه.

(7) المصدر نفسه.

(8) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 154/ب.

(9) ما بين [...] لا يوجد في أ.

قال: فأما النص فإن أبا الأزهر وداوود وأبا يعقوب قالوا عنه: كل همزتين منتصبتين التقتا في أول حرف مثل **أأنتم**[1]، **أأنذرتهم**[2]، **أرباب**[3]، **ءألد**[4]، فإنه يبين الأولى ويمد الآخرة لم يزيدوا على ذلك شيئا، ولا ميزوا كيفية التسهيل.

القيجاطي: معنى قولهم ويمد الآخرة أي يسهلها بين بين[5].

قال في الإقناع: ورش يبدلها ألفا، هكذا رواية المصريين عنه والقياس، أن تكون بين بين، وبه يأخذ أبي في هذا الفصل وبه قرأت عليه[6].

قوله: ومكنت أي مدت بحسب ما بعدها، فإن كان ما بعدها ساكن فليس إلا الإشباع للاندراج كما تقدم وإن وقع بعدها متحرك وذلك في موضعين **ءألد** في هود و**أأمنتم** في الملك فيدخل في باب تقدم الهمز، كذا عند الشارح وتابعوه.

قال في التحفة:

تمكينـــــه حسبـمـــا قـــــد وقــعـــا
مــــن بعـــد مبـــدل فـكــــن متتبـعـــا
أشبعـــه ان يسكـــــن ومهمـــــا أبـــــدلا
وســـط عـلـــى المشــهـــور فيـمــا فصـــلا
أآمنـــتــم فـــــي الملـــك جـــــاء وءألــــــد
فــــــي هـــــود والمــــــد يحــمـــــل وارد

---

(1) الآية (17) من سورة الفرقان.

(2) الآية (6) من سورة البقرة.

(3) الآية (39) من سورة يوسف .

(4) الآية (72) من سورة هود.

(5) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 154/ب.

(6) الإقناع في القرآن السبع لابن الباذش 398/1.

أعنـــي علـــى مــــا جــــاء قبـــل مــــا سكن

[لبجــــري]^(1) [يــــــاب]^(2) كلـــــه [علـــى]^(3) سنـــــن^(4)

فـــائـــدة:

قال ابن الجزري: فإذا أبدلت ألفا وكان بعدها ساكن مد للساكنين نحو **ءأنذرتهم، آشفقتم**، وان لم يكن ساكنا مد قدر ألف فقط نحو **ءألد**(5).

الجعبري: وتمد في البدل مد الحجر في الكل إلا في **ءألد** و**ءآمنتم**.

وقول مكي: يمد لأنه ألف بعد همزة ليس بجيد لأنه يقتضي إجراء وجوهه فيه وهو متعين [المد](6) للعلة [المجمع](7) عليها لا المختلف فيها لرجحان القوي على القوي عند العارض انتهى(8).

فإن قيل إبدال الثانية فيه الجمع بين الساكنين، وهو ممنوع إلا بشروط كما تقدم.

أجيب بأن المد قام مقام الحركة، و**إما** أن البدل عارض والهمزة فيه في نية الوجود.

---

(1) [في ب [يجري].]

(2) [في أ [يابه].]

(3) [في ب [عن].]

(4) البيتان رقم 511 و512 من التحفة لأبي ميمون وكيل الفخار الورقة 27/أ من نسخة مخطوطة خاصة، والبيتان رقم 513 و514.

(5) النشر في القراءات العشر لابن الجزري 362/1 وما بعدها.

(6) [في ب [للمد].]

(7) [في أ، ج [الجمع].]

(8) الكشف عن وجوه القراءات السبع عللها وحججها 102/1 وما بعدها.

وإما أن يخرج على جواز الجمع بين ساكنين فيما حكاه يونس نحو **اضربان**.

قوله: فنافع: مبتدأ، سهل: فعل ماض والفاعل مضمر يعود على **نافع** والجملة في موضع الخبر، أخرى: مفعول، في كلمة: في موضع الحال **من** الهمزتين، والعامل فيه سهل، وهي بكسر الكاف وسكون اللام، كما في **البيت** لغة تميم، وحكى الفراء[1] فيها ثلاث لغات، كَلِمَة وكِلْمَة وكَلْمَة مثل كَبِدَ **وكِبْدَ** وكَبْدَ [وَوَرِق وَورْق، وَوَرْقَ][2] قاله الجوهري[3].

قال ابن معطي:

فيها ثلاثة من لغات الأمة كَلِمَة وكِلْمَة وكَلْمَة[4]

فهي: مبتدأ خبره بين بين وهما اسمان جعلا اسما واحدا بمنزلة بيت بيت، وبَعْلَ بك، بذاك: متعلق بالخبر، لكن: حرف استدراك واسمها محذوف للضرورة والمراد لكنها ومنه: فلو كنت الخ، التقدير ولكنك، وفي المفتوحتين: متعلق بالفعل بعده، عن أهل مصر: متعلق بأبدلت، مصر: مضاف إليه، والفاء: مفعول ثاني لأبدلت، ومكنت: معطوف على أبدلت وهو فعل ماضي مبني للمفعول، والمفعول الذي لم يسم فاعله مضمر يعود على الهمزة الأخيرة.

ثم قال رحمه الله:

(90) ومد قالون لما تسهَّلا بالخُلْف في أُشْهِدوا ليفصلا

المنتوري: اتفقت الروايات على ضبط مد بفتح الدال وقالون برفع النون وكذا قرأته على المكناسي فلم يرده علي، ولو ضبطه مد برفع الدال وقالون بفتح النون لكان أولى[5].

---

[1] يحيى بن سلام الفراء لأبو زكرياء تقدمت ترجمته.

[2] [في ب [ووَزِن، ووِزْن، وَوَزْن.].]

[3] إسماعيل بن حماد الجوهري، تقدمت ترجمته.

[4] ألفية ابن معطي.

[5] شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 156/ب.

أخبر أن قالون إذا سهل الهمزة فصل بينهما وبين المحققة في كلمة بألف، إذ لا يتاتي بعد الفتح غيره في الأقسام الثلاثة [الإطلاقه][1] وهي رواية أبي نشيط محمد هارون [المروزي][2].

وقوله: بالخلف في أ.**شهدوا** أي اختلف عن قالون في أ.**شهدوا** في الزخرف بالفصل وعدمه، وكذا الشاطبي حكى الخلاف.

قال الشارح:

قال أبو عمرو في رواية أبي نشيط عن قالون: اختلف علينا في قوله: أ.**شهدوا** في الزخرف، فقراءته على أبي الفتح [بالمد][3] طردا للقياس في نظائره [وقرأته على أبي الحسن بغير مد كورش سواء نقضا لمذهبه في نظائره][4] ولم يرجح واحدا من الوجهين وتابعه الناظم على ذلك.

وكان شيخنا أبو عبد الله يأخذ بالفصل ويستحسنه ويرى أنه (52/أ) أولى ليجري الباب على سنن واحد، فمن فصل أجراه على نظائره ومن ترك فلا وجه له إلا الجمع بين اللغتين انتهى[5].

قال في التحفة:

قال أبـو عمـرو الرضـى الدانـي	**القصـر والادخـال جيـدان**
[وبعضهـم يـرجـح الادخـال	**حمـلا على الباب كما قد قـالا]**[6]

---

(1) في د [المزوزي].

(2) ما بين [...] من أ، أما في باقي النسخ [لاسقاطه].

(3) في ب [بالفتح].

(4) ما بين [...] لا يوجد في أ.

(5) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 156/ب.

(6) في ب [نقلا].

وعلــة التخصيص جمـــع اللغتيــن أو كونها من همــزة لا همزتين[1]

الوهراني: واشهدوا بالخلف زاد ومــده يرجــح والــداني تسويــة جــلا[2]

قال في الاقتصاد: وأدخل قالون في قراءتي على أبي الفتح بين الهمزتين ألفا ولم يدخلها في قراءتي على أبي الحسن، وبالوجهين آخذ له[3].

وقال في التيسير: وقالون من رواية أبي نشيط بخلاف عنه يدخل قبلها ألفا[4].

قال في الشرح: إدخال الألف هي قراءته على أبي الفتح، وبترك الألف هي قراءته على أبي الحسن[5].

وقد نبه الشيخ على وجود الخلاف إلا أن مذهبه ومذهب الإمام ترك الألف.

الجعبري: وقول التيسير من رواية أبي نشيط بخلاف بيان أنه اختلاف وجهين لا طريقين، وبالفصل قرأ الداني على أبي الفتح وبه قطع في در الأفكار وتركه وبه قرأ على ابن غلبون، وبه قطع أكثر النقلة كالأهوازي وأبي العز ومكي انتهى[6].

قلت: ولم يحك ابن الجزري إلا الفصل.

---

(1) الأبيات 539، 540 و541 من التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار الورقة 28/ب نسخة من مخطوطة خاصة.

(2) البيت 108 باب الهمزتين من كلمة التقريب للوهراني مخطوطة خاصة بخزانة الشيخ السحابي.

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 157/أ.

(4) التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص: 31-32.

(5) لم أقف على ما ذكره الخراز في كتابه الشرح.

(6) كنز المعاني لبرهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري الورقة 87/ب من مخطوطة ابن يوسف رقم 1/55.

قال في الإقناع: وفصل قالون من غير طريق مكي بألف[1].

وقال في التمهيد: وقد نص على المد فيه أبو سهل[2] صالح ابن إدريس عن قراءته[3].

المنتوري: وقد وقفت على القصر في أ.**شهدوا**[4] من طريق أبي نشيط لأبي الحسن بن غلبون في التذكرة، وعلى المد فيه من الطريق المذكور لابن إدريس في الطرر على السبعة وبالوجهين قرأته لقالون على جميع من قرأت عليه، وبالقصر آخذ[5].

قال مكي في التبصرة: ولم يمده قالون فيما قرأت [له][6] وعلى القصر في ذلك اقتصر ابن مجاهد في السبعة[7]، وابن أشتة في المحبر[8]، وأبو الطيب ابن غلبون في المفردات[9]، وابنه أبو الحسن في التذكرة[10]، والطلمنكي في تآليفه[11]، في قراءة نافع، ومكي في التنبيه والموجز والمفردات والكشف[12]،

---

(1) الإقناع لابن الباذش 398/1.

(2) صالح ابن إدريس أبو سهل البغدادي الوراق أستاذ ماهر ضابط متقن، قرأ على ابن مجاهد، وقرأ عليه عبد المنعم بن غلبون، توفي سنة 345هـ - غاية النهاية 332/1، رقم الترجمة 1443.

(3) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 156/ب.

(4) الآية (19) من سورة الزخرف.

(5) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 156/ب، 157/أ.

(6) [في هـ [عليه].]

(7) المصدر نفسه.

(8) المصدر نفسه.

(9) المصدر نفسه.

(10) المصدر نفسه.

(11) المصدر نفسه.

(12) المصدر نفسه.

والمهدوي في الهداية والتحصيل[1]، والبغدادي في الروضة[2]، وابن صابور[3] في تلخيص الألفاظ[4]، وابن شريح في الكافي [والتنكير والمفردات[5]، وابن مطرف في الإيضاح والبديع، وابن البياز في النبذ النامية[6]، وابن الفحام في التجريد[7]][8]، وابن سوار في المستنير[9]، وابن شفيع في التنبيه والإرشاد[10]، وابن مهلب في الشرح[11]، وابن الطفيل في الغنية[12]، وأبو محمد القرطبي في أرجوزته[13].

وقال الحصري في قصيدته:

ولم أقــرأ إلا مثل ورش أ.**شهـــــدوا**

لقالون [شد][14] الله لي بالتقى [أزري][15][16].

---

[1] شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملــك المنتوري الورقة 157/أ.

[2] المصدر نفسه.

[3] لم أقف على ترجمة ابن صابور في كتب التراجم التي رجعت إليها.

[4] المصدر نفسه.

[5] المصدر نفسه.

[6] المصدر نفسه.

[7] [ما بين [...] لا يوجد في هـــ.]

[8] المصدر نفسه.

[9] شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 157/أ.

[10] المصدر نفسه.

[11] المصدر نفسه.

[12] المصدر نفسه.

[13] المصدر نفسه.

[14] [في د [شهد].]

[15] في ج، هـــ [أزر].]

[16] المنظومة الحصرية في قراءة نافع للحصري البيت رقم 72، الورقة 676 من نسخة مخطوطة خاصة ولدي مصورة منها.

وقال في نظم الخلاف:

فصل وفي أ.شهــدوا قد اختلــف عن أبي مينـــا فاستمـــع لما أصف
والبعض بين الهمزتيــن أدخــلا مــدا كمــا فــي بــابــه ليفصــلا
واختار بعــض تركــه فالدانـــي مــن غيــر ترجيــح لــه وجهــان
والتــرك مختــار لــدى المكــي وللعـــالـــم الإمـــام الــزكـــي
وكل ما ذكــرت من خلــف هنـــا فعــن أبـــي نشيطهــم تبينـــا[1]

قلت: وبالإدخال شاع الأخذ عندنا بفاس وعليه العمل، كما أخذ به الخراز وشيخه القصاب الحلفاوي.

قلت: فالمشهور على هذا الإدخال، وبه قال المرسي والمجاصي وحكاه ابن عبد الكريم عن بعض المتأخرين، وحكاه الوارثيني عن بعض شيوخه.

قوله: ليفصلا، أي ليفصلا بالمد بين المحققة والمسهلة كأنه رءا الثقل باق لأن المسهلة في حكم المحققة، وفي البيت تقديم وتأخير، والتقدير ومد قالون لما تسهل ليفصل بالخلف في **أ.شهدوا.**

تحقيــــق: قال أبو الفضل السلوي: ومد قالون يظهر منه أنه يشبع المد [أعني][2] في الألف الفاصلة بين الهمزتين المحققة والمسهلة، ولم يوجد للعلماء في ذلك جواب أي في مدها مشبعة من غير خلف أو في إجراءها مجرى ما هو قبل الهمز المغير، فيكون في مدها الخلف المتقدم فيه انتهى[3].

---

[1] نظم الخلاف للتازي السطر 6 و 7 و 8 و 9 الورقة 2/أ من نسخة مخطوطة خاصة.

[2] [في ج [عنه].]

[3] إيضاح الأسرار والبدائع وتهذيب الغرر والمنافع في شرح الدرر اللوامع لابن المجراد أبي الفضل السلوي الورقة 69/ب، 70/أ من مخطوطة في خزانة الدكتور التهامي الراجي.

المنتوري: وأما الألف الفاصلة بين الهمزتين من كلمة على قراءة قالون في تسهيله الثانية، وإدخال الألف قبلها نحو **ءأنذرتم** و**اؤنبئكم** و**ايذا** وما أشبه ذلك.

فذكر الداني في الإيضاح: فيها الوجهين (52/ب) إشباع المد وترك الإشباع.

ثم قال: وإشباع المد عندي أقيس وهو ظاهر قول الناظم[1].

قال القيجاطي: وأما الألف في ذلك فمدها مشبع، ولا يجوز ترك إشباعها.

المنتوري: وبالإشباع قرأت عليه وبه آخذ، وعليه اقتصر مكي في التنبيه[2] والتبصرة[3] والمفردات[4]، وابن سفيان في الهادي[5]، والمهدوي في الشرح[6] وابن شريح في الكافي والتذكير والمفردات[7]، وابن مهلب في الشرح[8] انتهى[9].

فقول المجراد: لم يوجد في ذلك جواب[10]، فيه نظر.

قال ابن أجروم: والذي يظهر لي أنه يمد لا غير، وذلك أن الألف التي في الفصل لم تدخل في هذه المواضع إلا بتقدير الهمزة المسهلة كالمحققة وأن تسهيلها لم يزل اجتماع الهمزتين، ولزوال التسهيل اجتماع الهمزتين لما احتيج إلى الفصل بينهما وبين المحققة، فعلى هذا ليس فيه إلا المد، وكذلك لو قدرنا

---

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 157/أ.
(2) أورد هذا النص المنتوري في شرحه الورقة 157/أ أيضا.
(3) التبصرة في القراءات لمكي بن أبي طالب ص:30.
(4) المصدر نفسه.
(5) المصدر نفسه.
(6) المصدر نفسه.
(7) المصدر نفسه.
(8) المصدر نفسه.
(9) المصدر نفسه.
(10) **إيضاح الأسرار والمنافع الورقة** 70/أ من مخطوطة خاصة في خزانة الدكتور التهامي الراجي.

أن الفصل كان بين همزتين في حال التحقيق، [ثم][1] سهلت الهمزة بعد ذلك لأنه لو لم يعتبر تحقيقها مع ذلك لسقطت الألف، إذ التقاء الهمزتين قد زال.

قال: فإن قال قائل: بل يجب أن يقصر [لا غير][2] لأن تسهيل الهمزة وإن كان عارضا فإنه لازم لها، إلا ترى أنها مسهلة في الوقف وفي الوصل بخلاف ما كان من كلمتين فإنه يسهل في الوصل ويعود لأصله في الوقف، فتحمل بعض الحالات على بعض.

فالجواب إن التسهيل هنا إنما كان لازما في [الحالين][3] بسبب كون الهمزة الأولى لا يجوز الوقف عليها دون التي بعدها، فهي وإن لم تنفصل في عداد المنفصل حقيقة ولولا الهمزة الأولى لم تسهل الثانية في **هؤلاء إن كنتم**[4]، وبابه لم تسهل الأولى، وإذا كان كذلك كان حكمه حكم ما كان من كلمتين بمعنى نعم، اللهم لو كان التسهيل هنا إنما وجب لعلة في الهمزة بما هي همزة، ولم يكن للأولى في ذلك تأثير لقلنا أن التغيير لازم كما كان في **يواخذكم** على مذهب من قصره في رواية المصريين عن ورش انتهى[5].

وقبله جماعة منهم القيجاطي وتلميذه أبو عبد الله المنتوري والأستاذ أبو وكيل والمجراد وأبو الحسن بن عبد الكريم.

ونقل كلام الإيضاح المتقدم جماعة منهم أبو وكيل في تحفته قائلا:

فصل وهذا الفصل فيما قد ذكـــر ... من بـــاب حرف المد قبل مـــا نبـــر

---

[1] [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

[2] [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

[3] [في د [الحالتين].]

[4] الآية (31) من سورة البقرة.

[5] انتهى كلام ابن أجروم ذكره المنتوري في شرحه على الدرر اللوامع الورقة 156 وما بعدها.

وجهان والمشهور فيه المد   هذا هو المنصوص فيما حدوا
لكنه المد بذا الفصل ظهر   اذ لم تر الهمزه بتسهيل [نثر][1]
لأنه جاء به ليفصلا   بين ثقلين فثقله جلا
من طلب الادخال لم يعتد به   وغير متعد له المد انتبه[2]

قال في الكنز: ولا تأثير للهمز في ألف [الفصل][3] لعروضها و[انحامها][4].

وقال ابن شريح: إذا أدخل هشام بين الهمزتين ألفا مدها للهمزة الثانية، ويلزمه إجراء الخلاف لقالون وأبي عمرو انتهى[5].

وللأستاذ أبي وكيل ميمون سؤالا:

يقول عبيد الله ميمون راجيا   من الله لطفا في الحياة وفي القبر
اذ سهل القارئ وحال بمدة   فما المد يأستاذ وفقت للخير
فان قلتم قصر التغيير همزه   فلم جيء بالادخال لازلت في شكر
وان قلتم الإشباع يدفع قولكم   لزومكم التغيير للهمز عن خبر
كما في قرآن مع يؤاخذكم بذ   يعلل من في نين ياخذ بالقصر
فمن أجل ذا الأولى تسهل ثانيا   والأولى فما تنفك عنه فخذ أمر

فان قيل:

ذا الادخال سيق من الهوى   فهل قبل ذا التغيير أو بعد فلتدر

ومن قال:

هذا من أئمة علمنا   وما المد أيضا عند قالون والمصر

---

(1) [في ج [أثر].]

(2) الأبيات من 551 إلى 555 من التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار رحمه الله الورقة 29/أ من نسخة مخطوطة خاصة.

(3) [في ب، د [الوصل].]

(4) [في د [الـحامها].]

(5) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 157/أ.

فأجاب رحمه الله:

ولمــــا رأيت المــــالقــــي مقصـــــرا
وبـــاع لـــه في العلم أقصر مـــن فتـــر(53/أ)
ولــم يستطــع نظمــا جــوابـــا محـــررا
وقد ضل من ذا اليســر في عُضلة [اليســر][1]
نظمــت جــوابـــا عــن نظـــام قصيـــدة
ولـــو سقتــــه نثــرا لأتبعــت بالنثـــر
أرى المــــد بيــن الهمــزتيـــن مطـــولا
لمــن حـــال بـــالادخـــال فـــي أيمـــا قطـــر
وتسهيــل ذي الادخــال فـــي الكــل عـــارض
فمــد كمــا لــو حقــق الهمــز عـــن أمـــر
وتحقيقهــــا المنــــوي يـــوجب فصلهـــا
ولــو سهلــت واستــوصــل الهمــز بالنبـــر
وليســت كقــرآن فيــوجــب قــصــرهـــــا
لــزومكــم التسهيـــل والفـــرق كــالبـــدر
وراؤك فـــي قــــرآن إن يعـــســـر وقفهـــا
وفـــي الهمـــز الأولـــى يصـــح ويستجـــر
وقــد قـــرأ القـــراء [أنـــذر][2] مخبـــرا
وإنـــك فـــي الصديـــق يقـــرأ بالكســـر
وأيضـــا ففـــي اليـــا مـــن يــواخــذكــم أرى
اعتـــدادا بهـــا ولا أراه فخـــــذ وفـــــر
فمـــن [أيــن][3] يعطـــي الهمــز وجهــا معنيــا -

---

(1) [في د [العسر].
(2) [في ج]أنذرت[.]
(3) [في د [أبى].

فما في سـوى المهمـوز يجـري بـه يجـر
ومـن قبـل أرى المـد مشبعـا
ومـن بعـده أيضـا كـذلـك ولا مبـر
فنبـرك هـمـز والحقيقـة فـاستمـع
لإن رأت [الأعشـى][1] شـواهـده تفـر
وحكـمـه للمصـري وقـالـون واحـد
ومن قـال بالادخـال أيضـا بـذا يقـر[2]

وقال شيخ الجماعة بفاس الأستاذ القيسي:

أيا قاريا أو مقريا حرف كـل مـن تمذهب بالإدخال إذا دخـل الفصـل
فهـل مـده عـند الذين تمذهبـوا به مشبـع أم لا فقد أشكـل الفصل
سماع أمري ملغا إذا كان تـاركـا كمثلي فمع ذا عمنا الجهـل والكـل
يفيد سماع المرئ إن كان بـاحثـا [بعيد][3] الفـراغ يثبت النص والفعـل
وصفـح أيضـا ليلـه ونهـاره دواوين أهل العلم كالداني قد يعـل
إذا سئل المسكين منا عـن العشـا بليله عند الصبح لم يدر ما الأكـل
وقد وقعت في عصرنا الآن قولـة وأخـرى وكلتا القولتين نعم جهـل
هما المـد بين الهمزتيـن وسهلت الأخرى كذا أو حققت يقصر الفصـل
أيا أهـل هـذا الفن قلتـم بمـده طبيعية بالعقـل بل يرفـض العقـل
إذا وجـد النص المفرق شـاهـدا على غيـر ما قلتم وقد ورد النقـل
بالإشباع في التيسير عنـد جميعهم إذا أبدلوا الأولى يرى مـن له نبـل
ووجهان للبصري وقالـون فانتبـه بإيضاحه بل رجح المـد ذا العـدل
بمراكش الغـراء ما بيـن شيخنـا وبيني جرت حتى عـلا بيننا القـول

---

(1) [ما بين [...] من أ، أما بقية النسخ [الاعشار].]

(2) لم أقف على هذه الأبيات عند الحصري في منظومته ولعلها في نظم خاص لم أقف عليه.

(3) [في ج [بديع].]

فاشبع بالتلفيق فيما توافقا ... وبالقصر في الباقي له حجة تجل
لما عدم التلفيق فيه ونصنا ... وان حرف مد في الجميع به نتل
وذا رجح الداني وما اختار شيخنا ... بإيضاحه أيضا وتمهيده فابلوا
ويحتج أن النص في كلمتين جا ... فقلنا له وجهين يروى لنا الكل
فوالى عن ورش فما الفرق سيدي ... يفرق هذا الشيخ واندفع [السؤل](1)

فقال:

نعم ذا المد سيق من الهوى ... ولم يقر في الذكر العظيم به الجل
وصح الكلام لم يخل سقوطه ... وفي هؤلاء والي يختل ذا الأصل
فلولا النصوصات التي قد تقدمت ... لأبطل ما قلناه واندفع الحمل
ولكن ذا التلفيق لا مد عنده ... لدى الألف الإدخال وانجلت السبل(53/ب)
وقد نوع الهمز المسهلة شيخنا ... ثلاثة أنواع ومن تلك لم تخل
فبالألف الغراء تقديرها ارتضى ... إذا اتفقا بالفتح ما اختاره يجل
وما اختلفا كالفتح والكسر قال: لم ... تقدر بشيء فرقه بين جزل
ألمنتم بالنصب للعلة التي ... ذكرت بنظمي في الفريدة أن تبل
وكان يقول [الشيخ](2) مثلي ومثلكم ... كما هرة فاعلم يكون لها نسل
إذا أسلمت لحماله قال: آمنا ... بلا ريبة عوراء قد صدق العدل
ولم تضرب الأمثال إلا لحاذق ... يقول الذي يبدو لكم كان من قبل
بدا لي فليس ما تظنون مشكلا ... تفقهت فيه قبلكم بحثكم طل
ومع ذلك ما من مشكل في زمانه ... يمر الإبدا ماله قُفُل
فلما قضى جل المسائل بعده ... نظمت بحمد الله والأمر قد سهل
فإن شئت فانظر في الفريدة ثم ... في الغريبة والعذراء وإن شئتم خل
وسميت هذا الرد أيضا على الذي ... يرى نفسه فوق النفوس وذا جهل

---

(1) في أ [السؤال].
(2) ما بين [...] لا يوجد في ب.

أيا رب فاقبل سعي مــن أودع العلــى لــدينــا أياديهــم علينــا لهــا ظــل
فرحمــاك يــا رب السمــوات وحــده اذا فر يا مولاي مــن أمــه النجــل[1]

قال في الاقتصاد: وقد قيل عن ورش أنه يدخل بين المفتوحتين ألفا وهو نقص لمذهبه في نظائر ذلك[2].

وقال في التمهيد وإيجاز البيان: نحوه[3].

وقال في إرشاد المتمسكين: وزعموا أنه نقض لأصله إذ المختلفتين لم يدخل بينهما بإجماع[4].

وقال في إيجاز البيان: وهذا قول عبد المنعم، وأحسبه غير محفوظ عن ورش لأنه انفرد به، ولم يتابعه أحد من أهل الأداء[5].

وقال في الإيضاح: وذلك غير معروف من مذهبه، ولا صحيح في أداء، ولا ثابت في القياس[6].

قال أبو داوود سليمان بن نجاح[7]: وهو غير صحيح عن أبي يعقوب إذ لم يروه أحد عنه ولا عن غيره في أداء، ولا نص في كتاب ولذلك أضرب الحافظ عنه في التيسير وجامع البيان[8].

---

(1) المصباح للقيسي مخطوطة خزانة المدرسة النحلية بمزوضة دائرة شيشاوة إقليم مراكش.
(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 157/أ.
(3) المصدر نفسه.
(4) المصدر نفسه.
(5) المصدر نفسه.
(6) المصدر نفسه الورقة 157/أ –157/ب.
(7) سليمان ابن نجاح تقدمت ترجمته.
(8) التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو ص: 33.

المنتوري: وكذلك أضرب عنه في التعريف والتلخيص والموجز.

وقال في كتاب رواية ورش من طريق المصريين: ولا يدخل في نحو **ءانذرتهم** [ألفا][1].[2].

قال مكي في التبصرة: وقد ذكر أبو الطيب في بعض كتبه عن ورش الفصل بين المفتوحتين، وما علمت أحدا ذكر هذا عن ورش[3].

قال ابن الباذش في الإقناع والنجعة: وقد حكاه أبو الطيب عن ورش وليس بمعروف[4].

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 157/أ.

(3) التبصرة في القراءات لمكي بن أبي طالب ص: 72.

(4) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 364/1.

القول في التحقيق والتسهيل

الجعبري:

وقالَ مكي: ذكر أبو الطيب في بعض كتبه الفصل لورش بين المفتوحتين، أي إذا سهل وهو غريب[1].

قلت: فقول المجراد: وقد قيل: أنه يفصل بين الهمزتين[2]، ظاهر الإطلاق ولم أره إلا في المفتوحتين خاصة.

تنبيه: نقل أبو وكيل عن أبي عمرو الداني أن فصل [المفتوحتين][3] يكون أطول من المختلفتين، وهو يفسد كلام المجراد المتقدم كما قلناه أولا.

ونصه في التحفة:

وجاء عن الداني في المفتوحتيــن تفضيل مد الفصل إلا في الأخريين
لأن فــي المفتــوح قبل الفصــل مــد وليس فــي اختــلاف الشكــل
إن لــم تــزد في مــدة الإدخــال مع شكــل فتح صحت في أشكــال
وظــن من يسمــع مــد الإدخــال بأنــه الــذ كــان قبــل الإفصــال
وليس قبل الفصــل ذا المختلــف مــد بــه يشتبــه الفصل أعــرف[4]

---

(1) الكشف عن وجوه القراءات السبع عللها وحججها لمكي بن أبي طالب القيسي 80/1 وما بعدها.

(2) إيضاح الأسرار والبدائع لابن المجراد الورقة (69/أ – 69/ب).

(3) [في أ، ج [المتفقتين].]

(4) الأبيات 560.559.558.557.556 من التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار الورقة 29/أ من نسخة مخطوطة خاصة لدي مصورة منها.

ومد: فعل ماض، قالون: فاعل، لما: اللام زائدة ومع: مفعول واللام دخلت على المفعول للضرورة، ولا يجوز دخولها عليه إلا إذا تقدم على الفعل لضعفه نحو: لزيد ضربت، ولا يجوز ضربت لزيد، تسهل: فعل ماض والفاعل مضمر يعود على ما، والجملة صلة ما، بالخلف: في موضع الحال من المد المفهوم من قوله: ومد، كأنه قال: حالة كون ذلك المد بالخلف في كذا، في أ.**شهدوا**: متعلق بالخلف، ليفصلا: اللام: لام كي(54/أ)، ويفصلا: فعل مضارع منصوب بإضمار أن بعد اللام والفاعل مضمر يعود على قالون.

الحلفاوي: في أ.**شهدوا** يحتمل أن يتعلق بالخلف، قاله المجاصي والوارثيني[1].

وذكر ابن عبد الكريم: أنه متعلق بيفصلا، وليفصلا: متعلق بالخلف، وهو متعلق بمد، أي ومد قالون بخلاف عنه في أ.**شهدوا** في الفصل [وترك الفصل][2] وبنحوه[3].

[قال الخراز][4]:

ثم قال رحمه الله :

(91) وحيث تلتقي [ثلاثٌ][5] تـــركَـــه   وفي أئمــــة لنقـــــل الحركــــة

---

(1) شرح الدرر اللوامع للحلفاوي باب القول في التحقيق والتسهيل الورقة 22/أ من نسخة الخزانة الحسنية رقم 6064.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في أ، هـــ.]

(3) لابن عبد الكريم علي ابن الحسن شريح مطول على الدرر اللوامع يعتمد عليه ابن القاضي كثيرا في شرحه هذا إلا أننا لم نعثر عليه، وللتذكير فإن تلميذه عبد القوي بن أحمد المجاصي تقييد لشرح المطول هذا وهو المشهور بشرح المجاصي وتوجد نسخة منه مخطوطة بخزانة ابن يوسف رقمها 105.

(4) [ما بين...] لا يوجد في أ.]

(5) [فيها ثلاثة.]

أخبر أن قالون ترك الفصل فيما اجتمع فيه ثلاث همزات، فضمير تركه عائد المد المفهوم من قوله: ومد قالون ووقعت فيه أربعة مواضع **أألمنتم**[1] في الأعراف والشعراء وطه، فالهمزة الأولى للاستفهام والثانية همزة القطع والثالثة همزة أصل، والرابع **ءآلهتنا**[2] في الزخرف، فالأولى فيه همزة استفهام، والثانية همزة الجمع، والثالثة همزة أصل، والحكم في هذه المواضع لنافع، تحقيق الأولى وتسهيل الثانية، [وإبدال الثالثة][3]، ولم يتعرض لها الناظم بالتعيين،فأما قالون فيوخذ له التسهيل من قوله: فنافع سهل وورش كذلك، [غير][4] أن الظاهر إبدالها للمصريين من قوله :لكن في المفتوحين إلى آخره.

وذكر الداني في إيجاز البيان: الخلاف[5].

والمشهور التسهيل، واقتصر الناظم على مقابله فيظهر منه أنه المشهور وليس كذلك بل التسهيل هو المشهور وعليه جرى الشاطبي حيث قال: وحقق ثان صحبة فيوخذ منه أن الباقين بالتسهيل وكذا **ءالهة** [كوق][6] يحقق ثانيا[7].

قال الداني في جامع البيان: وأنكر البدل آخرون وقالوا: لما [آل][8] إبدالها لالتقاء ساكنين وجب العدول إلى التسهيل بين بين، إذ همزة بين بين كالمتحركة[9].

وقال في الإيضاح: نحوه[10].

---

(1) الآية 123 من سورة الأعراف، والآية 71 من سورة طه والآية 49 من سورة الشعراء.

(2) الآية 58 من سورة الزخرف.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(4) [في أ [إلا].]

(5) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 157/ب.

(6) [في د [كيف].]

(7) المصدر نفسه.

(8) [في د [قال].]

(9) شرح الدرر اللوامع لمحمد عبد الملك المنتوري الورقة 157/ب.

(10) المصدر نفسه.

وقال في إيجاز البيان: وقال غيرهم: تجعل بين بين، وهذا هو القياس.

وقال ابن الباذش في الإقناع و[النَّجعة][1]: ومن أخذ لورش في **ءأنذرتهم** بالبدل لم ياخذ له هنا إلا بين بين[2].

المنتوري: وبالتسهيل بين بين قرأت الثانية من هذه المواضع لورش على جميع من قرأت عليه وبه آخذ[3].

قلت: وبالتسهيل [الأخذ][4] عندنا بفاس وأرض المغرب.

(1) في ج [التحفة].

(2) الإقناع لابن الباذش 364/1.

(3) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 158/أ.

(4) ما بين [...] لا يوجد في د.

القول في التحقيق والتسهيل

قال في الاقتصاد: وقرأهن الباقون بهمزة واحدة بعدها [مدة][1] مطولة في تقدير همزة ملينة وألف [على][2] الاستفهام انتهى[3].

ولاشك أن ورشا داخل معهم.

وقال في التيسير: والباقون على الاستفهام بهمزة ومدة مطولة بعدها في تقدير ألفين[4].

وقال في الزخرف: والباقون بتسهيل الثانية وبعدها ألف[5].

وقال في الاقتصاد: وقرأ الباقون بتحقيق الهمزة الأولى وتخفيف الثانية وبعدها ألف[6].

قال في الدر النثير: قوله في تقدير ألفين يعني أنه يلفظ بعد الأولى بهمزة ملينة، وبعد الهمزة الملينة ألف ساكنة، فسمي مجموع الحرفين مدة[7].

---

(1) [في د [همزة].]

(2) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

(3) المصدر نفسه.

(4) التيسير الداني. ص 292.

(5) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 158/أ.

(6) المصدر نفسه.

(7) الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير لابن أبي السداد المالقي: باب ذكر الهمزتين من كلمتين مخطوطة الخزانة الحسنية 1592 مجموع 6.
باب فرش سورة الأعراف ص 643.

وقال في آل عمران: والحافظ يسمي [همزة][1] بين بين مدا مسامحة [لما][2] فيها من شبه الألف، وكذا فعل غيره[3].

الجعبري: وقالون وورش في تسهيله بهمزة محققة وأخرى مسهلة وألف[4].

وهذه العبارة أسد من قول التيسير بهمزة ومدة مطولة.

وقال ابن الجزري: ءأمنتم والباقون بين بين، ولم يبدل أحد الثانية [ألفا][5].

وقال في **ءألهتنا** وكذلك لم يبدلها أحد عن الأزرق بل اتفقوا فيها على بين بين[6].

وقال في الكنز في سورة الزخرف: وأما مخالفة ورش أصله في وجهي البدل والتسهيل ولزومه فلم ينبه عليه[7].

تنبيــــه: رواية البدل ضعفت [ها هنا][8] لما يؤدي من حذف إحدى الألفين والتباس الاستفهام بالخبر، وبه علل في جامع البيان وإيجازه والإيضاح والقيجاطي.

---

[1] [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

[2] [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

[3] شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 158/أ .

[4] شرح الحرز الأماني له المسمى كنز المعاني الورقة 27/ب من مخطوطة خزانة ابن يوسف رقم 1/55.

[5] [في د [همزة].]

[6] النشر في القراءات العشر لابن الجزري 368/1-396.

[7] كنز المعاني لبرهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري الورقة 87/ب.

[8] [ما بين [...] لا يوجد في د.]

وقال في اللئالي: وبضعف الإبدال في هذا الكلم في قراءة ورش لما يؤدي إليه من حذف إحدى الألفين والتباس الاستفهام بالخبر وإن جرى فيه على [قاعدة][1] اعتمد في فهم المعنى على النقل، إذ لم ينقل عن نافع فيه إلا الاستفهام[2].

قوله: حيث تتلقى الخ.

قال الداني في كتاب رواية أبي نشيط: ولم يدخل قالون في هذه المواضع ألفا لئلا تجتمع أربع ألفات[3].

وقال في التمهيد: ولا يجوز أن يدخل قالون في هذه المواضع ألفا لما يئول من [إليه][4] اجتماع أربع ألفات، ومثله في جامع البيان والإيضاح[5].

قال المهدوي في الشرح: وهي الهمزة المحققة، والهمزة المحققة لأنها في تقدير ألفين، والألف المدخلة والألف التي بعدها[6].

وقال مكي في الكشف وابن سفيان في الهادي والبغدادي في الروضة وابن عبد الوهاب في المفيد والمفتاح وكفاية الطالب: نحوه[7].

قال الداني في الإيضاح: واجتماعهن [خروج][8] من كلام العرب وعدول عن مذاهب القراء إذ كان يلزم(54/ب) أن يوتى بعد همزة الاستفهام بمدة [في

---

(1) [في د [قاعدته].]

(2) اللئالئ الفريدة في شرح القصيد لأبي عبد الله محمد بن الحسن الفاسي باب الهمز تسهيلا وتركا الورقة 63 من نسخة الخزانة الحسنية رقم 6983.

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 157/ب.

(4) [ما بين [...] من أ ج.]

(5) المصدر نفسه.

(6) المصدر نفسه.

(7) الكشف لمكي بن أبي طالب القيسي 70/1 وما بعدها.

(8) [في أ، د [خروجهن].]

تقدير][1] ثلاث ألفات، وذلك إفراط في التطويل [بل][2] يخرج مستعمله ومتكفله على مد القراءة وزنة اللفظ[3].

وقال في جامع البيان: نحوه[4].

قال مكي في الكشف: و ذلك غير موجود في كلام العرب و هو ثقيل ومما لا يقدر على النطق به[5].

المنتوري: ظاهر كلام سيبوبه أنه يجوز إدخال الألف هنا والنطق يأتي بها، إلا أن القراء أجمعوا على ترك إدخالها[6].

قال في الإقناع: وأجمعوا على ترك الفصل بين المحققة والمسهلة في هذه المواضع كراهية اجتماع ثلاث ألفات بعد الهمزة، وليس ذلك في **ءأنذرتهم** انتهى[7].

قال في الاقتصاد في سورة الأعراف: ولم يدخل أحد من القراء بين الهمزتين هنا ألفا من اجل كراهة اجتماع أربع ألفات.

وقال في الزخرف: ولم يدخل أحد منهم هاهنا ألفا من كراهة اجتماع الألفات التي توجب الإفراط في المد الخارج عن كلام العرب[8].

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(2) [ما بين [...] من ج.]

(3) لم اقف على كلام الداني في الإيضاح إلا مذكورا في شرح الدرر للمنتوري الورقة 157/ب وما بعدها.

(4) المصدر نفسه الورقة 158/أ.

(5) الكشف عن وجود القراءات السبع عللها وحججه لمكي بن أبي طالب القيسي 1/70 وما بعدها.

(6) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 158/أ.

(7) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 362/1، وشرح الدرر للمنتوري الورقة 158/أ.

(8) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 158/أ.

وقال في التيسير: ولم يدخل أحد منهم ألفا كراهة اجتماع ثلاث ألفات بعد الهمزة[1].

قال في الكنز: وجه امتناعه استثقال اجتماع همزتين وألفين[2].

وقيل: لئلا لا يجتمع أربع ألفات، وليس بشيء لعدمه لفظا وكتابة.

وعلل في التيسير باجتماع ثلاث ألفات بعد المحققة، سمى المسهلة ألفا لقسطه[3].

الجعبري: وورش على بدله بهمزة محققة وألف بدل عن الثانية وألف أخرى عن الثالثة، ثم يحذف إحداهما للساكنين[4].

وقال في اللئالي: ولم يمد في هذا النوع، لأن الهمزة الثانية فيه مسهلة بينها وبين الألف، فهي قريبة من الألف لذلك، وبعدها ألف فلولا أدخل قبلها ألف لكان اجتماع ثلاث ألفات، و ذلك مستكره.

وينبغي للقارئ أن يفرق في قراءته إذا سهل بين **ءأمنتم** و**ءألهتنا** وبين **ءأنذرتم**، وبابه فقد رأيت كثيرا من القراء لا يفرقون بينهما وإنما يلفظون بهمزة محققة [بعدها مدة طويلة والوجه أن يفرق بينهما فيلفظ في **ءآمنتم** و**ءألهتنا** بهمزة محققة][5] على إثرها همزة مسهلة بعدها ألف، ويلفظ في **ءأنذرتهم**، وبابه بهمزة محققة على إثرها ألف بعدها همزة مسهلة انتهى[6].

---

(1) التيسير في القراءات للداني ص: 32 .

(2) كنز المعاني لبرهان الدين بن عمر الجعبري الورقة 87/ب من مخطوط خزانة ابن يوسف رقم 55.

(3) التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص:31-32.

(4) كنز المعاني في شرح حرز الأماني له - الورقة 87/ب.

(5) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(6) **اللئاليء الفريدة في شرح القصيدة لأبي عبد الله محمد بن الحسن الفاسي باب الهمز تسهيلا وتركا الورقة 63 من نسخة الخزانة الحسنية رقم 6973.**

وقال ابن الجزري: وأجمعوا على عدم الفصل في قوله: ءالهتنا خير في الزخرف.

و قال في ءأمنتم: و لم يدخل أحد بين الهمزتين ألفا[1].

وقال الحصري:

وخالف فيما قال فرعون أصله ... وفي الزخرف استدلل بحسن الفطي الكثر
فسهل أخرى الهمزتين ولم يحل ... ووافقه ورش وما الأمر بالأمر[2]

وقال في التحفة:

لكنه التسهيل في ءأمنتم ... أولى من الإبدال فيما يعلم
من يبدل الثاني وثالثا معا ... يعالج اللفظ بحذف [شرعا][3]
أو مدة طولى ولا يحتاج ... لحذفها وكل ذا علاج
لا حذف في التسهيل فهو الأولى ... هنا الخ...[4]

وقال رحمه الله سائلا المالقي وقد تقدم لنا أول الباب كلام الصفار:

وعن مدة التلفيق اسئل سيدي
بطه وبالأعراف والزخرف استجر
وفي ظلة ما المد فيها لورشهم
إذا سهل الثاني [فديتك][5] من حر

---

(1) النشر في القراءات العشر لابن الجزري 354/1 و ما بعدها.

(2) المنظومة الحصرية لأبي الحسن الحصري البيتان رقم 66 و67 الورقة 616 من نسخة مخطوطة خاصة جيدة داخل مجموع. و نسخة أخرى بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم 1148 د.

(3) [في ج [شرحا].]

(4) الأبيات 523، 524، 525، 526 من التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار الورقة 28/ب من نسخة مخطوطة خاصة و لدي مصورة منها.

(5) [في ج [فبيتك].]

فهـل فيــه مــن إفــراط مـــد كمـــا أتـــى
وهــل ذاك مــع توسيــط مـــدك والقصـــر
ومـــا قــدر ذا الهمــز المسهـــل عنـدكـــم
و مـــا مــذهب الــداني الإمـــام أبي عمــرو
وذا لكـــم التغييـــر والمــــــد إن نمــــا
على ألفيــن [أمنعــه][1] مــن غيــر مــا عــذر
فقـــالــوا مــع التــوسيــط [ينمــوا][2] وقصــره
وأحرى مع الإشباع [خذ مــا][3] حــوى صــدر
فمــن أيـــن ذا الإفــراط أو كيـــف وسطـــه
فبيــن لنـــا مـــا قيــل فـــي ذلــك عــن مقـــر
وكــم فيـــه من وجــه لــدى الــرســم سيــدي
وهــل تجــد الإفــــراط مــع بــــدل المصــر
وأيهمــــا المحـــذوف للمثـــل فـــاستمــــع
وهــل يجــز مــد الحــرف عــن حــده فــادر
عنيت بـــــذا الأستــــاذ سيـــدنـــا الـــذي
حـــوى مجـــده [ذا البـــر][4] مـــع ذلـــك البـــر
عليكــــم ســـــلام عنبــــري نسيمـــــه
ورحمة ذي الآلآء في الســر والجهــر(55/أ)[5]

الجواب له رحمه الله تعالى:

وءأمنتـــم حقـــق وســهــل وابـــدلـــن

---

(1) [في ج، هـ [أمنه].]

(2) [في ج [ينحوا].]

(3) [في ج [خذها].]

(4) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(5) لم أقف على هذه الأبيات في منظومة الحصري ولا عند أبي وكيل ميمون الفخار.

ومـــد أخيـــرا فـــي الثـــلاثـــة للمصـــر
ولكـــن قـــال الشيـــخ ذا المـــد مفـــرط
مـــع الطـــول والتوسيـــط لازلت فـــي بـــر
لأنـــك إن [قـــدرت][1] همـــزك ثـــانيـــا
بهـــاويـــة أو نصـــف لـــه طحت فـــي حظـــر
مـــع القـــول والتـــوسيـــط مع نصفـــه يـــرى
وليس يـــرى مـــع كلهـــا مـــن أولـــي الحجـــر
وقصـــرك يلفـــي معهمـــا متـــوسطـــا
ومشبعـــا أيضـــا لا محيـــد عـــن القـــدر
وأحسنهمـــا قصـــر مـــع النصـــف خـــذ بـــه
إذا مـــا تلـــوت الـــذكـــر وفقـــت للخيـــر
وحـــاصـــل هـــذا إنَّ مـــدك إن نمـــا
علـــى ألفيـــن أمنعـــه ممثـــل الأمـــر
ومـــع بـــدل فـــاحـــذف لـــورشـــك أولا
وإن شئـــت زيلهـــا بمـــدك [للقـــدر][2]
وتكتب بالصفـــراء فـــي السطـــر همـــزة
ونقطـــا بغيـــر الهمـــز أحمـــر فـــي السطـــر
وزد ألفـــا كحـــلاء مـــن بعـــد مثبتـــا
تعلـــم كـــذا تعطـــى جـــزيـــلا مـــن الأجـــر
وإن شئـــت فـــارســـم همـــزة وبعيـــدهـــا
نقيطـــا علـــى الحمـــراء بحمـــر كمـــا تـــدر
ومـــن بعـــدهـــا الكحـــلاء مثبتـــا

---

(1) [في ج [مددت].]
(2) [في ج [المقدر].]

وذلك وجـــه يستفـــاد عـــن المصـــر
وفـــي السطـــر أيضـــا همـــزة وبعيـدهـــا
حميـرا على الكحـــلاء ومـــن بعـــد في الأثـــر
ألف ملحقا حمـــراء وكـــذا الـــوجـــه يـــرتقـــى
فخـــذ مـــا حكـــا ميمـــون عـــن الغـــرب
وإن شئت صفرا [فـــوق][1] كحـــلاء وبعدهـــا
نقيطـــة بالحمـــراء بسطـــرك لليســـر
ومـــن بعـدهـــا الهـــاوي حمـــرا وخـــامـــس
أشـــرنـــا لـــه حكمـــا لمـــا فيـــه مـــن وعـــر
فهـــذي مجـــاريهـــا معللـــة وقـــد
كلفت بهـــا ظهـــرا فتمـــت مـــع العصـــر
ومـــن شـــأنـــه هـــذا يســـود بغربنـــا
[ويسعفـــه الأنصـــاف][2] منـــي ومـــن خيـــر[3]
ولكـــن بعـــض النـــاس سيـــان عنـــدهـــم
جهـــول بأحكـــام الأداء ومـــن يـــدر

قولـــه: وفي أئمة لنقل الحركة أي وترك قالون المد وهو الفصل بالألف في أئمة لنقل الحركة، إذ لا يفصل إلا بين همزتين متحركتين، وهذه أصلها السكون، فالحركة عارضة وذلك أن أصله **أممة** جمع إمام، فنقلت حركة الميم إلى الساكن قبلها، ثم أدغمت الميم في الثانية فصار أئمة، ورسم في جميع المصاحف بالياء، وهذا العلة يلزم أن لا تسهل لأنها ساكنة، والأولى أن يقال: إن الهمزة في كلمة واحدة حقيقة، فيلزمها البدل، والإدخال لا يكون إلا بين إلا المحققة والمسهلة، ويوخذ من عموم قول الناظم: فنافع سهل أخرى الهمزتين: أن نافعا يسهلها، وفي ذكره أيضا ترك المد لقالون دليل على التسهيل.

---

[1] [في ج [بين].]
[2] [في ب [و يسعه الإسعاف].]
[3] لم أقف على هذه الأبيات في نظم خاص.

القول في التحقيق والتسهيل

وذكر الداني في جامع البيان والاقتصاد والتيسير والتمهيد والتعريف والإيضاح: عن نافع التسهيل في أئمة حيث وقع[1].

وقال الشاطبي: وفي النحو إبدالا، أي مذهب النحاة يبدلونها ياء محضة[2].

قال في التلخيص: إن النحويين يبدلونها ياء محضة، وهو القياس، والقراء يجعلونها بين بين[3].

وقال في إيجاز البيان: نحوه [4].

ثم قال: والأول يعني التسهيل بين وبين.

قول القراء وأهل الأداء ومصنفي الحروف: كابن مجاهد وأبي طاهر وابن أشتة والشذائي وغيرهم، و به ورد النص عن ورش من رواية داوود ابن أبي طيبة[5].

و قال في الإيضاح: نحوه[6].

ثم قال: ولم يات بذلك منصوصا أحد من الرواة عن الأئمة إلا داوود ابن أبي طيبة عن ورش عن نافع، وأبو بكر الأصبهاني عن أصحابه عن ورش[7].

---

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 158/ب.

(2) إبراز المعاني في شرح حرز الأماني لأبي شامة الدمشقي ص:137 وتمام بيت الشاطبي.

وأئمة بالخلف قد مـــد وحــده *** وسهل (سما) وصفا وفي النحو أبدلا

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 158/ب.

(4) المصدر نفسه.

(5) المصدر نفسه.

(6) المصدر نفسه.

(7) المصدر نفسه.

وقال في جامع البيان: نحوه[1].

وذكره الأذفوي في الإبانة[2] وحكى في الرعاية والكشف[3]، وابن سفيان في الهادي[4]، والمهدوي في الشرح[5]، وابن شريح في الكافي[6] والتذكير[7] وابن شعيب في الاعتماد[8]، وابن مطرف في البديع[9]، وابن طفيل في الغنية[10]: إبدال الثانية من ياء محضة.

وقال الحصري في قصيدته:

ولابـــد من إبـــدالهـــا في أئمـــة   فَصَحْوك إن الجهلين لفي سكْـــر[11]

المنتوري: وكان شيخنا القيجاطي يأخذ من طريق الداني في أئمة لنافع بياء خالصة، وبذلك قرأت عليه(55/ب) وبه آخذ، وقلت له: تأخذ في مذهب أهل التحقيق من طريق الداني بالإبدال، وهو قد نص على التسهيل بين بين، وأخبر أنه مذهب القراء، فقال لي: نصوص المتقدمين من القراء في أئمة

---

(1) المصدر نفسه.

(2) لم أقف على كتاب الإبانة إلا مذكورا عند المنتوري في شرحه على الدرر اللوامع وعند ابن القاضي في الفجر.

(3) الكشف لمكي 75/1-76.

(4) ذكره ابن عبد الملك المنتوري في شرح الدرر الورقة 158/ب و ما بعدها.

(5) المصدر نفسه.

(6) المصدر نفسه.

(7) المصدر نفسه.

(8) المصدر نفسه.

(9) المصدر نفسه.

(10) المصدر نفسه.

(11) المنظومة الحصرية لأبي الحسن الحصري البيت رقم (73) الورقة 616 من نسخة مخطوطة الخزانة العامة برقم 1148، و لدي مخطوطة خاصة بخط مغربي جيد، عدد أبياتها 269 مطلعها:

إذا قلت أبياتا حسانا من الشعر *** فلا قلتها في وصف وصل ولا هجر

محتملة فينبغي أن [تحمل][1] على الإبدال، كما حملها كثير من المتأخرين لأن سيبويه منع فيها التسهيل بين بين.

واعلم أن ثلاثة من المتقدمين سبقوا شيخنا لذلك، أولهم ابن الباذش.

قال في الإقناع: إن حكم التخفيف في أئمة عند النحويين والقراء الإبدال ياء محضة لأنها من كلمة واحدة.

قال: وهكذا نص عليه سيبويه[2]، وثانيهم أبو بكر القرطبي.

قال في أرجوزته:

لكن في أئمة حيث ورد فاخلص الياء هديت للرشد

وثالثهم برهان الدين الجعبري ذكر في قصيدته: أن نافعا قرأ أئمة بالياء انتهى[3].

قلت: وبالتسهيل بين بين الأخذ عندنا بفاس كما نص عليه الداني وغيره، وهو المأثور عن أهل الأداء، وإن كان ليس بقياس، وما لقياس في القراءة مدخل.

قال في اللئالي: ووافق الزمخشري من قال بالتسهيل وخالف من قال بالبدل.

فقال: التصريح بالياء ليس بقراءة، ولا يجوز أن يكون من صرح به فهو محرف لاحن[4].

قال الجعبري: وليس معنى كلام الشاطبي بأن كل القراء سهلوا والنحاة أبدلوا بل الأكثر من كل على ما ذكر، والأقل على العكس.

---

(1) [في أ [يحمل].]

(2) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 374/1.

(3) أصل هذا الكلام للمنتوري رحمه الله في شرحه على الدرر اللوامع الورقة 159/أ.

(4) اللئالئ الفريدة في شرح القصيدة لأبي عبد الله محمد بن الحسن الفاسي باب الممال والمفتوح الورقة 19 من نسخة الخزانة الحسنية رقم 6973.

قال [الكسائي][1]: ليس بقراءة قوية ترجيحا للفظ واختياري **التسهيل** تغليبا لجانب اللفظ كالنظائر انتهى[2].

قال ابن الجزري: واختلف في كيفية تسهيلها، فذهب الجمهور من **أهل** الأداء إلى جعلها بين بين، وهو الذي في التيسير والشاطبية والمستنير وروضة المالكي[3] والتجريد، وغاية أبي العلاء[4] والمبهج[5] والهداية[6]، وكفاية أبي العز[7] والتبصرة[8] والتذكرة وغيرها.

وذهب آخرون إلى جعلها ياء خالصة نص عليه ابن شريح في **الكافي** وأبو العز في الإرشاد، وسائر الواسطيين، وبه قرأت من طريقهم.

وذكره أيضا الداني في جامعه ومكي والحافظ أبو العلاء وغيرهم انتهى[9].

وقال المهدوي في سورة التوبة **في شرح الهداية**: القراء أحذق، فنقل هذه الأشياء من النحويين، واعلم بالآثار أن لغة العرب أوسع من أن يحيط بها قائل انتهى[10].

---

(1) [في ب، ج [الكشافي].]

(2) كنز المعاني لبرهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري الورقة 87/ب.

(3) النشر في القراءات العشر 354/1 و ما بعدها.

(4) المصدر نفسه.

(5) المصدر نفسه.

(6) المصدر نفسه.

(7) المصدر نفسه.

(8) التبصرة في القراءات لمكي بن أبي طالب القسي ص: 73-74.

(9) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 159/أ.

(10) المصدر نفسه.

وقال ابن الحاجب في شرح المفصل: القراء ناقلون عمن ثبتت عصمته عن الغلط ولأن القراءة ثبتت تواترا. وأما نقلة النحويين فآحاد. ثم لو سلم أن مثل ذلك ليس بتواتر فالقراء أعدل وأكثر والرجوع إليهم أولى انتهى[1].

الجعبري: وإذا تواترت القراءة [على ما][2] كونها من الأحرف السبعة ولا يتوقف ثبوتها على معرفة موافقة العربية والرسم، وإنما يذكر أن على وجه تحقق الشرط وقد [اجتر][3] جماعة [من النحاة على الخوض في وجوه القراءات مجاهرا بابتداعهم، ووافقهم مقلدون فضلوا وأضلوا، وسلمه جماعة][4] من القراء عاجزين عن جوابهم، وقد كشف الله تعالى لي في تلبيسهم ومكنني من الرد عليهم، فسأشفي الغليل في إفساد التعليل انتهى[5].

قال في التحفة:

أئمة وذو ثلاث همزات ... لا فصل عن قالون في نقل الرواة
أئمة يعتد بالتسهيل ... أو شكله منقول في التأصيل
وإن ذا الفصل عن الأعلام ... ما بين همز قطع و استفهام[6]

وحيث: ظرف مكان مبهم لازم الظرفية غالبا وتكون ظرف زمان عند الأخفش كقوله: للفتى عقل يعيش به، حيث تهدي ساقه قدماه، ولا يجزم بها دون ما خلى للفراء، ولا تضاف إلى المفرد الأشد وذا كقوله: حيث سهل طالعا، وكقوله: حيث لي العمائم، وهي مبنية ومبني على الحركة لالتقاء

---

(1) المصدر نفسه.
(2) [ما بين [...] من أ، وفي غيرها [علم].]
(3) [في أ [اجترى].]
(4) [ما بين [...] لا يوجد فيه هـ.]
(5) كنز المعاني في شرح حرز الأماني لبرهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري الورقة (87) مخطوطة خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 1/55.
(6) الأبيات 543، 544 و545 من التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار الورقة 29/أ من نسخة مخطوطة خاصة.

الساكنين وكانت ضمة تشبيها بقبل وبعد، ويجوز بناءه على الفتح والكسر، والأول أكثر مع الياء والواو، فالمجموع ستة.

وحكى الكسائي: إن إعرابها لغة فقعس، والعامل فيه تركه، وتتلقى: **فعل** مضارع، ثلاث: فاعل والجملة في موضع خفض بحيث، وتركه: فعل ماض ومفعول والفاعل مضمر يعود على(56/أ) قالون أي ترك قالون المد حيث **تلتقي** ثلاث همزات، وفي أئمة معطوف على حيث، و تركه جواب لمعنى **الشرط** التي تضمنه حيث، ولنقل: متعلق بتركه ولامه للعلة، والتزم الراء قبل الكاف، وهو من التزام ما لا يلزم.

القول في التحقيق والتسهيل: ما ورد في الهمزتين المتفقتين في كلمتين

ثم قال رحمه الله:

(92) فصل وأسقط من المفتوحتيـــن أولاهما قالون في كلمتيــن(88/ب)
(93) كجاء أمرنــا وورش سهَّــلا أخــراهُمــا وقيــل لا بــل أبــدلا

لما فرغ من الكلام على الهمزتين في كلمة، شرع يتكلم على الواقعة في كلمتين وهما متفقتان ومختلفتان، فبدأ بذكر المتفقتين وهما على ثلاثة أقسام، مفتوحتان في تسعة وعشرين موضعا، ومكسورتان سبعة عشر، ومضمومتان موضع واحد في الأحقاف: أولياء **أولئك**[1] أي حذف قالون الهمزة الأولى من المفتوحتين همزتي القطع المنفصلتين تحقيقا المتلاصقين وصلا، وفي الضابط قيود.

فقوله: أولهما احترز ممن يقول بحذف الثانية واثبات الأولى لقالون، وعلى الأول حذاق النقلة كابن مجاهد والداني ومكي والأهوازي.

وقال في الإقناع: وقالون يحذف الأولى هكذا يأخذ القراء[2].

وقال في الاقتصاد: وقرأ قالون بإسقاط الهمزة الأولى أصلا وتحقيق الهمزة الثانية، فيحصل في قراءته مدة واحدة في تقدير[3] ألفين.

---

(1) الآية (32) من سورة الأحقاف عند قوله تعالى ((وليس له من دونه أولياء أولئك في ضلال مبين)).

(2) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 1 ص 380.

(3) شرح الدرر للوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 159/ب.

وقال في التيسير: [و قالون][1] يسقط الأولى انتهى[2].

وقيل: بحذف الثانية ذكره في التجريد عن أبي الطيب.

قال في اللئالى: وقد قيل: الساقطة هي الثانية لأن النقل بها حصل والأكثرون على [أنها][3] في الأولى، [ونقله][4] [أبو شامة والصفار في الزهر اليانع[5].

وقوله: من الهمزتين القطع خرج به نحو: ما شاء الله، والماء اهتزت فإن الثانية][6] همزة وصل علم هذا من مثاله.

وقوله: تحقيقا بيان أن نحو: ء**أنذرتهم** وإن كان حرفا وفعلا فهي عند القراء كلمة لعدم الاستقلال.

وقوله: المتلاصقين بأن تكون الأولى آخر الأولى والأخرى أول الأخرى خرج به نحو: **السواى أن كذبوا**[7] فإنهما همزتان متفقتان من كلمتين لكن ما [تلاصقتا][8] علم هذا من مثال.

وقوله: و صلا خصه عن الوقف ويمكن أن يستغنى عن هذا بالتلاصق.

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

(2) التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص: 33.

(3) [في هـ [الهاء].]

(4) [في ب [نقلها].]

(5) اللئالي الفريدة – باب نقل حركة الهمز – الورقة 26 من نسخة الخزانة الحسنية رقم 69736.

(6) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(7) الآية (10) من سورة الروم.

(8) [في ب ، د [تلاصقا].]

وفائدة الخلاف في أيهما المحذوفة تظهر في المد، فإن قلنا: الأولى هي المحذوفة فالوجهان والمشهور الإشباع، لعدم الاعتداد لقوله والمد أرى.

وقول الشاطبي: و المد مازال اعدلا[1].

وقول الداني: ومتى أسقطت الأولى من [المتفقتين][2] فالألف التي قبلها ممكنة على حالها مع تحقيقها اعتدادا بها يوذن أن المد متصل.

الجعبري: والأولى أن يكون منفصلا لأن المحققة خلفتها والمحقق يترجح على المقدر وأجاز مكي الأمرين بقوله: أن المحذوف عارض، لأن الثانية قامت مقام الأولى فيجريان لقالون باعتبار آخر.

وقال في باب المد ونحوه: جاء أمرنا من قرأه بهمزة واحدة إن حذف الثانية فمتصل، والأولى فمتصل عند الداني، وعندي إنه منفصل لأن القوي ينسخ حكم الضعيف والخلاف لفظي لأن حاصلهما وجهان انتهى[3].

وقال شيخ[4] شيخ[5] شيخنا: سيدي قاسم بن إبراهيم[6] تلميذ بن غازي قوله: وأسقط الأولى من المفتوحتين قد علمت أن الساقطة منهما في تعيينها خلاف، فقيل الثانية وقيل الأولى وهو المشهور وعليه عول المصنف.

فإن قلنا بإسقاط الثانية فليس إلا الإشباع إذ هو حينئذ من باب المتصل.

---

(1) إبراز المعاني فيشرح حرز الأماني لأبي شامة الدمشقي ص: 143 وتمام البيت.

(2) [في أ، ج [المفتوحتين].]

(3) كنز المعاني في شرح حرز الأماني لبرهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري الورقة 87 من مخطوطة خزانة بن يوسف بمراكش رقم 1/55.

(4) قاسم بن إبراهيم الدكالي تقدمت ترجمته.

(5) شيخ شيخنا يراد به الشيخ ابن غازي تقدمت ترجمته.

(6) تقدمت ترجمته.

وإن **قلنا** بإسقاط الأولى فهو مبني على الاعتداد به، فمن لم يعتد به [كالأول][1] ومن اعتد كان عنده من باب المنفصل.

وكان الأستاذ أبو العباس أحمد بن أبي موسى الفيلالي[2] يقول قد يتعين فيه الإشباع، لأن علة القصر عدم الهمزة حال الوقف وليس كذلك هنا.

قال شيخ شيوخنا أبو عبد الله الصغير[3]: وهو بحث حسن ولا أدري هل له أم رآه منصوصا انتهى[4]، ومن خطه نقلته.

وقال في التعريف: وفي الألف التي قبلها المد والقصر، والمد أقيس لكون التخفيف عارضا[5].

وقال أبو وكيل في تحفته:

وأسقط الأولى من المفتوحتين ... والخلف في المد يكون دون مين
وسبب الخلاف من يعتبر ... توهينها بما ترى يقصر
إن لم ير التغيير مد مطلقا ... لكن مع إسقاط همز فرقا
مع اعتداد مده للثاني ... من باب ما ينفصل الوجهان
ثبوت خلف مده منقولا ... معين إسقاطه للأولى(56/ب)
لو أسقط الثاني لزال الخلف ... وقوله به يكون الخف[6]

---

(1) [في د [الأولى].]

(2) أبو العباس أحمد بن أبي موسى الفيلالي تقدمت ترجمته.

(3) تقدمت ترجمته برقم (614) ص 124.

(4) شرح الدرر للمنتوري الورقة (159) مخطوطة الخزانة الحسنية بالرباط رقم 1096 مجموع.

(5) التعريف في اختلاف الرواة عن نافع لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني ص: 243. تحقيق الدكتور التهامي الراجي الهاشمي.

(6) الأبيات رقم 573، 574، 575، 576 و578 من التحفة للفخار الورقة 30/ب من نسخة مخطوطة خاصة.

وقال في الاقتصاد: واعلم أن في الألف الواقعة قبل الهمزة الساقطة من المتفقتين بالفتح من كلمتين وجهان:

أحدهما: أن تمد الألف زيادة كما كانت تمد مع الهمزة لأن الثانية تنوب عنها وتقوم مقامها، فكان لها حكمها، وعلة أخرى وهي أن إسقاطها عارض، فلم يعتد به، إذ لا يلزم فمد ما قبلها مع إسقاطها كما يمد في ثبوتها، إذ إسقاطها وثبوت سواء لكونه عارضا.

والوجه الثاني: أن لا تمد الألف زيادة لعدم وجود الهمزة الموجبة لمدها زيادة لفظا، فصار ذلك بمنزلة قوله: **ربنا أخرنا إلى أجل قريب**[1]، **وما أوحي**[2] وشبهه.

فكما أن هذه الألف لا تمد زيادة في هذه المواضع على مذهبه في تمييز ما كان من كلمة ومن كلمتين، كذلك تلك الألف سواء.

قال أبو عمرو: وكلا الوجهين حسن، وقد قرأت به غير أن الأول أقيس لأنه من رأى الزيادة راعى الأصل، ومن رأى ترك الزيادة عامل اللفظ، ومعاملة الأصل أولى فاعلمه انتهى[3].

قال الخراز: فحصل من هذا أن قوله: **جاء أجلهم**[4] وشبه على مذهب قالون مختلف فيه، والمد أشهر انتهى[5].

---

(1) الآية 44 من سورة إبراهيم.

(2) الآية 27 من سورة الكهف.

(3) التيسير لأبي عمر الداني ص 33.

(4) الآية 49 من سورة يونس.

(5) القصد النافع لبغية الناشىء والبارع في شرح الدرر اللوامع فصل الهمز تحقيقا وتسهيلا وإسقاطا الورقة 15 من نسخة الخزانة الحسنية رقم 3719.

قال في التيسير: ومتى أسقطت الأولى من المفتوحتين فالألف التي قبلها ممكنة على حالها مع تحقيقها اعتدادا بها، ويجوز أن تقصر الألف لعدم الهمزة لفظا، [والأول أوجه انتهى[1]][2].

قال في الدر النثير:

قوله: ومتى أسقطت الخ يريد أنما وجب لحرف المد والزيادة من أجل الهمز لا يزول بزوال الهمزة في مذهب من أسقطها، لأن زوالها في الوصل بالحذف عارض فلا يعتد به[3].

قولـــه: ويجوز أن تقصر الخ يريد على رأي من يعتد بالعارض.

وقوله: والأول أوجه يريد إبقاء التمكين وترك الاعتداد بالعارض [صح منه][4].

وقال طاهر بن غلبون في التذكرة: واعلم أن الألف التي تقع قبل الهمزتين المتفقتين من كلمتين بالفتح كقوله: **جاء أحدهم** على إسقاط الهمزة الأولى منهما وجهان.

أحدهما: أن تمد هذه الألف كما كانت تمد مع الهمزة الساقطة لأن الهمزة الثانية قد قامت مقامها، فلذلك كان لها حكمها.

---

(1) التيسير في القراءات السبع لابن أبي عمرو الداني ص 33.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

(3) الدر النثير والعذب النمير لأبي السداد والقول في التحقيق والتسهيل في الهمزتين المتفقتين مخطوطة لخزانة الحسنية بالرباط رقم الكتاب: 1592 م 6.

(4) [ما بين [...] من أ.]

والوجه الثاني: أن [لا تمد][1] هذه الألف، لأن المد إنما كان فيها من أجل الهمزة التي كانت معها في كلمة، فلما سقطت صارت كالألف التي في قوله: **ربنا أخرنا إلى أجل قريب**، و في قوله: **ما إن مفاتيحه**[2]، وفي قوله: **اتبع ما أوحي**[3] فكما أن هذه الألف لا تمد في هذه المواضع، وإن كان قد وقع بعدها همزة من أجل أن الهمزة ليست معها في كلمة واحدة، فكذلك ينبغي ألا تمد تلك الألف أيضا، لأنها مثلها سواء.

قال أبو الحسن: وكلا الوجهين حسن غير أني قرأت بالمد و به آخذ[4].

قوله: وورش سهلا أُخْرَيْهما أخبر أن ورشا أخذ بتسهيل الثانية من المفتوحتين، وهي المراد بقوله الأخرى، وفي ضمنه تحقيق الأولى.

وذكر الشراح أيضا: أن التسهيل خاص بالبغداديين وهذا غير بين، لأنه ليس من طريقه.

قال ابن الجزري: وروى كثير من المصريين عن ورش من طريق الأزرق التسهيل، وبدأ به الناظم تبعا في ذلك للشاطبي حيث قال: والأخرى كمد ورش أي فتكون بين الهمزة المحققة والألف[5].

---

(1) [في د [تمد].]

(2) الآية 76 من سورة القصص.

(3) الآية 106 من سورة الأنعام.

(4) التذكرة لابن غلبون 1 صفحة 163/162.

(5) النشر في القراءات العشر لابن الجزري 1/368-369.

وقال في التيسير: فإذا اتفقتا بالفتح نحو قوله: **جاء أجلهم، وشاء أنشره**[1] وشبه، فورش يجعل الثانية كالمدة، فاقتصر فيه على المد فقط، وبه قطع أكثر النقلة كأبي العلاء[2]، ولهذا قدمه[3].

قلت: وعليه اقتصر أيضا في التذكرة فقال: قراءة ورش بهمز الأولى، وجعل الثانية بين بين فصارت كالمدة في اللفظ فتحصل في قراءته مدتان، مدة قبل الهمزة [ومدة بعد الهمزة غير أن المدة الأولى أطول، لأنها ألف محضة، والثانية ليست ألفا محضة، وإنما هي بين الهمزة والألف، فلذلك وجب أن تكون في تقدير نصف المدة الأولى انتهى.

وكذا نصه في الاقتصاد فقال: قرأ ورش بتحقيق الهمزة الأولى وتخفيف الثانية فجعلها بين بين، فصارت كالمدة في اللفظ فيحصل في قراءته مدتان، مدة قبل الهمزة][4] في تقدير ألفين لأنها ألف محضة لقيت همزة ومدة بعدها في تقدير ألف لأنها همزة ملينة انتهى[5].

وقال في الإقناع: وسهل ورش الثانية بأن أبدلها ألفا هكذا عبارتهم، والقياس أن تجعل بين بين، كذلك ذكر سيبويه وبه أخذ علينا أبي رضي الله عنه وبه كان ياخذ طاهر بن غلبون، و لا أعلمه روي[6].

قوله: لا بل أبدلا، أضرب عن التسهيل لورش وأثبت له البدل.

---

(1) الآية 22 من سورة عبس.

(2) التيسير من القراءات لأبي عمرو الداني ص: 33.

(3) التيسير من القراءات السبع للإمام أبي عمرو بن سعيد الداني ص 33.

(4) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(5) التذكرة لأبي غلبون ج 1 الصفحة 157.

(6) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش ج 1 ص: 380.

قال الشارح: وبه أخذ المصريون عن أبي يعقوب عن ورش انتهى[1]، أي يبدلها ألفا والوجهان نقلهما مكي وابن شريح في كافيه، وعامة المصريين على البدل لورش، على قاعدتهم في المتصلة.

قال ابن الجزري: وروى(57/أ) الجمهور من المصريين عن ورش من طريق الأزرق إبدالها حرف مد خالصا، فتبدل ألفا[2].

تنبيه: قوله تعالى في الحجر **جاء آل لوط**[3] وفي القمر **جاء آل فرعون**[4] فإن الناظم لم يتعرض لذكرهما على الخصوص، إلا ما ذكر من إطلاق التسهيل والبدل فيدخلان تحتهما، فيظهر من كلامه أن البدل فيهما على حد البدل في غيرهما على ظاهر الرواية، وكذلك فعل الشاطبي في قصيدته وابن أجروم في أرجوزته.

قال الداني في جامع البيان: فإن قيل: فهل يبدل ورش الهمزة الثانية في هذين الموضعين كنظائرهما.

قال:

قلت: قد اختلف أصحابنا.

وقال بعضهم: لا تبديل لأن بعدها ألف، فيجتمع ألفان واجتماعهما متعذر[5].

وقال آخرون: بالبدل.

وقال في الإيضاح: نحوه.

---

(1) انتهى كلام عبد الصمد الشارح لم أقف عليه في كتاب له.

(2) النشر في القراءات العشر ج 1 ص: 362 وما بعدها.

(3) الآية 61 من سورة الحجر.

(4) الآية 41 من سورة القمر.

(5) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 155/ب.

وقال في إيجاز البيان: والتسهيل مذهب الحذاق من أهل الأداء[1].

وذكر في التلخيص: أن الإبدال ممنوع[2].

وقال مكي في التبصرة: نحوه[3].

المنتوري: وبالتسهيل بين بين قرأت **جاء آل لوط** و**جاء آل فرعون** على جميع من قرأت عليه لورش، وبذلك آخذ[4].

قال في الإقناع: وكان أبو محمد مكي ياخذ لورش في **جاء آل** في الموضعين خاصة بين بين.

قال: لأنك لو أبدلت لوجب الحذف للالتقاء الساكنين، وكان أبو عمرو ياخذ له بالبدل، فلينظر الأرجح من قوليهما انتهى[5].

قال ابن الجزري: فإن وقع بين الثانية من المفتوحتين ألف نحو: **جاء آل لوط**، فإن بعض الآخذين بالبدل [عن الأزرق][6] لا يبدلون الثانية للتعذر، فيجعلونها بين بين[7].

الجعبري: نحو **جاء آل لوط** فعلى التسهيل تجري وجوه ورش في الألف الثانية، ووجه البدل هنا.

قال مكي: ممتنع للألف المستلزم للحذف وعين التسهيل.

---

(1) المصدر نفسه الورقة 160/أ.

(2) المصدر نفسه.

(3) التبصرة في القراءات المكي ابن أبي طالب القيسي ص: 74-75.

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 159/ب.

(5) الإقناع لابن الباذش 385/1.

(6) [ما بين [...] لا يوجد في د، وفي ب [عمن يبدل ألف].]

(7) النشر في القراءات العشر لابن الجزري 362/1 وما بعدها.

وقيل: ضعيف، وعموم عبارة الناظم تؤذن بجوازه، [فيعامله][1] معاملة **ءأمنتم** في حذف أحد الألفين لأنه أنسب به، فيصير لورش على التسهيل **جاء آل لوط** بألف طويلة بعدها محققة بعدها مسهلة بعدها ألف مقصورة [وموسطة][2] ومطولة [وعلى البدل لورش ألف مطولة بعدها محققة بعدها ألف مقصورة وموسطة][3] ومطولة انتهى[4]][5].

ومن كلام شيخ شيوخنا سيدي قاسم بن إبراهيم مسألة إطلاق المصنف الحكم في المفتوحتين يقتضي دخوله فيما كانت فيه ثلاث همزات، وذلك **جاء آل لوط وجاء آل فرعون**، فأما قالون فالحكم له فيهما كالحكم في غيرهما، وذلك إسقاط الأولى وتحقيق الثانية والثالثة مبدلة إجماعا عملا بقوله: وبعد همزة للجميع أبدلت، وأما ورش فحكمه فيهما تحقيق الأولى وتسهيل الثانية بين بين، ولا يبدلها خوفا من اجتماع ألفين في كلمة.

قال الحافظ: وهو مذهب الحذاق من أهل الأداء.

وقيل: إنه يبدلها، ذكره الحافظ أيضا ثم المبدلون لها لهم فيها بعد البدل وجهان.

أحدهما: حذفها لالتقاء الساكنين، إذ هي أولاهما ويزاد في المد دلالة على أنها هي المسهلة دون الأولى، لأن اللفظ إذا لم تكن زيادة محتمل لحذف الثانية أو الأولى أو الثالثة كما سيأتي.

---

(1) [في ج [فليعامل].]

(2) [في أ [ومتوسطة].]

(3) [في أ، ج [متوسطة].]

(4) كنز المعاني في شرح حرز الأماني للجعبري عن قول الشاطبي: ((والأخرى فمد عند ورش وقنبل ** وقد قيل محض المد عنها تبدلا)) - مخطوطة خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 1/55 الورقة 89/ب.

(5) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

والثاني: ترك الحذف ولكن يزاد في مدها ليفصل بذلك بين الساكنين ويمنع من اجتماعهما.

قيل: والعمل في ذلك إنما هو على التسهيل، وأما البدل فضعيف جدا حتى قال بعضهم: إنه غير جائز لأنه يؤدي إلى اجتماع ساكنين متماثلين ألفين في حال الوصل، وذلك لا يوجد أصلا في كلام العرب لاسيما مع استحالة النطق به، إذ لا يمكن أن يقرعهما اللسان لكون الألف الثانية ليس قبلها فتحة وذلك محال.

وكلام المصنف يقتضي أن البدل فيها مثله في غيرهما، وكذا أبو القاسم، ولعلهما جريا في ذلك على قول من أبدلهما وأخذ به وإن كان ضعيفا لاسيما إن كان ثابتا في الرواية [إلى هنا كلام المجراد][1].

وهذا الذي ذكرناه هو الذي ذكره الداني وغيره، وقبله جماعة الشارحين.

وذكر أبو عبد الله المنتوري كلاما لم أره لغيره.

ونصه فإن قلنا بالحذف فلك حذف الأولى التي هي فاء الكلمة التي هي ثانية باعتبار همزة **جاء** ولك حذف الثانية التي هي عين الكلمة التي هي [ثالثة][2] باعتبار همزة **جاء**.

قال: فإن قدرنا أن الأولى هي المحذوفة ففي الألف التي بعد الهمزة وجهان:

الوجه الأول: المد الطويل بين المد، وهو قول من يسوي بين المد الواقع قبل الهمز والواقع بعده.

---

(1) [ما بين [...] وجد على هامش أ، ب، ج.]

(2) [في د [الثانية].]

والوجه الثاني: ترك زيادة المد وهو قول من ينكر مد هذا الأصل انتهى[1].

وهذا [كله][2] مليح، ولم يذكر التوسط لأن شيخه أنكره، ونحن نقول به، فتجيء ثلاثة أوجه.

قال: [وإن قدرنا][3] أن الثانية هي المحذوفة فلا خلاف في ترك زيادة المد للألف التي بعد الهمزة، لأنها مبدلة من همزة فهي عارضة في الوصل (57/ب) كما أن ألف التنوين عارضة في الوقف انتهى[4].

فتجويزه حذف الثانية ما رأيته لغيره في هذا المحل، ونعرفه في غير هذا الموضع، وهو صحيح أيضا هنا كما فعل.

قال في التحفة:

لكـــن جـــاء آل بتسهيـــل يـــــرى أولى من البـــدل بحذف [قررا][5][6]

---

[1] شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 160/أ.

[2] [في ج [كلام].]

[3] [في أ، د [وإن قررنا].]

[4] شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 160/أ.

[5] [في ج [قدرا].]

[6] البيت 568 من تحفة أبي وكيل ميمون الفخار مخطوطة خاصة.

القول في التحقيق والتسهيل: ما ورد في الهمزتين المكسورتين

فصل: خبر مبتدأ [محذوف][1] مضمر تقديره(91/أ) هذا فصل، ومعنى الفصل القطع، يقال فصلت الشيء إذا قطعته ومنه المفصل لأنه موضع القطع، ومن المفتوحتين: متعلق بأسقط، أولاهما: مفعول، في كلمتين: في موضع الحال من المفتوحتين والعامل فيه أسقط. **كجاء أمرنا** في موضع خبر مبتدأ محذوف والتقدير ذلك ثابت، وورش مبتدأ، سهلا: فعل ماض والفاعل مضمر يعود على ورش، أخريهما: مفعول والجملة في موضع خبر المبتدأ، لا حرف: لا: حرف نفي، وقيل: زائدة لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب، وبل حرف إضراب، أبدلا: فعل ماض والفاعل مضمر يعود على ورش، والجملة من لا وما بعدها في موضع المفعول الذي لم يسم فاعله، وألف سهلا وإبدالا للإطلاق.

وقول المجاصي: فعل وفاعل ليس [بشيء][2][3].

ثم قال رحمه الله:

(94) وسهِّلِ الأخرى بذات الكَسْـر   نحو مـن السمـاء إن للمِصْـر

(95) وأبدِلْنَ ياءَ خفيفةِ الكسرِ مِن   على البغـاء ان وهـؤلاء إن

المنتوري: اتفقت النسخ على رسم إبدالا بالنون، وكذا وقفت عليه بخط الناظم، والأولى رسمه بالألف على حسب الوقف عليه انتهى[4].

---

(1) [ما بين [...] من ج.]

(2) [في ج، هـ [ببـين].]

(3) شرح الدرر اللوامع للمجاصي باب التحقيق والتسهيل مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 11341 م 1.

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 160/ب.

انتقل إلى المكسورتين فأخبر أن المصري وهو ورش قرأ بين بين وهو المراد بالتسهيل في الإطلاق.

الأخرى: عبارة عن الثانية نحو **من السماء إن كنت من الصادقين**[1] في الشعراء، و**هؤلاء إن**[2] في البقرة، والتسهيل عن الأزرق مروية أيضا وما قاله الشراح ليس من طريقه كما تقدم.

قال الإمام المحقق ابن الجزري: روى كثير من المصريين عن ورش من طريق الأزرق تسهيل ثاني [المضمومتين][3] المكسورتين[4].

قال في الاقتصاد: والقسم الثاني أن تكونا معا مكسورتين، فقرأ ورش بتحقيق الأولى وتخفيف الثانية في حال الوصل، فجعلها بين بين، فصارت كأنها مدة في اللفظ حيث وقع[5].

وقال في التذكرة قرأ ورش بهمز الأولى، وجعل الثانية بين بين، فصارت كالياء الساكنة في اللفظ في جميع القرآن، فتحصل في قراءته مدتان، مدة قبل الهمزة ومدة بعدها، غير أن المدة الأولى أطول لأنها ألف محضة، والثانية ليست ياء محضة وإنما هي بين الهمزة والياء الساكنة، فلذلك وجب أن تكون في تقدير نصف المدة الأولى[6].

قال في التيسير: ورش يجعل الثانية كالياء المكسورة[7].

---

(1) الآية 154 من سورة الشعراء.

(2) الآية 30 من سورة البقرة.

(3) [ما بين [...] من هـــ.]

(4) النشر في القراءات العشر لابن الجزري 362/1 وما بعدها.

(5) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 160/ب.

(6) التذكرة لابن غلبون ج 1 الصفحة 158.

(7) التيسير في القراءات السبع للإمام أبي عمرو بن سعيد الداني ص 33.

وقال في الشرح: يريد بين الهمزة والياء[1].

وكذا نص في كتاب الإيضاح فقال: ما نصه: قرأ ورش بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية، فتكون في اللفظ كأنها ياء ساكنة، وهي في الحقيقة بين الهمزة الياء الساكنة، ويدل على أنه أراد هذا قوله في التيسير، كالياء بحاء بكاف التشبيه، لأن الهمزة المسهلة إذا كانت مكسورة ففيها شبه من الياء، وليس بياء خالصة انتهى[2].

وقال في الإقناع: كان ورش يبدل الثانية ياء ممدودة، هكذا نصوص القدماء والقياس فيه بين بين[3].

قال في التعريف: وكان ورش يسهل الهمزة الثانية من الهمزتين المتلاصقتين في كلمة مطلقا.

فاقتصر في الاقتصاد والتيسير والتعريف والتلخيص والموجز وكتاب رواية ورش من طريق المصريين على التسهيل خاصة.

وذكره في الإيضاح وإرشاد المتمسكين وإيجاز البيان عن بعضهم[4].

قوله: وأبدلن الخ، أخبر أن للمصري في هذين الموضعين وجه آخر وإبدال الثانية ياء مختلسة، ويوهم كلامه أن المصري ليس له إلا هذا في هذين الموضعين، وليس كذلك.

وقال: خفيف الكسر، فذكر بملاحظة تذكير الحروف.

---

(1) الهداية في وجود القراءات السبع باب الهمز تسهيلا وتركا الورقة 30 من نسخة الخزانة الحسنية رقم 1524.

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 160/ب.

(3) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 386/0 وما بعدها.

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 160/ب.

قال الداني في إيجاز البيان: وروي عن ورش تحقيق الأولى وتخفيف الثانية، وإبدالها ياء مكسورة لانكسار ما قبلها.

وقيل: عنه أنه يكسرها كسرة خفيفة، حكى لي ذلك خلف ابن إبراهيم[1] عن أصحابه عنه في هذين الموضعين فقط[2].

وقال في الإيضاح: وحكوا عن ورش أنه يحقق الأولى ويجعل الثانية [ياء][3] مكسورة فيهما خلاف نظائرهما، كذا قرأت ذلك على شيخ المصريين أبي القاسم خلف بن إبراهيم وأبي الفتح فارس بن أحمد[4]، وأبي الحسن بن غلبون، وحكوا لي ذلك عن قراءتهم، وكذلك رواه إسماعيل بن عبد الله النحاس وأحمد ابن أسامة التجيبي[5]، وأبو غانم المظفر بن أحمد بن حمدان[6] عن أصحابه.

وقال في جامع البيان: نحوه (58/أ)[7].

وقال في إيجاز البيان: وبه كان يأخذ إسماعيل النحاس وأبو غانم وابن أسامة وأحمد ابن هلال[8] ومحمد بن أحمد بن علي الأذفوي وغيرهم من المصريين.

وقال في التلخيص: وبه كان يأخذ أبو غانم والأذفوي.

---

(1) خلف ابن إبراهيم الخاقاني تقدمت ترجمته.

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد لملك المنتوري الورقة 161/أ.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

(4) فارس بن أحمد تقدمت ترجمته.

(5) أحمد بن أسامة التجيبي المصري أبو جعفر مقرئ متصدر قرأ على أبي الحسن النحاس وقرأ عليه خلف ابن إبراهيم توفي سنة 356 وقيل 342 هـ - الإقناع لابن الباذش 66/1.

(6) أبو غانم المظفر بن أحمد بن حمان المصري مقرئ جليل نحوي ضابط أخذ عن أحمد بن هلال وروى عنه فارس بن أحمد توفي سنة 333هـ - ترجمته في غاية النهاية 301/2 رقم ت 3618.

(7) الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 161/أ.

(8) الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 161/أ.

وقال في التلخيص: فقرأتهما على ابن غلبون وابن خاقان وأبي الفتح بجعل الهمزة الثانية ياء مكسورة بدلا من الهمزة لفظ بها كذلك **خلف** ابن إبراهيم عن أصحابه، وذلك مشهور عن ورش من طريق المصريين[1].

وقال في الإيضاح: قال لي أبو القاسم الخاقاني وكذا قرأت على **أحمد** ابن أسامة عن النحاس عن أبي يعقوب عن ورش.

قال لي أبو القاسم الخاقاني: وقد كان بعض شيوخنا يبدل **الهمزة الثانية** في هذين الموضعين ياء مكسورة مشبعة الكسر.

وكان الجل منهم لا يشبعونها[2].

وقال طاهر بن غلبون في التذكرة: وقد روي عن ورش في **قوله: هؤلاء إن كنتم**[3] في البقرة، وقوله في النور **على البغاء إن أردن**[4]، إنه همز الأولى، وجعل الثانية ياء مكسورة كسرة خفيفة من غير مد في هذين الموضعين فقط.

وقد قرأت به غير أن الأجود فيهما، والأشهر عنه الرواية الأولى انتهى[5].

وقال في الاقتصاد: واختلف عن ورش في موضعين من هذا الباب **وهما** في البقرة **هؤلاء إن كنتم**، وفي النور **على البغاء إن أردن**، فروى عنه فيهما

---

(1) الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 161/أ.

(2) المصدر نفسه.

(3) الآية 33 من سورة النور.

(4) الآية 30 من سورة البقرة.

(5) شرح الدرر لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 161/أ-161/ب.

[كالنظائر، وروي عنه فيهما][1] تحقيق الأولى وتخفيف الثانية، فتكون ياء مكسورة، وبهذا الوجه فيهما قرأت على شيخنا أبي القاسم وأبي الفتح جميعا، وقرأت فيهما بالوجهين جميعا على شيخنا أبي الحسن وهما صحيحان مشهوران وبهما آخذ انتهى[2].

وقال في التيسير: وأخذ علي ابن أبي خاقان لورش بجعل الثانية ياء مكسورة وذلك مشهورة عن ورش دون النص[3].

[وقال في التعريف: وأقرأني ابن خاقان لورش عن قراءته في رواية أبي يعقوب بجعل الثانية ياء مكسورة في البقرة **هؤلاء إن كنتم صادقين** وفي قوله في النور **على البغاء إن أردن** وهذه رواية المصريين عن أبي يعقوب في هذين الموضعين خاصة انتهى[4].

وقال في الإقناع: ونا أبو داوود: قال [نا][5] أبو عمرو، قال أخذ ابن خاقان لورش بجعل الثانية ياء مكسورة في موضعين خاصة في البقرة **هؤلاء إن كنتم** وفي النور **على البغاء إن أردن**.

قال: وذلك [مشهور][6] عن ورش في الأداء دون النص][7][8].

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(2) المصدر نفسه الورقة 161/ب.

(3) التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص: 32 ثم 33.

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 161/ب.

(5) [ما بين [...] لا يوجد فيه هـــ.]

(6) ما بين [...] توجد في هامش أ.]

(7) [ما بين لا يوجد في ب.]

(8) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 378/1.

وقال في الإيضاح: ولا أعلم نصا جاء عنه بإخراج هذين الموضعين **من** جملة الباب، وإنما تلقاه الشيوخ عن أئمتهم تلقيا، وأخذوه عنهم أداء[1].

قال في التلخيص: وقد قرأت في هذين الموضعين بين بين.

[قال][2]: وهو القياس عند الخليل وسيبويه، وقد ذهب إليه قوم من المصريين[3].

وقال في الإيضاح: وروى أبو بكر بن [سيف][4] عن أبي يعقوب عن ورش كنظائرهما، وقرأت أنا بذلك على ابن غلبون، وأبي الفتح[5].

وقال في جامع البيان: نحوه.

وقال في إرشاد المتمسكين: وهو مذهب ابن هلال، وابن [يوسف][6] وغيرهما.

وقال في إيجاز البيان: وكذلك قرأت في طريق ابن [سيف][7].

وقال في إرشاد المتمسكين: وقرأت ذلك على أبي الحسن بالمذهبين جميعا وهما صحيحان جائزان، وبهما آخذ ونحوه في التمهيد والإيضاح.

---

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 161/ب.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في هـ.]

(3) المصدر نفسه.

(4) [في د يوسف.]

(5) المصدر نفسه.

(6) [في أ، ج [سيف].]

(7) [في د [يوسف].]

وقال في إيجاز البيان: وعلى التسهيل بين بين أصحاب عبد الصمد[1] وداوود[2] ويونس[3] وأحمد بن صالح[4] ونصوص جميعهم في كتبهم عن ورش دالة عليها، ولا يعرف أهل الأداء عنهم غيرها[5].

المنتوري: وقد قرأت بهذه الرواية التي ذكرها الداني على بعض من لقيته، وكان شيخنا القيجاطي لا يأخذ بها ويجيزها، ويقول: إنه لحن[6].

ابن الجزري: وزاد بعض المصريين عن ورش وجها ثالثا في الموضعين وهو جعل الهمزة الثانية مكسورة، وهو الذي قرأ به على ابن خاقان عنه، وقرأ به أيضا على أبي الفتح وأبي الحسن مع قراءته عليهما بسواه[7].

الجعبري: وهذا وجه ثالث في القصيدتان في التيسير أي بعض الآخذين لورش كابن هلال وابن سيف وأبي غانم رووا عن ورش في ثاني الموضعين ياء مختلسة الكسر وهو معنى خفيف [الكسر][8][9].

---

(1) عبد الصمد بن عبد الرحمان أبو الأزهر المصري راو مشهور بالقراءة متصدر ثقة أخذ القراءة عرضا عن ورش وقرأ عليه بكر بن سهل الدمياطي وغيره، توفي سنة 231هـ - ترجمته في الإقناع 334/1.

(2) داوود بن أبي طيبة أبو سليمان المصري النحوي ما هر محقق، قرأ على ورش وهو من جلة أصحابه وأخذ عنه مواس بن سهل، توفي سنة 223هـ - الإقناع 343/1.

(3) يونس بن عبد الأعلى أبو موسى الصدفي المصري، فقيه كبير ومقرئ محدث ثقة صالح أخذ القراءات عن ورش وأخذ عنه مواس وغيره توفي سنة 264هـ - الإقناع 343/1.

(4) أحمد بن صالح أبو جعفر المصري الإمام الحافظ، أحد الأعلام قرأ عن ورش وقالون وغيرهما وقرأ عليه الحسن بن مهران وأحمد الرشديني توفي سنة 248هـ - الإقناع 343/1.

(5) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 161/ب.

(6) المصدر نفسه.

(7) النشر في القراءات العشر لابن الجزري 364/1 وما بعدها.

(8) [ما بين[...] لا يوجد في ب.]

(9) كنز المعاني لبرهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري الورقة 89/ب.

قال أبو وكيل:

وزاد يـــاء مختلس الكســر فمــن علـــى البغـــاء إن وهــؤلاء إن
وعنـــه أيضا فبهمـــا عـــن خبــر يـــاء محرك بمحــض الكســر[1]

الوهراني:

وياء خفيف الكســر أبــدل بستـــة لدى هؤلاء والبغاء إن تحز علا[2]

قال في البارع:

وهـــؤلاء ان علـــى البغـــــاء بالياء مكسورا لدى الأداء(58/ب)[3]

وسهل: فعل أمر، والفاعل ضمير المخاطب، الأخرى: مفعول، بذات: في موضع الحال من الأخرى والعامل فيه وسهل وكان حقه أن يقول بذاتي الكسر بلفظ التثنية، لكنه أفرده ضرورة، ولو قال: وسهل الأخرى بذاتي كسر، نحوه: خبر مبتدأ محذوف تقديره ذلك، واتفق المجاصي والوارثيني وابن عبد الكريم أن نحو مصدر.

وعند المرادي[4] للنحو في اللغة أربعة معان:

الأول: أن يكون مصدرا، تقول نحوت كذا نحوا أي قصدت قصدا.

---

(1) البيتان رقم 569 و570 من التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار الورقة 30/ب من نسخة مخطوطة خاصة.

(2) البيت 120 باب الهمزتين من كلمتين من منظومة التقريب مخطوطة خاصة.

(3) لا يوجد من البارع لابن أجروم (لا قطعة تجاوز 10 أبيات من أسماء شيوخ نافع بخزانة تطوان رقم 148.

(4) أحمد بن محمد أبو العباس المرادي المعروف بالدراج، مقرئ قرأ على يوسف بن أحمد القرشي وأحمد بن حسين الضرير، وقرأ عليه محمد بن عمر المغافري – غاية النهاية 104/1 رقم ت 481.

والثاني: أن يكون ظرفا، أنشد أبو الحسن:

يحدوا بهـــا كـــل فتـــى هيـــات وهـــن نحـــو البيت قاصـــدات[1]

قال أبو الفتح[2]: وأصله المصدر[3].

والثالث: أن يكون بمعنى مثل يقال: هذا نحو هذا أي مثله.

والرابع: أن يكون بمعنى القسم، يقال: هذا على أربعة أنحاء أي أقسام انتهى[4].

وإليه أشرت [بهذا البيت][5]:

للنحـــو أربـــع معـــان تـــذكـــر قســـم ومثل ثم ظـــرف مصدر[6]

والجملة بيان، من السماء أن المضاف محكي للمصري: متعلق بسهل وحذف ياء النسب ضرورة، وأبدلن: فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة وهو معطوف على قوله: وسهل الأخرى للمصري وأبدلن للمصري، وحذف المفعول الأول كأنه قال وأبدلن الأخرى، ياء: مفعول ثاني، خفيف: نعت وكذا عند المجاصي وابن عبد الكريم والوارثيني وزادوا أو بدل، وذكره باعتبار تذكير الحروف لأن حروف المعجم تذكر وتؤنث إلا الهمزة، ومن: متعلق بأبدلن.

ثم قال رحمه الله:

(96) وسَهِّلِ الأولى لقالون ومـــا أدى لجمـــع الساكنين أدغمـــا

---

[1] لسان العرب لابن منظور ج: 15 مادة: نصا ص: 310 ط دار صادر.

[2] أبو الفتح ابن جني تقدمت ترجمته برقم 561 ص 613.

[3] لم أقف على ما ذكره ابن جني في الخصائص.

[4] لسان العرب لابن منظور مادة نحا.

[5] [ما بين [...] من أ.]

[6] هذا البيت من نظم المؤلف رحمه الله.

(97) في حرفي الأحزاب بالتحقيق والخُلْف في بالسَّوْء في الصدِّيق

أخبر أن قالون يسهل الأولى من المكسورتين أي يجعلها بين بين على إطلاق لفظ التسهيل.

قال ابن غلبون بعد ذكره لورش: قرأ باقي رجال نافع بهمز الثانية وجعلوا الأولى كالياء المختلسة الكسرة من غير حيث وقع انتهى[1].

قال في الاقتصاد: وقرأ قالون في الباب كله بتخفيف الأولى بجعلها كالياء المختلسة الكسرة في الوصل، وتحقيق الهمزة الثانية حيث وقع انتهى[2].

وقال ابن الجزري: و قالون سهل الأولى من المكسورتين.

قال في الإقناع: وقرأ قالون بجعل الأولى بين بين وتحقيق الثانية[3].

قال في التيسير: وقالون بجعل الأولى كالياء المكسورة[4].

قوله: وما أدى لجمع الساكنين الخ، أي وما أدى تسهيله لجمع الساكنين أدغما ولم يسهل بل يبدل، ويدغم في كلمتي الأحزاب **للنبي إن**[5]، **وبيوت النبي إلا**[6]، لأنها لو سهلت لقربت من الياء الساكنة، وقبلها ياء ساكنة فأدى لاجتماع ساكنين مثلين، فلما تعذر التسهيل رجع إلى البدل، فأبدلها ياء لانكسار ما قبلها وادغم ولا عبر بالياء لأنها ساكن، وهو حاجز غير حصين.

قوله: بالتحقيق يعني بالاتفاق من الرواة في ذلك قاله الشارح.

---

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 162/أ.

(2) المصدر نفسه.

(3) الإقناع لابن الباذش 378/1.

(4) التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص: 33.

(5) الآية (50) من سورة الأحزاب.

(6) الآية (53) من سورة الأحزاب.

وقال المجراد: يعني بلا خلاف من روايته[1].

وقال المنتوري: قال شيخنا القيجاطي: معناه أن ذلك واجب في كلام العرب، ولا يجوز غيره[2].

وقال: والخلف في **بالسوء** الخ، يعني بالبدل مع الإدغام أو بالتسهيل كسائر الفصل.

قال في الاقتصاد: وقرأ قالون بالسوء إلا بقلب الهمزة الأولى واوا، وإدغام الواو التي قبلها فيها، وتحقيق الثانية، وقد روي عنه انه ينحو بالأول نحو: اليا كما ينحو في **هؤلاء إن كنتم** وبابه وذلك ضعيف هنا، ولا يجيز الحذاق من النحويين والقراء في التسهيل غير الوجه الأول لوقوع الهمزة متطرفة وقبلها واو ساكنة[3].

وقال في التيسير: بالسوء إلا بواو مشددة بدلا من الهمزة في [حال][4] الوصل[5].

وقال في النشر: واختلف عن قالون في **بالسوء** إلا في يوسف فالأصح المختار تسهيلها بالإبدال والإدغام[6].

---

(1) إيضاح الأسرار والبدائع وتهذيب الغرر والمنافع في شرح الدرر اللوامع لابن المجراد الورقة (75/ب) من مخطوطة في خزانة الدكتور التهامي الراجي.

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 162/أ.

(3) المصدر نفسه.

(4) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(5) التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني رحمه الله ص (38).

(6) النشر في القراءات العشر 433/1.

الجعبري: لقالون في كيفية تخفيف أولى همزتي قوله تعالى: **لأمارة بالسوء**[1]، إلا بيوسف وجهان.

أحدهما: إبدالها واوا مكسورة وإدغام الأولى فيها، وهذا المذكور في التيسير بيوسف فقط، وبه قطع أبو العلاء.

والثاني: تسهيلها، وهو زائد عليه، وقد نقله مكي.

وقال في التعريف: وقرأ قالون بقلب الأولى واوا مكسورة وإدغام الواو الساكنة التي قبلها فيها وتحقيق الهمزة التي بعدها، وهذا في حال (59/أ) الوصل، فإن وقف حقق الهمزة الأولى.

وقد روي عن قالون أنه يخفف الأولى على حركتها، فجعلها بين الهمزة والياء، وذلك على غير قياس ولم أقرأ بذلك[2].

وقال ابن الباذش في الإقناع: بالسوء إلا حذف قالون الهمزة الأولى وألغى حركتها على الواو قبلها وحقق الثانية، هكذا أخذ علينا أبي رضي الله عنه وهو القياس ولا أعلمه.

روي والذي يذكر القراء فيه **بالسوء** إلا بواو مشددة بدلا من الهمزة، وبهذا يأخذ [معظمهم][3].

---

(1) الآية (53) من سورة يوسف.

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 162/أ من نسخة مخطوطة بالخزانة الحسنية رقم 1096 مجموع، هكذا في الكتاب المذكور ولم اقف على هذا في التعريف.

(3) [في د [بعضهم].]

ومنهم من أخذ له بجعل الأولى بين بين كالمواضع الثلاثة عشر وهو مذهب الكوفيين يجرون الواو والياء مجرى الألف في تخفيف الهمزة بعدهما بين بين انتهى[1].

قال في الدر النثير: ولما ذكر الشيخ هذه الترجمة قال: وذكر عن قالون أنه يجعل الأولى كالياء الساكنة.

ثم قال: والأحسن الجاري على الأصول إلقاء الحركة يريد نقل الحركة إلى الواو لأنها ساكنة غير زائدة، فهي في ذلك مثل الساكن الصحيح نحو: دفء، ملء والمرء.

ثم قال: ولم يرو عنه يعني لم يرو عن قالون التسهيل بالنقل في هذا الموضع.

ثم قال: ويله في الجواز الإبدال والإدغام، يعني الوجه الذي ذكر الحافظ هنا وإنما جاز هذا الوجه لكون الواو ساكنة فشبهت بالواو الزائدة للمد.

ثم قال: وهو الأشهر عن قالون وهو المختار لأجل جوازه وللرواية انتهى[2].

وذكر الداني في الإيضاح الوجهين عن قالون كما في الاقتصاد[3].

وقال في جامع البيان بعدما ذكر الإبدال والإدغام: وقد كان بعض أهل الأداء يأخذ بالتسهيل، وذلك خروج عن قياس التسهيل، وعدول عن مذاهب القراءة[4].

---

(1) الإقناع لابن الباذش ج1/ ص 379 د. عبد المجيد قطامش.

(2) الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير باب التحقيق والتسهيل مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 1592 م 6.

(3) أبو عمرو الداني وكلامه هذا في شرح الدرر لابن عبد الملك الورقة 162/أ.

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 162/أ.

وذكر في التمهيد وكتاب رواية أبي نشيط وكتاب التذكير لتراجم القراء كما في التيسير.

وذكر أبو الحسن بن غلبون في التذكرة الوجهين الإدغام المشهور **عنه** وبه قرأت، وما ذكره عن مكي في الدر النثير، قاله في التبصرة.

وما ذكره في الإقناع نقله في النجعة[1].

المنتوري: وقرأ حميد بن قيس الأعرج بالنقل خاصة على القياس وبالبدل والإدغام قرأت على أكثر من قرأت عليه، وكان شيخنا يأخذ في ذلك بنقل حركة الهمزة إلى الواو قبلها، وبالإبدال والإدغام وبهما قرأت عليه وبهما آخذ، ولا يجيز الأخذ بالتسهيل بين بين ويقول: إنه لحن.

ويحتج بجواز النقل بأنه لا يوجد نص مريح عن المتقدمين القراء في ذلك انتهى[2].

قلت: وبالإدغام الأخذ عندنا بفاس وعليه اقتصر في التيسير وشهره غير واحد كما تقدم كالمجاصي وبه قرأ الشاطبي وهو اعتماد الحافظ واختيار الشيخ ومذهب الإمام وعليه اقتصر الحصري وابن أجروم في البارع، والفرق بين حرفي الأحزاب والسوء إلا أن الواو أصلية والياء زائدة.

تنبيـــه: وهذا الإدغام في حرفي الأحزاب وحرف الصديق، بل وكذا باب اجتماع الهمزتين تسهيلها إنما هو في الوصل خاصة، والوقف بالهمز من غير خلاف عند أحد من القراء، لا كما يعتقده الأغبياء.

---

[1] ابن الباذش – ذلك في شرح الدرر المنتوري الورقة 162/ب.

[2] شرح الدرر للمنتوري الورقة 162/ب.

والنص موجود فيها عند الجميع فلا حاجة إلى نقله إذ هو أشهر من نار على علم، قاله في الاقتصاد والتعريف والتمهيد والإيضاح وكذا شرح الحرز والدرر[1].

قلت: [وإلى ذلك أشرت بهذه الأبيات من الرجز:][2]

[بالسو][3] في الصديق والنبي	**معا لدى الأحزاب يا صفي**
بالهمز في الوقف لقالون ورد	**فاقرأ به ورُدَّ قول من جحد**
[ولا تضع في ضبطها شدا ولا	**شكلا لفقد مدغم فيه جلا**
وجوده لدى [النبي][4] حتما	**شكلا وشدا مطلقا فرق [سما]][5]**

[قلت][6]:

وما سهلوه أو أبدلوه بوصلهم	**فحققه وقفا ثم بدءا بلا امترا**[7]

[قال في التحفة][8]:

وكل من خف فهمزة هنا	**عند اتصال الهمزتين قد عنا**[9]

لقالون: متعلق بسهل، وما: مبتدأ وهو موصول، وأدى: فعل ماض والفاعل مضمر يعود على ما، والجملة صلة ما لجمع متعلق بأدى، وأدغما:

---

(1) شرح الدرر للمنتوري الورقة 162/ب.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في ج، د .]

(3) [في ب، ج [والسوء].]

(4) [في أ [اللنبى].]

(5) [ما بين [...] من ب، د.]

(6) [ما بين [...] لا يوجد في ب وفي ج [قال في التحفة].]

(7) هذه أبيات للعلامة ابن القاضي احب الفجر الساطع الذي بين أدينا حيث له منظومات كثيرة.

(8) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

(9) تحفة وكيل الفخار الورقة (31) البيت (594) خاصة والبيت في المخطوطة كما يلي:

و كل من خفف همزة هنا *** عند اتفاق الهمزتين فعنا

فعل ماضي مبني للمفعول، [والمفعول الذي لم يسم فاعله][1] مضمر يعود على ما والألف لإطلاق والقافية والجملة في موضع خبر المبتدأ.

وزاد الوارثيني والمجاصي أن تكون شرطا بمعنى إن والجواب أدغما[2].

القول في التحقيق والتسهيل: ما ورد في الهمزتين المضمومتين

وقال ابن عبد الكريم: وما: مبتدأ، و فيها معنى الشرط والخبر في أدغما، وأدغم: فعل ماض مبني(59/ب) للمفعول أو للفاعل على قول أجانا، وزاد الوارثيني وابن مسلم وجها ثالثا وهو فعل أمر.

قالا في هذا الوجه: والألف الذي بعد الميم ألف إشباعا للحركة، ووافقهم ابن عبد الكريم على الثلاثة أوجه من الإعراب، ويظهر منه تناقض في الألف، لأنه جعله للإطلاق ثم جعله بدلا من نون التوكيد الخفيفة فانظره وتأمل قول المطماطي، يروى أدغم [مبنيا][3] لما لم يسم فاعله مشددا ومخففا، وأدغم: مبني للفاعل، في حرفين خبر مبتدأ محذوف تقديره ذلك، بالتحقيق: متعلق بفي حرفين، والخلف مبتدأ. في بالسوء: في موضع الخبر وهو محكي أي الخلف ثابت في بالسوء، الصديق: متعلق بفي بالسوء.

قال رحمه الله:

(98) وسهل الأخرى إذا ما انضمتا ورش وعن قالون عكس ذا أتى

(99) وقيل بل أبدل الأخرى ورشنا مـــدًّا لـــدى المكسورتين وهنـــا

---

[1] [في أ، د [و النائب].]

[2] شرح الدرر للمجاصي باب التحقيق والتسهيل مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 11341 م 1.

[3] [في ب، د [مبني].]

هذا القسم الثالث وقع في سورة الأحقاف أولياء[1]، **أولئك** أي سهل ورش الثانية من المضمومتين من رواية الأزرق، [لا][2] كما عند الشارح ومن تبعه كما تقدم. وعلى التسهيل اقتصر في التعريف.

ونصه: وقرأ ورش بتسهيل الهمزة الثانية من **أولياء، أولئك**[3].

وقال طاهر بن غلبون في التذكرة: قرأ ورش بهمز الأولى وجعل الثانية بين بين، فصارت كالواو الساكنة في اللفظ، فتحصل في قراءته مدتان: مدة قبل الهمز ومدة بعدها، غير أن المدة الأولى لأنها ألف محضة، والثانية ليست واوا محضة وإنما هي بين الهمزة والواو الساكنة فلذلك وجب أن تكون في تقدير نصف المدة الأولى[4].

وقال في الاقتصاد: قرأ ورش بتحقيق الهمزة الأولى وتخفيف الثانية في الوصل، فجعلها بين بين، فصارت كأنها مدة في اللفظ فحصل في قراءته مدتان على ما تقدم من شرحهما.

قال في التيسير: فإذا اتفقتا بالضم فورش يجعل الثانية كالواو الساكنة[5].

ابن الجزري: وروى كثير من المصريين عن ورش من طريق الأزرق تسهيل ثاني المضمومتين، وانفرد الخاقاني فيما رواه الداني عن ورش من طريق الأزرق بجعل المضمومة واوا وليس العمل عليه[6].

---

(1) الآية (32) من سورة الأحقاف.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(3) عدد أولئك في القرآن (204) أولها في سورة البقرة ((أولئك على هدى من ربهم)) آية (5).

(4) التذكرة لابن غلبون ج 1 الصفحة 159.

(5) التيسير لأبي عمرو الداني ص: 33 باب ذكر الهمزتين من كلمتين.

(6) النشر في القراءات العشر لابن الجزري 385/1.

قال في الإقناع: فورش يخفف الثانية واختلفت عبارة القراء له على ما قدمنا في الفصلين والوجه بين بين[1].

فاقتصر في التذكرة والاقتصاد والتيسير والتعريف والتلخيص والموجز وكتاب رواية ورش من طريق المصريين على التسهيل[2].

قوله: وعن قالون عكس ذا أتى، أخبر أن قالون يسهل الأولى من المضمومتين، ويحقق الثانية عكس ورش.

قال طاهر بن غلبون في التذكرة: وقرأ باقي رجال نافع بهمز الثانية، وجعلوا الأولى كالواو المختلسة الضمة من غير مد[3].

وقال في الاقتصاد: وقرأ قالون بتخفيف الأولى بجعلها كالواو المختلسة الضمة في الوصل أيضا وتخفيف الثانية[4].

وقال في التيسير: وقالون يجعل الأولى كالواو المضمومة[5].

وقال في التعريف: وقرأ الباقون بتسهيلها على حركتها بالمتفقتين بالضم[6].

وقال في الإقناع: وقالون يجعل الأولى بين بين، أي بين الهمزة والواو[7].

---

(1) الإقناع لابن الباذش 1/ص 381 تحقيق د. عبد الحميد قطامش وفيه ((فورش وفيل يخففان الثانية واختلفت عبارة القراء لهما على ما قدمناه في الفصلين قبل ويعني ذكر المكسورتين وذكر المفتوحتين والوجه بين بين.

(2) المنتوري الورقة 163/أ نسخة مخطوطة بالخزانة الحسنية رقم 1096.

(3) التذكرة لابن غلبون ج 1 ص 195.

(4) المنتوري الورقة 163/ ب،نسخة مخطوطة بالخزانة الحسنية رقم 1096 مجموع.

(5) التيسير لأبي عمرو الداني ص: 33 باب ذكر الهمزتين من كلمتين.

(6) التعريف للداني ص 243 تحقيق د.التهامي الراجي، وفيه: ((وقرأ الباقون بإسقاط الأولى من المتفقتين بالفتح وتسهيلها على حركتها في المتفقتين بالكسر والضم)).

(7) الإقناع لابن الباذش ص: 382، تحقيق د. عبد المجيد قطامش، وفيه: "وقالون والبزي يجعلون الأولى بين بين أي بين الهمزة والواو".

ابن الجزري: سهل قالون الأولى من المضمومتين بين بين[1].

تنبيه: ما تقدم من جعل الثانية من المضمومتين واوا قاله في إيجاز البيان عن خلف بن إبراهيم، وفي التلخيص وفي الإيضاح وفي جامع البيان.

ونص عليه إسماعيل النحاس عن أصحابه عن ورش كذا أبو غانم.

المنتوري: ولم يتعرض الناظم لذكر هذه الرواية، إذ لا عمل عليها عند الأئمة، ولم أقرأ بها على أحد ممن لقيته، ويكون لحنا كما قاله القيجاطي في المكسورتين.

وكان القيجاطي يأخذ فيها بالتسهيل بين بين، وبذلك قرأت وبه آخذ.

وكان يحتج له بأن عليه أكثر رواة ورش وأن رواية المصريين في ذلك بالمد، حملها قوم على البدل وآخرون على التسهيل، وأن البدل ليس على وجه سائغ في العربية، ويؤدي إلى اجتماع ساكنين.

قال: فالأخذ له بشيء متفق على روايته [سائغ][2] في العربية وهو التسهيل أولى[3].

قلت: وعلى التسهيل في الثانية في هذا الفصل لورش بين بين، اقتصر أبو الحسن بن غلبون في التذكرة[4]، وابن سوار في المستنير[5] والعطار[6] في الإقناع[7].

---

(1) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ج1/ ص 383.

(2) [في أ، ج [سائغة].]

(3) شرح الدرر للمنتوري الورقة 163/ب نسخة مخطوطة بالخزانة الحسنية 1096 مجموع.

(4) التذكرة لابن غلبون ج 1 الصفحة 159.

(5) ذكره المنتوري في شرحه على الدرر اللوامع ولم أقف عليه.

(6) المصدر نفسه.

(7) المصدر نفسه.

قوله: وقيل: بل أبدل الأخرى الخ، أخبر أن ورشا من طريق الأزرق يبدل الثانية من المكسورتين والمضمومتين [مدا][1] أي حرف مد، فهو على حذف مضاف، فيبدلها من جنس حركة ما قبلها في المكسورتين(60/أ) ياء ساكنة، وفي المضمومتين واو ساكنة، والإشارة بهنا إلى المضمومتين.

واعلم أن الآخذين برواية أبي يعقوب لورش اختلفوا في المكسورتين فأكثرهم يبدلون الثانية ياء خالصة، ذكر ذلك الداني في الإيضاح وإرشاد المتمسكين وإيجاز البيان.

وذكر في جامع البيان: البدل من رواية أبي يعقوب خاصة.

وذكر ابن الباذش في الإقناع والنجعة أن ورشا يبدل الثانية ياء ممدودة.

ثم قال: هكذا نصوص القراء[2].

واعلم أن الآخذين برواية أبي يعقوب في المضمومتين، فأكثرهم يبدلون الثانية واوا خالصة، ذكره أيضا في الإيضاح وإرشاد المتمسكين وإيجاز البيان.

وذكر في جامع البيان والتمهيد: البدل خاصة[3].

وذكر في الإقناع: أن ورشا يبدل الثانية واوا[4].

وقال أبو محمد مكي: البدل أحسن في قراءة ورش، لأن الرواية عنه أنه مد الثانية[5].

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

(2) الإقناع لابن الباذش 378/1 تحقيق قطامش.

(3) المنتوري الورقة 163/أ مخطوطة بالخزانة الحسنية رقم 1096 ضمن مجموع.

(4) الإقناع لابن الباذش ص 381/1 تحقيق قطامش.

(5) الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب 77/1.

ابن الجزري: وروى الجمهور من المصريين عن ورش من طريق الأزرق إبدالها حرف مد خالصا، فتبدل في الكسرة ياء وفي الضمة واوا[1].

الجعبري: وعامة المصريين على البدل لورش على قاعدتهم في المتصلة[2].

ونقل الأهوازي بدل الآخذين [كياء][3] مكسورة وياء مضمومة انتهى.

فائدة: إذا كان بعد الهمزة الثانية ساكن على رواية البدل **كجاء أمرنا**[4] **هؤلاء إن**[5]، فليس إلا الإشباع اتفاقا وإن كان متحركا **كجاء أجلهم**[6]، **من السماء**[7]، **إلى أولياء**[8]، **أولئك**[9]، مد متوسطا على المشهور، وقيل: مشبعا، وقيل مد الصيغة على حكم باب تقدم الهمز، فإن حرك بعارض نحو: **البغاء ان أردن** فمن اعتد به جوز الثلاثة، ومن لم يعتد أشبع لا غير قاله ابن أجروم في فوائده.

هكذا قال الشارح وتابعوه إليه أشار أبو وكيل بقوله:

ومـــــده أيضـــا ذا مـــــا أبـــدلا حسبمـــا بعيـــد حـــرف مطـــلا
فإن تحركـــه مـــا بعيـــد فضـــلا توسطـــا وإن يسكـــن طـــــولا

---

(1) النشر في القراءات السبع لابن الجزري 384/1.

(2) كنز المعاني في شرح حرز الأماني للجعبري الورقة 89/ب.

(3) [في ب، د [بياء].]

(4) الآيات (40، 58، 66، 82، 94) من سورة هود والآية (27) من سورة المومنون.

(5) الآية (31) من سورة البقرة، و مثلها: (أ هؤلاء إياكم كانوا يعبدون الجن الآية (40) من سورة سبأ.

(6) الآية (34) من سورة الأعراف.

(7) الآية (19) من سورة البقرة.

(8) الآية (28) من سورة آل عمران.

(9) الآية (5) من سورة البقرة.

وإن تحركـــه بتحـــريـــك طـــــرا   وجهان أشبعه ووسط مشهـــرا[1]

هذا خلاف ما عند الجعبري وابن الجزري والمنتوري.

قال في الكنز: إن كان بعد الثانية متحرك فلا إشكال وإن كان ساكنا **غير** مد، فعلى البدل يزاد مد الحجز نحو **جاء أمرنا** و**من السماء إلى**[2].

وقال في النشر: وإذا أبدلت الثانية من المتفقتين حرف مد في مذهب من رواه عن الأزرق ووقع بعدها ساكن زيد في مد حرف المد لالتقاء الساكنين نحو: **جاء أمرنا** و**هؤلاء إن كنتم.**

فإن لم يكن بعده ساكن لم يزد على مقدار الحرف المبدل نحو: **جاء أحدكم**[3]، و**أولياء**[4]، **أولئك**[5].

المنتوري: واعلم أنك إذا أخذت لورش في المفتوحتين بإبدال الثانية ألفا، فلا يخلو إنما أن يكون ما بعدها متحركا أو ساكنا صحيحا، فإن كان متحركا نحو: **جاء أجلهم**[6] وشبهه.

---

[1] الأبيات 564، 565، 566 من تحفة أبي وكيل الفخار، مخطوطة خاصة.

[2] الآية (5) من سورة السجدة.

[3] الآية (61) من سورة الأنعام.

[4] ذكرت في القرآن 34 مرة أولاها الآية 28 آل عمران، وأخراها الآية 6 من سورة الجمعة.

[5] ذكرت في القرآن (204) مرة أولها الآية (5) من سورة البقرة، وآخرها الآية 7 من سورة البينة.

[6] الآية (61) من سورة النحل.

القول في التحقيق والتسهيل: ما ورد في الهمزتين المضمومتين والمفتوحتين

فإن الهمزة تقع بين مدتين، الأولى طويلة والثانية مقدار ألف فتطويل الأولى للهمزة بعدها وترك زيادة الثانية لأنها مبدلة من الهمزة، وإبدالها عارض في الوصل، **فهي** تجري مجرى الألف المبدلة من التنوين في الوقف نحو **ماء**[1]، و**غثاء**[2] وما أشبهه ذلك.

وإن كان ساكنا صحيحا نحو: **وجاء أهل المدينة**[3] وشبهه.

فإن الهمزة تقع بين مدتين طويلتين، فتطويل الأولى للهمز التي بعدها وتطويل الثانية لوقوع الساكن بعدها، وحكم الواو المفتوح حكم الساكن وذلك موضع واحد في الأحزاب **إن شاء أو يتوب**[4](95/ب) وليس في القرآن غيره.

ثم قال في المكسورتين: **واعلم** أنك إذا أخذت لورش في هذا الباب بإبدال الثانية ياء فلا يخلو، إنما أن يكون ما بعدها ساكنا أو متحركا.

فإن كان ساكنا نحو **هؤلاء إن كنتم** فيشبع الياء لالتقاء الساكنين.

وإن كان متحركا نحو: **من السماء إلى الأرض**[5] فلا تزد في مدها لأنها عارضة في الوصل.

---

(1) ذكرت في القرآن 59 مرة، أولها الآية 22 من سورة البقرة، وآخرها الآية 6 من سورة الطارق.

(2) ذكرت مرتين في القرآن، الآية 41 من سورة المؤمنون، الآية 5 من سورة الأعلى.

(3) الآية 67 من سورة الحجر.

(4) الآية 24 من سورة الأحزاب.

(5) الآية 5 من سورة السجدة.

وقال في المضمومتين: **واعلم أنك إذا أخذت** لورش في المضمومتين بإبدال الثانية واوا فلا تزد في مدها لأنها عارضة في الوصل انتهى[1].

ومن تمام كلام شيخ شيوخنا سيدي قاسم بن إبراهيم المتقدم في **جاء آل** وبابه، وأما ما حكاه [أي المنتوري][2] من القصر لعروض الألف في الوصل[3] [فشيء][4] لا أعرفه لغيره من الشراح ولا يقال: إن هذا القصر عنده خاص بهذين الموضعين، بل هو عنده عام فيهما وفيما أشبههما نحو: **جاء أجلهم وجاء أجلها وجاء أحدكم** وكذا **من السماء إلى الأرض** و**أولياء، إن كنتم، أولئك** مما وقع بعد الألف المبدلة فيه حرف متحرك.

وأما ما وقع بعده حرف (60/ب) ساكن نحو **جاء أمرنا** فإنه يمد فيه بالإشباع ولا يلزمه قصر، وإن اشتركا في الفروض [الوجود][5] الساكن بعد الألف، وكذلك لا يلزمه قصر **ءآمنتم من في السماء**[6] وأ.**لدو**[7]، **أرايت**[8] وشبهه لأن الهمزة [لا تحقق][9] في قراءته أبدا، إذ لكونها لا يوقف قبلها تبدل وصلا ووقفا وغيره من الشراح.

---

(1) شرح الدرر المنتوري الورقة 163/أ مخطوطة بالخزانة الحسنية رقم 1096 ضمن مجموع.

(2) [ما بين [...] من أ، ب.]

(3) [في أ، د [يشيء].]

(4) في أ، د [يشيء].]

(5) [في د [الوجوه].]

(6) الآية 16 من سورة الملك.

(7) الآية 72 من سورة هود.

(8) أرأيت ذكرت في القرآن عدة مرات منها: الآية: 63 من سورة الكهف والآية 43 من سورة الفرقان والآية 9 من سورة العلق والآية 11 من نفس السورة وكذلك الآية 13 والآية 1 من سورة الماعون.

(9) [في أ [المحققة].]

قال: إذا أبدل ورش الهمزة الثانية من الهمزتين في كلمة أشبع المد إن كان ما بعدها ساكنا نحو: **شاء أنشره**[1]، وإن كان متحركا **كجاء أجلهم** مدها مدا متوسطا على المشهور، وقيل مشبعا وقيل مد الصيغة على حكم حرف المد إذا تقدم عليه الهمز.

القول في التحقيق والتسهيل ما ورد في الهمزتين المضمومتين والمفتوحتين في كلمتين

زاد **أبو عبد الله بن أجروم والأستاذ أبو وكيل ميمون** أن الساكن إذا تحرك بحركة عارضة جاز الإشباع والقصر والتوسط كما في **آمن** وشبهه، إن اعتد بالعارض، وإن لم يعتد [يه][2] مد مدا مشبعا لا غير، وذلك **للنبيء إن أراد**[3]، **وعلى البغاء إن أردن**[4]، والظاهر ما عند الأستاذ أبي عبد الله المنتوري لأن الداني نص على ذلك في إيجاز البيان قائلا فإذا أبدلها حصل في اللفظ مدتان. مدة قبل الهمزة المحققة ومدة بعدها، إلا أن المد الثانية في التقدير فيما كان متحركا بعدها كشطر المد الأولى لأنها عوض من همزة انتهى[5].

وقول أبو عبد الله الخراز: قالون يسقط الهمزة الأولى من **ءال لوط** وأخيه على أصله ويحقق الثانية ويبدل الثالثة فيقول: **جاء آل لوط**[6] بهمزة

---

(1) الآية 22 من سورة عبس ، والآية هي ((ثم إذا شاء انشره)).

(2) [ما بين [...] لا يوجد في ب، د.]

(3) الآية 50 من سورة الأحزاب ومنها: ((وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي إن أراد أن يستنكحها)).

(4) الآية 33 من سورة النور ومنها: ((ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء إن أردن تحصنا لتبغوا عرض حياة الدنيا...)) الآيات.

(5) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 136.

(6) الآية 61 من سورة الحجر.

واحدة بين مدتين كما يقول ورش: **جاء أجلهم** موافق في المعنى لما نقله من إيجاز البيان.

فصح ما عند أبي عبد الله المنتوري بهذين [النصين][1]، ويبقى النظر في كلام غيره كابن عبد الكريم وابن المجراد وأبي وكيل والله تعالى أعلم[2].

وقول الداني لأنها عوض من همزة أي إبدالها عارض، فكأن الألف همزة ولهذا نظرها أبو عبد الله المنتوري بألف التنوين في نحو **ماء** و**غثاء** وقفا.

قلت: ولا قرأت باب **جاء أجلهم** على رواية البدل إلا بالتوسط على جميع من روينا عنه انتهى[3].

قلت: وبما قال رحمه الله أخذنا، وبه شاع الأخذ في مدينة فاس.

إذا: ظرف زمان لما يأتي وفيه معنى الشرط، والعامل فيه جوابه وهو محذوف دل عليه ما قبله، والتقدير إذا انضمت سهلها، ما: زائدة وهي بعد إذا كذلك أبدا على حد قوله تعالى: **حتى إذا ما جاءوها**[4]، انضمت: فعل ماض والفاعل والجملة في موضع خفض بإذا، عن قالون: متعلق بياتي، عكس: مبتدأ، ذا: مضاف إليه، أتى: فعل ماض والفاعل مضمر يعود على العكس، والجملة في موضع خبر المبتدأ، وقيل: فعل ماض مبني للمجهول، بل: حرف إضراب، أبدل: فعل ماض، الأخرى: مفعول، ورشنا: فاعل ومضاف، والإضافة بمعنى من والأصل ورش منا، مدا: مفعول ثاني، قاله المنتوري

---

[1] [في أ [النوعين].]

[2] القصد النافع وبغية الناشئ والبارع في شرح الدرر اللوامع لأبي عبد الله الخراز.

[3] شرح الدرر للمنتوري الورقة 136/ب مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 1096 ضمن مجموع.

ملحوظة: الآيات الغير المخرجة قد سبق تخريجها من قبل.

[4] الآية 26 من سورة فصلت .

وابن عبد الكريم وأجانا، **وزاد** المجاصي والوارثيني أن يكون حالا، ولدى بمعنى عند على قول المجاصي وأجانا أو بمعنى في على قول الوارثيني.

وقال ابن عبد الكريم: بالوجهين، [وبل وما بعدها في موضع المفعول الذي لم يسم فاعله بقيل][1].[2].

فائـــــدة: قال ابن هشام: وينبغي أن يتجنب [العربي][3] أن يقول في حرف من كتاب الله تعالى، أنه زائد لأنه يسبق إلى الأذهان، إن الزائد هو الذي لا معنى له، وكلام الله منزه عن ذلك، وقد وقع هذا الوهم للإمام فخر الدين فقال: المحققون على أن المهمل لا يقع في كتاب الله، فأما ما في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [4] فيمكن أن تكون استفهامية للتعجب والتقدير فبأي رحمة انتهى[5].

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(2) شرح الدرر للمجاصي.

(3) [ما بين [...] من أ وفي باقي النسخ [المعرب].]

(4) الآية (159) من سورة آل عمران.

(5) وقوله تعالى فيما رحمة من الله معناه فبرحمة من الله، قاله ابن عطية في المحرر الوجيز 279/3 الآيات الغير المخرجة قد سبق تخريجها من قبل.

القول في التحقيق والتسهيل: ما ورد في الهمزتين المختلفتين في الحركة

والزائد عند النحويين معناه الذي لم يوت به إلا لمجرد التقوية والتوكيد لا المهمل.

ثم قال: وكثير من المتقدمين يسمون الزائد صلة، وبعضهم يسمونه مؤكدا، وبعضهم يسميه لغوا، واجتناب هذه العبارات في التنزيل واجب انتهى[1].

ثم قال رحمه الله:

(100) ثم إذا اختلفتا وانفتحت أولاهما فإن الأخرى سُهِّلَت
(101) كالياء والواو ومهما وقعت مفتوحةً ياء وواوا أبدلت

ثبت في رواية الحضرمي والبلفيقي واوا وياء وكذا وقفت عليه بخط الناظم، وفي المكناسي ياء وواوا بتقديم الياء على الواو قاله: المنتوري[2].

لما انقضى كلامه في المتفقتين شرع في المختلفتين، وهما في القرآن على خمسة أقسام، **مفتوحة** والثانية مكسورة في تسعة عشر.

القسم الثاني: مفتوحة بعدها مضمومة في موضع واحد **وجاء أمة**[3].

القسم الثالث: مكسورة بعدها مفتوحة ستة موضعا.

---

(1) المحرر الوجيز لابن عطية 179/3.

(2) المنتوري في شرح الدرر الورقة 164/أ مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 1096 ضمن مجموع.

(3) الآية 44 من سورة المومنون.

القسم الرابع: مضمومة بعدها مفتوحة (61/أ) ثلاثة عشر موضعا.

وهذا حكم مطلق مما اتفق عليه أي إذا انفتحت الأولى فالثانية تسهل كالياء إن كانت مكسورة، وكالواو إن كانت مضمومة.

فإن قيل: ما فائدة قوله كالياء وكالواو إذ سهلت يدل عليه.

أجيب بأن فائدته التقسيم لا التسهيل.

قال في التذكرة: الضرب السادس أن تكون الأولى مفتوحة والثانية مكسورة كقوله: **شهداء**[1] [إذ قرأ][2] نافع ومن وافقه بهمز الأولى وجهل الثانية كالياء المختلسة الكسرة في جميع القرآن.

فإذا كانت الأولى مفتوحة والثانية مضمومة، وهو موضع واحد كل **ما جاء أمة**[3]، فقرأ نافع ومن وافقه بهمز الأولى وجعل الثانية كالواو المختلسة الضمة انتهى[4].

وكذا عبارته في الاقتصاد.

قوله: ومهما وقعت الخ أي الأخرى مفتوحة أبدلت ياء إن انكسر ما قبلها، وواوا إن انضم [ما قبلها][5].

فإن قيل: لم لم تسهل كما فعل في غيرها.

---

(1) ذكرت 18 مرة منها أم كنتم شهداء...الآية 123 كم سورة البقرة و آخرها: لولا جاء وعليه بأربعة شهداء الآية (13) من سورة النور.

(2) [في أ [إذا فقد قرأ].]

(3) تقدمت الآية من سورة المومنون.

(4) التذكرة لابن غلبون ج 1 الصفحة 161.

(5) [ما بين [...] لا يوجد في ب، د.]

فالجواب: لو جعلت بين بين في هذين الموضعين لصارت المفتوحة المضموم ما قبلها بين الهمزة والألف، وكذلك المفتوحة المكسور ما قبلها، والألف لا يكون ما قبلها مضموما ولا مكسورا فكذلك ما قرب منها، [فألزمت][1] حينئذ البدل لذلك قاله: في الإيضاح وجامع البيان والتمهيد وإيجاز البيان والمهدوي في الشرح والتحصيل، وابن مطرف في الإيضاح والبديع، وابن الباذش في الإقناع وشرح الحصرية[2].

اختلفتا: فعل ماض وفاعل، أولاهما: فاعل بانفتحت فإن الفاء جواب إذا. الأخرى: اسم إن، سهلت: فعل ماض مبني للمفعول، والمفعول الذي لم يسم فاعله مضمر يعود على الأخرى والجملة في موضع خبر إن، والتقدير مسهلة، كالياء وكالواو: في موضع الحال من الضمير في سهلت أي سهلت بين بين، فيتعلقان بمحذوف.

وقال المجاصي وابن عبد الكريم والوارثيني: يتعلقان بسهلت[3].

وقال أجانا: كالياء: نعت لمصدر محذوف، والتقدير تسهيلا كالياء[4]، وقعت الفاعل مضمر يعود على الأخرى، مفتوحة: حال من الضمير، والعامل فيه وقعت، ياء: مفعول ثاني مقدم بأبدلت. وواوا: معطوف، وأبدلت: فعل ماضي مبني للمفعول و هو مضمر يعود على الأخرى.

---

(1) [في ج [فالتزمت].]

(2) النص في شرح الدرر لعبد الملك المنتوري الورقة 165/أ مخطوطة بالخزانة الحسنية بالرباط 1096.

(3) من 7 من شرح الدرر للمجاصي مخطوط خزانة ابن يوسف.

(4) المصدر نفسه.

ثم قال رحمه الله:

**(102) وإن أتت بالكسر بعد الضم		فالخَلْفُ فيها بين أهــل العلــم**

**(103) فمذهب الأخفش والقــراء		إبــدالهــا واوا لــــدى الأداء**

**(104) ومذهب الخليل ثم سيبويه		تسهيلُها كالياء والبعض عليــه**

هذا القسم الخامس: مضمومة بعدها مكسورة سبعة وعشرين موضعا، فأخبر الناظم أن مذهب الأخفش والقراء إبدالها واوا.

ومذهب الخليل وسيبويه وبعض القراء تسهل كالياء وهذا حكم المطلق.

وقال طاهر بن غلبون في تذكرته: قرأ نافع ومن وافقه بهمز الأولى وجعل الثانية بين بين، فصارت كالياء المختلسة وهو الجيد. وهو مذهب سيبويه والخليل الذي لا يجوز عندما غيره[1].

قال أبو الحسن: وقد ذهب كثير من المقرئين إلى أن هذه الهمزة الملينة في هذا الضرب تجعل واوا مكسورة وهو يجوز على مذهب الأخفش، لأنه يقول في تخفيف الهمزة من قوله: مررت باكموك مررت باكموك، فيبدل من الهمزة واوا مكسورة اتباعا للضمة التي قبلها، لأنها بالاتصال قد قربت منها، فلذلك قلبها إلى الحرف الذي منه الضم وهو الواو، فعلى هذا الوجه يكون هذا الوجه الذي ذهب إليه القراء في قلب هذه الهمزة في التخفيف واوا مكسورة غير أنهم أجروا ما كان من كلمتين مجرى ما كان من كلمة واحدة من حيث اتفقا في الاتصال كما عرفتك وقد قرأت بذلك على بعضهم وهو أسهل على اللسان من القول الأول، لأن في ذلك دقة [وصعوبة][2] لا يقدر عليها إلا العلماء والفقهاء انتهى.

---

[1] التذكرة لابن غلبون ج الصفحة 163/162.

[2] [في أ [ومعرفة].]

قال في الاقتصاد: واختلف العلماء من القراء والنحويين في كيفية التخفيف لها فيه.

فقال بعضهم: تجعل بين بين فتكون كالياء المختلسة الكسرة، وهو مذهب الخليل وسيبويه الذي لا يجوز عندهما غيره.

وحكاه ابن مجاهد عن اليزيدي عن أبي عمرو وبه قرأت على فارس ابن أحمد عن قراءته، وكذلك حكى أحمد بن نصر أنه قرأ على ابن مجاهد.

وقال بعضهم: تكون واوا مكسورة وهو مذهب الحذاق من المقرئين، والرؤساء من أهل الأداء المتصدرين وبه قرأت على أكثر شيوخي، وكذلك (61/ب) حكى أبو طاهر بن أبي هاشم[1] أنه قرأ على ابن مجاهد وهو قول الأخفش الذي لا يجيز غيره في المتصل، وحكى أنك إذا خففت همزة مررت باكموك.

[**قلت:** بأكموك][2] فتبدل من الهمزة واوا اتباعا للضمة التي قبلها لأنها [باتصالها][3] بها قربت منها فقلبت إلى الحرف الذي منه الضمة وهو الواو لأن القراء أجروا ما كان من كلمتين مجرى ما كان من كلمة واحدة لوجود العلة في الموضعين.

قال أبو عمرو: فهؤلاء راعوا الحركة التي قبل الهمزة المحققة فقلبوها على حركتها لثقلها، فخففوا عليها، إذ الثقيل هو الغالب على الخفيف في الطبع والعادة، والأولون راعوا حركتها في نفسها لأنها أولى بها من غيرها لقربها

---

(1) أبو طاهر بن أبي هاشم لم أقف على ترجمته في المظان التي رجعت إليها.

(2) [ما بين [...] لا يوجد في أ.

(3) [في ب [لاتصالها].]

منها، فخففوها عليها والمذهبان جيدان غير أن الأول أقيس [في العربية][1] والثاني [آثر][2] في الأداء انتهى[3].

وقوله في الاقتصاد: واختلف العلماء إلى قوله: وحكاه ابن مجاهد، قاله في الإيضاح وجامع البيان والتمهيد وإرشاد المتمسكين وإيجاز البيان.

قوله: وبه قرأت على فارس ابن أحمد الخ.

قال في إرشاد المتمسكين: وقد قرأت به على أبي الفتح في مذهب أهل الحرمين وأبي عمرو.

ونحوه في الإيضاح وجامع البيان والتلخيص أيضا.

قوله: وكذلك حكى أحمد ابن نصر الخ.

مثله في الإيضاح [وجامع البيان وإيجاز البيان والتلخيص.

وقال في الإيضاح][4]: وكثير من القراء يغلطون في لفظ الثانية من الهمزتين المختلفتين من كلمتين مثل قوله: **ما نشاء إنك**[5] فيجعلون الثانية الملينة واوا خالصة [وسبيلها][6] أن يؤتي بها ملينة نحو الياء[7].

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(2) [في ب [أثار].]

(3) كلام أبي عمرو ذكره المنتوري في شرحه على الدرر في باب التحقيق والتسهيل كما ذكره المجاصي في نفس الباب.

(4) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

(5) المصدر نفسه.

(6) [في ب [ويسهلها].]

(7) المصدر نفسه.

وقوله:

وقال بعضهم: تكون واوا الخ.

قال في إرشاد المتمسكين: وهو مذهب الحذاق منهم.

وقال في جامع البيان: وهذا مذهب أكثر أهل الأداء.

وقال في الإيضاح: نحوه.

وقال في الموجز: وهذا مذهب أهل الأداء.

وقال في إيجاز البيان: وعليه أهل الأداء.

قوله: وبه قرأت على أكثر شيوخي.

مثله في جامع البيان: وكذلك قرأت على عامة من لقيته.

وقال في الإيضاح: وبه قرأت على عامة شيوخي من أهل العراق والشام ومصر أبي القاسم الفارسي وأبي الفتح الحمصي وأبي الحسن [الحلبي][1] وأبي القاسم الخاقاني وغيرهم.

قوله: وكذا حكى أبو طاهر الخ.

نحوه في الإيضاح وجامع البيان وإيجاز البيان والتلخيص.

وقال في الإيضاح: وكذلك ذكر أبو بكر الشذائي أنه قرأ على غير مجاهد.

ونحوه في جامع البيان والتلخيص، وبه كان يأخذ أبو الفتح وغيره من المقرئين.

قوله: وهو قول الأخفش الخ.

نحوه في الإيضاح والتمهيد وإرشاد المتمسكين وإيجاز البيان والتلخيص.

---

(1) [في ج [الحــلمي].]

قوله: والمذهبان جيدان الخ.

وقال في جامع البيان: والأول أوجه في القياس، والثاني [آثر][1] في النقل.

ونصه في التيسير والمكسورة المضموم ما قبلها تسهل على وجهين تبدل واوا مكسورة على حركة ما قبلها وتجعل بين الهمزة والياء على حركتها، الأول مذهب القراء وهو آثر والثاني مذهب النحويين وهو أقيس انتهى[2].

قال في الدر النثير: وذكر الإمام أن بعضهم يجعلها بين الهمزة والواو.

وقال: والأول أحسن يعني جعلها بين الهمزة والياء ولم يذكر الشيخ إلا جعلها بين الهمزة والياء خاصة انتهى[3].

وقال المقرئ أبو داوود في الطرر على التيسير: بالوجهين قرأته على الحافظ حسبما قرأ به[4].

ونحو ما في التيسير في التلخيص والموجز.

وقال في التمهيد: وقد قرأت بالوجهين جميعا وهما صحيحان غير أن الأول آثر يعني إبدالها واوا[5].

وقال في إرشاد المتمسكين: والمذهبان جيدان، وعلى الآخر العمل وبه آخذ يعني إبدالها واوا[6].

---

(1) [في ج [آثار].]

(2) التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص: 34.

(3) الدر النثير و العذب النمير في شرح كتاب التيسير لابن أبي السداد المالقي.

(4) المصدر نفسه.

(5) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 165/أ، والورقة 165/ب.

(6) المصدر نفسه.

وقال في إيجاز البيان: وقد قرأت بالمذهبين: الأول أقيس والثاني آثر وعليه العمل وبه الأخذ يعني إبدالها واوا[1].

وقال في الإيضاح: وأنا آخذ في مذهب أهل التسهيل بالوجهين جميعا في هذا الضرب بجعل الهمزة الثانية بين الهمزة والياء الساكنة، وبإبدالها واوا مكسورة.

ثم قال: والوجه الأول أقيس وهو اختيار يعني بين بين، والوجه الآخر آثر في الأداء، والنقل يعني إبدالهما واوا[2].

وقال في الإقناع: تسهل بين الهمزة والياء، وهذا مذهب الخليل وسيبويه، وعليه من القراء من يضبط العربية.

فأما ما أخذ به أكثر أهل الأداء [وآثره][3] من إبدال المكسورة المضموم ما قبلها واوا مكسورة على حركة ما قبلها، فتقول: [يشاء وإلى][4] فليس بمذهب لأحد وهم يعزونه إلى الأخفش، **وأخبرني** أبي رضي الله عنه.

قال: الذي حكى أبو عمرو الجرمي في كتابه عن الأخفش أن الهمزة المكسورة(62/أ) التي قبلها ضمة يبدلها واوا في المتصل **كسئل** ويجعلها بين الهمزة والياء في المنفصل كقول الخليل وسيبويه، سواء في نحو قولهم: هذا مرتع إبلك، وبالوجهين كان يأخذ أبو عمرو.

وحكى أنه قرأ على فارس بين بين وعلى أكثر شيوخه بالبدل واوا.

وكان أبو محمد مكي يأخذ بين بين وبه نأخذ.

---

(1) المصدر نفسه.

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 165/ب.

(3) [في ج [وآثروه].]

(4) [في د [ما يشاء ولى].]

وقد جرى على أبي محمد مكي وهم في القول المعزى إلى الأخفش.

فحكي عنه أنه [كان][1] يخفض بين الهمزة والواو، وإنما هو بالإبدال واو محضة، هكذا الحكاية عنه وقد بينت أن ذلك من قوله في المتصل فقط، والتسهيل إنما هو في الوصل لتلاصق الهمزتين انتهى[2].

قال بعض المتأخرين: وهو مذكور في الكشف [وقيل][3] ما قاله صاحب الإقناع جماعة منهم ابن أجروم وابن المجراد وفيه نظر.

وقال الشاطبي: يشاء إلى كالياء أقيس معدلا وعن أكثر القراء تبدل واوها[4].

الجعبري: في كيفية تحقيقها ثلاثة أوجه:

الأول: جعلها كالياء وهو مذهب البغداديين علم من قوله: كالياء أقيس معدلا، أي أقيس عدول بها عن لفظها.

الثاني: كالواو وهو مذهب البصريين فهم من قوله أقيس وهو المفضل عليه، ولا جائز أن يكون محض الواو، لأن المفضل عليه ينبغي أن يشارك المفضل في الأصل الذي فيه الترجيح وقلب المتحركة ليس بقياس، فتعين أن يكون كالواو لكونه [مقياسا][5].

الثالث: إبدالها واوا مكسورة علم من قوله: تبدل واوها فهذه ثلاثة: أقيس، ومقيس، وغير مقيس، وهذا موافق لنقل ابن شريح، والطرفان في التيسير فقط، والوسط من زيادات القصيد.

---

(1) [ما بين [...] من ج].

(2) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 384/1-385.

(3) [في ب، د [وقبل].]

(4) إبراز المعاني في شرح حرز الأماني لأبي شامة الدمشقي ص: 145.

(5) [في أ [مقيسا].]

وقول المالكي: فأبدل له واوا فهو أشهر في الأداء، مفهومه آخر مبهم، وجعل البدل لأكثر القراء تبعا لقول التيسير هو مذهب القراء وهما [منازعان][1] في الأكثرية لقطع مكي والصقلي وصاحب الروضة بالأقيس.

[واقتصار][2] المهداني[3] وصاحب المصباح[4] على الأولين انتهى[5].

ابن الجزري: واختلف في كيفية تسهيلها فذهب الجمهور من البغداديين المتقدمين إلى إبدالها واوا خالصة مكسورة وذهب الآخرون إلى جعلها بين بين وهو القياس وعليه أكثر المؤلفين انتهى[6].

المنتوري: وبإبدال الثانية واوا محضة قرأت ذلك على أكثر من قرأت عليه.

وكان القيجاطي يأخذ بالتسهيل بين بين، ولا يجيز البدل، وبالتسهيل قرأت عليه وبه آخذ[7].

وعلى ذلك اقتصر أبو الطيب بن غلبون في التذكار[8]، وابن سفيان في الهادي[9]، والمهدوي في الهداية[10] والتحصيل[11]، والبغدادي في الروضة[12]

---

(1) [في ج [متنازعان].]

(2) [في أ [و اقتصر].]

(3) لم أقف على ترجمته في المظان التي رجعت إليها.

(4) أبو عبد الله القيسي تقدمت ترجمته.

(5) التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص: 34-35.

(6) النشر في القراءات العشر لابن الجزري 1/358-388.

(7) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 165/ب.

(8) المصدر نفسه.

(9) المصدر نفسه.

(10) المصدر نفسه.

(11) المصدر نفسه.

(12) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 166/ب.

وابن عبد الوهاب في المفتاح وكفاية الطالب[1]، وابن صابور[2] في تلخيص الألفاظ[3]، وابن الفحام في التجريد[4]، وأبو الطاهر العمراني[5] في الاكتفاء[6]، وابن سوار في المستنير[7]، والعطار في الإقناع[8]، والحصري في قصيدته[9]، وشعيب[10] في التقريب[11]، والأشعار[12] وابن مهلب في التيسير[13].

تنبيهان: الأول:

قال الداني في الإيضاح: وهذا التسهيل الذي ذكرناه إنما يكون في حال الوصل، وتلاصق الكلمتين، **فإن** انفصلا بالوقف حققت الهمزة المسهلة لا غير.

قال: وكذا حال كل ما تسهل من الهمزتين، سواء كانت المسهلة الأولى أو الثانية إذا التقتا من كلمتين وانفصلت الكلمة الأولى من الثانية بالوقف لعدم ما أوجب التسهيل[14].

---

(1) المصدر نفسه.

(2) لم أقف على ترجمته.

(3) لم لأقف على هذا الكتاب في الفهارس التي رجعت إليها.

(4) التجريد لبغية المريد لأبي القاسم عبد الرحمن بن أبي بكر عتيق القرشي ابن الفحام ت516 هـ/الفهرس الشامل للتراث الإسلامي/الأردن عمان.

(5) أبو الطاهر العمراني لم أقف له على ترجمة.

(6) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 166/ب.

(7) المصدر نفسه.

(8) الإقناع للعطار لم أقف عليه.

(9) البيت رقم (68) الورقة (616) من نسخة مخطوطة خاصة.

(10) شعيب لم أقف على ترجمته.

(11) التقريب غير موجود.

(12) الإشعار ذكره المنتوري في شرحه على الدرر فلم أقف عليه.

(13) ذكره المنتوري أيضا إلا أني لم أقف عليه.

(14) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 166/ب.

وقال في الاقتصاد والتيسير والتلخيص: نحوه.

وإليه أشار الشاطبي بقوله:

وكـــل بهمـــز الـــكـــل يبـــدأ مفــصـــلا[1]

قال الصفار:

وما سهلوه أو أبدلــوه بوصلهــم فحققه وقفا [دونك][2] الحكم مسجلا[3]

الوهراني:

وذا كله فاعلــم يكــون بوصلهــم وتحقيقها فــي الوقت للكل أعملا[4]

الثاني:

قال الداني في التلخيص: اعلم أن الهمزتين إذا التقتا وقد حال بينهما حائل ألف أو واو، فلا خلاف في تحقيق الهمزتين هنا من أجل ذلك الحائل لأنه يمنع من تلاصق الهمزتين وذلك نحو قوله: **رئاء الناس**[5]، **برءاؤا**[6]، **السوأى أن**[7] **جاءو أباهم**[8]، وشبهه[9].

---

[1] هذا عجز البيت وصدره: وعن أكثر القراء تبدل واوها، إبراز المعاني ص: 145.

[2] [في أ [دون].]

[3] البيت 66 من تحفة الإلف لأبي عبد الله الصفار مخطوطة خاصة بخزانة امزوضة دائرة شيشاوة بإقليم مراكش

[4] البيت 129 من التقريب للوهراني مخطوطة خاصة.

[5] ذكرت رئاء الناس ثلاث مرات الأولى في الآية 264 البقرة والثانية 38 النساء، الثالثة 47 الأنفال.

[6] الآية 4 من سورة الممتحنة.

[7] الآية 10 من سورة الروم (ثم كان عاقبة الذين أساءوا السوأى أن كذبوا...).

[8] الآية 16 من سورة يوسف.

[9] شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 166/ب والورقة167/أ.

وقال في جامع البيان والاقتصاد والتمهيد وإرشاد المتمسكين، وإيجاز البيان والموجز وكتاب رواية ورش من طريق المصريين: نحوه[1].

وقال ابن غزوان في أرجوزته:

فـــإن تحـــل مـــا بيـــن همـــزتيـــن

فـــاعلمـــه واوا فـــي كـــلا النـــوعيـــن

وإن [تحـــل][2] بينهمـــا أيضـــا ألـــف

فـــالكـــل فـــي [تحقيقهـــا][3] لم يختلف[4](62/ب)

وقال الداني في إيجاز البيان: وقد دخل على جماعة من منتحلي قراءة نافع الوهم في هذا الفصل، وسهلوا الهمزة فيه ظنا منهم أن ذلك بمنزلة ما تقدم مما تلاصق فيه الهمزتان، وذلك لقلة علمهم بالأصول وحقائق الألفاظ، وتحصيل القراءة، ولهوان التفتيش عن مذاهب القراءة والرواية ولإهمالهم سؤال أهل العلم ومذاكرة أهل الفهم عليهم[5].

وقال في إرشاد المتمسكين: وقد غلط بعض المنتحلين لقراءة نافع في هذا الفصل.

فحكى أن مذهبه يوجب التخفيف فيه، فكان يأخذ به في ذلك[6].

---

(1) المصدر نفسه.

(2) [في أ [تجعل].]

(3) [في أ [تحقيقهما].]

(4) لم أقف على أرجوزة ابن غزوان فيما رجعت إليه من المظان.

(5) شرح الدر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 167/أ.

(6) المصدر نفسه.

[**وقوله**: وحكايته في ذلك][1] من أدل دليل على شدة جهله وسوء نقله وابتداعه في قراءة نافع ما لم يقرأ به ولا روى عنه.

أتت: الفاعل مضمر يعود على الأخرى، بالكسر: يتعلق بأتت، بعد: العامل فيه أتت.

المجراد: بعد: الضم يتعلق بأتت، وبالكسر: متعلق بمحذوف، فالخلف: مبتدأ، فيها: في موضع الخبر، والتقدير ثابت فيها[2].

القول في التحقيق والتسهيل: فائدة في إضافة الألف واللام لبعض

المجراد: الخبر في الظرف بعده، وفيها متعلق بالخلف لأنه مصدر. واوا: مفعول ثاني بالمصدر الذي هو إبدالها، ومذهب: مبتدأ، تسهيلها: خبر، كالياء: يتعلق بتسهيلها.

فائــــدة: قال الشارح: عرف البعض بالألف واللام على تسامح الجماعة في ذلك، والعرب لا تعرفه إلا بالإضافة.

وقال المجراد: والألف واللام لا يجوز [دخولهما][3] على البعض، لأن بعضا من الأسماء التي تلازم الإضافة لفظا ومعنى، فهي إذن لم تضف لفظا مضافة [معنى][4] فلذلك لا يجوز دخول الألف واللام عليه لئلا يلزم الجمع بين

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(2) إيضاح الأسرار والبدائع وتهذيب الغرر والمنافع لابن المجراد الورقة 80/ب من مخطوطة خاصة في خزانة الدكتور التهامي الراجي.

(3) [في أ، د، ج [دخولها].]

(4) [في ب، د [معنا].]

الإضافة وحرف التعريف وكل مثل بعض في جميع ذلك لكن المصنف تسامح في ذلك، فأدخل [عليه][1] الألف واللام اضطرارا.

قلت: ولو قال المصنف: وبعضهم عليه لكان أحسن انتهى[2].

قال الصفاقسي: لكون المضاف إليه [منوي][3] لم يعرف باللام عند الأكثر خلافا للأخفش والفارسي فلا تقول: الكل. ولهذا كان قول بعضهم: بدل البعض والكل [تسامحا][4] في العبارة انتهى[5].

قلت: يشير بذلك والله أعلم إلى قوله في الجمل: وإنما قلنا البعض والكل مجازا.

قال ابن الفخار: واعتذر عن استعمال كل وبعض بالألف واللام، وذلك أنهما معرفتان بنية الإضافة، فلأجل ذلك يمتنع إدخال الألف واللام عليهما لما يلزم عليه من الجمع بين تعرفين، وذلك غير جائز، وقد أجازه بعضهم قياسا على الثلث والربع والسدس وما أشبه ذلك لاجتماع الكل في النسبة إلى مضاف، فكما يقال: الثلث والربع والسدس بالألف واللام وإن كانت في نية الإضافة، فكذلك يقال: الكل والبعض وإن كانا في نية الإضافة.

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(2) إيضاح الأسرار و البدائع لابن المجراد الورقة 80/ب من مخطوطة خاصة في خزانة د.التهامي الراجي.

(3) [في أ، ج [منويا].]

(4) [في ج [تسامح].]

(5) المصدر نفسه.

والظاهر أن هذا القياس غير صحيح، لأن بقاء التعريف في كل وبعض [كالمحرز][1] للإضافة، وليس في الثلث والربع والسدس شيء من ذلك فحصل الفرق، فظهر فساد القياس وأيضا فإنه لو كان جائزا عند العرب لسمع منه شيء، ولما لم يسمع مع كثرة الاستعمال دل على أنه مرفوض في كلامهم والله أعلم انتهى[2].

وقال الصفاقسي: وإذا حذف المضاف إليه عوّض [منه التنوين][3].

وقيل هو تنوين صرف انتهى[4] أي وفي كل.

وقال سيدي الحسن الزياتي[5]: بعض ينون لإفراده عن الإضافة وإن كان مما يلزم الإضافة معنى، وهذا لا نزاع فيه، قال تعالى: **وتكفرون ببعض**[6]، وإنما النزاع في إلغاء معنى الإضافة فيه ونصبه على الحال، وإدخال آل عليه هل يسوغ ذلك أم لا؟

قال الأسيوطي: أجاز الأخفش تجريد كل عن معنى الإضافة وانتصابها حالا، ووافقه أبو علي في الكليات ووافقهم ابن در سبتويه.

---

(1) [في أ [كالمجوز] وفي د [كالمجيز].]

(2) كلام ابن الفخار مذكورا بتصرف عند المنتوري في شرحه على الدرر اللوامع في باب التحقيق والتسهيل.

(3) [ما بين [...] من أ وفي غيره [التنوين منه.]

(4) لم أقف على القائل.

(5) لم أقف على ترجمته في المظان التي رجعت إليها.

(6) الآية 85 من سورة البقرة.

القول في التحقيق والتسهيل: فائدة في تعريف كل وبعض بالألف واللام

قال الأسيوطي: وهذا الذي أجازوه في كل لم يجيزوه في بعض.

نبه عليه ابن مالك في شرح الكافية وهذا الذي نسبه لابن مالك له غيره في شرحه كافية ابن حاجب.

ونصه لا يقال الكل والبعض لأنهما لازمان للإضافة فلا يجمع بينهما.

والمختار جوازه وإن لم يقع في كلام المتقدمين، لكن جاء في كلام سيبويه وغيره من الفصحاء.

والقياس جوازه حملا لكل على جميع ولبعض على جزء، وقولهم: لازم الإضافة ممنوع لمجيء نصيبهما على الحال انتهى[1].

[**وقال الأسيوطي:** لا يجوز دخول آل عليهما عند الجمهور ومثل ذلك، أي وقبل وبعد انتهى[2].

قاله الزياتي في شرح الجمل: المجراد.

الحلفاوي:

قلت: وقد أجازه ابن خروف[3].

(1) انتهى كلام الأسيوطي من الإتقان ص :88-89.

(2) الإتقان في علوم القرآن للأسيوطي ص 98-99.

(3) شرح الدرر اللوامع للحلفاوي باب القول في التحقيق والتسهيل الورقة22/أ.

وقال الأسيوطي في ألفيته:

كل وبعض لازمـــاهـــا فـــامتنـــع تعريفه بالـــلام أو حـــالا يقـــع[1]

وقال التنسي[2] عند قوله: في عمدة البيان:

والبعـــــض منهـــــم أشكـــــــلا

وإدخال آل عليه تسامحا، وذلك ليس في كلام العرب إذ هي ملازمة للإضافة، فعل ذلك غيره فغير عليه انتهى[3].

قال في الكافية:

كل مضاف معنى أن يفـــرد لـــذا لم يصعب آل نقلا وحالا شـــذذا[4]

فإن قيل فما الفرق بين قبل وبعد وكل وبعض حتى ينادون على كل وبعض مع اشتراكهما في حذف المضاف إليه ونيته معنى.

[قيل][5] قبل وبعد من الظروف، والظروف حقها البناء لتضمنها معنى حرف البناء، لكن ذلك التضمن لا حكم له لكونه على وجه الجواز، فهو بصدد الاستعمال فلم يعتد به، لكنه هيأها للبناء بخلاف كل وبعض لأنهما لم يتقدم لهما تهيئة للبناء قاله: ابن الفخار.

---

(1) البيت 12 الإضافة ألفية للسيوطي النحوية ص: 42 المكتبة الشعبية بيروت لبنان.

(2) تقدمت ترجمته برقم 839 و143.

(3) لام التنسي مذكور في شرح الدرر اللوامع للمنتوري في سياق حديثه فيما ورد في تعريف كل وبعض بالألم واللام.

(4) شرح الشافية الكافية باب المضاف.

(5) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

وقال المرادي في باب البدل: والبعض عند [البصريين][1] يقع على أكثر الشيء، وعلى نصفه وأقله[2].

وعن الكسائي وهشام أن بعض الشيء لا يقع إلا على ما دون نصفه، ولذلك منع أن يقال: بعض الرجلين أي أحدهما[3].

القول في التحقيق والتسهيل: فصل في حكم همزة الوصل إذا دخلت عليها همزة الاستفهام

ثم قال رحمه الله:

(105) فَصْلٌ وابدل همزَ وصلِ اللام — مـدًّا بُعَيْـدَ همـز الاستفهـام

(106) وبعده احذف همز وصلِ الفعل — لعـدم اللُّبس بهمـز الـوصـل

هذا حكم مطلق أن همزة الوصل إذا دخلت عليها همزة الاستفهام وكانت مع لام التعريف وذلك في ستة مواضع، فالحكم فيها البدل، وسماها همز وصل اللام للزومه لام التعريف.

قوله: مدًّا أي حرف مد على حذف مضاف صيغة وضعتها العرب عبارة عن الاتصال بالشيء، ولزومه بخلاف بعد، فإنها قد تدل على الاتصال وعدمه وقد سُمع من العرب تصغير الظروف وأراد به هنا الاتصال. و**اقتصر** على البدل.

---

[1] [في أ [المصريين].]

[2] انتهى كلام المرادي مذكورا عند المنتوري في شرحه على الدرر اللوامع الورقة 22/أ.

[3] المصدر نفسه.

قال الداني في إيجاز البيان: وليس شيء من ألفات الوصل يثبت في حال الاتصال غير هذه الألف الداخلة مع لام التعريف إذا دخلت عليها همزة الاستفهام، إذ بثبوتها يتبين الخبر من الاستفهام، ويعرف الفرق بينهما[1].

ونحوه: في إرشاد المتمسكين.

وقال في الإيضاح: وهذا الذي ذكرناه من إثبات همزة الوصل في هذا المواضع مع همزة الاستفهام، ولام التعريف في حال الاتصال هو إجماع من القراء والنحويين، ولا خلاف بينهم فيه، وكان حق الناظم أن يذكر فيها الوجهين معا لأن الشاطبي ذكرهما[2].

قال الأستاذ ابن أجانا: ولو قال:

فصـــل وأبـــدل بعد الاستفهـــامِ أو سهلن همـــز وصـــل الـــلام

لكان أوفق انتهى[3].

وقال بعضهم: التسهيل يوخذ من قوله: فنافع سهل أخرى الخ.

والظاهر أنه اقتصر على البدل لشهرته وكثرة الأخذ به ولأولويته فيكون هذا [تخصيصا][4] لما تقدم كما صرح الجعبري في كلام الشاطبي وسياتي وعليه اقتصر طاهر بن غلبون.

ونصه: فإن همزة الاستفهام تحقق وتسقط نبرة همزة الوصل من اللفظ، وتمد همزة الاستفهام قليلا، فتصير في اللفظ همزة واحدة بعدها مدة للفرق بين الاستفهام والخبر لا خلاف في هذا بين القراء أجمعين إلا ما كان من نقل

---

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 167/أ.

(2) المصدر نفسه، الورقة 167/ب.

(3) المصدر نفسه الورقة 167/ب.

(4) [في ب، د [تخصيص].]

ورش، فتصير في اللفظ على قراءته في هذه الثلاثة مواضع مدا يسيرا من غير همز انتهى.

وقال في الاقتصاد: لا خلاف بين القراء في تحقيق همزة الاستفهام ما لم يكن قبلها ساكن فإن ورشا يلقي عليها حركتها على أصله، ويخفف همزة الوصل بعدها، فتكون بين بين فيصير في اللفظ بعد همزة الاستفهام مدة في تقدير ألف للفرق بين الاستفهام والخبر[1].

وقد قيل: أنها تبدل في حال التخفيف ألفا محضة فيزيد لذلك مدها، وعلى ذلك أكثر أهل الأداء من أصحاب ورش وغيرهم، ولم يحققها أحد من القراء، ولا أدخل بينها وبين همزة الاستفهام ألفا لضعفها انتهى[2].

وذكر هذا الأصل في التيسير بيونس.

فقال: وكلهم سهل همزة الوصل، التي بعدها همزة الاستفهام ولم يحققها أحد منهم، ولا فصل بينها وبين التي قبلها بالألف لضعفها، ولأن البدل في أكثر القراء والنحويين يلزمها.

قال في الدر النثير: وإنما اختص لزوم الاختلاط لفظ الاستفهام بلفظ الخبر بالابتداء دون الوصل لأن همزة الوصل لا تثبت في الوصل، فكان يقع الفرق في الوصل بين الاستفهام والخبر بثبوت همزة الاستفهام، وسقوط همزة الوصل، لكن حملوا الوصل على الابتداء(63/ب) فأثبتوا بدلا من همزة الوصل التي مع لام التعريف بعد همزة الاستفهام في الوصل، كما أثبتوه في الابتداء ليكون العمل واحدا، أما همزة الوصل التي لا تكون مع لام التعريف، فلا

---

[1] شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 167/ب.

[2] التيسير في القراءات لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة167/ب.

يعوض منها شيء عند دخول همزة الاستفهام عليها لعدم الاختلاط، فإن همزة الاستفهام مفتوحة وهمزة الوصل إذ ذاك مكسورة انتهى[1].

قال في الإقناع: اجتمع القراء على تحقيق همزة الاستفهام وتخفيف الثانية وصورة التخفيف قد ذكر أصحاب سيبويه أنه بالبدل ألفا.

قال لي أبي رضي الله: والذي يوجبه قول سيبويه في باب الهمز إنما تخفف بين بين كما يخفف غيرها من الهمزات المتحركة إلا ما استثنى من المفتوحة التي قبلها ضمة أو كسرة وإنما تخفف بالبدل الهمزة الساكنة، وهذا العموم يتناول الوصل والقطع.

فأما قوله: إنما ثبتت تشبيها بهمزة أحمر كما شبهوها بها في قولهم الأحمر في لغة من خفف الهمز.

وقوله في باب همز الوصل: ولم تحذف في الوصل، فإنما بين هنا إنها تخالف غيرها من همزات الوصل في أن غيرها تحذف نحو: **استكبرت أم كنت**[2].

[وهذه][3] تثبت لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر، نذكر في كل باب ما يختص به، وجاء من مجموع ذلك ما ذكرناه انتهى[4].

---

(1) الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير لابن أبي السداد المالقي – باب التحقيق والتسهيل– وحكم همزة الوصل إذا دخلت عليها همزة الاستفهام، مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 1592 مجموع 6.

(2) الآية 75 من سورة ص.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(4) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 1/359-360.

ونحوه في [النجعة][1].[2].

قال في جامع البيان: اختلف علماءنا في كيفية تليينها.

فقال بعضهم: تبدل ألفا خالصة، وجعلوا ذلك لازما لها، وهذا قول أكثر النحويين.

وقال آخرون: يجعل بين الهمزة والألف لثبوتها في حال الوصل وتعذر حذفها فيه، فهو كالهمزة اللازمة، ولذلك وجب أن يجري التليين فيها مجراه في سائر الهمزات المتحركات بالفتح إذا وليتهن همزة الاستفهام، والقولان جيدان ولم يحققها أحد من أئمة القراء ولا فصل بينها وبين همزة الاستفهام بألف لضعفها، ولأن البدل يلزمها في أكثر القول فلم يكن لذلك إلا تحقيقها، ولا إلى الفصل سبيل.

وذكر الوجهين في الإيضاح والتمهيد وإرشاد المتمسكين وإيجاز البيان والتلخيص[3].

المنتوري: وبالبدل قرأت على أكثر من قرأت عليه.

وكان شيخنا القيجاطي يأخذ بالتسهيل بين بين خاصة به قرأت عليه وبه أخذ، وكان يحتج بالتسهيل بأنه الثابت في كلام العرب والجاري على أصول القراءات، وإنما لم يذكر الناظم ترك الفصل لقالون لأنه لم يذكر التسهيل والفصل، إنما يكون بين المحققة والمسهلة انتهى[4].

---

[1] [في ج [التحفة].]

[2] النجعة لابن الباذش.

[3] شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 167/ب.

[4] المصدر نفسه.

قال أبو الفضل السلوي: فإذا أبدلت، وكان بعدها ساكن مدت مدا مشبعا لورش وقالون **كآل الذكرين**[1] **وءالله**[2] لأجل الساكن بعدها، فإن كان بعدها متحرك لفظا **كالآن**[3] ففيه لورش الخلاف المتقدم، وأما قالون فلا مد عنده إلا مد الصيغة، لأنه لا يمد للهمز القبلي، هذا إن اعتد بالحركة العارضة في اللام، وأما إن لم يعتد بها واعتبر السكون الأصلي، فإنه يمد مدا مشبعا وهو الأولى، لأن الأكثر [عنده][4] ترك الاعتداد بالعارض، ولم أر في هذه المسألة نصا مريحا فانظره انتهى[5].

قوله: وبعده احذف الخ، الضمير عائد على الهمز وهذا التعليل ذكره الداني في الإيضاح وإرشاد المتمسكين وإيجاز البيان والتلخيص، ومكي في الكشف[6].

وقد جمعها بعضهم في بيتين فقال:

قـل اتخـذتـم ولـــذا طلعـا جـديـدا فتـرى بفعـل وقعـا

واصطفـى البيـات استكبـرتـا واتخـذنـاهـم واستغفـرتـا

ولم تأت في القرآن همزة الوصل مضمومة مع همزة الاستفهام ولو أتت لكان قياس الحذف، ومثالها في كلام العرب: اضطر زيد، استخرج المال، اتبع

---

(1) الآية 143 من سورة الأنعام، وكذلك الآية 144 من نفس السورة وهما كما يلي ((قل الذاكرين حرم أم الاثنين)).

(2) الآية 53 من سورة يونس .

(3) الآية 91 من سورة يونس.

(4) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(5) إيضاح الأسرار والبدائع وتهذيب الغرر والمنافع في شرح الدرر اللوامع لابن المجراد الورقة (81/أ) من مخطوطة خاصة في خزانة الدكتور التهامي الراجي.

(6) الكشف عن وجوه القراءات لمكي بن أبي طالب القيسي 1/70-71.

القول، والأصل أُضطر بهمزة وصل مضمومة، فدخلت عليها همزة الاستفهام فصار أأُضطر، فحذفت همزة الوصل على القياس إذ لا لبس.

الجعبري: وعند قوله: فامدده مبدلا، هذا تخصيص لعموم قوله: وتسهيل أخرى همزتين لأنه لم يعرض الكلام في همزة القطع فعم والموجود في كتب [النقلة][(1)] [البدل وبه قرأت، وشيوخنا العراقيين لا يعرفون غيره ووجه التسهيل لا يكاد يوجد لغيرهما انتهى[(2)].

قلت: أي لغير التيسير والشاطبي، وأراد بالوجه القول][(3)] لا التوجيه.

ابن الجزري: فإن دخلت همزة الاستفهام على همزة وصل مفتوحة(64/ب)، فإن القراء اتفقوا على تسهيل همزة الوصل، واختلفوا في كيفية التسهيل، فالجمهور على إبدالها ألفا خالصة، فيمد لالتقاء الساكنين، [والآخرون][(4)] على جعلها بين بين مع إجماعهم على عدم التخفيف والفصل[(5)].

الوهراني:

وسهل همز الوصل من قبل لامها مسكنـــة أو أبدلنهـــا وذا اعتـــلا

**** لكلـــهـــم والفـــصـــل يمنـــــــع هـــاهنـــــا **** [(6)]

---

(1) [في د [النقل].]

(2) كنز المعاني شرح حرز الأماني للجعبري باب الهمزتين من كلمتين الورقة 87/ب من نسخة خزانة ابن يوسف.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

(4) [في أ، د [والأحرى].]

(5) النشر في القراءات العشر لابن الجزري 377/1.

(6) البيت 112 منظومة خاصة بالشيخ السيد السحابي بسلا لدي مصورة منها.

وفي التحفة:

إن قيل من أين [يرى][1] الهاوي من همز لعلــــه هــــواء يستبــــن
فقــل مجيبــا لغــة التسهيــل قــد تبيــن إبــدالا من الهمــز ورد[2]

فائدة: قال صاحب الفصول ابن عبد الكريم: اختلف النحاة في أصل همزة الوصل.

فذهب سيبويه إلى أن أصلها الحركة وحجته على ذلك بأن قال: إنما أوتي بها إلى النطق بالساكن، وكان الساكن بعدها منوي الذي بسببه حركت بالكسر لالتقاء الساكنين، والعرب لا تبتدئ بساكن ولا تقف على متحرك.

وذهب الأخفش إلى أن أصلها السكون، وحجته بأن قال: لأنها حرف من الحروف، والحروف كلها مبنية، وأصل البناء أن يكون على السكون، وتحركت بالكسر، يقول: لأنها اجتلبت ساكنة ولا يكون بعدها إلا ساكن، وحركت بالكسر لالتقاء الساكنين[3].

قال الشيخ[4]: واختلافهم في هذا بعد الاتفاق على أنها ساكنة في الأصل، وإنما اختلافهم كيف اجتلبت على ساكنة أو متحركة؟ انتهى[5].

المرادي: اختلف في همزة الوصل هل أصلها السكون أو الحركة.

---

(1) [في ب، د [يرا].]

(2) التحفة لأبي وكيل الفخار البيتان رقم 625-626 الورقة 33/أ من نسخة مخطوطة خاصة.

(3) الفصول في باب همزة الوصل مخطوطة خزانة ابن يوسف رقم 105.

(4) هو مكي بن أبي طالب القيسي تقدمت ترجمته، قال ابن القاضي المؤلف:

وابن شريح بالإمام يعرف *** والمــــك بالشيخ لديهم يوصف

(5) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ج 1 ص 70 باب اختلاف القراء في اجتماع همزتين.

فقيل: اجتلبت ساكنة ثم حركت بالكسر الذي يجب لالتقاء الساكنين، وإليه ذهب الفارسي(1) واختاره الشلوبين(2).

وقيل: اجتلبت متحركة، وهو قول سيبويه وهو الظاهر.

ثم قال: مذهب البصريين أن أصل حركة همزة الوصل أن تكون كسرة، وإنما فتحت في بعض المواضع تخفيفا وضم اتباعا.

وذهب الكوفيون إلى أنها كسرت في نحو: اضرب تبعا لثالث الفعل وضمت في نحو: **أسكن**، تبعا لثالث أيضا.

القول في التحقيق والتسهيل: فصل في الاستفهام إن تكرر

فأورد عليهم أنه كان ينبغي [أن تفتح في نحو: **اعلم**.

وأجيب بأنها لو فتحت في ما ثالثه مفتوح لألتبس الأمر بالخبر انتهى(3).

وقال الأزهري مسألة](4) في أصل همزة الوصل، هل السكون(102/ب) أو الحركة؟

والأول: مذهب الفارسي، واختاره الشلوبين.

---

(1) أبو الحسين نصر بن عبد العزيز الفارسي الشيرازي شيخ محقق إمام مسند ثقة، قرأ على علي بن جعفر الرازي وأبي الحسن الحمامي وغيرهما له كتاب الجامع في القراءات، توفي سنة 461هـ - غاية النهاية 336/2 رقم ت 3729.

(2) عمر بن محمد الأزدي أبو علي الشلوبين من كبار العلماء بالنحو واللغة، من كتبه "القوانين" من علم العربية وتعليق على كتاب سيبويه، توفي سنة 645هـ - وفيات الأعيان382/1، والديباج المذهب 185، والأعلام 62/5.

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 169/أ وما بعدها.

(4) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

والثاني: مذهب سيبويه، وهو الظاهر لوجوب التحريك في كل حرف يبتدأ كلام الابتداء، وعلى هذا فأصل حركة الهمزة الكسر كما في اضرب واذهب، وإنما ضمت في نحو: اخرج كراهية للخروج من ضم إلى كسر، وعلى الأول دبرت بحركة ما قبل الآخر، فكسرت في اضرب وضمت في أخرج، وامتنع أن تفتح في اذهب للالتباس بالمضارع حالة الوقف، فكسرت لأنه أخف من الضم انتهى[1].

فصل: خبر مبتدأ مضمر تقديره هذا فصل، ابدل: فعل أمر، والفاعل ضمير المخاطب، همز: مفعول، مدا: مفعول ثاني، بعيدا: العامل فيه ابدل، لعدم: متعلق بأبدل، وبهمز: متعلق بالمصدر قبله، وهو اللبس.

ثم قال رحمه الله:

(107) فصل والاستفهام إن تكـــررا فصيـــر الثانـــي منـــه خبـــرا

(108)واعكسه في النمل وفوق الروم لِكَتْبِــه باليـــاء في المرســـوم

تكلم في هذا الفصل في الاستفهامين إذا اجتمعا وجملته أحد عشر موضعا، وإليه أشار شهاب الدين أبو شامة في بيتين من البسيط:

رعد قد أفلـــح نمـــل عنكبـــوت وسجدة وواقعة والنازعات أتت ولا

وموضعـــان بسبحـــان ومثلهمـــا فويق صاد فإحدى عشرة اكتمــلا

[ونظمها][2] أيضا على الكامل:

بواقعة قد افلــح النازعات سجــدة عنكبوت الرعد والنمل عن [ولا][3]

وسبحان فيهـــا موضعـــان وفـــوق صاد أيضا فإحدى عشرة الكل مجتلا[4]

---

(1) الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 169 أ وما بعدها.

(2) [في هـ [ونظمهما].]

(3) [في د [كلا].]

(4) أبيات أبي شامة في كتابه إبراز المعاني في شرح الأماني ص: 543.

وقال القيسي:

برعد فـــوق الكهف ثنتان مع قـــد أفلح النمل ثم العنكبوت أتت ذرا(64/ب)
وفي سجدة واثنان من فوق صادهـــا إذا وقعت والنـــازعات فخـــذ تـــرا[1]

قال بعضهم: [الأولى][2] إن لو ذكر هذا في فرش الحروف كما فعل الشاطبي وابن أجروم[3].

قال ابن الباذش في الإقناع: وكلها يجتمع الاستفهامان منها في آية سوى العنكبوت والنازعات، فإنهما من آيتين [صح][4].[5].

قال بعضهم: ورد الاستفهام مكررا في غير هذه المواضع في الأعراف والنمل واليقطين.

أجيب بأن هذا ليس من المصطلح عليه عند القراء.

والشاطبي قيده بقوله: نحو ا. ذا. أ. نا، فالأولى التقييد.

وأجاب الأستاذ ابن جابر بقوله:

لكن ما قـــد جـــاء في الأعـــراف والنمل لا يـــدخـــل فـــي الخـــلاف
لكـــونـــــه لا يقبـــل الأخبـــارا بالأول الـــــذي أتـــــى إنكـــارا
فقـــول ربنـــا اتاتـــون اقتضـــى أن لا يبـــــــدل ولا يعتـــــرض
ومـــا أتى في العنكبـــوت حكمـــه كحكم مـــا كـــرر خطـــا رسمـــه

---

[1] لم أقف على البيتين في الأجوبة المحققة ولعلها لمكي.

[2] [في د [الأول].]

[3] قال الشاطبي في فصل فرش الحروف من منظومته "حرز الأماني":

وما كرر استفهامه نحو آئذا *** أئنا فذو استفهام الكل أولا... - إبراز المعاني 542.

[4] [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

[5] الإقناع في ج 1 ص: 374 تحقيق قطامش.

لأنــه يقــبـــل أن يستفهمـــا بــأول أو آخـــــر أو بهمـــا
فلفظــــه وخطـــه اقتضـــاه ولــــو أتـــى متحـدا معنــــاه[1]

أخبر الناظم أن نافعا يجعل الأولى منهما استفهاما بهمزة محققة بعدها بهمزة مسهلة بين الهمزة والياء، وقالون على أصله في إدخال الألف بينهما حسبما تقدم، ويجعل الثاني خبرا بهمزة واحدة مكسورة.

قوله: واعكسه الخ، أخبر أن نافعا نقض أصله في موضعين، فأخبر في الأول واستفهم [في الثاني][2].

وقال: فوق الروم بالنسبة إلى كتب المصحف، ولا يقال في القرآن فوق ولا تحت.

قال الداني في إيجاز البيان: والعلة في مناقضته لأصله فيهما خاصة أن الثاني من الاستفهامين لما في هاتين الصورتين في جميع المصاحف بياء بعد الهمزة، ورسم الأول فيهما بغير ياء، دل ذلك على كون الثاني استفهاما والأول خبرا، فاتبع الرسم فيهما وترك مذهبه المطرد في نظائرهما من أجل ذلك[3].

---

(1) لم أقف على هذه الأبيات في المظان التي رجعت إليها.

(2) [في ج [بالثاني].]

(3) النص في شرح الدرر للمنتوري الورقة 169/أ.

ونحوه في الإيضاح والتمهيد[1].

قال القيجاطي: الاستفهامان يشترط فيهما شرطان أن يرجعا إلى شيء واحد، وأن يكون كل واحد منهما يحتمل الاستفهام والخبر.

قال: فلا يحتاج كلام الناظم إلى تقييد، ولا تدخل عليه المواضع الثلاث، لأنها لا يصح فيها شرطان فيطلق عليها استفهام[2].

والاستفهام: مبتدأ، تكررا: الألف للإطلاق، والفاعل مضمر يعود على الاستفهام، صير: فعل أمر والفاعل ضمير المخاطب، منه: متعلق بصير، والهاء: عائدة على الاستفهام، خبرا: مفعول ثاني، والشرط وجوابه في موضع خبر المبتدأ، في النمل: متعلق باعكسه وكذا فوق، لكتبه: يتعلق باعكسه، وبالياء وفي المرسوم [يتعلقان][3] بالمصدر الذي هو لكتبه [اللهم اغفر لي][4].

ثم قال رحمه الله:

(109) **القول في إبدال فاء الفعل والعيـــن واللام صحيح النقـــــل**

فاء الفعل عبارة عن أول أصول الكلمة والعين عن الثاني واللام عن الثالث، وكل قسم إما ساكن وإما متحرك، فالمراد بالفعل وزن الكلمة لا قسيم الحرف والاسم، وقد حمله الواريثيني وابن عبد الكريم على الوجهين، ورجحا أن يكون المراد أصول الكلمة لأنه أعم من قصوره على الفعل المتعرض للزمان.

---

(1) المصدر نفسه.

(2) شرح الدرر للمنتوري الورقة 169/ب، أ.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(4) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

الجعبري:

تنبيه: قوله: فاء الفعل عبارة عن التجريد، وعبارة التيسير في موضع الفاء [أبين][1].[2].

قلت: المراد بالفعل المادة التي يوزن بها.

وقوله: في إبدال فاء الفعل، أي في إبدال فاء موزون الفعل وهو أولى من كلامهم [فتأمله][3].

قال في الكنز [وفي اللئالي][4]: وقدم هذا الباب على النقل لعمومه الساكـن والمتحـرك(103/ب) وصلا ووقفا، وينقسم إلى ساكن ومتحرك، وكل منهما إلى أصل وزائد و**الأصلي** ينقسم إلى فاء وعين ولام، وإلى ما في معناه وقياس الساكنة أن تبدل حرف مد يجانس حركتها عند سيبويه.

والحرف الذي يجانس حركة ما قبلها عند الأخفش، وقد [خرجت][5] إلى البدل والحذف، وقد وقع في هذا الباب الساكنة والمتحركة والمبدلة انتهى[6].

في إبدال: متعلق بالقول، والعين واللام: بالخفض معطوفان على فاء الفعل، صحيح: حال من إبدال.

---

(1) [في ب ، هـ [اين].]

(2) كنز المعاني للجعبري، باب الهمز المفرد الورقة 98/ب من نسخة خزانة ابن يوسف رقم 1/55.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ج، د.]

(4) [ما بين [...] لا يوجد في ج، د.]

(5) [في ب [خرجته].]

(6) كنز المعاني للجعبري الورقة 98 مخطوطة خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 1/55.

ابن عبد الكريم: حال من القول أو من المضمر في [ثبت][1] الذي هو خبر المبتدأ، وهو يحتمل الرفع على خبر مبتدأ مضمر، أي هو صحيح وعليه اقتصر المجاصي(65/أ) ومن قال: بالنصب بالإضافة لا تفيد تعريفا.

ثم قال رحمه الله:

(110) **أبـــدل ورش كل فاء سُكِّنَتْ وبعـــــد همـــز للجميع ابدلـــت**

أخبر أن ورشا أخذ [بإبدال][2] فاء الكلمة سواء كانت في الاسم أوفي الفعل، وتقع هذه الهمزة بعد أحد ثلاثة أحرف لتعذر سكون الأول بعد همزة الوصل وحرف المضارعة، وميم اسم الفاعل والمفعول، فتبدل من جنس حركة ما قبلها، فتبدل بعد الفتح ألفا وبعد الكسر ياء وبعد الضم واوا، وتمد مد الصيغة، فإن كان قبلها حرف مد [حذف][3] لاجتماع الساكنين، فالياء الموجودة في اللفظ في الذي **أؤتمن** المبدلة من الهمز لا التي بإزالة الدال.

وكذا "قالوا ايتنا"[4] وإلى الهدى إيتنا[5] فتفطن لهذه النكتة بدليل المد مع فقده في يقول: ايذن لي[6]، ثم ايتوا صفا[7]، قال ايتوني[8]، ودليل حذف الأول أيضا عدم الإمالة في الهدى ايتنا، فلو قلنا، بحذف الثاني لوجبت الإمالة وحكم المنفصل في الخط حكم المتصل كما مثلنا، قاله في جامع البيان والاقتصاد والتمهيد وإرشاد المتمسكين وإيجاز البيان والتلخيص.

---

(1) [في ج، هـ [ثابت].]
(2) [في ج [بأبدل].]
(3) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]
(4) الآية 29 من سورة العنكبوت.
(5) الآية 71 من سورة الإنعام ((فما كان جواب قومه إلا أن قالوا ائتنا..))
(6) الآية 49 من سورة التوبة.
(7) الآية 64 من سورة طه.
(8) الآية 59 من سورة يوسف.

قوله: وبعد همزة للجميع أبدلت، كان من حقه أن يذكر هذا في الهمزتين من كلمة كما ذكر مكي وغيره، ولكنه تبع في ذلك الشاطبي فإنه ذكر ذلك في الهمزة المفردة.

وتبع الشاطبي ابن سفيان وابن شريح الحصري وغيرهم أي سواء كانت همزة قطع **كآمن** و**آخر** و**اوتينا**(1)، و**إيمانا**(2)، أو وصل في حالة الابتداء [نحو **أؤتمن**(3) **ايذن لي**.

القول في إبدال فاء الفعل: ما ورد في إبدال فاء الكلمة سواء كانت في الفعل أو في الاسم.

فائـــدة: اؤتمن في الوصل ياء وفي الابتداء واوا، **ايذن لي** والوصل واو وفي الابتداء ياء](4) **الهدى، ايتنا** في الوصل ألف وفي الابتداء ياء.

قال ابن الباذش في الإقناع: وهذا [البدل](5) إجماع من القراء والنحويين وانظر **آل لوط**(6) و**آل فرعون**(7).

فإن قلنا: أصله واو كما عند الكسائي فلا إشكال.

---

(1) الآية 16 من سورة النمل.

(2) ذكرت سبع مرات في القرآن الكريم، أولها الآية 173 من سورة آل عمرن وآخرها الآية 31 من سورة المدثر.

(3) الآية 283 من سورة البقرة.

(4) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(5) [في هـــ [الإبدال].]

(6) الآية 61 من سورة الحجر.

(7) الآية 11 من سورة آل عمران.

وإن قلنا: بمذهب سيبويه، فقد بقيت على الناظم[1].

الحلفاوي: ولم أر من تعرض له[2].

[**قوله:** ولم أر من تعرض له][3] [لعله][4] من الشراح، وأما عند أهل الأداء فقد مثل به في الإقناع.

ونصه: وإن كانت مفتوحة قلبت ألفا نحو **آمن** و**آخرون** و**آل لوط**.

القول في إبدال فاء الكلمة سواء كانت في الفعل أو في الاسم

قال في الاقتصاد: وقد اختلف أهل النظر من علمائنا في الياء والواو والألف الموجودات في اللفظ على قراءة ورش في قوله: **الذي أؤتمن**[5]، **والا أن قالوا ايتنا**[6]، و**إلى الهدى ايتينا**، **ولقاءنا إيت**[7]، هل هن الياء والواو والألف الثابتات في الخط المحذوفات للساكنين، أم الياء والواو والألف من المبدلات من الهمز.

---

(1) الإقناع لابن الباذش 406/1.

(2) شرح الدرر اللوامع للحلفاوي باب القول في التحقيق والتسهيل الورقة 22/أ من نسخة الخزانة الحسنية رقم 6064.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(4) [في هـ [يعني].]

(5) الآية 283 من سورة البقرة .

(6) الآية 29 من سورة العنكبوت.

(7) الآية 15 من سورة يونس.

فقال بعضهم: هن الثابتات في الخط لثبوتهن، ولكون وجود المبدل من الهمز في حال التخفيف لا غير، فكان أولى [بالحذف][1] للساكنين.

وقال بعضهم: بل هن المبدلات من الهمز لأن الساكنين إذا التقيا لم يكن المحذوف منهما إلا الأول، إلا أن تمنع منه علة، وقد ذكر أيضا محذوفات مع غير التخفيف فبقين على حال حذفهن، وهذا الوجه أوجه وأقيس فاعلم ذلك انتهى[2].

قال طاهر بن غلبون: فإذا دخلت عليها همزة الوصل انقلبت على حركتها، فإن كانت حركة همزة الوصل الكسر، انقلبت الأصلية ياء كقوله: **ايت بقرآن**، وإن كانت حركة همزة الوصل الضم انقلبت الأصلية واوا كقوله: **الذي أؤتمن أمانته**، وإنما فعل بها هذا كراهية الجمع بين همزتين، فلا اختلاف بين القراء في هذا.

فأما إذا اتصل بهذه الهمزة الأصلية شيء من قبلها فإن همزة الوصل تذهب للاستغناء عنها، ويقع في الهمزة الأصلية الاختلاف فقالون يهمزها وورش يبدلها على حركة ما قبلها، **فإن** كان مفتوحا أبدلها ألفا في اللفظ كقوله: **لقاءنا ايت**، و**إلى الهدى ايتنا**.

فإن كان مكسورا أبدلها ياء ساكنة في اللفظ كقوله: **[الذي اؤتمن**.

---

(1) [في هـ [من الحذف].]

(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 170/أ من نسخة الخزانة الحسنية رقم 1096.

وإن كان مضموما أبدلها واوا ساكنة في اللفظ كقوله][1]: **يصلح ايتنا**[2]، **وقال الملك ايتوني به استخلصه**[3]، وكذلك ما أشبهه، هذا حيث [ما][4] وقع انتهى[5].

تنبيه: مثل الشاطبي **بئادم** فوزنه عنده أفعل واشتقاقه من أديم الأرض أو من الأدمة ولا ينصرف للتعريف، ووزن الفعل هذا رأي الكثيرين ولذا أختاره.

وقيل: هو أعجمي لا اشتقاق له.

قال الزمخشري: واشتقاق **ءادم** من أديم الأرض أو من الأدمة نحو: اشتقاق يعقوب من العقاب وإدريس من الدرس وإبليس من [الأبلاس][6].

قال وأقرب أمره أن يكون على فاعل كآزر وعازر وعابر وشالوخ وبالغ ونحوها انتهى من اللئالي[7].

وقال في الكنز: مثل بآدم وهو أعجمي لا يتحقق تركيبه(65/ب)، لكن شبهة اشتقاقه من أديم الأرض وجهها أو الأدمة الغبرة، ألحقه بأفعل فيكون مثالا للمبدلة ألفا وهو الأكثر، ولهذا ذكره جار ءالله في تخفيف الهمز من مفصله، ويحتمل أن يلحق بفاعله لأنه الغالب على الأسماء الأعجمية، كآزر وبالغ.

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(2) الآية 77 من سورة الأعراف.

(3) الآية 54 من سورة يوسف.

(4) [ما بين [...] من ب.]

(5) تذكرة ابن غلبون ج 62/1-63.

(6) [في أ [الآباس].]

(7) اللئالئ الفريدة في شرح القصيدة مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 6973/باب إبدال فاء الكلمة - والكتاب من تأليف أبي الحسن الفاسي المقرئ ت: 656هـ.

قال في كشافه: أقرب حاله أن يلحق بفاعله كذلك فيخرج على هذا عن كونه مثالا، وآزر ومثله في الاحتمال.

قلت: الأول أولى الرجحان شبهة الاشتقاق وعلى الغلبة تبعا لأصلها المقدم عليه اتفاقا انتهى[1].

قال في البسيط: اختلف في وزن الأسماء الأعجمية.

فذهب قوم إلى أنها لا توزن لتوقف الوزن على معرفة الأصل والزائد. وإنما يعرف ذلك بالاشتقاق، ولا يتحقق [لهما][2] اشتقاق فلا يتحقق لها وزن كالحرف.

وذهب قوم إلى أنها توزن ولا يخفى بعده [صح][3].

قلت: وكذا قال الحصري في قوله:

ولا خلف في إبـــدال همـــزة آدم وأمثالها فاسمع ولا تك ذا وقـــر[4]

وبعد: ظرف زمان والعامل فيه أبدلت.

المجراد: في موضع الحال فهو يتعلق بمحذوف، وللجميع يتعلق بأبدلت، وأبدلت: مبني للمجهول وهو مضمر يعود على الفاء[5].

---

(1) كنز المعاني في شرح حرز الأماني لبرهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري.

(2) [في ب [هنا].]

(3) [ما بين [...] في أ.]

(4) البيت 99 منظومة الشيخ أبي الحسن علي الحصري مخطوطة خاصة.

(5) نقل المصنف رحمه الله هذا النص عن المجراد بالمعنى قولا: انظره في إيضاح الأسرار والبدائع الورقة86/أ من مخطوطة خاصة في خزانة الدكتور التهامي الراجي.

ثم قال رحمه الله:

(111) وحقق الإيــوا لما تدريه من ثقــل البــــدل في تنويـــه

أخبر أن ورشا يحقق باب الإيواء، فهو استثناء من قول أبدل ورش كل فاء [سكنت][1]، والإيواء مصدر آوى، ياوي، إيواء، إذا ضم الشيء إليه مثل: أعطى يعطي إعطاء، وقصره ضرورة أي ما تصرف منه نحو: مأويه[2]، مأويكم[3]، مأويهم[4]، فأووا تؤيه فهو على حذف المضاف أي باب الإيواء.

وقال بعضهم في عبارة: قلق لأنه يوهم رجوعه لأقرب المذكور، فيحقق **سئاوي**[5] وليس كذلك.

قال بعض المتأخرين:

قوله: وحقق الإيواء، هكذا عبارة من قبله ومن بعده إلا الحصري، [فإنه][6] عبر بماضي **الآوي** قائلا:

وحقق ورش ما تصرف من أوى وآتيه ترك الهمزة يثقل كالوزر[7]

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

(2) ذكرت ثلاث مرات في القرآن الكريم، الأولى الآية 162 من سورة آل عمران، والثانية الآية 72 من سورة المائدة، والأخيرة الآية 16 من سورة الأنفال.

(3) ذكرت ثلاث مرات، الأولى الآية 25 من سورة العنكبوت، والأخيرة الآية 15 من سورة الحديد.

(4) ذكرت 12 مرة في القرآن الكريم، الأولى: 151 آل عمران، والأخيرة: الآية 9 من سورة التحريم.

(5) ذكرت مدتان في القرآن الكريم، الأولى الآية 43 من سورة هود والثانية الآية 80 من نفس السورة.

(6) ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(7) المنظومة الحصرية البيت رقم 98 الورقة 617 من نسخة مخطوطة خاصة.

فيرد على الجماعة **مآويهم** و**فاووا** لأنهما من **الاوي** لا من الإيواء، ويرد على الحصري، لأنه من آوى [لا من آوي][1] انتهى[2].

وقال في الاقتصاد: حقق ورش الهمزة في أصل مطرد [وهو][3] ما كان من باب الايواء نحو: **المأوى ومأويهم ومأويه وفاؤوا إلى الكهف**[4] وشبهه من لفظه حيث وقع وهو المشهور عن ورش وبه قرأت وبه آخذ[5].

واستثنى من الساكنة [حرفين][6] **تؤوي إليك من تشاء**[7]، **وفصيلته التي تئويه**[8].

وقال في مختصره: واستثنى من الساكنة **تؤوي إليك والتي تئويه**، وسائر باب الإيواء نحو: **المأوى ومأويه ومأويهم ومأويكم وفاؤوا إلى الكهف**[9].

وقال في التعريف: واستثنى في رواية أبي يعقوب من الساكنة باب الإيواء الخ[10].

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(2) ردا على أقوال بعض المتأخرين وعلى الحصري في كلمة مآويهم.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(4) الآية 16 من سورة الكهف.

(5) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 170/ب من نسخة الخزانة الحسنية رقم 1096.

(6) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(7) الآية 51 من سورة الأحزاب.

(8) الآية 13 من سورة المعارج.

(9) النشر في القراءات العشر.

(10) التعريف في اختلاف الرواة عن نافع لأبي عمرو الداني، تحقيق د.عمرو التهامي الراجي ص: 210.

المنتوري: قول الداني: واستثنى من الساكنة يريد ورشا من رواية أبي يعقوب إذ عليها اقتصر في التيسير[1].

وقال في الموجز: واستثنى ورش من ذلك باب الإيواء حيث وقع، فرواه أبو يعقوب عنه مهموزا[2].

وقال في إرشاد المتمسكين: وترك الهمز هو قياس أبي يعقوب[3].

وقال في إيجاز البيان: فأما المصريون، منهم الذين يتلون رواية أبي يعقوب وداوود ويونس وعبد الصمد، فلا خلاف قديما وحديثا في تحقيق الهمزة في ذلك حيث وقع، ويروى ذلك عن مشيختهم متصلا[4].

وذكر في جامع البيان: أن إسماعيل النحاس وأبا بكر بن سيف رويا عن أبي يعقوب عن ورش الهمزة في باب الإيواء.

قال: وعلى ذلك عامة أهل الأداء من المصريين وبذلك قرأت للجماعة عن ورش أداء من طرقهم[5].

وقال في التمهيد: وكذلك قرأت في رواية أبي يعقوب[6].

المنتوري: وبهمز باب الإيواء قرأت لورش على جميع من قرأت عليه وبه آخذ انتهى[7].

---

(1) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 170/ب من نسخة الخزانة الحسنية رقم 1096.

(2) المصدر نفسه.

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 170/ب من نسخة الخزانة الحسنية رقم 1096.

(4) المصدر نفسه.

(5) المصدر نفسه .

(6) المصدر نفسه.

(7) المصدر نفسه.

قال في الإقناع: واستثنى أصحاب أبي يعقوب **المأوى** وبابه.

وأجراه غيرهم مجرى نظائره.

وذكر الأهوازي: أن **توى**، **وتئويه** لا خلاف بين أصحاب ورش في همزه، واختلف عنه في **المأوى** **وفأووا**، وهذا الذي ذكر على هذا الحد غير معروف.

والثابت إن باب الإيواء وقع فيه الخلاف بين أصحاب ورش، فأخذ أصحاب أبي يعقوب بهمزه كله وأخذ غيرهم [بتحقيقه][1] كله(66/أ) وهكذا ذكره أئمتنا رضي الله عنهم والله أعلم انتهى[2].

قوله: لما تدريه الخ، هذا تعليل ورش في تحقيقه باب الإيواء.

قال الداني في إيجاز البيان: وأما الرواية بالهمز فوجهها من طريق النظر أنه لما اجتمع الرواة عن ورش على تحقيق الهمز في قوله: **تئويه**، **تئوي** وهما من باب الإيواء(105/ب) من أجل أنه لو ترك الهمز فيهما لاجتمع في ذلك واوان واجتماعهما أثقل من الهمز، فأثر الهمز فيهما لذلك طلبا للخفة، فلما جاء الهمز عنه منصوصا في ذلك حمل عليه سائر باب الإيواء. فحقق الهمز فيه وإن لم يكن في ذلك من العلة الموجبة لإتيان الهمز فيهما ليكون الباب كله بلفظ واحد وعلى طريقة واحدة.

وقال في التمهيد وإرشاد المتمسكين: نحوه.

وقاله الأذفوي في الإبانة ومكي في الكشف والمهدوي في الشرح وابن مهلب في التبيين وابن البانش في شرح الحصرية[3].

---

(1) [في ب، ج [بتخفيفه].]

(2) الإقناع في القراءات السبع لابن البانش 412/1.

(3) ذلك كله في شرح الدر اللوامع للمنتوري الورقة 171/أ من نسخة الخزانة الحسنية رقم 1096.

وحقق: فعل أمر والفاعل ضمير مخاطب وهو معطوف على ما قبله، والتقدير وحقق له أي لورش وحذف ذلك دلالة على ما تقدم، الإيواء: مفعول، لما: يتعلق بحقق وما: موصولة، وتدريه: فعل مضارع ومفعول والفاعل ضمير المخاطب والهاء على ما والجملة صلة ما، من ثقل: في موضع المفعول الثاني، في تثويه: يتعلق بالمصدر الذي هو ثقل.

ثم قال رحمه الله:

(112) **وإن أتت مفتوحة أبدلهـا   واوا إذا ما الضـم جـاء قبلها**

أخبر أن ورشا يبدل الهمزة إذا وقعت في فاء الكلمة واوا، إن كان ما قبلها مضموما، نحو: يؤيد، فالضمير في قوله: أتت عائد على الهمزة التي في محل فاء الفعل.

قال في الاقتصاد: فإن كان ما قبل الهمزة مضموما أبدلها واوا متحركة نحو: **لا تواخذنا** إلى آخر كلامه[1].

ونحوه: في التيسير[2].

قال بعضهم: بقي عليه الاحتراز إذا كان في كلمتين، ولذا قيل: وواوا بكلمة وضم قبلها نحو اليقين أتى.

قال في الكنز: مما ينبه عليه المبتدي التحفظ عن همز المعتل مخافة التباسه بالمهموز بقوله: ولا تهمزن ما كانت الواو أصله كقولك في الإنسان: **يوفون بالنذر**[3].

---

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 171/أ من نسخة الخزانة الحسنية برقم 171/أ.

(2) التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص: 34-35.

(3) كنز المعاني للجعبري باب نقل الحركة الورقة 103/أ من نسخة خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 14/55.

وقلت: أخص منه.

ولا [تهمز][1] المعتــل دون روايــة كغاشية ساق ويوفون بالنذر انتهى[2]

قال الحلفاوي: أصول الكلمة فاء وعين ولام.

فإذا أردت مثلا أن تزن وزن بصيغة على فعل فتجد الواو مقابلا للفاء من فعل والزاي مقابلا للعين والنون مقابلا للام[3].

وقد ذكر الوارثيني: أن الفاء واللام كفتين وأن العين قبة، يعني أن عين الفعل كعين الميزان، فإذا تقرر هذا فاعلم أنك إذا التبس عليك لفظ فخذ منه الماضي وزنه، فإن وجدت أصل فائه الهمزة فأبدلها لورش فيما تصرف من ذلك الفعل مثلا.

ومثاله أتى ممدودا مقصورا، وإن وجدت أصل فائه واوا فلا تهمزه أصلا، ومثاله أوفى.

---

(1) [في أ، د [تهمزن].]

(2) هذا البيت من نظم المؤلف رحمه الله.

(3) شرح الدرر اللوامع للحلفاوي باب القول في التحقيق والتسهيل الورقة 22/أ.

القول في إبدال عين الكلمة ولامها إذا وقعتا همزة

وقد أغفل الحصري في كلامه عما كانت الياء أصله **كيوقنون**، فماضيه أيقن، والمضارع يؤيقن، وحذف همزا فعل استمر في مضارع فصار ييقن [فأبدلت الياء واوا عملا [بقوله][1]: وجب إبدال واو بعد ياء [من ألف وياك موقن][2].

وقد تفطن لهذا سيدي عبد الله القيسي فنبه عليه بأن قال:

وإن كان فاء الفعـــل واوا بماضـــي أو الياء فلا تهمز للكل على الولا انتهى[3]

مفتوحة: حال من الضمير في أتت، إذا ظرف زمان لما يأتي، [وفيه][4] معنى الشرط والعامل فيه جوابه وهو محذوف دل عليه ما قبله والتقدير إذ الضم جاء قبل [المفتوحتين إبدالها][5] واوا، وما: زائدة والضم فاعل بفعل مضمر عند سيبوبه والفارسي والتقدير إذا جاء الضم قبلها، فحذفت للدلالة عليه ومبتدأ على مذهب الأخفش، قبلها: ظرف زمان والعامل فيه جاء.

ثم قال رحمه الله:

(113) والعين واللام فلا تبدلهمـــا لنــافــع إلا لـــدى بيــس بمـــا

(114) وابـــدل الذيب وبيــرٍ بيـــس ورش برؤيا بإدغام عيسى(66/ب)

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ج، د.]

(2) [ما بين [...] لا يوجد في هـــ.]

(3) شرح الدرر للحلفاوي مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 6064 الورقة 29/أ.

(4) [في ب [اليه].]

(5) [في ج [المفتوحة أبدلها].]

المنتوري: ثبت في رواية [الحضرمي][1] والبلفيقي والعين واللام برفعهما، وقعا في أصل الحضرمي مهملين فيحتملان وجهين، الرفع كالروايتين المذكورتين والنصب وهو اختيار شيخنا الأستاذ أبي عبد الله القيجاطي رضي الله عنه.

وثبت: في رواية [المكناسي][2] وريا بالإدغام.

وفي رواية البلفيقي: وريا بالهمز.

وفي أصل الحضرمي: مهمل الضبط انتهى[3].

أخبر أن نافعا يحقق الهمزة إذا وقعت في عين الكلمة [أو لامها][4] سواء كانت ساكنة أو متحركة نحو: سأل[5]، سئل[6]، رءوس[7]، بأس[8]، ورأس[9]، **نباتكما**[10] نبأ[11]، هيئ[12].

---

(1) [ما بين [...] لا توجد في أ وفيها [المكناسي بدل الحضرمي].]

(2) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

(3) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 171/ب من نسخة الخزانة الحسنية رقم 171/ب.

(4) [في أ، هـــ [أولهما].]

(5) الآية 1 من سورة المعارج.

(6) الآية 108 من سورة البقرة.

(7) ذكرت مرتان: الآية 279 البقرة والآية 65 من سورة الصافات.

(8) ذكرت 9 مرات في القرآن الكريم، الأولى 177 من سورة البقرة والأخيرة الآية 25 من سورة الحديد.

(9) ذكرت مرتان في القرآن الكريم الآية 150 من سورة الأعراف والآية 4 من سورة مريم.

(10) ذكرت مرة في القرآن الكريم في الآية 37 من سورة يوسف.

(11) ذكرت 15 مرة في القرآن الكريم الأولى في الآية 27 من سورة المائدة والأخيرة في الآية 2 من سورة النبأ.

(12) ذكرت مرة واحدة في القرآن الكريم في الآية 10 من سورة الكهف.

وقال في الإقناع: فإن كان عينا همزها كالباقين الا بيس[1]، وبيسما[2] والبير[3]، والذيب[4]، فإنه سهل الهمزة فيهن في جميع القرآن، فإن كانت لاما همز جميع الباب لا أعلمه سهل شيئا منه.

وقال في سورة الأعراف: بيس بكسر الباء من غير همز نافع[5].

وقال في الاقتصاد: وقرأ نافع وحده بعذاب بيس بكسر الباء، وبعدها ياء ساكنة على وزن عيس[6].

وقال في الأصول: واعلم أن ورشا كان يسهل همزة بيس وبيسما وشبههما من لفظهما في جميع القرآن، وكذلك كان يسهل همزة الذيب في ثلاثة في يوسف، وهمزة وبير معطلة في الحج فجعلها ياء في جميع ذلك لانكسار ما قبلها[7].

وحكى في التعريف: الإجماع عن نافع في إبدال بيس بما، أما ورش فعلى أصله، وأما قالون فخالف فيه أصله[8].

---

(1) ذكرت 29 مرة في القرآن الكريم، الأولى الآية 102 من سورة البقرة والأخيرة الآية 6 من سورة الملك.

(2) ذكرت 3 مرات في القرآن الكريم الأولى الآية 90 من سورة البقرة والأخيرة الآية 151 من سورة الأعراف.

(3) الآية 45 من سورة الحج.

(4) ذكرت 3 مرات في القرآن الكريم الأولى الآية 13 من سورة يوسف، والأخيرة الآية 17 من نفس السورة.

(5) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 172/أ.

(6) المصدر نفسه.

(7) المصدر نفسه.

(8) التعريف في اختلاف الرواة عن نافع ص 219.

وقد نص الداني في جامع البيان والاقتصاد والتعريف على ترك همزه قالون[1].

وقال في التمهيد: ولا خلاف عن أصحاب في ترك همزه[2].

تنبيـــه: أرأيت يدخل في كلامه، ولكن يستدركه فيما يأتي وكذا **آل**[3] على مذهب سيبويه، وكان منساته[4] لأن أصله الهمز.

قال المهدوي: هو من نسأت الإبل على الحوض إذا [أخذتها][5] ومن قرأه بألف ساكنة في موضع الهمز فإنه أبدل الهمزة ألفا على غير قياس انتهى[6].

وياجوج وماجوج[7] لقالون على القول بالاشتقاق.

وأما ورش فيدخل في قوله: أبدل ورش كل فاء سُكنت فوزنه على الاشتقاق يفعول ومفعول، فمن لم يهمز فيحتمل أنه خففه، ويحتمل أن يكونا غير مشتقين، ويكون وزن كل واحد منهما فاعولا فالياء والميم أصليتان.

قال الدميري[8]: **ياجوج وماجوج** [يهمزان ولا يهمزان لغتان قرئ بهما، فمن همزهما جعلهما مشتقين من أجة الحر وهي شدته وقوته، ومنه أجيج النار

---

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد عبد الملك المنتوري الورقة 171/ب.

(2) المصدر نفسه.

(3) وردت في القرآن الكريم أكثر من مرة أولها الآية 49 من سورة البقرة.

(4) الآية 14 من سورة سبأ.

(5) [في ج [أخرتها].]

(6) الهداية في وجوه القراءات السبعة باب الهمز تسهيلا وتركا الورقة 30 من نسخة الخزانة الحسنية رقم 1524.

(7) الآية 94 من سورة الكهف.

(8) محمد بن عيسى أبو البقاء الدميري تقدمت ترجمته.

وهو توقدها وحرارتها، والتقدير في **ياجوج** يفعول، وفي **ماجوج**][1] مفعول، إذا ترك همزهما قاله الأزهري ويحتمل أن يكونا منقولين وإنما لم يصرفا للتعريف، والتأنيث لأنهما اسمان [لقبيلتين][2] والأكثر على أنهما اسمان أعجميان غير مشتقين فلذلك لم يهمزا ولم يصرفا للعجم والتعريف.

وقال سعيد الأخفش: ياجوج من يج وماجوج من مج.

وقال قطرب: ومن لم يهمز ياجوج فاعول مثل داوود وجالوت ويكون من يج، وماجوج فاعول من مج، والأسماء العجمية مثلها لا تعجم مثل هاروت وماروت وطالوت وجالوت وقارون.

قال: ويجوز أن يكون الأصل الهمز مخففا كسائر ما يهمز إذا لم يهمز، وإن كانا أعجميين، فإن العرب تلفظ بألفاظ مختلفة ويجوز أن يكونا من الأوجه وهي الاختلاط كما قال تعالى في صفتهم: ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ﴾[3].

جاء في التفسير مختلطين ولعله يج الذي ذكره الأخفش و[قطرب][4] مخفف الهمز من أج وإلا فإن يج لا يعرف في كلام العرب لقرب مخرج الجيم والياء.

والحاصل أنه يجوز همزهما وتركه كما تقدم، وقرئ بهما في السبع والأكثر على ترك الهمز انتهى[5].

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(2) [في أ، ج [القبيلين].]

(3) الآية رقم 99 من سورة الكهف.

(4) [في ب [قرطب].]

(5) كلام الدميري قاله المنتوري في شرحه على الدرر اللوامع بتصرف الورقة 171/أ.

ومنه سأل سائل[1] قرأه نافع [وابن عامر][2] بغير همز.

فإن قلنا: أصله الهمز فهو [باق][3] عليه.

وان قلنا: أصله الواو أو الياء [فلا][4].

وفيه ثلاثة أوجه.

فقيل: هي على لغة من قال: سلت أسأل مثل خفت أخاف فتكون الألف منقلبة عن واو.

والوجه الثاني: أن يكون أصله سأل فحذفت الهمزة على غير قياس فأبدلت ألفا.

والوجه الثالث: أن يكون من سال يسيل واد في جهنم.

ولذا قيل:

والعين واللام فلا تبدل سوى ... منساته وسال بيس قد روى[5]

وقال الجادري:

والعين واللام فلا ... تبدل لنافع خلا

منساته بيس بما ... وسال في وجه سما(67/أ)[6]

---

[1] الآية رقم 1 من سورة المعارج.

[2] [ما بين [...] من ب.]

[3] [في ب [بان].]

[4] [في ج [قبلا].]

[5] لم أقف على قائل هذا البيت.

[6] نظم الجادري (النافع في أصل حرف نافع) الورقة 223/ من نسخة مخطوطة.

ولبعضهم:

وابـــدلـــن ســـال قبيـــل سائـــل   في تاويل الســؤال هــذا منحــل
وحيث فسرنــــاه بالسيــل فــلا   أصل له في الهمــز حيث يبتلـــى

قال بعضهم: من أين يوخذ إبدال العين لورش من عادا الأولى[1] على مذهب الكوفيين.

قيل: من الضد لما نسبه لقالون فورش بخلافه.

قوله: بما قال المنتوري وبما تقيد.

وقال النزوالي[2]: هو قيد إذ لو لم يقيد لاحتمل أن يكون أراد الاسم والفعل، وأرادهما معا[3].

المجراد: وليس بما في قوله لبس بما قيد[4].

ووجه ترك الهمز فيه.

قال مكي في الكشف: أصله فعل ماض نقل إلى التسمية [فوصف][5] به العذاب، فأصله أن يكون بهمزة مكسورة لأنه منقول من بئس، لكن اسكنت الهمزة استخفافا كما قالوا في عَلم علْم، فوجه تسهيل ورش أنه أجراه مجرى الأفعال.

---

(1) الآية 50 من سورة النجم.

(2) لم أقف على ترجمته في المظان التي رجعت إليها.

(3) كلام النزوالي ساقه المنتوري في شرحه على الدرر اللوامع الورقة 171/أ حيث لم أقف على كتاب لصاحب الكلام.

(4) إيضاح الأسرار والبدائع لابن المجراد الورقة (87/ب) من مخطوطة خاصة في خزانة الدكتور التهامي الراجي.

(5) [في أ [ليوصف] وفي د [يوصف].]

ووجه تسهيل قالون الفرق بين الاسم والفعل[1].

قال المهدوي في الشرح: وترك قالون همز هذا الموضع لما صار في حيز الأسماء.

قال: وكل بيس في القرآن فهو فعل إلا في هذا الموضع فجعل ترك همزه علامة للفرق بين الاسم والفعل[2]، واليه أشار الحصري بقوله:

وبيس فلم يقـراه بالهمـز نافـع   اذا كان نعتا وهو في موضع وتر[3]

وقال في التحفة:

وآل مـن واو يـرى وهمـز   والهمز من هـاء فدم في عـز[4]

ثم قال: وبيس بما استثقل كونه صفة زائدة منقول لفظ عن صفة[5].

وقيل: لا أصل له في الهمز.

قال الداني في إيجاز البيان: ولم يهمز الذيب لأنه غير مشتق من الفعل نحو الذيب[6].

---

(1) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها 80/1 وما بعدها.

(2) انتهى كلام المهدوي في الشرح إلا أني لم أقف على هذا الكتاب وقد يساق كلامه هذا بتصرف المنتوري في شرحه على الدرر في سياق حديثه في إبدال الكلمة.

(3) المنظومة الحصرية لأبي العباس الحصري البيت 96 الورقة 617 من نسخة خاصة.

(4) التحفة لأبي وكيل ميمون الفخار رقم البيت 677، الورقة 35 أ من نسخة مخطوطة خاصة.

(5) البيت التالي لهذا البيت من التحفة.

(6) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 171/ب من مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 1096/ فهارس الخزانة الحسنية مج 123/6.

قال المهدوي: من همزه فهو من تذاعبت الريح إذا جاءت من أمكنة شتى.

قال: فسمي الذيب بذلك لمجيئه من أمكنة شتى[1].

وسئل الكسائي عنه فقال: لا أعرف أصله في الهمز، **وأما بير فأصله** الهمز لأنه من بأرت أي حفرت.

فمن ترك همزه إيثارا منه للتخفيف واستعمالا للأكثر، قاله في إيجاز البيان[2].

وأما رعيا، فمن همزه فهو من رؤية العين ومن تركه فيحتمل [أن يكون][3] من ري الشارب، وهو الأظهر فيكون أصله رويا، فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء فصار ريا.

والثاني من الرؤيا وسهله تخفيفا.

والعين واللام على رواية الرفع مبتدأ والخبر محذوف والتقدير من هذا الباب العين وعلى اختيار النصب مفعول بفعل مضمر من باب الاشتغال، والتقدير ولا تبدل العين واللام لا تبدلهما، واللام معطوف على العين في رفعه ونصبه، فلا الفاء على اختيار النصب في العين، واللام جواب الشرط المحذوف، وعلى رواية الرفع رابطة بين الجملتين.

---

(1) الهداية في وجوه القراءة السبعة باب الهمز تسهيلا وتركا الورقة 30 نسخة الخزانة الحسنية رقم 1124.

(2) المصدر نفسه.

(3) [ما بين [...] لا يوجد في ب، د.]

الحلفاوي: وإعراب العين مبتدأ قاله المجاصي وابن عبد الكريم وزاد الوارثيني أن قال: وهذا هو المشهور ومنعه ثعلب، ولنافع: متعلق بتبدل، ولدى بمعنى في قاله المجراد والخراز والوارثيني وابن عبد الكريم، وجعلها المجاصي بمعنى عند، ورعيا: معطوف على الذيب بإدغام متعلق بحال محذوفة من رعيا، كأنه قال: ملتبسا بإدغام والعامل في الحال أبدل، وعيسى: معطوف على ورش[1].

ابن عبد الكريم: وإدغام يكتب بغير لام لأن المصدر جار على فعله، لأن الأفعال [لا تدخلها][2] الألف واللام، فكذلك مصادرها مثل قوله تعالى: **إلا اتباع الظن**[3]، **وباتخاذكم العجل**[4].

ثم قال رحمه الله:

(115) وإنما النسي ورش أبدلــه ولسكــون اليــاء قبْــل ثقّلَـــه

انفرد ورش بإبدال الهمزة إذا وقعت في محل اللام في هذا الموضع فقط وماعداها بالتحقيق سواء تحركت أو سكنت نحو [شاطئ[5]][6]، سنقرئك[7]، أنشأتم[8]، فادارأتم[9]، ثم إن ورشا أبدل الهمزة ياء لانكسار ما قبلها فاجتمعا ياءان، أولهما ساكنة، فأدغمها في الثانية فشددت وهو معنى قوله: ثقله أي شدده بالإدغام.

---

(1) شرح الدرر اللوامع للحلفاوي باب أحكام نقل حركة الهمزة، الورقة 29/أ من نسخة الخزانة الحسنية رقم 6064.
(2) [في ب، د [لا يدخلها].]
(3) الآية 157 من سورة النساء.
(4) الآية 54 من سورة البقرة.
(5) الآية 30 من سورة القصص.
(6) [في ب.ج [شطبئ].]
(7) الآية 6 من سورة الأعلى.
(8) الآية 72 من سورة الواقعة.
(9) الآية 72 من سورة البقرة.

قال في الاقتصاد: في سورة التوبة: وقرأ ورش وحده **إنما النسي** بتشديد الياء من غير همز.

وقرأ الباقون بإسكان الياء ومدها وهمزة مضمومة بعدها انتهى[1].

ونص عليه في التيسير[2] والتعريف[3].

وقال في الإقناع: قرأه(67/ب) ورش بتشديد الياء من غير همز وهمز الباقون انتهى[4].

قلت: وجدت بخط شيخنا الوالد رحمه الله سألني بعض الطلبة عن الوقف على **النسيء** لورش بالياء وكذا الي، أما **النسي** إنما وقف عليه بالياء لأن تغييره ليس هو لأجل اجتماع الهمزتين، وإنما هو من باب تخفيف الهمز المفرد، لأن الهمز المفرد إذا وقع بعد مد زائد جاز إبداله وإدغامه.

ومنه قول بعض أهل التصريف:

وجــوز الإبــدال والإدغــام في　　في نحو النسي والوضــوء تقتفي

فإذا أخذت حينئذ فيه بالبدل استوت حالة وصله ووقفه بخلاف ما كان إبداله من باب اجتماع الهمزتين يوقف عليه بالتحقيق لزوال السبب الموجب وهو اجتماع الهمزتين بناء على الاعتداد بالوقف فبان الفرق بينهما.

---

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 171/ب.

(2) التيسير في القراءات السبع ص:40-41.

(3) التعريف في اختلاف الرواة عن نافع ص:219.

(4) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش 413/1.

ولما كان **بالسوء في الصديق وللنبي** إن أراد، ولا **تدخلوا بيوت النبي**[1]، إلا في الأحزاب من باب اجتماع الهمزتين لا من باب الهمز المفرد وقف عليه قالون بالهمز، وأحمد البزي[2] كذلك **في السوء**.

وأما إذا نظر إلى وزن **النبي** و**السوء** من غير القرآن أو في القرآن، ولم يقع [بعدهما][3] همز نحو: **يا أيها النبي لم تحرم**[4] [فحكمهما][5] حكم **النسي** لأنهما من باب الهمز المفرد حينئذ فلذا إذا وقفت على يا أيها **النبي لم تحرم** لغير نافع وقفت بالإدغام.

وأما **الي** فجوابه في محله في المجراد[6] انتهى رحمه الله وجددها عليه كل وقت وحين[7].

[وما كلمة في الذكر جاءت لورشهم بقصر وقالون بالإشبـــاع مسجــلا
جوابك ورش في النســـي بقصـــره وقالون بالإشباع وقفــا وموصلا][8]

قال شيخنا سيدي عبد الواحد بن عاشر.

---

(1) الآية 53 من سورة الأحزاب.

(2) أحمد البزي (أحمد بن محمد أبو الحسن المكي مقرئ مكة ومؤذن المسجد الحرام أستاذ محقق ضابط متقن، توفي سنة 150 هـ، وهو راوي حديث التكبير مرفوعا من آخر الضحى وهو عند الحاكم – ترجمته في غاية النهاية1/119 رقم 553.

(3) [في ج، هـ [يعدها].]

(4) الآية 1 من سورة التحريم.

(5) [في ب [فحكمها].]

(6) إيضاح الأسرار والبدائع وتهذيب الغرر والمنافع في شرح الدرر اللوامع لمحمد بن المجراد الورقة 89/أ و89/ب.

(7) محمد بن محمد المجراد تقدمت ترجمته في ص 13 من هذا الكتاب.

(8) [ما بين [...] وجد على هامش ج.]

قال بعضهم: لا يشدد الواو في قوله: **بالسوء** في **الصديق** والياء في **النبي** معا في الأحزاب لقالون و**النسي** لورش لعدم المدغم فيه انتهى[1].

قلت: ما ذكره من عدم المدغم فيه في الكلم الأربع نحوه للتنسي وهو في الثلاث الأول صحيح لأن الرسم مبني على الوقف[2]، ولا شك أن [الموقوف][3] عليه [لقالون][4] همزة، ولا وجود لها في المصحف، فيتعين أن تكون الواو الموجودة في **السوء**، والياء في **النبي** في الموضعين هي الناشئة عن الحركة قبلها وهي المدغمة في وصل قالون، فيلزم تعريتها.

وأما المحرك المدغم فيه وهو الهمز، فلا وجود له ولم يتعرض الشيخان لكيفية نقط هذه الكلمات على قراءة قالون، وكان قياس على مقتضى قول الناظم في الضبط:

وذا الذي ذكــرت فــي المسهــل   سهــل بين بيــن أو بالبــدل[5]

إذا تحرك أن تجعل الهمزة نقطة بالحمراء في السطر لإبدالها حرفا محركا [حين][6] أدغمت فيها الواو والياء قبلها.

فإن [قلت: يعكر ما ذكرت من أن القياس نقط هذه الكلمات جعل الهمزة نقطة بالحمراء في][7] السطر ما ادعاه التنسي من أن شرط ضبط المسهلة

---

(1) نص لعبد الواحد ابن عاشر 2479.

(2) [في ج [الوقوف].]

(3) [في هـ [الوقوف].]

(4) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(5) البيت من نظم المؤلف.

(6) [في ج، هـ [حتى].]

(7) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

بالابدال حرفا محركا بالحمراء أن لا يؤدي الإبدال إلى الإدغام، أما إن أدى إلى ذلك فلا يجعل لها نقطة أصلا.

قال: وذلك **النسي** و**النبي** في حرفي الأحزاب لقالون، و**بالسوء** الأعلى قول عنده.

قال: هذا وإن لم ينصوا عليه فهو مأخوذ مما لهم في ضبط النبيئين على قراءة التشديد، إذ لم يذكرا حذفيه جعل النقطة الدالة على الهمزة تحت الياء انتهى(1).

قلت: استدلاله غير صحيح، فكذا مدعاه.

و**أما** ما ذكره هو وغيره في **النسي** لورش فلا يصح لوجود المدغم فيه وصلا ووقفا، فيتعين أن تكون المحذوفة هي الأولى على قاعدة المدغم في كلمة [كالعلى](2) **والنبي** في قراءة غير نافع، وإن كان أصل المدغم فيه في الأول واوا وفي الثاني واوا أو همزة لا يقال: الفرق بين **النسي** لورش وبين **العلى**، إن قياس الهمز بعد السكون أن لا يصور ولا كذلك **لعلي** لأنًا نقول: إنما دبرت لهمزة بين الساكن من واو وياء مزيدين بالحذف لأن قياس تخفيفها [ابدالها](3) من جنس سابقها ثم إدغامه فيها، فيكتفي بصورتها عن صورة المدغم على قياس المدغمين في كلمة، [فقد](4) اكتبت بياء واحدة وإن اختلفت بلا اعتبار، ففي التحقيق هي الأولى وفي التخفيف والإدغام هي الثانية المدغم فيها.

---

(1) كلام المنتوري في شرحه على الدرر اللوامع الورقة 171/ب.

(2) [في ج [كالى].]

(3) [في ب [إبدال].]

(4) [في ب [فلذا].]

فقد تحصل من هذا أن الياء المرسومة في **النبي** على قراءة الإدغام هي المبدلة من الهمز، وكذا **النسي** في قراءة ورش، وهذا هو السبب في عدم ذكرهم في **النبئين** على التشديد جعل النقطة لا ما ذكره التنسي ولو صح ما قاله للزم أن ينصوا على عدم ضبط الياء في **النبيئين** و**نبيا** و[الواو في][1] **النبوة** وهم (68/ب) لم [يقولوه][2]، بل نص أبو داوود في ذيل التنزيل على شدها، وأيضا فيمكن أن يكون سكوتهم عن جعل النقلة في **النبيئين** بناء منهم على أنه من **النبوة** ولا أصل له في الهمز، وما احتمل، واحتمل: سقط به الاستدلال انتهى من فتح المنان[3].

قلت: وجدت في بعض التقاليد، وأما **النسي** فيفرق بينه وبين **السوء** و**النبي**.

قال الهبطي: **النسي** لورش بالوقص والشد، وليس كذلك في **بالسوء** و**النبي**، لأن **النسي** مبدل في الحالتين بخلافهما، فإنهما في الوصل خاصة، و**النسي** لقالون عقص وكذلك **أوزعني**[4] ولورش وقص.

قال : نصوا عليه ولم أره انتهى[5].

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(2) [في ج [يقولوا].]

(3) فتح المنان لعبد الواحد ابن عاشر باب ((القول في إبدال عين الكلمة)) مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 4326.

(4) وردت هذه الكلمة في القرآن الكريم مرتين أولهما في الآية 19 من سورة النحل والأخرى في الآية 15 من سورة الأحقاف.

(5) كلام الهبطي كما ساقه صاحب فتح المنان السالف الذكر تحت رقم 3175.

القول في أحكام نقل الحركة

وإنما **النسي**: مبتدأ محكي، وورش: مبتدأ ثاني، أبدله: فعل ماض ومفعول والفاعل مضمر يعود على ورش والجملة خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره في موضع رفع خبر الأول، السكون: يتعلق بثقله، قبل: مقطوع عن الإضافة وتقديره قبل الياء المبدلة من الهمزة، والعامل فيه سكون، ثقله: فعل ماض ومفعول، والفاعل مضمر يعود على ورش، والهاء في أبدله وثقله عائدة على **النسي**.

ثم قال رحمه الله:

(116) **القول في أحكام نقل الحركة وذكر من قال به وتركه**

هذا نوع من المفرد[1] وربما انضم إليه مجتمع، فلهذا أفرده بعدهما.

أخبر أنه يبين أحكام النقل ويذكر من رواه ومن لم يروه و[حقيقته][2] تحريك الساكن بحركة الهمزة التي بعده في الوصل وإسقاطها من اللفظ، والأحكام بفتح الهمزة نحو قفل وأقفال.

المجراد: وذكر بالخفض معطوف على قوله: أحكام ولا يصح رفعه، لأن الذكر بمعنى القول، فإن رفع كان عطفا للشيء على نفسه.[3]

الحلفاوي: وذكر فيه وجهان، إما أن يكون معطوفا على أحكام أو على القول، قالهما: ابن عبد الكريم ووافقه المجاصي على الثاني ووافقه الوارثيني

---

(1) أي هذا نوع من الهمز المفرد.

(2) [في أ [حقيقة].]

(3) إيضاح الأسرار والبدائع لابن المجراد، الورقة (90/أ) من مخطوطة خاصة في خزانة د.التهامي الراجي.

على الأول أعني الخفض، ورد الثاني بأن قال: ولا يصح فيه الرفع لأنا قـدمنا أن القول والذكر والباب بمعنى واحد، فيكون فيه التكرار بغير فائدة[1].

القول في أحكام نقل الحركة

قوله: من قال به وتركه.

قال بعضهم: يحتمل أن يكون أراد معرفة من قال به وتركه يعنـي مـن أخذ به وناقض أصله وهو ورش، لأنه ترك النقل في [كتابيه[2]][3] أنـى علـى الأصح وأخذ به قالون في أربعة مواضع، وتركه فيما عداهن فيكـون راجعـا لهما معا انتهى.

قلت: ويحتمل قوله: وذكر من قال به ورش، ولا ينتقض بكتبيـه انـي [لأنها][4] مفردة لا تكسر القواعد.

وقوله: وتركه هو قالون ولا يرد عليه **ءالن وعادا.**

الأولى إذ الحكم للغالب وهو [أظهر][5] كما يأتي فـي الإعـراب: فـي أحكام: متعلق بالقول، به: متعلق بقال، ومن: موصولة فـي موضـع خفـض وصلتها قال به، وقوله وتركه: هو صلة لموصول محـذوف دل عليـه الأول، والتقدير: وذكر من قال به ومن تركه، وانما احتيج لهذا التقدير لأن القائل بالنقل ورش والقائل بتركه قالون، فوجب التباين ولا يستقيم ذلك إلا بتقـدير موصـول

---

(1) شرح الدرر اللوامع للحلفاوي باب أحكام نقل حركة الهمزة الورقة 29/أ.

(2) سورة الحاقة الآية (19)، والآية (25).

(3) [في أ، ب [كتبيه].]

(4) [ما بين [...] لا يوجد في ج، هـ.]

(5) [في ج، د [الظاهر].]

وحذف الموصول [جائز][1] ان علم و[لو][2] لم يكن الألف واللام كما في البيت وهو مذهب الكوفيين والأخفش، واختاره ابن مالك ،ولذلك قال في [التسهيل][3]: وقد يحذف ما علم من موصول غير الألف واللام ومنعه أكثر [البصريين][4].

وذكره ابن هشام في مغني اللبيب[5].

وذكر ابن هشام: أن ابن مالك شرط في بعض كتبه كونه معطوفا على موصول آخر، وهذا الشرط موجود في كلام الناظم لأنه معطوف على من في قوله، وذكر من قال به. [**والحجة**][6] لمن أجازه **قوله** تعالى: "**وقولوا آمنا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم**"[7] [أي وبالذي أنزل إليكم][8].

ثم قال رحمه الله:

(117) **حركة الهمزة لورش تنتقل للساكن الصحيح قبل المنفصل**

(118) **أو لام تعريف وفي كتابيه خلف ويجري في إدغام ماليه**

أخبر أن ورشا ينقل حركة الهمزة لما قبلها بأربعة شروط في المنقول إليه:

- أن يكون ساكنا خرج نحو **فنتبع آيتك**[9].

---

(1) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(2) [ما بين [...] لا يوجد في ج، د وفي أ إن.]

(3) [في ب [التمهيد].]

(4) [في أ [المصريين].]

(5) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ص: 738.

(6) [في هـ [والجملة].]

(7) سورة العنكبوت الآية (46).

(8) [في ج [وبالذي أنزل إليكم والهاء في به وتركه عائد على النقل].]

(9) سورة طه الآية (134).

- صحيحا من آمن أو في حكمه ليدخل حرفي اللين **ابني آدم**[1]، **خلوا إلى شياطينهم**[2].

- احترز من المعتل نحو **إلا أنفسهم**[3]، **قالوا آمنا**[4]، **وفي أنفسكم**[5]، قيل احترز من بعد نحو **اعلم**[6].

- المنفصل احترز به نحو **قرآن**[7]، **يسئل**[8]، **مسئولا**[9].

قال في الكنز: نقل ورش حركة همز القطع المبتدأة إلى الحرف الذي يليها من آخر الكلمة السابقة ولو كانت مقدرة إن كان ساكنا غير مد ولا منوي الوقف أصليا كان أو زائدا رسم أو لم يرسم، إن وصله به، ثم حذف الهمزة محققة حال تخفيف اللفظ به[10].

وفي الضابط: قيود.

فقوله: حركة همزة القطع قيد أخرج به نحو ميم الله خلافا لمدعيه.

وقوله (68/ ب)**:** المبتدأة أخرج نحو يسئل فليس مذهبه.

---

(1) سورة المائدة الآية (27).

(2) سورة البقرة الآية (14).

(3) سورة النور الآية (6).

(4) سورة آل عمران الآية (119).

(5) سورة الذاريات الآية (21).

(6) سورة البقرة الآية (140).

(7) سورة يونس الآية (61).

(8) سورة الأحزاب الآية (8).

(9) سورة الإسراء الآية (34).

(10) انظر كنز المعاني في شرح الأماني الورقة 103 أ، مخطوطة خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 1/55.

وقوله: إلى الحرف الذي يليها [من آخر الكلمة][1] السابقة بيان أنه ينقل إلى ما قبل لا إلى ما بعد حفظا للوزن، ولأن السابق ظرف.

قوله: ولو كانت السابقة مقدرة أدخل لام التعريف لأنها كلمة إذا هي حرف معنى.

قوله: إن كان ساكنا أخرج نحو "الكتب **أفلا**"[2] لاشتغال المحل.

قوله: غير مد أخرج نحو **يا أيها**[3]، **قالوا آمنا**[4]، **في أنفسهم**[5]، تعذرا في الألف ولعدم النقل في [**الأخريين**][6] [وإلا][7] فبنحو **قاضوا أبيك**[8] وابتغي أمر جائز.

وفي عبارة الناظم قصور لخروج حرفي اللين وهما منه لأن الصحيح يقابل المعتل ولو قال:

وحرك لورش غير ذي المد ساكنا أخيرا

---

[1] [ما بين [...] لا يوجد في ب. د.]

[2] سورة الأنبياء الآية: (30) عند قوله تعالى: "وجعلنا من الماء كل شيء حي أفلا يومنون".

[3] سورة البقرة الآية (21) وقد ذكرت في القرآن الكريم مائة وخمسين مرة.

[4] سورة البقرة الآية (14)، وقد ذكرت "قالوا" في القرآن الكريم، واحد وثلاثون وثلاثمائة مرة.

[5] سورة النساء الآية (63).

[6] [في ج [الأخيرين].]

[7] [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

[8] لا وجود لهذا المثال في القرآن.

القول في أحكام نقل الحركة

لوفّى و[يعتذر][1] له بأنه أراد الصحيح وما جرى مجــراه، ولا منــوي الوقف أخرج **كتابيه** من الاتفاق.

وقوله: أو زائد ليندرج نحو **قالت** أخرج نصا لأنه [نزل][2] منزلة الجزء.

وقوله: أو لم يرسم ليندرج التنوين كذلك لأنه حرف.

قولــه: إن وصله به أي وصل الهمز بالساكن تخصيصا للخلاف بالوصل ولا يأتي في الوقف فيتعين [للنقل][3] **نحو قد أفلح**[4]، **آلم أحسب**[5] الخ انتهى[6].

قال ابن الباذش في الإقناع: كان ورش يحذف كل همزة في أول كلمــة إذا كان قبلها ساكن وينقل حركتها إليه، أي حركة كانت إذا كانا من كلمتين ما لم [يكن][7] للساكن حرف مد ولين أو ميم الجمع.

قال: وهذا إذا وصل، فإذا وقف حقق الهمزة لابتدائه بها، فأما حروف المد واللين فلا تنقل إليها الحركة نحو **فما آمن**[8]، **وفي أنفسكم**[9]، **وقوا أنفسكم**[10].

---

(1) [في ج [يعتذر].]

(2) [في د، هـ [تنزل].]

(3) [في ج [للوقف].]

(4) سورة الأعلى الآية (14).

(5) سورة العنكبوت الآية (1).

(6) كنز المعاني الورقة 103 مخطوطة خزانة ابن يوسف بمراكش 1/55.

(7) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

(8) سورة يونس الآية (83).

(9) سورة الذاريات الآية (21).

(10) سورة التحريم الآية (6).

قال: قال لي أبي رضي الله عنــه: الألف لا تنقل إليها حركة الهمز لأنها لا تحرك، وتنقل إلى الواو والياء الذين ما قبلهما منهما نحو في أنفسكم، وقــوا أنفسكم. فتقول: في أنفسكم، وقوا أنفسكم ولم ينقل ورش إليهما الحركــة لأنــه حملهما على الألف[1].

قال في الاقتصاد: فإن انفتح ما قبــل اليــاء والــواو نحــو **ابنــي آدم** و[ذواتي][2] أكل[3] نقل إليهما حركة الهمزة لزوال معظم المد منهما[4].

قلت: ولذا قال بعضهم: كان من حق الناظم أن يستثني حرفي اللين مــن مفهوم قوله الصحيح: [فيقول][5]:

أو حرفــي اللين فــإن النقـــلا أتــى قياســا فيهمــا ونقــلا[6]

وقال الجادري:

فشكـــــل همـــــز نقـــــلا ورش لـــــــه وخـــــزلا

كـــــذاك للتـــنـــويـــــن وأل حـــرفـــــي تنويـــــن[7]

وما قاله في الاقتصاد نحوه في التلخيص وجامع البيان والتمهيد وإرشاد المتمسكين وإيجاز البيان والأذفوي في الإبانة ومكي في الكشف والمهدوي في الشرح وابن الباذش في شرح الحصرية[8].

---

[1] الإقناع لابن الباذش ج 1 ص: 390 تحقيق قطامش.

[2] [في ج [ذاتي].]

[3] سورة سبأ الآية (16).

[4] شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 172/أ.

[5] [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

[6] نظم الجادري "النافع في أصل حرف نافع" الورقة 223 من نسخة مخطوطة.

[7] نظم الجادري "النافع في أصل حرف نافع" الورقة 223 من نسخة مخطوطة.

[8] شرح الدرر اللوامع بن عبد الملك المنتوري الورقة 172/أ.

قال المجراد: وقد اشترط بعضهم في النقل أيضا ألا يكون الساكن ميم الجمع ولم يذكره المصنف انتهى[1].

قلت: بل هو خارج من قوله: للساكن وقد [أخذ][2] بعضهم فيها بالنقل ولا عبرة به.

قال في الإقناع: واشترط بعضهم أيضا أن لا يكون الساكن حاء أو عينا **نحو واصفح إن الله**[3]، **ولا تتبع أهواءهم**[4]، ونحوه والأكثرون على النقل[5].

قال الأهوازي: وبه قرأت على أصل ورش.[6]

قوله: أو لام تعريف، وإنما [خصها][7] بالذكر لاتصالها في الخط واللفظ وفي المعنى منفصلة.

قال في التذكرة: فأما كون الهمزة مع الساكن في كلمة واحدة كلام التعريف، فورش ينقل حركة الهمز إلى اللام ثم يسقطها حيث وقع.[8]

قال في الاقتصاد: وهذا عند القراء والنحويين، وإن كان متصلا في الخط فهو يجري مجرى المنفصل لانفصال لام المعرفة مما بعدها في المعنى.[9]

---

(1) إيضاح الأسرار والبدائع الورقة (90/ب) من مخطوطة خاصة في خزانة الدكتور التهامي الراجي.

(2) [في أ [أجاز].]

(3) سورة المائدة الآية (19).

(4) سورة المائدة الآية (40) و(49). وسورة الشورى الآية (15).

(5) الإقناع لابن الباذش ج 1ص : 393.

(6) المصدر نفسه.

(7) [في أ [خصصها].]

(8) التذكرة لابن غلبون ج 165/1

(9) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 174/ أ.

وقال في التيسير: وإن كان متصلا مع الهمزة في الخط فهو يجري عند القراء مجرى المنفصل.[1]

فائدة: قال الداني في إيجاز البيان: واعلم أن ورشا إذا ألقى حركة الهمزة على لام التعريف، وحركها بها، وكان قبلها [ألف أو واو أو ياء قد حذفن من اللفظ من أجل سكونها قبل إلقاء الحركة عليها أو كان قبلها][2] ساكن جامد غيرهن وقد حرك في اللفظ لأجل ذلك لم يردوا الواو والألف والياء، ولا ردوا السكون إلى الحرف المحرك بل يترك ذلك كله على حاله مع سكون اللام لأن تحريكها عارض إذ هو تخفيف بناء على الأصل دون اللفظ .

فأما الواو فنحو: **الن**[3]، **وانكحوا الأيامى**[4].

وأما الياء فنحو: **في الأرض**[5]، **وما تغني الآيت**[6].

وأما الألف فنحو: **وإذا الأرض**[7].

وأما الساكن الجامد فنحو: **فمن يستمع الآن**[8]، **عن الآخرة**[9]، **من الأولى**[10]، **بل الإنسان**[11]، **الم نهلك الأولين**[12].

---

[1] التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني ص: 36.
[2] [ما بين [...] لا يوجد في أ.]
[3] سورة يوسف الآية (51).
[4] سورة النور الآية (32)
[5] سورة الحشر الآية (1).
[6] سورة يونس الآية (101).
[7] سورة الانشقاق الآية (3)
[8] سورة الجن الآية (9).
[9] سورة آل عمران الآية (77).
[10] سورة الضحى الآية (4).
[11] سورة القيامة الآية (14).
[12] سورة المرسلات الآية (12).

وكذلك يفعل بالواو والياء إذا كانتا صلتين لهاء ضمير أو هاء التأنيث أو ميم جمع نحو: **لا تدركه الأبصار**[1]، **وبداره الأرض**[2]، **ربه** (111/أ) **الأعلى**[3]، **وهذه الأنهار**[4]، **وأنتم الأعلون**[5].

وقاله أيضا في جامع البيان والتمهيد (69/أ) وإرشاد المتمسكين والتخليص وابن الباذش في شرح الحصرية[6].

قال في الإقتصاد: فاعلم ذلك وتدبره، فإنه تنبيه حسن.[7].

القول في أحكام نقل الحركة

وقال ابن هشام في التلخيص: وهذه الحركة المنقولة على الساكن عارضة حكمها حكم السكون فلا توجب إثبات محذوف كقوله: **قالوا الن جئت**[8] ولا إسكان تحريك نحو: **فمن يستمع الن.**

وقال ابن الطفيل[9] **والمرجبي**[10] **في شرح الحصرية** واختلف عن ورش في إثبات حرف المد وفي حذفه إذا كان قد انحذف في اللفظ لسكونه وسكون

---

(1) سورة الأنعام الآية (103).

(2) سورة القصص الآية (81).

(3) سورة الليل الآية (20).

(4) سورة الزخرف الآية (51).

(5) سورة آل عمران الآية (189).

(6) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 174/أ.

(7) المصدر نفسه.

(8) سورة البقرة الآية (71).

(9) تقدمت برقم (1049) ص: 190.

(10) لم أقف على ترجمته في المظان التي رجعت إليها.

لام المعرفة بعده نحو: **قالوا الن، وفي الأرض، وإذا الأرض**، فلما نقل حركة الهمز إلى اللام قيل: يرد حرف المد لزوال موجب حذفه وهو السكون.

وقيل: لا يرد لأنها هذه الحركة في اللام عارضة عن سكون قد كان معه حذف.

وقال: كل واحد منهما وبهذا قرأت [1].

المنتوري: لا عمل على رد المحذوف في قراءة ورش حسب ما تقدم[2].

وقال في إرشاد المتمسكين: وقد يجوز رد الألف والياء والواو في جميع ما تقدم لعدم وجود الساكن الثاني لفظا لتحركه بحركة الهمز، وقاله أيضا في التلخيص وإيجاز البيان[3].

وقال في إرشاد المتمسكين: وقد قالت العرب: قم لان[4].

وأنشد الفراء:

لقد كنت تخفي حب سمراء خيفة   فبح لان منها بالذي أنت بائح[5]

فرد سكون الحاء اعتدادا منه بحركة اللام.

---

[1] شرح الحصرية لابن الطفيل باب "القول في أحكام نقل الحركة" مخطوط خزانة بن يوسف بمراكش 298.

[2] شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 174 / أ.

[3] المصدر نفسه.

[4] شرح الدرر اللوامع لمحمد عبد الملك المنتوري الورقة 174 أ.

[5] لم أقف على البيت إلا مذكورا عند المنتوري في شرحه على الدرر وعند المصنف ابن القاضي.

ونحوه في إيجاز البيان[1].

وقال في التلخيص: وليس ذلك من مذاهب القراء[2].

وقال في إرشاد المتمسكين: والوجه السائر ما عليه القراء وهو ما قدمته أولا فاعلم ذلك[3].

وقال في إيجاز البيان: ولا إمام لهذه اللغة من أئمة أهل القرآن وهي غير مقروء بها، وإنما ذكرناها لتعرف انتهى[4].

[قلت][5]: وقد حكى أبو داوود في مختصره التنزيل في سورة البقرة [الإجماع][6] على حذف حرف العلة.

ونصه: وتسقط الواو من **قالوا** في لفظ القارئ في حال الدرج في رواية ورش بإجماع من القراء حملا له على الأصل في قراءة الجماعة انتهى[7].

وإلى هذا الحكم أشرنا بهذه الأبيات الثلاث من الطويل:

وفي نحو قالوا الن تحذف واوها	**من اللفظ إجماعا لورش [فحصلا]**[8]
كذا وما تغني بيونس قد أتى	**إذا الأرض أيضا حيث جاءك مسجلا**
ومن قال غير ذا فليس موفقا	**وخالف أهل العلم بل كل من تلا**[9]

---

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 174 أ.
(2) المصدر نفسه.
(3) المصدر نفسه.
(4) المصدر نفسه.
(5) [ما بين [.....] لا يوجد في أ.]
(6) [في ج [الاجتماع].]
(7) المصدر نفسه.
(8) [في د، هـ [لتعذلا].]
(9) الأبيات من نظم المؤلف رحمه الله.

فائدة: مناسبة نون من تفتح مع أل وتكسر مع غيرها وقد تكسر مـــع أل وقد تحذف وإليه أشار في الكافية بقوله:

والفتح حق نون من من قبل ال وحذفها في الشعـــر غير مستقـــل
كـــأنمـــا للحـــي ملميت النصب وكسرهـــا من قبل غيـــر ال وجب
والفتـــح نـــزر وكـــذاك الكســـر من قبـــل ال قد جـــاء وهو نـــزر
أصل المثال إنما للحي من الميت النصـــب فصـــــــار ملميـــت[1]

فائدة: [من معنى الأولى][2] إذا كان أول الساكنين واوا مفتوحـــا مـــا قبلهـــا بالاختيار ضمها، وإن كانت واو الجمع، ويجوز كسرها وفتحهـــا، وإن كانـــت لغير جمع فالاختيار كسرها ويجوز ضمها، لكن إذا كان واو جمع فالضم أفشى ثم الكسر وثم الفتح فمثال واو الجمع قولك: الزيدون عصوا الحاكم، فيجوز لك في الواو ثلاثة أوجه ومثال غيرها قولك: لو القوم قدموا لفرحت بهم فيجوز لك في الواو وجهان.

وإلى هذا أشار في الكافية بقوله:

وكسر واو لو على الضم رجـــح وفي اشتروا ونحوه العكس اتضح
وفتـــح واو اشتـــروا الضـــلالـــة عزى ابن جني لـــذي عـــدالـــه[3]

[قوله][4]: وفي كتابيه خلف أي الخلاف للأزرق في النقل وعدمه.

قال الداني في إيجاز البيان: اختلف أصحاب أبي يعقوب عنه في نقل حركة همزة انى إلى الهاء من **كتابيه** وفي ترك نقلها.

---

(1) شرح الشافية الكافية ج: 2.
(2) [ما بين [...] لا يوجد في هـــ.]
(3) المصدر نفسه.
(4) [ما بين [...] لا يوجد في ج.]

فروى بعضهم عنه النقل.

قال : وهي رواية عبد الصمد ويونس وأحمد عن ورش فيما قرأنا من [طرقهم][1].

قال : (69/ب) وروى آخرون عنه ترك النقل أداء[2].

قال في إرشاد المتمسكين: فروى أكثر أصحاب أبي يعقوب عنه عن ورش ترك النقل[3].

وذكر في جامع البيان والتمهيد والتعريف والتلخيص والموجز عن أبي يعقوب عنه: ترك النقل في ذلك خاصة[4] .

ونصه: [في التعريف][5] روى أبو يعقوب عنه بإسكان الهاء وتحقيق الهمزة بعدها[6].

قال في إرشاد المتمسكين: وبذلك قرأت في روايته وبه آخذ[7].

وقال في التلخيص: وبذلك قرأت على مشيخة المصريين وبه آخذ.[8]

وقال في جامع البيان: وبذلك قرأت من طريقه على الخاقاني وأبي الفتح وابن غلبون عن قراءتهم، وعلى ذلك عامة أهل الأداء من المصريين[9].

---

(1) [في أ، د [طريقهم].]
(2) شرح الدرر اللوامع لمحمد عبد الملك المنتوري الورقة 175/ب.
(3) المصدر نفسه.
(4) المصدر نفسه.
(5) [ما بين [...] من أ، ج.]
(6) المصدر نفسه.
(7) المصدر نفسه.
(8) المصدر نفسه.
(9) المصدر نفسه.

وقال في إيجاز البيان: وبذلك قرأت على كل من قرأت عليه برواية أبي يعقوب[1].

القول في أحكام نقل الحركة

[**وقال في التهذيب:** وعنه خلاف في الحاقة[2] والمأخوذ به ترك النقل[3]][4].

قال في التمهيد: ولم أجد النقل ولا غيره في هذا الموضع في كتاب أحد من الناقلين عنه، إلا في كتاب أبي الأزهر الذي صنعه في الاختلاف، فإنه روى عنه الخلاف فيه[5].

وقال في إيجاز البيان وإرشاد المتمسكين: [نحوه][6].

وقال في إيجاز البيان: الروايتان عنه صحيحتان غير أنه من روى النقل سلك مذاهب القراءة، لأنها كالأصلية يجب النقل إليها ومن تركه سلك مذاهب النحاة في إثباتها في الوقف فقط، فإذا وصلت فعلى نية الوقف لاسيما والكلمة رأس آية[7].

وقال في التمهيد: والوجهان صحيحان عن ورش.

---

(1) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 175/ب.

(2) يعني سورة الحاقة.

(3) شرح الدرر اللوامع للمنتوري الورقة 175/ب.

(4) [ما بين [...] لا يوجد في د.]

(5) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 175/ب.

(6) [ما بين [...] لا يوجد في أ.]

(7) شرح الدر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 175/ب.

قال: والأوجه عندي ترك النقل[1].

المنتوري: وترك النقل هو المشهور المعمول به في رواية أبي يعقوب عن ورش انتهى[2].

قلت: واقتصر طاهر بن غلبون على التحقيق.

ونصه: لا ينقل ورش حركة الهمزة لهاء السكت وهو موضع واحد في الحاقة **كتابيه إني** لأنه ينوي بها وانقطاع الهمزة عنها[3].

القول في أحكام نقل الحركة

وقال في الاقتصاد: وبذلك قرأت على جميع شيوخ المصريين وبه آخذ[4].

قال في التيسير: واستثنى أصحاب أبي يعقوب عن من ذلك حرفا واحد في الحاقة وهو قوله: **كتابيه إني ظننت** فسكنوا الهاء وحققوا الهمزة بعدها على مراد القطع والاستئناف، وبذلك قرأت على مشيخة المصريين[5].

قال في الدر النثير: وقوله: على مراد القطع، يريد أنهم نووا [بذلك][6] الوقف على الهاء من **كتابيه** ثم الابتداء بما بعده، وإن كان الكلام موصولا، وإنما احتاج إلى هذا التقدير لأن الهاء في **كتابيه** هاء السّكت، وحقها أن تثبت في الوقف دون الوصل، فمن وقف هنا عليها فقد أعطاها ما تستحقه من الحكم،

---

(1) المصدر نفسه.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

(4) شرح الدرر اللوامع لمحمد بن عبد الملك المنتوري الورقة 176/أ

(5) التسيير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص: 36.

(6) [ما بين [...] يوجد في أ.]

ومن وصلها فكأنه قدر أنه وقف عليها، وهذا التقدير يشبه ما يسميه النحويـــون الحمل على التوهم كقول الشاعر:

مشائم ليسوا مصلحين عشيـــرة ولا ناعب ألا يبين غرا بهـــا[1]

بخفض ناعب على توهم أنه زاد الباء بعد ليس فقال: ليسوا بمصلحين ثم عطف عليه بالخفض.

ومن هذا النوع قراءة الجماعة غير أبي عمرو "فأصدّق وأكن من الصالحين"[2] يجزم آلن حملا على موضع الفاء لأنه لو لم يُثبت الفاء لجزم أصدق.

وعلى هذا تتخرج قراءة نافع رحمه الله ومحياي[3] بسكون الياء [كأنه][4] نوى الوقف عليها وإن لم يقف، **وكذا** قراءة **فتبل وجئتك من ســـبأ**[5] بـــسكون الهمزة في الوصل.

ولا يجوز الوقف على هذين الموضعين لأن يبتدأ بما بعـــدهما [لأن مـــا بعدهما][6] من تمامهما إلا أن يكون الوقف لانقطاع النفس أو للنسيان ثم يوصل بما بعده والله سبحانه أعلم انتهى[7].

ابن الجزري: واختلف عن ورش في حرف واحد وهو **كتابيه إني فـــي** الحاقة، فروى الجمهور إسكان الهاء من أجل أنها هاء سكت.

---

(1) الدر النثير والعذب النمير للمالقي باب أحكام نقل الحركة ولم أقف على اسم الشاعر القائل للبيت.

(2) سورة المنافقون الآية (10).

(3) سورة العنكبوت الآية (162).

(4) [ما بين [...] لا يوجد في ب.]

(5) سورة النمل الآية (22).

(6) [في أ [لأنه].]

(7) الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التسيير لابن أبي السداد المالقي.

وروى آخرون عنه النقل طردا للباب[1].

الجعبري: لورش في **اقرأوا كتابيه إني** في الحاقة وجهان نقلهما الصقلي.

أحدهما: ترك النقل المعبر عنه بإسكان الهاء وهو المشهور عنه ولم يذكر في التيسير غيره وفاقا للمصباح ولهذا أشار إلى ترجيحه بأصح تقبلا وفاقا لمكي وابن شريح[2].

وقال الأهوازي: الوجهان سيان عند أهل مصر[3].

قال ناظم الخلاف:

والخلف في كتابيه عن ورشنا سكنه واعلمه أنه مستحسنا
إذ هو مذهب الإمام يوسفا الأزرق المصري فضله اعرفا(70/أ)[4]

---

(1) النشر في القراءات العشر لابن الجزري 404/1.
(2) كنز المعاني للجعبري باب نقل حركة الهمزة الورقة 103/أ مخطوطة خزانة ابن يوسف بمراكش رقم 2/55
(3) المصدر نفسه.
(4) نظم الخلاف للتازي البيان 49 و50 السطر 10 و11 الورقة 2/ أ من نسخة مخطوطة خاصة.

فهـــرس الموضوعـات

الموضوعات	الصفحة



زنقة أبو عبيدة، الداوديات - مراكش
الهاتف: 74 37 30 024 / 91 25 30 024
الفاكس: 23 49 30 024